يانيس فاروفاكيس

المينوتور العالمي

أمريكا وأوروبا ومستقبل الاقتصاد العالمي

ترجمه عن الإنكليزية: عماد الأحمد / مراجعة: رشيد أوراز



المتوسط

منشورات المتوسط

ميلانو - إيطاليا

e-mail: info@almutawassit.org

www.almutawassit.org

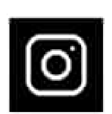
تابعونا على



Almutawassitit@



منشورات المتوسط



Almutawassit

الاختصارات

AC التيار المتردّد

ACE مجمع صناعة الطيران والحاسوب والإلكترونيات

AIG مجموعة التأمين الأمريكية

ATM جهاز الصرّاف الآلي

CDO التزام الدين المضمون

CDS مقايضة العجز عن سداد الائتمان

CEO الرئيس التنفيذي

DC التيار المتواصل

ECB البنك المركزي الأوروبي

ECSC الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

EFSF آلية الاستقرار المالي الأوروبي

EIB بنك الاستثمار الأوروبي

EMH فرضية كفاءة السوق

ERAB المجلس الاستشاري للانتعاش الاقتصادي

EU الاتحاد الأوروبي

FDIC الوكالة الفيدرالية لضمان الودائع

GDP الناتج المحلي الإجمالي

GM جنرال موتورز

GSRM آلية إعادة تدوير الفائض العالمي

IBRD البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ICU نظام العملة العالمية الموحّدة

IMF صندوق النقد الدولي

LTCM صندوق التحوّط لونغ تيرم كابيتال مانيجمنت

MIE المجمع الصناعي العسكري

NAFTA اتفاقية التجارة الحرّة لأمريكا الشمالية

NATO حلف شمال الأطلسي

OECD منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OEEC منظّمة التعاون الاقتصادي الأوروبي

OMT العمليات النقدية الصريحة

OPEC منظّمة الدول المصدّرة للنفط

RBCT نظرية دورة العمل الحقيقية

RBS بنك اسكتلندا الملكي

REH فرضية التوقعات الرشيدة

RMB رنمينبي - العملة الصينية

SME المشاريع الصغيرة والمتوسطة

SPV المنشأة ذات الغرض

TARP برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة

الإهداء إلى داناي ستراتو،

شريكتي العالمية

مقدمة الطبعة الإنكليزية الثانية

يسعى هذا الكتاب أصلاً إلى إيجاد استعارة مفيدة لتفسير عالم مضطرب، عالم لم يعد بالإمكان فهمه بدقة بواسطة النماذج التي هيمنت على تفكيرنا قبل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. ويهدف للتواصل مع القارئ غير المتخصص الذي يمكنه من خلال استعارتي البسيطة والبعيدة عن التبسيط والسطحية أيضاً التعرّف على المأساة العالمية المعقدة للغاية. لم تأت هذه الفكرة لإلغاء جميع التفسيرات أخرى، بل لتقوم بدلاً من ذلك بتوفير منصّة، تجمع بين العديد من التفسيرات المختلفة، التي تُعدّ جميعها صالحة وفقاً لمنطقها الخاص، للوصول إلى تحليل شامل "للترتيبات" العالمية التي تحطّمت وتلاشت في عام ٢٠٠٨، تاركة عالمنا في حالة من خيبة الأمل والذهول.

استلهمت استعارة المينوتور العالمي في عام ٢٠٠٢، بعد محادثات طويلة للغاية مع الزميل والصديق والمؤلّف المشارك جوزيف هاليفي. كانت نتيجة مناقشاتنا بشأن الشيء الذي جعل العالم مديوناً بعد الأزمات الاقتصادية في السبعينيات، وجهة نظر متماسكة، على الرغم من تعقيدها النظام الاقتصادي العالمي الذي لعب في كلٍ من العجز الأميركي، ووول ستريت، وتراجع القيمة الحقيقية باستمرار للأجور الأمريكية، دوراً مميّزاً ومهيمناً أيضاً؛ لتكتمل المفارقة.

كان جوهر حجّتنا يقوم على أن السمة المميّزة لحقبة ما بعد عام ١٩٧١ كانت في عكس اتجاه تدفّق التجارة وفوائض رؤوس الأموال بين الولايات المتحدة وبقية العالم. عزّزت البلد المهيمن، ولأول مرّة في العالم التاريخ، من هيمنته من خلال توسيع عجزها وزيادته عمداً. كانت الخدعة تقوم على فَهم كيفية إنجاز أمريكا لهذا، والطريقة المأساوية التي أدّى نجاحها للسياسات التمويلية financialization التي عزّزت هيمنة الولايات المتحدة، وقامت في الوقت نفسه بزرع بذور سقوطها المحتمل. وكان جزء من الخدعة نشر سردية المينوتور العالمي، والتي وُلدت كمحاولة لتبسيط تعقيد هذه الحجّة. (انظر مقالتنا المشتركة "المينوتور العالمي"، مجلّة مونثلي ريفيو ٥٥، يوليو-أغسطس ٢٠٠٣، ص. ٥٦-٧٤).

وعندما انفجر النظام المالي بعد خمس سنوات، في عام ٢٠٠٨، حزضتني داناي ستراتو، شريكتي في كل شيء، على كتابة هذا الكتاب اعتماداً على قدرة الاستعارة الرئيسة على إيصال قضتي المعقدة لعدد كبير من القرّاء العاديين. كانت تعتقد بقدرتي على القيام بذلك، ما أعطاني الفكرة والزخم لمحاولة القيام به.

بدأتُ كتابة هذا الكتاب في بيتنا في أثينا، بينما كانت الغيوم الداكنة التي تحوم حول بلادنا لا تزال رقيقة، ومعظم أصدقائنا وأسرتنا لا يصدّقون بأن اليونان كانت على وشك الوقوع في الفوضى المحتومة.

مقابل هذه الخلفية من مقاومة التطيّر، وفي أثناء كتابة المسوّدة الأولى للكتاب، بدأت سمعتي تسوء بدرجة ما في ووسائل الإعلام اليونانية والدولية كشخص يتوقّع الكارثة، ولا يؤمن أنه لا مفرّ من إفلاس اليونان وحسب، بل يعدّ ذلك مقدمة لتفكّك منطقة اليورو أيضاً. عندها - فقط - لاحظتُ السخرية في استخدام استعارة يونانية (استعارة المينوتور المينوسي) لتفسير الكارثة العالمية التي سيتعرّض اليونان للضربة الأسوأ فيها؛ ليكون أكثر الضحايا تضرّراً.

ومع ذلك، وبينما كنتُ منغمساً في كتاباتي، رفضت إعطاء اليونان دوراً بارزاً فيه. برز الانقسام على الفور في روتيني اليومي: بينما كنتُ أقضي الساعات المتتالية في استوديوهات الإذاعة والتلفزيون في مناقشة التدهور المستمر في اليونان، كنتُ أعود إلى مسودة كتابي المينوتور عازماً أكثر من ذي قبل على عدم إقحام اليونان في صفحاته؛ لأنه إذا كان تشخيصي عن مصيبة اليونان صحيحاً (أي أنه ليس هناك شيء اسمه الأزمة اليونانية، بل تعدّ اليونان من أعراض التحوّل الأوسع في تاريخ الاقتصاد العالمي) فلا بد لكتابي أن يعكس هذا. وهكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تزال في هذه الطبعة المحدثة، النقطة المحورية في التحليل.

على مستوى التنمية الفكرية والتحليلية، كانت مشاركتي مع رقمة أكبر من أزمة اليورو التي منحتني فرصة لاختبار المينوتور العالمي؛ للتمكن من إيجاد تفسيرات مفيدة لظروفنا في فترة ما بعد عام ٢٠٠٨، وللتحفيز على إيجاد اقتراحات سياسية.

في الواقع، بينما كنتُ أعمل على الطبعة الأولى من هذا الكتاب، صرفتُ الكثير من الطاقة - أيضاً - على كتابة وتنقيح حملتنا "اقتراح متواضع لحلّ

أزمة اليورو" إلى جانب سيتورات هولاند.

كانت الحملة التي أطلقتُها مع ستيوارت في جميع أنحاء أوروبا للترويج "لاقتراحنا المتواضع" (ولقد أوصلنا الحملة إلى أمريكا الشمالية حتىوحتى أستراليا) تجربة مذهلة، ومصدراً للتبصر العميق، واختباراً للفرضيات الفرعية للكتاب.

وكما هو الحال مع الاستعارات القوية دائماً، كان الخطر المحتمل أن يتسلسل تأثير القوّة المجازية للمينوتور العالمي خفية إلى كلّ من تحليلي وتنبؤاتي. وخصوصاً حين الانتهاء من الكتاب (قرابة يناير ٢٠١١)، في النقطة التي شعرتُ حينها أنني مضطرّ للتصريح بتوقّعاتي لمستقبل الاقتصاد العالمي، تزايد القلق من أن تكون استنتاجاتي قد خُطفت؛ لتقع تحت التأثير الذي لا يُقاوَم للبقاء وفياً للاستعارة التي اخترتُها. هل سمحتُ لنفسي بالركون لذلك الشعور الزائف بالأمان التحليلي في الحضن المريح للقصّة الرمزية التي وضعتُها؟

عزّزت حقيقة أن الأزمة كانت تتحوّل وتغيّر ألوانها بوتيرة مخيفة من قلقي، وجعلتني أشعر أنني معرّض بقوّة لتقلّبات التاريخ العنيف لجيلنا. استقزت أعصابي استقراراً كبيراً في الأشهر التي مرت بين فترة الانتهاء من المسودة النهائية وإمساكي النسخة المنشورة بيدي: بدا أن العالم لم يقم بشيء لا يتوافق مع الاستعارة التي استخدمها الكتاب. أشار الاستقبال الحار للكتاب في مناطق مختلفة من العالم في حقيقة الأمر أنني قد وقعتُ على منجم غني. ومع ذلك، عندما اقترح ناشري بعد عام أن أعيد النظر في النص لنشر طبعة حديثة، قمتُ باستغلال الفرصة، لإجراء بحوث جديدة، لنفسي بالدرجة الأولى، بهدف اكتشاف إذا ما صمدت الفرضية التي وضعتُها "فرضية المينوتور العالمي" أمام اختبار الزمن على نطاق عالمي. وكانت النتيجة ذلك الفصل الجديد كلّياً (الفصل ٩)، والذي يبدأ بذكر الحقائق التي دحضت سرديّتي، قبل دراسة الوقائع الفعلية الكامنة في الإحصاءات المنشورة رسمياً. بات من الآمن اليوم - لحسن الحظ - أن أعلن أن "فرضية المينوتور العالمي" اجتازت الاختبار التجريبي بنجاح.

وأخيراً، على الصعيد الشخصي، تمّ الانتهاء من الطبعة الجديدة في الولايات المتحدة؛ حيث أعيش مع داناي اليوم. ومن هنا، من هذا المكان، محاصراً بذلك الشعور بالذنب، وأنا أراقب الخراب الحاصل في بلادي، وأعطي بين الحين والآخر مقابلة سريعة لمختلف الشبكات التي تسألني

السؤال نفسه مراراً وتكراراً: ما الذي ينبغي القيام به؛ لكي تخلص اليونان نفسها من الكساد الكبير الذي تعانيه؟ كيف ينبغي أن تستجيب إسبانيا، أو إيطاليا للمطالب التي يخبرنا المنطق أنها ستجعل الأمور أكثر سوءاً؟ الجواب الذي أردده - دائماً - برتابة متزايدة أنه لا يمكن لفخر بلداننا القيام بشيء آخر سوى أن تقول "لا!" للسياسات التافهة التي تهدف إلى تعميق الكساد لأسباب ملفقة، لا يمكن سوى لدراسة معمقة لإرث المينوتور العالمي أن تكشفها.

شكر وتقدير

لقد ذكرتُ سابقاً جوزيف هاليفي، إذن؛ ينبغي أن أنتقل - الآن - إلى نيكولاس ثيوكراكيس، صديقي العظيم وزميلي في جامعة أثينا. أخذنا نحن الثلاثة السردية الأولية للمينوتور العالمي، والتي ناقشتها مع جوزيف أول مرّة في مقالتنا في مجلة "مونثلي ريفيو" في عام ٢٠٠٣، وطوّرناها أكثر فأكثر في كتاب أكاديمي ضخم تحت عنوان: "الاقتصاد السياسي الحديث: في معنى العالم ما بعد الحديث" (نشرته دار روتليدج في عام ٢٠١١). كان هذا الأساس الذي بُني عليه الكتاب الذي تقرؤه الآن. بالإضافة إلى شكري لجوزيف ونيكولاس، على الأفكار المشتركة التي تدفّقت في الصفحات التالية، ينبغي - أيضاً - أن أشكر كين بارلو وبقية الطاقم في زيد بوكس لاحتضانهم فكرتي بحرارة وكفاءة، بالإضافة إلى العديد من الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين دعوني للتحدّث في المواضيع التي يطرحها هذا الكتاب، مما مكنني من اختبار سرديته أمام أشخاص رفيعي الثقافة، وأشخاص من أصحاب الآراء السديدة من جميع مناحي الحياة، ومن خلفيات مختلفة. وأخيراً، أشكر - أيضاً - كلاً من مايكل أبراش وغابي نيويل اللذين حرّضاني على البدء في الفصل التاسع الجديد بسؤال مثير للاهتمام. (كان السؤال: بما أن كلاً من العجز التجاري وعجز الميزانية في أمريكا قد انتعشا بعد عام ٢٠٠٩، لماذا أرى أن المينوتور العالمي قد فقد قدرته، اعتماداً على العجز الأمريكي المزدوج، في إعادة تدوير فوائض بقية العالم؟) وفي الحقيقة سيكون العالم مكاناً أفضل، فيما لو طرحت المزيد من الأسئلة المذهلة مقابل كل إجابة شافية نقدّمها...

الفصل الأول: المقدمة

لحظة ٢٠٠٨

لا شيء يجعل منا بشراً حقيقيين مثل مواجهتنا للمعضلة - تلك الحالة من الحيرة الشديدة الذي نجد أنفسنا فيها عندما تتحطم مسلماتنا، وتتحوّل إلى أشلاء، وعندما نرى أنفسنا فجأة أمام طريق مسدود، واقعين في حيرة من أمرنا تجاه شرح ما يظهر أمام أعيننا، وما يمكن لأصابعنا أن تلمسه، وما يمكن لآذاننا أن تسمعه. في تلك اللحظات النادرة؛ حيث يحاول عقلنا أن يستوعب بصعوبة ما تنقله إليه الحواس، تدفعنا هذه المعضلة إلى التواضع، وتجعل العقول الفذة قابلة لاستيعاب الحقائق التي لم تكن تطيقها من قبل. وعندما تلقي المعضلة بشباكها على القاصي والداني لتوريط الإنسانية جمعاء، ندرك - حينها - أننا نعيش اليوم في خضمّ إحدى اللحظات الفذة للغاية في التاريخ. كان سبتمبر ٢٠٠٨ مجرد لحظة من تلك اللحظات التاريخية.

فاجأ العالم نفسه حقاً بطريقة لم تتكرر منذ عام ١٩٢٩. تلاشت فجأة مسلماتنا التي قادت تفكيرنا لعقود من التكيف، بالإضافة إلى حوالي ٤٠ تريليون دولار من الأسهم على مستوى العالم، و١٤ تريليون دولار من ثروات الأسهم في الولايات المتحدة وحدها، و٧٠٠٠٠٠ وظيفة في الولايات المتحدة كل شهر، ومنازل مصادرة، لا تعدّ ولا تُحصى في كل مكان ... والقائمة طويلة - تقريباً - بطول الأرقام التي تتضمنها، والتي لا يمكن سبر أغوارها أيضاً.

وقد كثف هذه المعضلة الجماعية استجابة الحكومات التي تشبثت حتى اليوم بالسياسات المالية المحافظة على أنها الأيديولوجيا الجماعية التي يُحتمل أنها لا تزال على قيد الحياة في القرن العشرين: فقد بدؤوا بضخ التريليونات من الدولار واليورو والين وغير ذلك من العملات في النظام المالي الذي كان حتى بضعة أشهر سابقة رائجاً للغاية، حينما شهِد تراكمات هائلة في الأرباح، وغدَ برهاناً مستفزاً عن مناقب العولمة.

وعندما أثبتت هذه الاستجابة أنها ضعيفة للغاية، شرع رؤساؤنا ورؤساء وزاراتنا والرجال والنساء ذوو النزعات المضادة للدولة، والمؤمنين

بالليبرالية الجديدة، بموجة لتأميم البنوك وشركات التأمين وشركات صناعة السيارات مشابهة للإجراءات التي نُفّذت بشكل مشين في مرحلة ما بعد لينين عام ١٩١٧.

وعلى عكس الأزمات السابقة، مثل أزمة الدوت كوم لعام ٢٠٠١، والركود الاقتصادي عام ١٩٩١، والاثنين الأسود[١]، وكارثة أمريكا اللاتينية في الثمانينيات، وتلك الشريحة من دول العالم الثالث التي وقعت في الحلقة المفرغة للديون، أو الكساد المدمر في بريطانيا في أوائل الثمانينيات، وفي أجزاء من الولايات المتحدة، لم تقتصر هذه الأزمة على منطقة جغرافية محددة، أو على فئة اجتماعية معينة، أو على قطاعات بعينها. وتم - بمعنى من المعاني - تحويل جميع الأزمات قبل ٢٠٠٨ إلى أزمات محلية. لم يشكّل أولئك الضحايا على المدى الطويل أي أهمّية لدى السلطات التي ينبغي أن تهتم بهم، وعندما حصلت أزمات مثل (الاثنين الأسود، أو الفشل الذريع لإدارة رأس المال طويل الأجل (LTCM)، أو صناديق التحوط لعام ١٩٩٨، أو فقاعة الدوت كوم منذ سنتين) كان الأقوياء هم الذين شعروا بالصدمة، عندما تمكّنت السلطات من أن تهبّ لنجدتهم بسرعة وكفاءة.

في المقابل، كان للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ آثاراً مدمّرة على الصعيد العالمي وعلى معاقل الليبرالية الجديدة أيضاً. كما أننا سنعاني بالفعل من هذه الآثار لوقت طويل. وربّما كانت هذه الأزمة في بريطانيا الأزمة الأولى من نوعها في الذاكرة الحية، والتي ضربت حقاً المناطق الاكثر ثراء في الجنوب. في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من أن أزمة الرهن العقاري قد بدأت في الأماكن الأقل ازدهاراً في تلك القارة الكبيرة، إلا أنها انتشرت في كل زاوية، وفي كل ركن من أركان الطبقات الثرية الوسطى، في المجمعات السكنية المسورة، والأحياء الراقية، ورابطة اللبلاب؛ حيث تلتقي الحشود ذات الكفاءة المالية، لتتمتع برغد الحياة وتصطف للحصول على أدوار اجتماعية واقتصادية أفضل. في أوروبا، تصرخ القارة بأكملها بصوت مدق، بسبب تلك الأزمة التي ترفض أن تنتهي، والتي تهدد تلك الأوهام الأوروبية التي تمكنت من البقاء سالمة لمدة ستة عقود. انعكست تدفّقات الهجرة، عندما ترك العمال البولنديون والإيرلنديون دبلن ولندن على التوالي إلى وارسو وملبورن. حتى الصين التي نجت كما هو معروف من الركود الاقتصادي مع معدّل نمو صحي في أثناء الانكماش الاقتصادي العالمي، تعاني اليوم مأزقاً في زيادة تراجع حصتها من الاستهلاك من الناتج الإجمالي للدخل والاعتماد الكبير على المشاريع

الاستثمارية الحكومية التي تغذّي فقاعة مثيرة للقلق - العاملان اللذان لا يبشران بالخير أبداً في الوقت الذي تعدّ فيه قدرة بقية العالم على استيعاب الفائض التجاري للبلاد على المدى الطويل أمراً مشكوكاً فيه.

إضافة إلى المعضلة العامة، لا بد من إدراك أن الاقتصادات القوية والصاعدة كانت في حيرة من أمرها أيضاً في فهم التحولات الجديدة في الواقع. اعترف آلان غرينسبان، الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي (FED) والرجل الذي يُنظر إليه على أنه المخلّص في آخر الزمان، في أكتوبر ٢٠٠٨ أن: 'العيب الذي لمسته في النموذج هو هيكل العمل الدقيق الذي يحدد كيف يشتغل العالم" [٢].بعد شهرين، قال لاري سامرز، وزير الخزانة السابق في عهد الرئيس كلينتون، والمستشار الاقتصادي للرئيس المنتخب أوباما (رئيس المجلس الاقتصادي الوطني): "إن القيام بالقليل من الإجراءات في هذه الأزمة يشكّل خطراً أكبر من القيام بالكثير من الإجراءات... "، وعندما يعترف الساحر الأكبر باعتماد سحره بأكمله على نموذج معيب للطريقة التي يدور بها العالم، وعندما يقترح كبير المستشارين الاقتصاديين للرئاسة رمي كل هذه التحذيرات أدراج الرياح، فإن كل ما يمكن أن يحصل عليه الجمهور يتمثّل في التالي: إن سفينتنا تُبحر في مياه مجهولة غادرة، بطاقم، لا يدرك شيئاً، وقبطان يملؤه الرعب.

وهكذا دخلنا حالة من المعضلة الملموسة المشتركة. وحل الجحود القلق محل الكسل الفكري. كما تبدو الشخصيات التي في السلطة مجردة من السلطة. ومن الواضح أن السياسات التي يتم تبنّيها سياسات متسرّعة. كما شنّف الجمهور الحائر على الفور آذانه في كل حدب وصوب، في مسعى حثيث للحصول على تفسيرات لأسباب ما أصابهم وطبيعته فقط. وانهالت المقالات الصحفية، كما لو كان الهدف إثبات أن العرض لا يحتاج أي تحفيز عندما يكون الطلب وفيراً. وتتالت الكُتب، والمقالات، والدراسات الطويلة - والأفلام حتى - وراء بعضها البعض، وتجمّعت فوق بعضها البعض مشكّلة سيولاً من التفسيرات المحتملة لسبب الخطأ. ولكن العالم عندما يتعرض لصدمة، فلا بد أن يحمل في ثناياه دائماً الكثير من النظريات حول المأزق الذي يعانيه، ولا بد أن يفرّط في تقديم التفسيرات التي لا تضمن له حل المعضلة.

ستة تفسيرات لتوضيح ما حدث:

١. "فشل الخيال الجماعي بالدرجة الأولى لكثير من الأشخاص اللامعين... في فهم المخاطر التي يتعرض لها النظام ككل".

كان هذا جوهر الرسالة التي تمّ إرسالها إلى الملكة من قبل الأكاديمية البريطانية في ٢٢ يوليو ٢٠٠٩، في معرض رد الأكاديمية على سؤال، أرسلته الملكة لمجموعة من الأساتذة الخجولين في كلّية لندن للاقتصاد: "لماذا لم تتنبؤوا بحصول هذه الأزمة؟" أجاب خمسة وثلاثون من كبار الخبراء الاقتصاديين في بريطانيا على هذه الرسالة قائلين:

"عفواً! لقد أخطأنا في تقدير فقاعة كبيرة عظيمة لعالم رائع جديد Brave New World". وكان جوهر إجابتهم أنهم ارتكبوا خطأين تشخيصيين متعلقين بهذه المسألة، بينما كانت أصابعهم متحفّزة، وأعينهم على المعلومات: الخطأ في الاستقراء و(الخطأ الأكثر خبثاً) الذي يتمثل في وقوعهم فريسة لبلاغتهم الخاصة.

يمكن للجميع رؤية أن الأرقام قد خرجت عن السيطرة. في الولايات المتحدة، ارتفعت ديون القطاع المالي من نسبة ٢٢ في المائة من الدخل القومي (الناتج المحلي الإجمالي GDP) في عام ١٩٨١، وهي نسبة كبيرة بالفعل، إلى ١١٧ في المائة في صيف عام ٢٠٠٨.

في غضون ذلك، شهدت الأسر الأميركية ارتفاع حصتها من دين الناتج القومي من ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ١٠٠ في المائة بعد عشرة سنوات. وإذا أخذنا بعين الاعتبار كلاً من ديون الولايات المتحدة الإجمالية في عام ٢٠٠٨ التي تجاوزت ٣٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار معدّل التضخم في ١٩٨٠ بالفعل عند ١٦٠ في المائة. أما بالنسبة لبريطانيا، ومدينة لندن (القطاع المالي الذي وضع المجتمع البريطاني بيضه كله في سلّته، في أعقاب التصفية السريعة للصناعات في أوائل الثمانينيات) مما أدى إلى دين أكبر بمرتين ونصف من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني، بينما بلغت ديون الأسر البريطانية بالإضافة إلى ذلك مبلغاً أكبر من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. لذلك، إذا كان تراكم الديون

المفرط يغذي المزيد من المخاطر التي لا يمكن للعالم تحملها، فكيف لم ينتبه أحد لهذه الأزمة القادمة؟ كان ذلك في النهاية سؤالاً معقولاً من قبل الملكة. اعترفت الأكاديمية البريطانية في جوابها - على مضض - بالخطايا المركّبة للبلاغة المتعجرفة والاستقراء الخطي. تغذي هذه الخطايا مع بعضها البعض تلك القناعة في تهنئة الذات على أنه قد حدثت نقلة نوعية، مما يتيح لعالم التمويل تشكيل ديون غير محدودة، وحميدة ودون مجازفة.

الخطيئة الأولى، التي أخذت شكل البلاغة الرياضية، والتي منحت السلطات والأكاديميين أماناً وهمياً في الاعتقاد الخاطئ بأن الابتكار المالي قد تمكن من التخلص من الخطر، وإخراجه من النظام تماماً، وأن الصكوك الجديدة سمحت بشكل جديد من أشكال الدين يتمتع بخصائص الزئبق. وبمجرد نشأة القروض، تم تقسيمها إلى شرائح تصل إلى قطع صغيرة، كما تم خلطها مع بعضها البعض في الحزم التي تحتوي على درجات مختلفة من المخاطر [٣]؛ ليتم بيعها في النهاية في جميع أنحاء العالم.

وهكذا تم توزيع المخاطر المالية، ومضت هذه البلاغة إلى غير رجعة؛ حيث لن يواجه أي وكيل أي خطر كبير قد يؤدي إلى الضرر إذا ما وقع بعض المدينين ضحية الإفلاس. كان هذا إيمان العصر الجديد بقوى القطاع المالي لإنشاء "مخاطر بلا مجازفة"، والذي قد بلغ ذروته في الاعتقاد بأن كوكب الأرض يمكنه - الآن - الحفاظ على الديون (والرهانات التي تتم على خلفية هذه الديون) التي شكّلت العديد من المضاعفات للدخل العالمي الفعلي.

وعززت التجريبية المبتذلة الوصول إلى مثل هذه المعتقدات الغامضة: في عام ٢٠٠١، عندما انهار ما يسمى "الاقتصاد الجديد"، وتدمر الكثير من الثروة الورقية الناتجة من فقاعة الدوت كوم والحيل المشابهة لحيل شركة إنرون، تشكّل النظام كله مع بعضه البعض.

كانت فقاعة الاقتصاد الجديدة لعام ٢٠٠١ - في الواقع - أسوأ من أزمة الرهن العقاري التي انفجرت بعد ست سنوات. وتم حتى اليوم احتواء الآثار السيئة لهذه الأزمة بكفاءة على أيدي السلطات (على الرغم من أن أزمة العمل لم تتعاف حتى ٢٠٠٤-٢٠٠٥). إذا كان يمكن استيعاب مثل هذه الصدمة الكبيرة بسهولة، فمن المؤكد أن النظام قادر على استيعاب الصدمات الصغيرة، مثل خسائر الرهن العقاري التي بلغت ٥٠٠ مليار دولار

أمريكي في ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وفقاً لتفسير الأكاديمية البريطانية (والذي لا بد من القول أنه قد انتشر على نطاق واسع)، فإن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ حدثت؛ لأنه في ذلك الحين - ودون علم جيوش من الرجال والنساء فائقي الذكاء الذين كانت وظيفتهم أن يعلموا ما سيحصل بدقة أكبر - فإن المخاطر التي كان من المفترض أن تكون بلا مجازفة أصبحت تحتمل الكثير الكثير من المجازفة. البنوك مثل البنك الملكي الاسكتلندي، الذي كان يضم في صفوفه ٤٠٠٠ "مدير إدارة المخاطر"، انتهى مستنزَفاً من قِبل ثقب أسود من "المخاطر التي تحققت". العالم - في هذه القراءة - دفع الثمن لتصديقه خطابه الخاص وثمن افتراضه أن المستقبل لن يكون مختلفاً عن الماضي القريب جداً. ظاناً أنه قد تخلّص من المخاطر بنجاح، أنتج عالمنا المالي الكثير الذي أفضى في النهاية إلى استنزافه.

٢. القبضة التنظيمية

تحدد الأسواق سعر الليمون. وتقوم الأسواق بذلك مع إدخال الحد الأدنى المؤسسي، لأن المشترين يعرفون الليمون الجيد عندما يشترونه. ولا يمكن قول الشيء نفسه عن السندات، أو أسوأ من ذلك، عن الأدوات المالية الاصطناعية. لا يمكن للمشترين تذوّق "المنتج"، أو عصره لاختبار نضجه، أو شم رائحته. تعتمد هذه المنتجات على المعلومات المؤسساتية الخارجية والقواعد التي تم تصميمها ومراقبتها من قبل السلطات النزيهة واضحة المعالم وغير القابلة للفساد. وكان هذا الدور كما هو مفترض دور وكالات التصنيف الائتماني والهيئات التنظيمية للدولة. ومما لا شك فيه أنه قد تم النظر إلى نوعي المؤسسات، ليس بصفتها غير كفؤة وحسب، بل وملامة أيضاً.

عندما تحظى التزامات الدين المضمونة (CDO) مثلاً - السندات التي تجمع بين شرائح كثيرة مختلفة من أنواع الدين[٤] - بالتصنيف "تريبل -A" وتعطي عائداً بنسبة ١ في المائة أكبر من سندات خزينة الولايات المتحدة[٥]، فإن أهميتها تنقسم إلى شقين: قد يشعر المشتري بالثقة بأن عملية الشراء لم تكن فاشلة، وإذا كان المشتري أحد البنوك، فإنه يمكن التعامل مع تلك السندات كشكل غير قابل للتمييز (وليس أكثر خطورة من) المال الحقيقي الذي اشتراه. ساعد هذا التظاهر البنوك على تحقيق الأرباح الهائلة، وذلك لسببين:

١- إذا امتلكوا سندات CDO التي اكتسبوها حديثاً - تذكر أن السلطات وافقت على أن التصنيف "تريبل -A" للCDO كان جيداً مثل سندات الدولار التي تحمل القيمة الاسمية نفسها - فلن يتوجب على البنوك إدراجها حتى في حسابات قيمتها السوقية [٦]. وهذا يعني أنه يمكن لها أن تُستخدم دون أي خطر ودائع عملائها لشراء التزامات الدين المضمونة التي تحمل التصنيف "تريبل-A" دون المساس بقدرتها على تقديم قروض جديدة لعملاء آخرين وبنوك أخرى. وهكذا طالما كان في وسعهم تقاضي أسعار فائدة مرتفعة أكثر من الفائدة التي يدفعونها، فإن شراء التزامات الدين المضمونة ذات التصنيف "تريبل -A" تعزّز ربحية البنوك دون الحد من قدرتها على تقديم القروض. كانت التزامات الدين المضمونة CDO، تمثّل الأدوات اللازمة لتغيير القواعد ذاتها المصممة لإنقاذ النظام المصرفي من نفسه.

٢ -كان البديل للحفاظ على التزامات الدين المضمونة في خزائن البنك يتمثل في رهنها للبنك المركزي (مثل البنك المركزي الأمريكي) كضمان للحصول على قروض، والتي يمكن للبنوك - من ثمّ - استخدامها كما تشاء: لإقراض العملاء، لإقراض بنوك أخرى، أو لشراء المزيد من التزامات الدين المضمونة لنفسها. التفاصيل الحاسمة هنا هي أن القروض المضمونة من البنك المركزي من خلال رهن التزامات الدين المضمونة التي تحمل التصنيف "تريبل-A" بأسعار الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي. ثمّ، عندما يحين وقت سداد التزامات الدين المضمونة CDO، بمعدّل فائدة ١ في المائة فوق ما كان يتقاضى البنك المركزي، تحتفظ البنوك بهذا الفرق لنفسها.

يعني المزج بين هذين العاملين أن الجهات المصدرة لالتزامات الدين المضمونة كانت سبباً وجيهاً في:

(أ) إصدار العديد منها بقدر ما تستطيع فعلياً.

(ب) اقتراض أكبر قدر ممكن من الأموال لشراء مصدرات CDOs أخرى، و(ج) الحفاظ على كمّيات كبيرة من هذه السندات في دفاترهم [٧].

للأسف، كانت هذه دعوة مفتوحة لكل شخص لطباعة نقوده الخاصة! لذلك لا عجب أن وارن بوفيه ألقى نظرة على التزامات الدين المضمونة الخرافية، ووصفها بأنها أشبه بأسلحة الدمار الشامل (WMDs). كانت الحوافز مثيرة: كلّما زاد اقتراض المؤسسات المالية من أجل شراء

التزامات الدين المضمونة التي تتمتع بالتصنيف "تريبل A-" زادت كمّية الأموال التي تجنيها. وهكذا تحقق حلم أن يكون هناك صراف آلي في غرفة المعيشة لدى كل شخص، على الأقل بالنسبة للمؤسسات المالية الخاصة والأشخاص الذين يديرونها.

وليس من الصعب مع هذه الحقائق الماثلة أمامنا، أن نتوصل إلى استنتاج، مفاده أن الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام ٢٠٠٨ كان نتيجة حتمية لمنح الصيادين غير الشرعيين دور حراس الطرائد. وكانت قوتهم سافرة، وصورتهم على أنهم سَحَرَة ما بعد الحداثة القادرين على استحضار ثروة جديدة، ونماذج جديدة، صورة لا يمكن التنازع بشأنها. دفع المصرفيون وكالات التصنيف الائتماني لتوسيع حالة التصنيف "تريبل A-" لالتزامات الدين المضمونة التي أصدروها، وقبلت السلطات التنظيمية (بما فيها البنك المركزي) هذه التصنيفات كشيء مباح. وبدأ الرجال والنساء الواعدون الذين حصلوا على وظيفة براتب سيئ مع إحدى السلطات التنظيمية - على الفور - بخطّة مهنية، للانتقال إلى ليمان براذرز أو موديز. كان الإشراف على كلّ من هذه المؤسسات مسؤولية مجموعة من أمناء الخزانة ووزراء المالية الذين إما أن يكونوا قد عملوا بالفعل لسنوات في بنك جولدمان ساكس، أو بير ستيرنز، وغيرها من البنوك، أو كانوا يأملون في الانضمام إلى هذه الدائرة السحرية بعد ترك عالم السياسة.

في بيئة يتردّد فيها صوت فتح زجاجات الشمبانيا وصوت انطلاق سيارات بورش وفيراري اللامعة، في المشهد الذي تتراءى فيه سُيول من مكافآت البنوك التي تُغرق المناطق الغنية بالفعل (مما يساعد على زيادة تعزيز الطفرة العقارية وخلق فقاعات جديدة من لونغ آيلاند، وإيست إند في لندن إلى ضواحي سيدني وناطحات السحاب الشاهقة في شنغهاي)، في تلك البيئة الحيوية من الثروة الورقية ذاتية الانتشار، يبدو إطلاق صفارات الإنذار عملاً بطولياً ومتهوّراً، لطرح الأسئلة المحرجة، وإلقاء ظلال من الشك على الادّعاء القائل بأن التصنيف "تريبل A-" لالتزامات الدين المضمونة لا يحمل أي خطر يُذكَر. وحتى لو كان بعض المنظّمين يتمتعون برومانسية مستعصية، أو إذا ما كان أي تاجر أو مصرفي بارز ليقوم بدق ناقوس الخطر، فسيُعدّ ملفّقاً حقيقياً، وسينتهي نهاية مأساوية، كشخصية محطّمة في حضيض التاريخ.

كان للأخوين جريم قصة، تنطوي على قدر من السحر الذي يجسّد أحلام التصنيع المبكّر - تحقيق وفورات تلقائية تلبّي جميع رغباتنا، ودون

توقّف. وكانت - أيضاً - حكاية كئيبة وتحذيرية، أظهرت إمكانية تحوّل أحلام هؤلاء الصناعيين الحالمين إلى كوابيس؛ حيث نرى - في نهاية القصة - الوعاء العجيب يعيث في الأرض فساداً، وينتهي بفيضانات من العصيدة التي تُغرق القرية. تحوّلت التكنولوجيا إلى شيء سيئ بالفعل، بالطريقة نفسها التي تحوّل بها المخلوق الذي صنعه الدكتور فرانكنشتاين في الرواية الرائعة لماري شيلي إلى مخلوق شرس، يعمل ضده. وبطريقة مماثلة، أغرقت آلات الصراف الآلي الافتراضية التي ابتدعتها وول ستريت وكالات التصنيف الائتماني والمنظّمين الذين تواطؤوا معهم النظام المالي بالعصيدة المعاصرة، الذي انتهى باختناق الكوكب بأسره. وعندما توقّفت أجهزة الصراف الآلي عن العمل في خريف ٢٠٠٨، تلقى العالم الذي أدمن العصيدة المصطنعة صفعة قاسية.

٣. الجشع الذي لا يمكن كبح جماحه

والتفسير الثالث يقول: "إنها طبيعة الوحش". البشر مخلوقات جشعة، تتظاهر - فقط - بالكياسة. وعندما يُمنحون أدنى فرصة، سيقومون بالسرقة والنهب والتنمر. لا تدع هذه النظرة القاتمة لإنسانيتنا مجالاً حتى لقدر من الأمل في أن يقوم المتنمّرون الأذكياء بالخضوع والموافقة على القواعد والقوانين التي تحظر البلطجة؛ لأنهم حتى إن وافقوا، فمَن الذي سيُجبرهم على ذلك؟ ولإبقاء المتنمّرين في حالة من الرهبة، فمن الضروري وجود لفياثان يتمتع بقوة غير عادية. لكن؛ ومن جديد، مَن الذي سيقوم بالسيطرة على هذا اللفياثان؟ هذه هي طريقة عمل العقل الليبرالي الجديد، ممّا أسفر عن استنتاج، مفاده أن الأزمات قد تكون شروراً لا بد منها، وأنه لا وجود لتصميم بشري قادر على تفادي الانهيارات الاقتصادية. لبضعة عقود، بدءاً من مرحلة ما بعد ١٩٣٢؛ حيث حاول الرئيس روزفلت تنظيم البنوك، أصبح حلّ اللفياثان مقبولاً على نطاق واسع: يمكن للدولة ولا بد لها أن تقوم بدورها الهوبسياني (نسبة لتوماس هوبس) في تنظيم الجشع وإعادته إلى القليل من التوازن بطريقة مناسبة. ربّما يعدّ قانون جلاس ستيجال ١٩٣٣ - في كثير من الأحيان - المثال الأنصع على ذلك العمل التنظيمي[٨].

شهدت السبعينيات تراجعاً مطرداً بعيداً عن هذا الإطار التنظيمي نحو إعادة إنشاء نظرة جبرية تقول إن الطبيعة البشرية سوف تجد - دائماً - طرقاً لهزيمة أفضل نواياها الحسنة. تزامن هذا "التراجع إلى القدرية" مع نمو الرؤوس القبيحة للنيوليبرالية والتمويلية financialization. ويعني

هذا الوقوع في القدرية القديمة: القوّة العظمى للفياثان، كلّما لزم الأمر لإبقاء المتنفرين في مكانهم، كانت تخنق النمو، وتقيد الابتكار، وتضع قيوداً على التمويل الخلاق، وبالتالي إبقاء العالم عالقاً على السرعة الأولى والثانية فقط، بينما تقدم لنا الابتكارات التكنولوجية القدرة على وضعنا على أعلى مستويات التنمية والازدهار.

قرّر الرئيس ريغان في عام ١٩٨٧ استبدال بول فولكر (الذي تم تعيينه في إدارة كارتر) رئيساً للبنك الاحتياطي الفيدرالي. ووقع خياره على آلان غرينسبان. وبعد بضعة أشهر، شهدت أسواق المال أسوأ يوم لها على الإطلاق، مرحلة "الاثنين الأسود" الشائنة. أكسبت المعالجة البارعة التي عالج بها غرينسبان هذه العواقب سمعته لتنظيفها بكفاءة بعد إفلاس الأسواق المالية[٩]. وكان عليه أن يُعيد أداء "المعجزة" نفسها مراراً وتكراراً حتى تقاعده في٢٠٠٦[١٠].

لقد تم اختيار غرينسبان من قبل أتباع ريغان الليبراليين الجدد الأقوياء، ليس على الرغم من اعتقاده الراسخ بأن مزايا وقدرات التنظيم كان مبالغاً فيها للغاية، بل بسبب ذلك بالضبط. يشك غرينسبان حقاً في قدرة أي مؤسسة تابعة للدولة، بما فيها البنك الاحتياطي الفيدرالي، على كبح جماح الطبيعة البشرية وكبح جماح الجشع دون أن تقوم في الوقت نفسه بقتل الإبداع والابتكار، والنمو في نهاية المطاف. أدى به اعتقاده هذا إلى اعتماد تلك الوصفة البسيطة، التي شكّلت العالم لتسعة عشرة سنة جيدة: بما أنه لا يوجد شيء قادر على لجم الطمع البشري مثل المبادئ القاسية للعرض والطلب، فلنسمح - إذن - للأسواق أن تتحرك كيفما تريد، ولكن؛ مع إبقاء الدولة على أهبة الاستعداد للتدخل لتنظيف الفوضى عند وقوع الكوارث التي لا مفر منها. مثل الوالد الليبرالي الذين يتيح لأطفاله اختبار جميع أنواع الأذى، فإنه يتوقّع أن يقع الأولاد في ورطة، ولكنه يعتقد أنه من الأفضل أن يبقى على الهامش، مستعداً دائماً للتدخل، والتنظيف بعد حفل صاخب، أو الاعتناء بالطفل بعد تعرضه للجروح والكسور في الأطراف.

تمسك غرينسبان بهذه الوصفة، وهذا النموذج الأساسي للعالم، في كل انكماش عاصره، كان موقفه في أثناء فترات الازدهار مسترخٍ كلّياً، تتخلّله خطب حماسية تنبؤية. وعندما تنفجر إحدى الفقاعات، يسارع بعدوانية إلى تخفيض أسعار الفائدة بسرعة كبيرة، وإغراق الأسواق بالنقد والقيام بشكل عام بأي شيء يحتاجه الأمر لتعويم السفينة الغارقة. وبدا أن هذه

الوصفة تعمل بشكل جيد - على الأقل حتى عام ٢٠٠٨، قبل عام ونصف من تقاعده الذهبي. ولكنها لم تعد مفيدة بعد الآن.

ويحسب لغريسنبان أيضاً أنه اعترف بوجود سوء فهم لديه للرأسمالية. فإذا لم يكن لديه سوى هذا الاعتراف بالذنب، ينبغي للتاريخ أن يعامله بلطف؛ لأن هناك أمثلة قليلة للغاية من الرجال الأقوياء المستعدين والقادرين فعلاً على تبرئة ساحتهم - وخصوصاً عندما يبقى الناس الذين اعتادوا على أن يكون عملاؤهم في حالة إنكار. في الواقع، لا يزال نموذج غرينسبان عن العالم، والذي تخلّى عنه بنفسه، على قيد الحياة، ومعافى، ويعود من جديد. بمساعدة وتحريض من قبل عزم وول ستريت المتنامي على عرقلة أي محاولة جادة ما بعد ٢٠٠٨ لتنظيم سلوكه، والنظرة التي ترى أن الطبيعة البشرية لا يمكن تقييدها دون المساس في الوقت نفسه بحرية اختيارنا وازدهارنا على المدى الطويل هي النظرة التي عادت اليوم. مثل الطبيب الشرعي المهمل الذي نجا مريضه بالصدفة والحظ، تصر مؤسسات ما قبل ٢٠٠٨ على المسامحة بحجة أن الرأسمالية لا تزال - وبعد كل ما حدث - على قيد الحياة. وإذا كان لا يزال البعض منا مصراً على إلقاء اللوم على الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، لماذا لا نلوم الطبيعة البشرية؟ من المؤكد أن التأمل الصادق سوف يكشف لدى كل واحد منا ذلك الجانب المظلم الجدير باللوم. الخطيئة الوحيدة التي اعترف بها وول ستريت أنه قام بعرض هذا الجانب المظلم على شاشة أكبر.

٤. الأصول الثقافية

بدا الأوروبيون في سبتمبر ٢٠٠٨ متعجرفين للغاية، يهزّون رؤوسهم بقناعة ذاتية أن الأنجلو سلتيك - بعد طول انتظار - حصلوا على قصاصهم العادل. فبعد سنوات وسنوات من المحاضرة في تفوق نموذج الأنجلو سلتيك، وحول مزايا مرونة أسواق العمل، وحول مدى تفاهة الظن السابق أن أوروبا يمكنها الحفاظ على شبكة رعاية اجتماعية سخية في عصر العولمة، وعلى عجائب قوة الثروات التي تحصلها ثقافة العمل الحرّ، وعلى سحر وول ستريت وتألّق فترة ما بعد الانفجار الكبير في مدينة لندن، فإن أنباء الأزمة المالية العالمية، ومشاهدها وأصواتها التي كانت تُبث في جميع أنحاء العالم، ملأت قلب القارة الأوروبية بمزيج غامض من الشماتة والخوف.

بطبيعة الحال، لم يمض وقت طويل جداً قبل أن تهاجر الأزمة إلى أوروبا، والتي تحولت خلال هذه العملية إلى شيء أسوأ بكثير وأكثر

تهديداً مما كان يتوقعه الأوروبيون يوماً. ومع ذلك، لا يزال معظم الأوروبيين مقتنعين بالجذور الثقافية الأنجلو سلتية للأزمة المالية. يلوم هؤلاء انبهار الشعوب الناطقة بالإنكليزية بمفهوم ملكية المنازل بأي ثمن. لقد وجدوا صعوبة في استيعاب النموذج الاقتصادي الذي يولد أسعار المنازل غير المنطقية عبر تشويه سمعة دافعي إيجار المنازل (بكونهم عبيداً لأصحاب العقارات) في الوقت الذي يتم فيه التظاهر بالاحتفاء بأصحاب المنازل (المدينين أكثر للمصرفيين في الحقيقة).

رأى الأوروبيون والآسيويون على حدّ سواء الحجم النسبي الفاحش للقطاع المالي الأنجلو سلتيكي، والذي كان ينمو على مدى عقود على حساب الصناعة، وأصبحوا على قناعة بأن الرأسمالية العالمية قد تم الاستيلاء عليها من قبل المجانين. وهكذا عندما بدأ الانهيار في تلك المواقع على وجه (الولايات المتحدة، بريطانيا، إيرلندا، وسوق الإسكان ووول ستريت)، لم يكن أمامهم سوى الشعور بأنهم على حق. في الوقت الذي تلقى فيه شعور الأوروبيين بالبراءة ضربة وحشية من قبل أزمة اليورو التي تلت ذلك؛ حيث كان يمكن للآسيويين الشعور بجرعة كبيرة من الغرور. يشار - في الواقع في معظم أرجاء آسيا - إلى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وتداعياتها باسم "أزمة شمال الأطلسي".

٥. النظرية السامة

ذهبت جائزة نوبل للاقتصاد عام ١٩٩٧ إلى روبرت ميرتون ومايرون سكولز لتطويرهما "صيغة رائدة لتقييم خيارات الأسهم". تم الإعلان عن "منهجيتهما" في بيان صحفي صادر عن لجنة المنح على أنها قد "مهدت الطريق للتقييمات الاقتصادية في العديد من المجالات. كما ولّدت - أيضاً - أنواعاً جديدة من الأدوات المالية، وسهّلت عملية إدارة المخاطر بطريقة أكثر فعالية في المجتمع". لو علمت لجنة نوبل التعيسة أنه في غضون أشهر قليلة، ستتسبب "الصيغة الرائدة" التي سبّحوا بحمدها بكارثة مذهلة بمليارات الدولارات، وبانهيار أحد أهم صناديق التحوّط الرئيسة (صندوق LTCM، الذي استثمر كل من ميرتون وسكولز كل مجدهما فيه)، وبطبيعة الحال، كانت عملية الإنقاذ من قبل دافعي الضرائب الموثوقين والمجبرين في الولايات المتحدة.

وكان السبب الحقيقي لفشل LTCM، والذي كان مجرد بروفة للأزمة المالية العالمية الأكبر في عام ٢٠٠٨ بسيطاً بما فيه الكفاية: الاستثمارات الضخمة التي تعتمد على افتراض غير مبرهن بأنه يمكن للمرء تقدير

احتمال الأحداث التي يفترضها نموذجه نفسه، ليس - فقط - كنموذج غير مرجح، بل في الواقع كنموذج غير قابل للتفسير. يعدّ تبني افتراض غير متماسك منطقياً في نظريات المرء أمراً سيئاً بما فيه الكفاية بالفعل. ولكن المقامرة بالثروات الرأسمالية العالمية وفقاً لمثل هذا الافتراض تكاد تقترب من الجريمة. فكيف أفلت هذان الاقتصاديان من العقاب؟ كيف أقنعا العالم، ولجنة نوبل، أنه يمكن تقدير احتمال الأحداث (مثل سلسلة من عمليات التخلف عن السداد من قبل المدينين) واللذين يفترض بنماذجهما ألا تُقدَّر بثمن؟

يكمن الجواب في مجال علم النفس الجماعي أكثر من الاقتصاد نفسه: لقد أعاد الاقتصاديان تصنيع الجهل، وتسويقه بنجاح كشكل من أشكال المعرفة المؤقّتة. ثمّ بنى المموّلون أشكالاً جديدة من الديون على أساس ذلك الجهل المعاد تصنيعه والأهرامات التي أقيمت على افتراض أن الخطر قد تمّت إزالته. وكلّما زاد اقتناع المستثمرين، زادت كمّيّة المال التي يحصل عليها كل مَن يشارك في الاستثمار، وأصبح الاقتصاديان في وضع أفضل يمكّنهما من إسكات كلّ مَن يتجرأ على التشكيك بافتراضاتهما الضمنية. وبهذه الطريقة، أصبح كل من التمويل السام والتنظير الاقتصادي السام عمليات حقيقية، يعزّز بعضها بعضاً.

في الوقت الذي كان فيه آل ميرتون في عالم المال يحصدون جوائز نوبل، ويراكمون الأرباح الكبيرة في الوقت نفسه، كان نظراؤهم الذين بقوا في أقسام الاقتصاد العظيمة يغيّرون "نموذج" النظرية الاقتصادية. بينما كانت وظيفة أبرز خبراء الاقتصاد في قديم الزمان قائمة على التفسير والشرح، أصبح الاتجاه الجديد قائماً على إعادة تسمية الأشياء. وتم نسخ استراتيجية المموّلين في تمويه الجهل، وتحويله إلى معرفة مؤقتة وانعدام اليقين إلى خطر بلا مجازفة، قام الخبراء بإعادة تسمية البطالة غير المبرّرة (على سبيل المثال: المعدّل الملحوظ من ٥ في المائة الذي رفض التزحزح) على أنه المعدّل الطبيعي للبطالة. يا لجمال تلك التسمية الجديدة التي حوّلت البطالة فجأة إلى المعدّل الطبيعي للبطالة، وبالتالي لم يعد هناك أيّ حاجة إلى تفسيرها.

ربّما يجدر بنا في هذه المرحلة التعمّق قليلاً في عملية الاحتيال المتقنة التي قام بها الاقتصاديون: كلّما فشلوا في تبرير الانحرافات الواضحة للسلوك البشري في توقّعاتهم، (أ) يصفون مثل هذا السلوك بأنه "سلوك غير متوازن"، ومن ثمّ؛ (ب) يفترضون بأنه انحراف عشوائي، وهذا أفضل

نموذج ممكن له على هذا النحو. وكلّما تم كبح هذه "الانحرافات"، عملت هذه النماذج بطريقة أكثر فعالية، وحقّق المموّلون الفائدة. ولكن؛ عندما دبّ الذعر وانتشر في النظام المالي، أثبتت "الانحرافات" أنها تشبه أي شيء في العالم سوى الانحرافات العشوائية. وبطبيعة الحال، انهارت هذه النماذج، جنباً إلى جنب مع الأسواق التي ساعدت على إنشائها.

يعتقد الكثيرون أنه ينبغي على أي محقّق منصف في هذه المراحل، أن يخلص إلى أن النظريات الاقتصادية التي سيطرت على تفكير أصحاب النفوذ (في القطاع المصرفي، وصناديق التحوّط، وبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي (ECB) - وفي كل مكان) لم تكن أكثر من أشكال مبطّنة للاحتيال الفكري، والتي وفّرت ورقة التين "العلمية" وراء ما حاول وول ستريت إخفاء الحقيقة وراء "ابتكاراته المالية". لقد جاءوا بأسماء مثيرة للإعجاب، مثل فرضية كفاءة السوق (EMH)، وفرضية التوقّعات الرشيدة (REH) ونظرية دورة العمل الحقيقية (RBCT).

في الحقيقة، لم تكن هذه النظريات أكثر من مجرد نظريات، تم تسويقها بطريقة لافتة، والتي نجحت تعقيداتها الرياضية في إخفاء ضعفها وتهافتها لفترة طويلة جداً.

ثلاث نظريات سامة
شكّلت التفكير المؤسّسي في فترة ما قبل ٢٠٠٨

فرضية كفاءة السوق EMH: لا يمكن لأحد الحصول على الأموال بطريقة منهجية من خلال توقّع ما سيحدث في السوق. لماذا؟ لأن الأسواق المالية تدبّر وسيلة للتأكد من أن الأسعار الحالية تكشف عن جميع المعلومات المعروفة المتوفّرة. يبالغ بعض اللاعبين في السوق بردّ فعلهم تجاه المعلومات الجديدة، ويستهين البعض الآخر بهذه المعلومات. وهكذا، حتى عندما يخطئ الجميع، فإن السوق يبقى على "حق". إنها نظرية مفرطة بالتفاؤل!

فرضية التوقّعات الرشيدة REH: لا ينبغي أن يتوقّع أحد أن تقوم نظرية للعمل الإنساني بوضع توقّعات دقيقة على المدى الطويل، إذا كانت النظرية تفترض أن البشر يسيئون فهمها بشكل منهجي، أو يقومون بتجاهلها تماماً. على سبيل المثال، لنفترض أن عالم رياضيات رائع قام

بتطوير نظرية للخداع في لعبة البوكر، وعلمك استخدامها. الطريقة الوحيدة للاستفادة من هذه النظرية هي ألا يتمكّن خصومك من الوصول إليها، أو أن يسيئوا فهمها؛ لأنه في حال اطلاع خصومك أيضاً على هذه النظرية، يمكن حينها لكل منهم أن يستخدمها ضدك عندما تحاول خداعه، مما يؤدي - بالتالي - إلى تقويض هدف الخداع الذي تستعمله. وفي النهاية، ستتخلّى عن هذه النظرية، كما سيتخلى خصومك عنها.

تفترض فرضية التوقّعات الرشيدة REH أن مثل هذه النظريات لا يمكنها التنبؤ بالسلوك بشكل جيد؛ لأن الناس سيكتشفونها، وسيقومون - في النهاية - بمخالفة هذه البيانات والتنبؤات. وتبدو الفرضية غير مدعومة بالبراهين بشكل جذري؛ إذ تفترض أنه لا يمكن تسليط الكثير من الضوء على المجتمع من قبل المنظّرين الذين يعتقدون أنهم يفهمون طرقه وأساليبه أكثر من رجل الشارع العادي. لكن؛ لا بد من ملاحظة النهاية غير السعيدة: لاعتماد فرضية التوقّعات الرشيدة REH، ينبغي أن يكون صحيحاً أن أخطاء الناس (عندما يتوقّعون بعض المتغيّرات الاقتصادية، مثل التضخم، وأسعار القمح وأسعار بعض المشتقات أو الأسهم) ينبغي أن تكون دائماً عشوائية - أي مصمتة، وغير مترابطة، وغير قابلة للتفسير. لا يستغرق هذا سوى لحظة من التفكير لرؤية أن اعتناق فرضية التوقّعات الرشيدة REH، وخصوصاً عندما تكون إلى جانب فرضية كفاءة السوق، هو بمثابة عدم توقّع حصول أي ركود أبداً، ناهيك عن الأزمات. لماذا؟ لأن أزمات الركود، بحكم التعريف، هي أحداث منهجية تحدث بأنماط معينة. وتظهر الأنماط عندما تحدث الأزمات بشكل مفاجئ؛ حيث ترتبط كل مرحلة ارتباطاً كبيراً بالمرحلة التي سبقتها. لذلك كيف يمكن لمعتنقي فرضية كفاءة السوق وفرضية التوقّعات الرشيدة EMH-REH أن يستجيب بفتح عيونه وآذانه من الدهشة: "! ركود، أزمة مالية، انهيار؟" يكون الجواب باللجوء إلى نظرية دورة العمل الحقيقية RBCT للحصول على تفسير مريح.

نظرية دورة العمل الحقيقية RBCT: باعتماد فرضية كفاءة السوق وفرضية التوقّعات الرشيدة REH كنقطة انطلاق، فإن هذه النظرية تصوّر الرأسمالية باعتبارها (الآلهة غايا) التي تعمل بشكل جيد. إذا بقيت هذه النظرية وحدها، فإنها ستبقى منسجمة، ولن تصل إلى مرحلة التشنج (مثل الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨). ومع ذلك، فإنه قد يكون من الجيد التعرض "للهجوم" من قبل بعض الصدمات "الخارجية" (القادمة من تدخّل

الحكومة، والبنك الاحتياطي الفيدرالي المتقلّب، والنقابات الشنيعة، ومنتجي النفط العرب، والتدخل الأجنبي وغيرهم)، والتي ينبغي الاستجابة لها، والتكيف معها. تستجيب الرأسمالية بكفاءة للصدمات الخارجية، مثل آلهة غايا الخيرة التي ترد على نيزك كبير يتوجه باتجاهها. ربّما تستغرق بعض الوقت لاستيعاب الصدمة، ويمكن أن يكون هناك العديد من الضحايا في هذه العملية، ولكن؛ على الرغم من ذلك، فإن أفضل طريقة للتعامل مع الأزمة تكمن في السماح للرأسمالية بالتعامل معها، دون التعرض لصدمات جديدة من قبل المسؤولين الحكوميين الذين يبحثون عن مصلحتهم الخاصة ورفاقهم (الذين يدّعون الدفاع عن الصالح العام في سبيل تحقيق أجنداتهم الخاصة).

وخلاصة القول، فإن المشتقّات السامة كانت ترتكز على الاقتصادات السامة، والتي - بدورها - لم تكن سوى أوهام متحفّزة بحثاً عن تبرير نظري. وقد اعتنق المتشددون هذه الحقائق فقط عندما أمكن تكييفها لصالح مطالب الإيمان المربح. وعلى الرغم من أسمائها المثيرة للإعجاب ومظهرها التقني، فإن هذه النماذج الاقتصادية لم تكن سوى مجرد إصدارات رياضية من الخرافات البراقة التي تعرفها الأسواق جيداً، سواء في أوقات الهدوء أو في فترات الاضطرابات.

٦. الفشل المنهجي

ماذا لو لم تتحمل الطبيعة البشرية ولا النظرية الاقتصادية وزر هذه الأزمة؟ ماذا لو لم تكن الأزمة بسبب جشع المصرفيين (حتى لو كان معظمهم جشعين)، أو بسبب استفادتهم من النظريات السامة (حتى لو استفادوا منها دون أي شك)، فقط لأن الرأسمالية قد وقعت في فخ مَن صنعها؟ ماذا لو كانت الرأسمالية ليست النظام "الطبيعي"، بل نظاماً معيناً مسلحاً، بميل نحو الفشل المنهجي؟

حذر اليسار، مع نبيه الأصلي ماركس دائماً من أن الرأسمالية كنظام يسعى إلى تحويلنا إلى رجال آليين، وتحويل مجتمع السوق الذي نعيش فيه إلى واقع مرير، يشبه الماتريكس. ولكن؛ كلّما اقترب هذا النظام من تحقيق هدفه، اقتربت لحظة وصوله إلى خرابه، بشكل أشبه بإيكاروس الأسطوري. ثم، وبعد الانهيار فإنه (وعلى عكس إيكاروس) يستعيد قوته، وينفض عن نفسه الغبار باستمرار، ويباشر الطريق نفسه من جديد.

في هذا التفسير الأخير على قائمتي، يبدو وكأن مجتمعاتنا الرأسمالية

قد تم تصميمها لتوليد الأزمات الدورية، والتي تزداد سوءاً بقدر ما تقوم بإزالة اليد العاملة البشرية من عملية الإنتاج والتفكير النقدي في النقاش العام. ويجيب ماركس أولئك الذين يضعون اللوم على الجشع والطمع والأنانية بأنهم يتبعون غريزة جيدة، ولكنهم يبحثون في المكان الخطأ، ذلك أن سر الرأسمالية في ميلها للتناقض - قدرتها في الوقت نفسه على إنتاج الثروة الضخمة والفقر الذي لا يُطاق، والحريات الجديدة العظيمة وأسوأ أشكال العبودية، العبيد الميكانيكيين اللامعين والعمل البشري الفاسد.

ربما تكون الإرادة الإنسانية، في هذه القراءة مظلمة وغامضة، ولكنها قد أصبحت في عصر رأس المال عنصراً ثانوياً أكثر من كونها المحرك الرئيس. إذ اغتصب رأس المال دور القوّة الأساسية في تشكيل عالمنا، بما فيه إرادتنا. ويهزأ الزخم الذاتي لرأس المال من إرادة الإنسان، ومن رجل الأعمال والعمّال على حد سواء.

على الرغم من أن رأس المال جماد غير واعٍ، يختزل في الآلات والمال والمشتقات المالية المضمونة وجميع أشكال الثروة، إلا أنه تطور بسرعة، كما لو قام بإدارة الأعمال التجارية لصالح نفسه، مستخدماً العناصر البشرية (المصرفيين، وأرباب العمل والعمّال على قدم المساواة) كرهائن في لعبته الخاصة. وبشكل مشابه لعقلنا الباطن، يغرس رأس المال - أيضاً - أوهاماً في عقولنا - قبل كل شيء، الوهم بأننا نصبح بفضله أشخاصاً بارزين واستثنائيين وأقوياء. ونفخر بعلاقتنا معه (سواء كخبراء ماليين "يكسبون" الملايين في يوم واحد، أو كأرباب أعمال، تعتمد عليهم عائلات عديدة، أو كعمّال يتمتعون بميزة الوصول إلى الآليات اللامعة، أو إلى الخدمات التافهة التي لا يحصل عليها المهاجرون غير الشرعيين)، ونغضّ الطرف عن الواقع المأساوي الذي يقول بأن رأس المال في واقع الحال يمتلكنا جميعاً، وأننا نحن الذين في خدمته حقاً.

انتقدنا الفيلسوف الألماني شوبنهاور بقسوة، بوصفنا البشر المعاصرين لخداع أنفسنا بالاعتقاد القائل بأن معتقداتنا وأفعالنا تخضع لوعينا. ويوافق نيتشه مقترحاً بأن جميع الأشياء التي نؤمن بها، في أي وقت كان، لا تعكس الحقيقة بل تعكس سلطة أخرى لشخص آخر فوق رؤوسنا.

جرّ ماركس الاقتصاد إلى هذه الصورة؛ ليؤنّبنا جميعاً على تجاهل الحقيقة القائلة أن أفكارنا قد خُطفت من قبل رأس المال وسعيه لتراكم

الثورة. وبطبيعة الحال، وعلى الرغم من أنه يتبع منطقه الفولاذي، فإن رأس المال يتطور في غفلة عنا. لم يقم أحد بتصميم الرأسمالية، ولا يمكن لأحد تهذيبها اليوم؛ حيث تتحرك بكل طاقتها بالفعل.

وبعد أن تطورت ببساطة، دون الحصول على موافقة أي كان، فقد حرّرتنا بسرعة من الأشكال الأكثر بدائية للاجتماع والتنظيم الاقتصادي. ولدت الرأسمالية الآلات والأدوات (المادية والمالية) التي سمحت لنا بالسيطرة على الكوكب. لقد مكّنتنا من تخيّل مستقبل خال من الفقر؛ حيث لم تعد حياتنا تحت رحمة الطبيعة العدائية.

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، تماماً كما ولدت الطبيعة موزارت وفيروس نقص المناعة البشرية باستخدام الآلية العشوائية نفسها، خلق رأس المال - أيضاً - قوى كارثية، تتمتع بميل للتسبب بالنزاعات، وانعدام المساواة، والحرب على المستوى الصناعي، والتدهور البيئي، وبطبيعة الحال، الانهيارات المالية. ولدت الرأسمالية بضربة واحدة،- دون أي منطق - الثروة والأزمات والتنمية والحرمان، والتقدم والتخلف.

وهكذا هل يمكن أن تشكّل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، في هذه الحال أكثر من فرصة دورية لتحقيق أي مدى قد يسمح لإرادتنا بالخضوع لرأس المال؟ هل كان ينبغي على هذه الهزة أن تنبهنا إلى حقيقة أن رأس المال أصبح "القوة التي ينبغي أن نخضع لها"، السلطة التي شكّلت "طاقة كونية عالمية، تخترق كل الحدود وكل القيود؛ لتفترض نفسها السياسة الوحيدة، والقوة العالمية الوحيدة، والحد الوحيد والقيد الوحيد؟"(١١)

تحدي التخاطل[*]

يبدو جزء العصا المغمور في نهر ما منكسراً. وعندما نغير مكاننا من حولها، تتغير الزاوية، ويعطيك كل موقع مختلف وجهة نظر مختلفة. وإذا حزك النهر الجاري العصا بلطف، تغدو كل من "حقيقة" العصا "المتقوسة" واستيعابنا لها في حالة من التغير المستمر. يشير الفيزيائيون إلى هذه الظاهرة باسم التخاطل. أورد هذه الظاهرة هنا لتوضيح نقطة بسيطة، تتمثل في أنه ربما تكون العديد من الملاحظات المختلفة حول الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ دقيقة أو مضلّلة على حد سواء.

لا ينفي هذا الواقع الموضوعي سواء للعصا (أي أنها ليست متقوسة على الإطلاق) أو للأزمة المالية العالمية وتداعياتها، الأزمة. الموضوع - ببساطة - أن نلاحظ أن وجهات النظر المختلفة يمكن أن تولّد ملاحظات "حقيقية"، وأن تفشل - أيضاً - في كشف النقاب عن حقيقة أساسية حول هذه الظاهرة قيد الدراسة. ما نحتاجه حقاً شيء يتجاوز مجموعة متنوّعة من التفسيرات ووجهات النظر المحتملة التي يمكن من خلالها فهم حقيقة العصا. إننا بحاجة إلى نظرية تشكّل قفزة هائلة، مثل النظرية التي يضعها الفيزيائي لتسمح لنا بالترفّع عن الملاحظات غير القابلة للقياس قبل الوصول إلى وضع مفاهيمي، يجعل لكل شيء معنى مثالياً. أطلق على هذه "القفزة الهائلة" اسم تحدي التخاطل.

يشبه قبول هذا الوضع الصعب للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وبدء التعامل معه مواجهة تحدّي التخاطل في أكثر حالاته إلحاحاً.

مَن ينكر حقاً أن الاقتصاديين ومديري المخاطر أخطؤوا الحسابات كثيرا فيما يتعلق بالمخاطر الشاملة؟ هل هناك أي شك في أن وول ستريت، والقطاع المالي بشكل عام، حققوا ثرواتهم تدريجياً من الشره، ومن الممارسات شبه الإجرامية، ومن المنتجات المالية التي ينبغي لأي مجتمع مرموق أن يحظرها؟ ألم تمثل وكالات التصنيف الائتماني حالات تدرس بالفعل حول كتاب تضارب المصالح في العمل؟ ألم يتحول الجشع إلى الفضيلة الجديدة؟ ألم يفشل المنظمون فشلاً ذريعاً في مقاومة إغراء

البقاء على الجانب "الصحيح" للمصرفيين؟ ألم تكن المجتمعات الأنجلو سلتيك أكثر عرضة من غيرها للخداع الثقافي لليبرالية الجديدة، لتكون بمثابة رأس الجسر الذي تنتشر منه الكلمات إلى بقية العالم؛ حيث "الضمير" لم يعد يعني شيئاً، وحيث أصبحت المصلحة الذاتية هي السبيل الوحيد، والدافع الوحيد؟ أليس صحيحاً أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أثرت على العالم المتقدم بشكل أكثر حدة مما أثرت على ما يُدعى الاقتصادات الناشئة؟ هل يمكن لأي كان أن يدحض الفرضية البسيطة التي تقول إن الرأسمالية كنظام، تمتلك قدرة خارقة على تطوير نفسها؟

وكما يكون الوضع تماماً في مشهد التخاطل البسيط؛ حيث يمكن أن تكون جميع وجهات النظر معقولة على حد سواء اعتماداً على وجهة نظر المرء، تضيء جميع التفسيرات المذكورة أعلاه أيضاً جوانب هامة مما حدث في عام ٢٠٠٨. ومع أن هذا لا يرضي فضولنا، ويتركنا مع ذلك الشعور الملح بأننا نسينا شيئاً هاماً، ذلك أنه على الرغم من أننا قد ألقينا نظرة خاطفة على العديد من المظاهر الحاسمة للأزمة المالية العالمية، ولكن الجوهر الحقيقي لا يزال يهرب من بين أيدينا. لماذا حدث ذلك حقاً؟ وكيف يمكن لجحافل الأذكياء المتحمسين، ومراقبي السوق الماهرين للغاية بأن يفوتوا هذا؟ إذا لم يكن الجشع والتبذير والأخلاق الفضفاضة والتنظيم الأكثر مرونة هو الذي تسبب بالأزمة المالية العالمية والكساد الذي تلاها، فما الذي تسبب بذلك؟ إذا كانت توقعات الماركسيين، والتي تقول بأن التناقضات الداخلية للرأسمالية ستعود دائماً؛ لتطرق الأبواب، تمثل تفسيراً للأحداث التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، فما هي الحلقة المفقودة إذن؟

جوابي المجازي: كانت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ هي ما حدث عندما أصيب الوحش الذي أدعوه باسم المينوتور العالمي بجروح خطيرة. كانت قبضته الحديدية بينما يحكم كوكب الأرض لا ترحم، وكان حكمه قاسياً. ومع ذلك حافظ طوال فترة تمتعه بحالة صحية جيدة على الاقتصاد العالمي في حالة من الاختلال المتوازن. قدم هذا الوحش درجة من الاستقرار. ولكنه عندما سقط فريسة لحالة الانهيار التي لا مفر منها، دخل في حالة من الغيبوبة عام ٢٠٠٨، وأغرق العالم في أزمة مضطربة. وإلى أن نجد سبلاً للحياة من دون الوحش، ستكون حالة انعدام اليقين الكامل، والركود طويل الأمد وانبعاث حالة انعدام الأمن المتزايدة أموراً مألوفة وضرورية.

*) التخاطل: اختلاف المنظر باختلاف المكان.

المينوتور العالمي: لمحة أولى

شهد انهيار الشيوعية في عام ١٩٩١ خاتمة مأساة ذات طابع كلاسيكي، وانقلاباً مصيرياً (انعطاف مباغت للأحداث peripeteia، كما كان يدعوه أرسطو) بدأ عندما تم السطو على النوايا النبيلة للاشتراكيين الثوريين أولاً على يد المتعصبين والمتعطشين للسلطة، قبل إفساح المجال للإقطاع الصناعي الذي لا يُحتمل، والذي يتكون من الضحايا والأشرار فقط. وعلى العكس من ذلك، تلاشت في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أجواء المرحلة ما قبل الكلاسيكية، والأكثر أسطورية؛ لتفسح المجال لتسلسل أقل إتقاناً للأحداث. ولهذا السبب يعتمد هذا الكتاب عنواناً يشير إلى فترة ما قبل اختراع المأساة.

ربما كان علي أن أسقي هذا الكتاب المكنسة الكهربائية العالمية، المصطلح الذي يلتقط تماماً السمة الرئيسة للمرحلة الثانية لفترة ما بعد الحرب التي بدأت في عام ١٩٧١ مع القرار الاستراتيجي الجريء الذي اتخذته السلطات الأمريكية: فبدلاً من تخفيض العجز المزدوج التي تشكّل في أواخر الستينيات (عجز موازنة الحكومة الأمريكية والعجز التجاري للاقتصاد الأمريكي)، قرر كبار صناع السياسة الأمريكيين زيادة العجز العام زيادة كبيرة للغاية ومتعمدة. ولكن؛ مَن سيدفع مقابل هذه الخسارة؟ الإجابة بسيطة: بقية العالم! وكيف ذلك؟ بوساطة تسونامي دائم من رأس المال الذي يُهرع بلا توقّف عبر المحيطين العظيمين لتمويل العجز الأمريكي المزدوج.

وهكذا عمل العجز المزدوج للاقتصاد الأمريكي لعقود عمل المكنسة الكهربائية العملاقة التي تقوم باستيعاب فوائض البضائع ورأس المال من الآخرين. وفي الوقت الذي كان فيه هذا "الترتيب" تجسيداً لأسوأ أنواع الخلل الفادح التي يمكننا تخيلها على الصعيد الكوني، والذي يتطلّب ما وصفه بول فولكر بوضوح "بتفكك الرقابة على الاقتصاد العالمي"، أدى هذا إلى شيء أشبه بالتوازن العالمي: نظام دولي للتزايد المتسارع غير المتكافئ للتدفّقات المالية والتجارية القادرة على تشكيل نوع من الاستقرار والنمو المطرد. قامت الاقتصادات الأساسية ذات الفائض (مثل:

ألمانيا واليابان ولاحقاً الصين)، بدعم من العجز الأمريكي المزدوج، بمتابعة ضخّ السلع التي التهمها الأميركيون. أعيد ما يقرب من ٧٠ في المائة من الأرباح التي تحقّقت على الصعيد العالمي من قبل هذه الدول فيما بعد إلى الولايات المتحدة مجدداً، على شكل تدفّقات من رأس المال إلى وول ستريت. وما الذي فعله وول ستريت بهذه الأموال؟ حوّل وول ستريت تدفّقات رؤوس الأموال هذه على الفور إلى استثمارات مباشرة، وإلى أسهم وأدوات مالية جديدة، وإلى أشكال جديدة وقديمة من القروض، وأخيراً وليس آخراً، إلى "أعمال مربحة" للمصرفيين أنفسهم. وهكذا اتضح كل شيء تماماً من خلال هذا المنظور: صعود مفهوم التمويليةfinancialization ، وانتصار الجشع، وتراجع المنظّمين، وسيطرة نموذج النمو الأنجلو سلتيك. تبدو كل هذه الظواهر التي اتسمت بها هذه الحقبة فجأة مجرد منتوج جانبي من منتجات رأس المال الهائل الذي لا بد أن يتدفّق لتغذية العجز المزدوج للولايات المتحدة.

كان يمكن وبكل وضوح لعنوان "المكنسة الكهربائية العالمية" أن يمثل وصفاً دقيقاً للغاية لموضوع هذا الكتاب. ربّما تؤدي الأصول المتواضعة للمكنسة الكهربائية في عالم الأجهزة المنزلية إلى مشكلة في التسويق، ولكن هذا لا يجزدها من صفاتها الجوهرية. ومع ذلك، وعلى مستوى أكثر رمزية، سيفشل هذا الرمز في إيجاد صلة واضحة مع جوانب التصميم الدولي المثيرة والأسطورية تقريباً، والتي عملنا جميعاً بموجبها قبل عام ٢٠٠٨ المشؤوم - تصميم لا يتمتع بالاستقرار الكافي للبقاء على قيد الحياة إلى الأبد، ولكنه يساعد - في الوقت نفسه - على الحفاظ على السكون العالمي لعقود من الزمن، اعتماداً على تدفّق ثابت للضريبة الثقيلة من المحيط إلى المركز الإمبراطوري - الضريبة الثقيلة التي حافظت على الدعم المتبادل فيما بين العجز الأمريكي المزدوج والطلب الكلّي على فائض الدول من السلع والخدمات.

هكذا تبدّت ملامح وحشنا العالمي الذي بدأ زئيره في السبعينيات وحتى وقت قريب للغاية. أعتقد جازماً أن استعارة المينوتور تصلح بسهولة أكثر من تلك الاستعارات المتعلقة بالأعمال المنزلية اليومية.

المربع ١.١

مينوتور جزيرة كريت

المينوتور عبارة عن شخصية أسطورية تراجيدية. شخصية تغص

حكايتها بالجشع والعقاب الإلهي، والانتقام والكثير الكثير من المعاناة. كما يعدّ - أيضاً - رمزاً لشكل معين من أشكال التوازن السياسي والاقتصادي الذي يسود في أرض بعيدة مختلفة كلّياً عن أرضنا، ورمز لتوازن جيوسياسي هشّ، انهار ببساطة مع ذبح الوحش، مؤذناً - بالتالي - ببدء عهد جديد.

طلب الملك مينوس ملك كريت والحاكم الأقوى نفوذاً في عصره، وفقا للأسطورة الرئيسة، من بوسيدون ثوراً ضخماً كعلامة على التأييد الإلهي، متعهداً بالتضحية به على مذبح هذا الإله. وبعد أن ألزمه بوسيدون بذلك، قرّر مينوس - بتهوّر - الحفاظ على حياة الحيوان الذي سحره بجماله ورباطة جأشه. ولن تفوّت الآلهة هذه الذريعة الجيدة لاستلهام واختيار عقوبة مثيرة للاهتمام للملك مينوس: قامت الآلهة باستخدام مهارات أفروديت الخاصة؛ لتجعل زوجة مينوس، الملكة باسيفاي، تشتهي الثور. وباستخدام الإكسسوارات المختلفة التي صمّمها المهندس الأسطوري ديدالوس، تمكّنت من الحمل من الثور، وكان المينوتور نتيجة ذلك اللقاء القصير غير المتوقّع: مخلوق نصف

بشري، ونصف ثور (تترجم كلمة مينوتور بـ "ثور مينوس، من الكلمة اليونانية " Taurus" التي تعني: "الثور").

وعندما كبر المينوتور أكثر وأصبح أكثر جموحاً، أصدر الملك مينوس أوامره لديدالوس ببناء متاهة ضخمة تحت الأرض لحبس المينوتور فيها. وبما أنه لم يكن قادراً على تناول طعام الإنسان العادي، كان هذا الوحش يتغذّى على اللحم البشري. وهذا ما منح مينوس فرصة ممتازة للانتقام من الأثينيين، الذين قام ملكهم أيجيوس، الملك الخسيس الرديء، بقتل ابن مينوس بعد أن فاز الشاب بجميع السباقات والمنافسات في الألعاب الأولمبية في أثينا. وبعد حرب قصيرة مع أثينا، كان على أيجيوس إرسال سبعة فتيان وسبع فتيات عذارى؛ ليلتهمهنّ المينوتور كل سنة (أو كل تسع سنوات، وفقاً لرواية أخرى). وهكذا امتدت الأسطورة، وبدأ سلام مدينة كريت Pax Cretana الذي امتد على جميع أنحاء الأراضي المعروفة والبحار على أساس الجزية المنتظمة الخارجية التي أبقت المينوتور يتغذّى جيداً.

وفيما وراء الأسطورة، يشير المؤرّخون أن كريت في عهد مينوس تمتعت بالهيمنة الاقتصادية والسياسية في منطقة بحر إيجه. وكان على دول المدن الأضعف، مثل أثينا، أن تدفع الجزية إلى جزيرة كريت بانتظام كعلامة استعباد وسيطرة. ولربّما شمل ذلك شحن الفتية المراهقين؛ ليتم التضحية بهم من قبل الكهنة الذين يرتدون أقنعة الثور. وبالعودة إلى عالم الأسطورة، كان مقتل المينتور في نهاية المطاف على يد ثيسيوس، ابن الملك أيجيوس، ملك أثينا، مما أدى - بدوره - إلى تحرير أثينا من الهيمنة الكريتية، وبزوغ فجر عصر جديد.

سمح أيجيوس لابنه على مضض بالذهاب إلى كريت في هذه المهمة الخطيرة. وطلب من ثيسيوس التأكد قبل الإبحار مرة أخرى إلى بيرايوس،

من استبدال الأشرعة السوداء الأصلية الحزينة لسفينته بأشرعة بيضاء، كإشارة لأبيه الذي ينتظره على أحرّ من الجمر. على أن المهمة قد تمّت بنجاح، وعلى أن ثيسيوس في طريق عودته من جزيرة كريت منتصراً. ولكن ثيسيوس الذي غرق في غمرة فرحته بمقتل المينوتور، نسي للأسف رفع الأشرعة البيضاء. وعند اكتشافه الأشرعة السوداء للسفينة من بعيد، وبعدما ظن أيجيوس أن ابنه قد مات على أيدي المينوتور، سقط الملك ميتاً في قاع البحر، وهكذا حمل بحر إيجه اسمه.

تؤكد القراءة السريعة للأسطورة (انظر المربع ١.١) ملاءمتها كحكاية حول القوّة غير المتوازنة التي ينبغي أن تستقر باستمرار من خلال أضحية من جانب واحد، حول القوّة المهيمنة التي تمدّ شباك سلطتها عبر البحار؛ لتقوم بدور الوصي على السلام بعيد المدى والتجارة الدولية، مقابل جزية منتظمة تتابع تغذية الوحش الذي بداخلها.

كان الوحش في ذلك العالم الضبابي للأسطورة الكريتية، مخلوقاً حزيناً مكروهاً خبيثاً، وكانت الجزية عبارة عن الفتية الذين حافظت تضحيتهم على السلام الذي تحقق بشق الأنفس. ولإنهاء حكمه، كان على أمير شجاع يُدعى ثيسيوس، أن يقوم بتلك المأثرة الشنيعة - أن يذبح المينوتور؛ ليبدأ فاتحة عصر ما بعد كريتي جديد. لا ضرورة لمثل هذه الأعمال البطولية في عالمنا الاكثر تعقيداً اليوم. فقد لعب العجز الأمريكي المزدوج دور

الوحش، وأخذت الجزية شكل السلع الواردة ورؤوس الأموال. أما نهاية مينوتورنا العالمي؛ فقد جاءت بغتة، دون أن يطيح بها أي عامل مادي عمداً. وجاء الجرح القاتل الممكن من خلال الانهيار الجبان والعفوي للنظام المصرفي. وبينما جاءت الإصابة دراماتيكية تماماً؛ لتنهي المرحلة الثانية من الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الحرب بوضوح وقوة، لا يزال العصر الجديد يرفض - بعناد شديد - أن يظهر وجهه الحقيقي. وسنبقى جميعاً عالقين في حالة المعضلة هذه التي أتت مع عام ٢٠٠٨ حتى يقوم بذلك.

الفصل الثاني: مختبرات المستقبل

تدين الإنسانية بأول قفزة عظيمة لها إلى الأمام إلى أزمة أصلاً. يمكننا القول - وبكل ثقة - إن الثورة الزراعية نجمت عن نقص حاد في الغذاء، واندلعت هذه الثورة عندما ازداد حجم السكان؛ ليتجاوز المستوى الذي يمكن للطبيعة أن تتحمله[1] وفي الوقت الذي نميل فيه إلى تعريف التقدم من خلال الأدوات والآلات المتنوعة، فإنه لا يمكن لأي من الإنجازات الصناعية التي نفتخر بها أن يقارن مع الجرأة التي كان يتحلّى بها أفراد مجتمع الصيد وجمع الثمار في عصور ما قبل التاريخ لزراعة محاصيلهم الغذائية في مواجهة الانخفاض الحاد في قدرة الطبيعة على إشباع جوعهم. لا وجود لأي ابتكار أدى إلى تمتعنا بأدواتنا الذكية اللامعة يساوي العبقرية الرهيبة التي كان يتمتع بها بعض البشر الأوائل الذين طمحوا إلى استئناس الثدييات (والتي غالباً ما كانت تفوقهم حجماً) لشرب حليبها كل صباح.

وهكذا وَلَّدَت أزمات الغذاء بسبب نسب المجاعة المتفاوتة تلك التدخلات الرائعة في أساليب الطبيعة التي وضعتنا منذ حوالي ١٢٠٠٠ سنة على طريق الإنتاج الزراعي الجماعي. وكان هذا العمل الجماعي مع التربة والبذور والمياه السبب الحقيقي الذي أدى إلى تحقيق فوائض - أي إلى إنتاج كمّيات من المواد الغذائية والملابس وغيرها من المواد التي تجاوزت على مدى موسم واحد الكميات اللازمة؛ لتحل محل المواد الغذائية، والملابس وغيرها من المواد المستهلكة، أو المستعملة، حتى خلال هذا الموسم نفسه. في المقابل، وفّرت الفوائض التي تلت تأسيس "الحضارة" كما نعرفها اليوم العمود الفقري للتاريخ المسجّل.

أدت الفوائض في واقع الأمر إلى البيروقراطية والدِّين المنظّم (من خلال منح أقلية كبيرة أفضلية الابتعاد تماماً عن إنتاج المواد الغذائية)، إلى الكلمة المكتوبة (والتي كان الغرض الأساسي منها المساعدة في تخصيص جداول تسجل ما يتم إنتاجه في العشائر والعائلات)، إلى الأدوات المعدنية المتطوّرة (لحراثة الأرض، وتسخير الأبقار، وفي نهاية المطاف، تسليح حراس الفوائض)، إلى أسلحة الدمار الشامل البيولوجية

(مثل أجيال جديدة من البكتيريا القاتلة التي تطوّرت في ظل وجود الكثير من الكتلة الحيوية)، وكذلك المستويات المتفاوتة من الحصانة التي جعلت من المجتمعات الزراعية مستعمرين لا يقهرون للوديان غير الزراعية، والجزر، وحتى القارات (تذكر اللقاء البشع للأميركيين الأصليين وسكان أستراليا الأصليين مع المستوطنين الأوربيين الذين انتشروا كالبكتيريا).

وكانت القفزة الثانية الكبيرة إلى الأمام والتي قفزها جنسنا هي التي أوصلتنا إلى التصنيع. وكانت هذه القفزة - أيضاً - عشوائية وناتجة عن أمر بغيض، تسببت به أزمة أخرى - الأزمة التي لم يكن للطبيعة يد فيها هذه المرة. تعد جذور هذه الأزمة عميقة وتمتد لفترة طويلة إلى القرن الخامس عشر، إن لم تكن في وقت أسبق أيضاً. في ذلك الوقت، مكّنت التحسينات في مجال الملاحة وبناء السفن من إنشاء أول شبكات تجارية عالمية حقاً. بدأ التجار الإسبان والهولنديون والبرتغاليون بتبادل الصوف البريطاني مقابل الحرير الصيني، والحرير مقابل السيوف اليابانية، والسيوف مقابل التوابل الهندية، والتوابل للحصول على المزيد من الصوف الذي بدأت به سلسلة التبادل هذه. وهكذا، كرّست هذه السلع نفسها كسلع تجارية؛ لتتحول - في نهاية المطاف - إلى عملات عالمية.

وخلافاً للأرستقراطيين، الذين كانت ثرواتهم تتشكّل من طبقة الفلاحين أو من نهب ثروات جيرانهم المهزومين، استفادت طبقة التجّار الناشئة من هامش الربح الذي يحققه بيع السلع في أماكن أخرى بعيدة: حيث كانوا ينقلون السلع ذات القيمة الصغيرة في أحد الأسواق؛ ليبيعوها بسعر مرتفع في بعض الأسواق البعيدة. وسيضاف إلى التجارة في السلع قريباً وبشكل مأساوي نوع آخر من التجارة - تجارة العبيد، والذين كان عملهم غير المأجور في ظروف تفطر القلوب حقاً محركاً لتوليد المزيد من هذه السلع العالمية (مثل القطن في الأمريكيتين). انضم بعض ملاك الأراضي في بريطانيا في مرحلة ما إلى هذه الشبكة التجارية العالمية المربحة بالطريقة الوحيدة التي يملكونها: لقد أنتجوا الصوف، السلعة العالمية التي أمكن للجزر البريطانية أن تُنتجها في ذلك الوقت. وللقيام بذلك، طردوا معظم الفلاحين من أراضي أجدادهم (لإفساح المجال للأغنام)، وبنوا أسواراً كبيرة لمنعهم من العودة، وكانت "حركة الأسيجة". وبضربة واحدة، أصبح كل من الأرض والعمل مجرد سلع: وأصبح لكل فدان من الأرض سعر إيجار يعتمد على السعر العالمي للصوف الذي يمكن أن يُنتجه فدان واحد في الموسم. وبالنسبة للعمل، كان سعره لا يتجاوز

مبلغاً تافهاً، يحصل عليه الفلاحون السابقون المحرومون مقابل القيام بأعمال غير دائمة.

في النهاية، أدى كل من تجمّع ثروة التجار (والتي كان يتم تخزينها في مدينة لندن، باحثة عن سبل لتوليد المزيد من المال)، والطبقة العاملة المحتملة (الفلاحون السابقون المطرودون الذين يتوسلون للعمل في سبيل رغيف الخبز)، وكمّيات فريدة من الفحم القريب إلى السطح (في انكلترا)، وبعض التطورات التكنولوجية الذكية التي سببتها الفرص التجارية التي أتاحتها العولمة الجارية (المحرك البخاري، النول الميكانيكي، وما إلى ذلك) إلى اختراع مكان جديد للإنتاج - المصنع. ليتبع ذلك موجة من التصنيع.

ولولا ديموقراطية التاريخ، لم لتكن لتظهر الزراعة ولا الثورة الصناعية. كان سبب هاتان القفزتان إلى المستقبل تلك الأزمات المؤلمة التي لا تطاق، والتي جعلت معظم الناس يتمنون النكوص إلى الماضي. لا ضرر في هذه اللحظة من الأزمة المالية العالمية التي نعانيها، في أن نذكر كيفية عمل الأزمات على مر التاريخ كمختبرات للمستقبل.

سر كوندرسيه في عصر رأس المال

إذا كانت الأزمة مختبر التاريخ، فإن القبول بها يمثل قوته الرئيسة الدافعة. ورغم أن العنف لم يكن بعيداً أبداً عن السطح، فمن اللافت للنظر مدى الحل التوافقي المعتمد للتوترات الكبيرة، على الأقل بعد قفزة كبيرة ثانية إلى الأمام، والتي بلغت ذروتها في مجتمعات السوق اليوم. وعلى الرغم من القتل المنظّم للسعادة (والمعروف - أيضاً - باسم الحروب)، والثورات الشهيرة والاستعباد العنيف لشعوب بأكملها، فقد درجت العادة على استخدام القوّة العارية في بعض الأحيان فقط (حتى لو كان لذلك أثر مدمّر)، ومن قبل الحكّام الذين كانت سلطتهم تتضاءل شيئاً فشيئاً.

في الواقع، لا تُعدّ القدرة على الإخضاع، والقدرة على خصخصة جزء كبير من فائض الإنتاج الجماعي والقدرة على وضع جدول الأعمال الأشكال الوحيدة للقوّة التي يمكن الحفاظ عليها لفترة طويلة على أساس القوّة الغاشمة. وضح المفكر الفرنسي الماركيز دي كوندرسيه هذه النقطة بدقة وذكاء في إحدى فترات التشنج الكبير في التاريخ، والتي تعود إلى عام ١٧٩٤، عندما كانت الثورة الفرنسية تستعد لتُخلي مكانها لاستبداد جديد. اقترح كوندرسيه أنه "لا يمكن للقوّة، مثل الرأي، أن تدوم لفترة طويلة، ما لم يقم الطاغية بتوسيع امبراطوريته بعيداً بما فيه الكفاية؛ ليُخفيها عن الناس، الذين يقسمهم ويحكمهم، والسر أن السلطة الحقيقية ليست بيد الظالمين، بل بيد المظلومين". "أغلال العقل الحديدية" كما أطلق عليها وليم بليك، حقيقية مثل أغلال الأيدي الحديدية.

يسلّط **سر كوندرسيه**، كما أحبّ أن أسقي هذه الرؤية الجديرة بالملاحظة، الكثير من الضوء على ما يشكّل نسيج المجتمعات. من خصوبة الأراضي الزراعية التي ضمنت عهد الفراعنة إلى المدن المذهلة الممولة من فائض الإنتاج في جبال الأنديز. من حدائق بابل المعلّقة الرائعة إلى العصر الذهبي لأثينا. من روعة روما إلى الاقتصادات الإقطاعية التي أقامت الكاتدرائيات العظيمة - إلى كل ما يوصف في أيامنا هذه باسم "الحضارة"، كان اعتماد الحكام على الفائض واستخداماته قائماً على مزيج من قدرتهم على جعل الامتثال يبدو أمراً لا مفر منه وبطريقة فردية (بل بجعله أمراً

جذاباً في الواقع)، وتكتيكات "فَرِّقْ تَسُدْ" البارعة والحماس الأخلاقي للحفاظ على الوضع الراهن (وخاصة بين الفقراء والمعدمين)، وذلك الوعد بدور بارز في العالم الآخر. ونادراً ما كان كل هذا يعتمد على القوة الغاشمة فقط.

أسست جميع المجتمعات الديناميكية نجاحها على عمليتي الإنتاج اللتين ظهرتا بموازاة بعضهما البعض: تصنيع الفائض وتصنيع الامتثال والخضوع (بخصوص توزيع هذا الفائض). نمت ردود الفعل بين هاتين العمليتين إلى آفاق جديدة في عصر رأس المال. تزامن صعود التسليع، والذي أدى - أيضاً - إلى ازدهار التمويل، مع أكثر شكل من أشكال الامتثال والخضوع دهاء وقوة. وهنا تكمن المفارقة اللذيذة: كلّما زاد نمو الامتثال والخضوع قوة، ازداد تمويل الحياة الاقتصادية. وكلّما تنامت أهمية التمويل، أصبحت مجتمعاتنا أكثر عرضة إلى الأزمات الاقتصادية. وبالتالي تظهر تلك الملاحظة المثيرة للاهتمام التي تقول بأن المجتمعات الحديثة تميل إلى إنتاج المزيد من الامتثال والخضوع إضافة إلى الأزمات الأكثر عنفاً.

ولماذا حدث هذا؟ خلال عهد الإقطاع، كانت العلاقة بين فائض الإنتاج وتوزيعه علاقة شفّافة إلى حد ما. سيراقب الفلاحون بعد تجميع محصول الذرة الذي تم إنتاجه بأكمله عمدة البلدة مغادراً حاملاً حصة السيد من الموارد التي لم يكن لديه أي يد في إنتاجها. وبعبارة بسيطة، يحدث التوزيع بعد الحصاد، وكان يعتمد مقدار الحصة التي يحصل عليها كل شخص على النفوذ الواضح والأعراف التي يفهمها الجميع جيداً. ولكن الأمور تغيّرت بشكل جذري عندما مدت الأسواق حكمها إلى الحقول وورش العمل. خيّم حجاب كثيف من التشويش على المجتمعات التجارية الناشئة، مما أدى إلى نشوء كل الأشكال الجديدة من الامتثال والخضوع والأزمات (أي الكوارث الناتجة عن أسباب اقتصادية محضة).

ما الذي أحدث هذا الفرق بالضبط؟ لماذا كانت مجتمعات السوق أكثر عرضة للانهيارات اقتصادية؟ حدث الفرق الرئيس عندما توقّفت كل من قوة العمل والأرض منذ عدة قرون مضت عن كونها مجرد مدخلات إنتاجية. بل لقد تحوّل كل منهما بدلاً من ذلك إلى سلع (يتم تداولها في الأسواق المتخصصة في التعويم الحر للأسعار). حدث انقلاب كبير في تلك المرحلة: لم يعد التوزيع يأتي بعد الإنتاج. بل أصبح يسبقه وبشكل متزايد للغاية. ببساطة أصبح يتم دفع أجور العمال في بداية موسم

الحصاد. من قِبل مَن؟ من قبل "أصحاب العمل"، بطبيعة الحال. من قبل الناس الذين لم يعودوا يطلبون العمل، ويشرفون عليه، بل أصبحوا يستأجرونه بدلاً من ذلك. من قبل الأشخاص الذين ظهروا في القرن التاسع عشر؛ ليعرفوا باسم الرأسماليين.

ما يثير الإعجاب هو أن الكثير من الرأسماليين لم يختاروا في البداية أن يكونوا رأسماليين. تماماً كما هو الحال مع أول قفزة كبرى للبشرية إلى الأمام، لم يختر الصيادون وجامعو الثمار أن يصبحوا مزارعين، ولكن الجوع قادهم للزراعة، وهكذا لم يكن أمام عدد كبير جداً من الفلاحين أو الحرفيين السابقين (وخصوصاً بعد حركة الأسيجة) سوى استئجار الأراضي من الملاك، والاعتماد عليها في الدفع. ولهذا الغرض، استدانوا من المرابين لدفع إيجار الأرض وشراء البذور وفي النهاية دفع الأجور بالطبع. تحوَل المرابون إلى مصرفيين، وأصبحت مجموعة كاملة من الأدوات المالية جزءاً هاماً من أعمال فائض الإنتاج وتوزيعها. وهكذا اكتسب التمويل دوراً أسطورياً جديداً، باعتباره "ركيزة من ركائز الصناعة، ومسهلاً للنشاط الاقتصادي، وأحد المساهمين في فائض الإنتاج في المجتمع.

وخلافاً لنبلاء الأراضي، فإن أرباب العمل الرأسماليين الجدد، والذين لم يكونوا جميعهم من الأغنياء، نام كل منهم في الليل؛ ليستيقظ كل صباح مع ذلك القلق البالغ: هل ستمكّنه المحاصيل من دفع ديونه إلى المالك والمصرفي؟ هل سيبقى أي شيء لعائلته بعد بيع الإنتاج؟ هل سيكون الطقس جيداً؟ هل سيشتري الزبائن بضاعته؟ باختصار، لقد أخذوا على كاهلهم جميع المخاطر. وشوّشت هذه المخاطر رؤية الجميع فيما يتعلق بدور السلطة الاجتماعية في تحديد توزيع الفائض بين صاحب العمل، وصاحب الأرض، والمصرفي والعامل.

في الوقت الذي أدرك فيه الإقطاعي أنه كان يستخلص جزءاً من الفائض الذي ينتجه الآخرون، وذلك بفضل قوته السياسية والعسكرية، شعر الرأسمالي القلق بشكل طبيعي أن ليالي الأرق الطويلة كانت مدخلاً حقيقياً لتحقيق الفائض، وأن أي ربح يحققه يعدّ مكافأة عادلة لكل تلك الهموم التي عاناها، وعلى الطريقة التي أدار بها عملية الإنتاج. كما تفاخر المرابي - أيضاً - بمساهمته في الاقتصاد المعجزة التي كان يتشكّل على خلفية الحد الائتماني الذي وفّره للرأسمالي. لم يكن يخلو إقراض المال على الدوام وعلى الأقل في البداية، كما توضح مسرحية "تاجر البندقية" لشكسبير، من المخاطرة. كانت مأساة شايلوك رمزاً للمخاطر التي كان لا بد

من تكبدها؛ لتكون مموّلاً لمساعي وطموحات الآخرين.

ولكن؛ مع تقدم عصر رأس المال، أصبح التمويل عملية راسخة سواء في الممارسة أو الأيديولوجية المعمول بها. وفي الوقت نفسه، كان العمّال يشهدون حرية رسمية للمرة الأولى على الإطلاق، حتى لو كانوا يكافحون لاستيعاب تعايش حريتهم الجديدة مع حرية جديدة أخرى - حرية الموت الذاتي بسبب الفاقة. وشهد أولئك العمّال الذين لم يجدوا عملاً مدفوع الأجر (والذين كانوا أغلبية كبيرة بكل تأكيد) عملهم وقد تحول من المزارع إلى ورش العمل والمصانع. كانوا هناك مفصولين عن أسلافهم في الريف بالجدران العالية للأبنية الصناعية الرمادية الصاخبة والمليئة بالدخان؛ حيث اختلط الجهد البشري مع العمل الميكانيكي للعجائب التكنولوجية مثل المحرك البخاري والنول الميكانيكي. لقد أصبحوا مشاركين في عمليات الإنتاج، بطريقة لم يعد لديهم أي سيطرة عليها، والتي عاملتهم، وكأنهم تروس صغيرة في آلة هائلة، تُنتج مجموعة متنوعة من المنتجات، والتي لن يتمكّنوا يوماً من امتلاك أي منها.

في هذا العالم البرّاق المتحدي، والذي يضم كلاً من مانشستر في القرن التاسع عشر وشنغن في القرن الحادي والعشرين، يظهر سر كوندورسيه باعتباره لغزاً مستحيلاً. وتختفي ممارسة السلطة الاجتماعية وراء حجابات متعددة، لا يمكن لأي قدر من التفكير العقلاني اختراقها بسهولة. لقد صعق كل من صاحب العمل والعامل، والمرابي والحرفيين والفلاحين المعدمين والأعيان المحليين، لقد صعقوا جميعهم بوتيرة التغيير. وكان كل منهم يشعر بأنه ألعوبة عاجزة بين يدي قوى خارجة عن إرادته أو فهمه.

تركت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أيضاً عالمنا عائماً في بركة من الحيرة. يمكن إيجاد جذور هذه الأزمة في بدايات المجتمعات الصناعية ومجتمعات السوق. ومعضلتنا الحالية عبارة عن شكل مختلف للحيرة التي نتجت عن التقدم المتوازي للتسليع، والتمويلية financialization، والأزمات التي لا مفر من أن تنتجها هذه العمليات.

لقد تم استيعاب ديناميكية الأزمات جيداً قبل أن تبدأ الأسواق في الهيمنة والاستسلام للأزمات الاقتصادية البحتة. لاحظ المراقبون المدقّقون للطبيعة أنه كلّما توافرت الفرائس، ارتفع عدد الحيوانات المفترسة، ممّا يضع مجتمع الفرائس تحت الضغط. وبمجرد بدء أعداد الفرائس بالانخفاض، يتقلص عدد مجتمع الحيوانات المفترسة أيضاً. ولكن؛ ليس لفترة طويلة. لأنه عندما يتحول الانخفاض إلى أزمة، تنتعش أعداد الفرائس، وتبدأ مجدداً العملية الدورية بأكملها.

وبالعودة إلى القرن الرابع عشر، كان ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦) - على الأرجح - أول باحث حرص على توضيح ديناميكية الفريسة والمفترس في المجتمع السياسي. وقال بناء على دراسته الوثيقة لتاريخ الدول العربية في أسبانيا وشمال أفريقيا؛ حيث تكلم عن صعود وسقوط الأنظمة، التي يلعب حكامها دور المفترس وأن هناك شيء يسمى نظرية العصبية asabiyyah في دور الفريسة[٢]. تُعرف نظرية العصبية كشكل من أشكال التضامن، أو الشعور الجماعي، أو التماسك التي تظهر ضمن مجموعات صغيرة نتيجة الرغبة في التعاون في النضال ضد الحاجة والخطر. وبالتالي تمنح العصبية القوّة والنجاح للجماعات التي تستمد جذورها منها. ثمّ تصل هذه المجموعات إلى السلطة في المراكز الحضرية؛ لتؤسس دويلات مدن كبيرة. ولكن؛ وكما في حالة الحيوانات المفترسة، فإن نجاحها يحمل بداخله بذور دمارها.

وادعى ابن خلدون قبل فترة طويلة أن الحكام يفقدون الصلة برعاياهم، وأن العصبية بدأت بالانحسار. تتآمر كل من طقوس السلطة، والغطرسة التي تأتي مع السلطة المطلقة والإشباع الذي توفّره الثروات المكدسة، لإضعاف قوّة الحكّام. وهكذا تتلاشى العصبية، وعند نقطة ما، يكتشف الحكام أن تلك السلطة والقوّة قد أضعفت. فيتبعها الفتنة والفوضى، ويتناقص الأمل، ويتلاشى التفاؤل. ثمّ تتولّى السلطة مجموعة أخرى، اكتسبت العصبية في مكان آخر، وتستمر هذه الدورة.

يتميز المجتمع التجاري بمميزات كثيرة إلا أنه محضن ضد ديناميكية الفريسة والمفترس. حذّر جوزيف شومبيتر (١٨٨٣-١٩٥٠)، عميد الاقتصاديين الليبراليين (على الرغم من مفارقة أنه قد تأثر كثيراً بالاقتصاد الماركسي) أنه من طبيعة الرأسمالية توليد الأزمات العنيفة بشكل دوري. وما هو السبب؟ اتجاه رأس المال ليتجمع في الشركات الكبيرة مع قوّة احتكارية كبيرة. تنمو الشركات الناجحة نمواً كبيراً، ثمّ تنمي شعوراً كبيراً بالرضى الذاتي (بالطرق التي حذدها ابن خلدون)، ثمّ يستولي عليها المبتكرون الجياع محدثو النعمة؛ لتفشل لاحقاً. وفي الوقت الذي يسبب فيه موت الديناصورات المنقرضة الكثير من الألم، تفسح المجال لأنواع جديدة وأكثر حيوية من المشاريع. وبهذا المعنى تلعب الأزمات دوراً حاسماً تعويضياً في مسيرة التطور الرأسمالي.

ومن المثير للاهتمام، أن هذه القصة الديناميكية لها جذورها في نقد ماركس للرأسمالية كنظام مولّد للأزمات. لخّص ريتشارد غودوين (١٩١٣-١٩٩٦) عالم الاقتصاد من كامبريدج رأي ماركس على النحو التالي:

- الرأسمالية محكومة بعنصرين متوازيين.
- يحدد العنصر الأول حصة الأجور (مجموع الأجور كنسبة من الدخل القومي): مع تزايد العَمَالَة فوق عتبة معينة، ولتكن المرحلة E، يصبح العمل شحيحاً، وترتفع قدرة العمّال على المساومة، وبالتالي حصة الأجور.
- يحدد العنصر الثاني نموّ العَمَالَة: عندما تتخطّى حصة الأجور العتبة الأخرى (W)، يبدأ التوظيف بالمعاناة.

لمعرفة كيف أن الجمع بين هذين العنصرين يُنتج الدورة العادية (طفرة إلى إفلاس إلى طفرة)، افترض أن الاقتصاد ينمو، وأن العَمَالَة آخذة في الارتفاع. فوفقاً للعنصر الأول، بمجرد تجاوز توظيف العَمَالَة العتبة E، فإن الأجور ترتفع أيضاً. ولكن؛ عندما ترتفع الأجور فوق العتبة W، يتدخّل العنصر الثاني؛ ليحدّ من فرص العمل. وعند نقطة ما، ينخفض مستوى العَمَالَة تحت العتبة E، ونتيجة

لذلك، فإن العنصر الأول يعمل في الاتجاه المعاكس، مما يتسبب بانخفاض الأجور. وتكون الدورة عند هذه النقطة قد وصلت إلى أقصى حالات الكساد؛ حيث تنخفض الأجور، وتصل البطالة إلى أعلى مستوياتها. ومع انخفاض الأجور أقل من المستوى W، يبدأ العنصر الثاني بالذهاب بدوره في الاتجاه المعاكس؛ لتزيد فرص العمل مرة أخرى. وترتفع الأجور مرة أخرى بمجرد وصولها إلى العتبة E. ويكون الاقتصاد في حالة التعافي، وإن كان الانتعاش يحمل بداخله بذور الأزمة المقبلة.

لاحظ أن هذه الدورة تم "إنتاجها" دون ذكر أي شيء عن المال والتمويل. وعند إضافة التمويل إلى هذا المزيج، تصبح الدورة أكثر تقلباً، وتظهر مخاطر دورية جديدة، لم يسبق لها مثيل في الأفق: خطر السقوط الكارثي (في مقابل تراجع الركود التدريجي)، يليه الكساد طويل الأمد الذي لا يتزحزح.

تستند مفارقة النجاح على نزوع بعض ميزات الخير العام والسمات والروابط إلى التلاشي. وهكذا تلعب الأزمة التي لا مفرّ منها دوراً تعويضياً، يسبب إحياء الشيء ذاته الذي كان زواله هو الذي أدى إلى تراجع "النظام" وسبب الأزمة ذاتها. من التقلبات في الحجم النسبي لأعداد الفرائس والمفترسين في البرية، مروراً بالسلطة السياسية في دول المدن العربية، للأجور وديناميكية العمل في مجتمعات السوق التي نعيش فيها، تترافق الأزمات مع الفواتير الباهظة وتعويضاتها على حد سواء. تساعد المجاعة بين الحيوانات المفترسة على استعادة أعداد الفرائس، وتثير الانهيارات السياسية حسّ التضامن الضائع، وتؤدي البطالة إلى فرص عمل جديدة عن طريق الضغط على الأجور، وهلمّ جرا. وهكذا تغدو اللعنة المصدر الجديد للفخر الشديد، والأزمة الشرط الأساسي للتحسّن المقبل، وذلك لتنشيط "المحيط الحيوي" بأكمله للسلطة والثروة والهيمنة. وتشكّل الأزمات الدورية بهذا المعنى اندفاعات "طبيعية" إلى الهاوية، تساعد التاريخ على استكمال مساره، بدلاً من اعتبارها حوادث، يمكن تجنّبها.

ومما لا شك فيه أن كلاً من الطبيعة والتاريخ يزخران بمثل هذه الدورات. ولكن؛ ليس كل الأزمات يمكن أن تُفهَم على أنها مرحلة عابرة من دورة عادية. وفي كل فترة تظهر أزمة ضخمة. ثم تنتهي الدورة، على الأقل في شكلها الحالي. خذ على سبيل المثال، حضارة جزيرة الفصح. يخبرنا علماء الآثار أنها شهدت العديد من الأزمات الدورية في تاريخها. ولكن؛ للأسف، ضربتها أزمة كبيرة: فبمجرد قيام سكان جزر الفصح بقطع آخر شجرة لديهم، وصلت الدورة الاقتصادية والبيئية التي كانت نشاطاتهم خاضعة لها إلى نهاية مأساوية. وكان كل ما تبقّى التماثيل الرائعة كتذكير دائم على القوّة التدميرية والتخريبية للأزمات.

إذن؛ ما الذي يجعل أزمة ما تختلف عن الأزمات العادية؟ يكمن الجواب في العجز الجذري الذي يكون بمثابة الدواء نفسه. أو بعبارة أخرى، عدم وجود أي شيء تعويضي عنه. باختصار، بينما تعدّ الأزمات مراحل لدورة ما، فإن الشركاء في مكيدة استمرارها جزء من نوبات ونذر الأزمة التي تضع نهاية الدورة الحالية. لقد كان عام ١٩٢٩ يشكّل مثل هذا الانقطاع.

وكُتب هذا الكتاب على أساس أن أزمة ٢٠٠٨ تمثل انقطاعاً آخر مثل هذا الانقطاع. إذا كان الأمر كذلك، فإن عالم ما بعد ٢٠٠٨ لن يكون خلاصة أخرى من عهد المينوتور العالمي، بل نذير عهد جديد، والذي يمكننا فهمه بغموض فقط من خلال غشاوات الحاضر. ولكن؛ قبل أن يتم تمييز أي شيء بشكل صحيح، فإننا بحاجة إلى وضع التمويل في هذه السردية.

تطرّق النقاش السابق لعصر رأس المال بالفعل إلى الطريقة التي تم فيها تسليع الأرض والعمل، والتي ولدت السياسيات التمويلية financialization. ولنر - الآن - كيف تسبّب الدور المحوري الجديد للتمويل بالأزمات الاقتصادية الكبرى. يكمن مفتاح هذا اللغز في القدرة الهائلة للتمويل على تضخيم الخطر. تعدّ مراهنة المرء على حصان ما مقابل أجره اليومي شيء، أما النجاح في الوصول إلى الأدوات المالية التي تسمح للمرء بالمراهنة بمدخرات حياته على الحصان نفسه؛ فهو شيء آخر تماماً. جعل التمويل من هذا النوع من المكاسب المحتملة رائعة، والخسائر كارثية. تحدث جون مايناردكينز (١٨٨٣-١٩٤٦) عن الفكرة نفسها بشكل أكثر أناقة في كتابه ١٩٣٦ (من وحي الكساد العظيم)، فيما يُعرف باسم النظرية العامة:

> قد لا يتضرّر المضاربون من الفقاعات على دفق مستمر من المؤسسة. ولكن الموقف يصبح خطيراً للغاية عندما تصبح عبارة عن فقاعة في دوامة من المضاربة. عندما تصبح تنمية رأس المال في بلد ما، نتيجة ثانوية عن أنشطة الكازينو، فلا بد أن تتعثر الأعمال على الأرجح.

لقد كانت كلمات رؤيوية حقاً.

ومضى هايمان منسكي (١٩١٩-١٩٩٦) في السبعينيات أبعد قليلاً من كينز، ومزج ذلك مع السردية الدورية التي تظهر عن مفارقة النجاح. وكان اقتراح منسكي أن فترات الاستقرار المالي والنمو تسبّب انخفاض معدّل التخلف عن سداد القروض، ولهذا السبب، تلهم البنوك الثقة بأن هذه القروض سيتم تسديدها. وبالتالي تنخفض أسعار الفائدة. ويشجّع هذا المستثمرين على اتخاذ المخاطر المتزايدة، في سبيل تحسين عوائدهم. تولد المزيد من المخاطر فقاعة. وعندما تنبثق الفقاعة، فإن لها آثاراً غير مستحبة على بقية قطاعات الاقتصاد.

ترتفع أسعار الفائدة بسرعة، وتصبح الأسواق المالية كارهة للمخاطرة

بجنون، تنخفض أسعار الأصول، ويتبعها حالة استقرار الكساد، أو الركود. ومع ذلك، فإن الأزمة تلعب في هذه الرواية دورها التعويضي المعتاد: بمجرد أن يسود كره المخاطرة، فإن المشاريع الاستثمارية "الجيدة" فقط هي مَن تسعى للتمويل. ويهدّئ هذا من أعصاب المموّلين، وتتم استعادة الثقة، وتُمنح الدورة لفة أخرى. وبعد فترة قصيرة، تتضخّم الفقاعة المالية كثيراً إلى حد الانفجار، مما يؤدي إلى انهيار الدورة - يشبه بشكل ما إلى حد كبير الانهيار الذي وصل إليه النشاط الاقتصادي المتقلب لسكان جزيرة الفصح عندما تم قطع الشجرة الأخيرة. عندما ينقشع الغبار، يكون الاقتصاد كله في خراب تام؛ حيث لا يتمكن - في أحيان كثيرة - من النهوض مرة أخرى، والغبار نفسه ينزل وتبدأ إعادة البناء[٣]. الاستعارة الملائمة التي تُستخدم في توضيح كل هذا: تفكير في ما يمكن أن يحدث عندما تغدو السيارات أكثر أماناً، فإننا نميل إلى زيادة سرعتنا أكثر. بينما تجعلنا الحوادث البسيطة أكثر حذراً لفترة من الوقت، فإن كل تحسّن في ميزات السلامة في السيارة (نقل الحركة، والفرامل) و(الوسائد الهوائية) يزيد لدينا متوسط السرعة. على الرغم من الحوادث تصبح أكثر ندرة، فإن الحوادث الكبيرة عندما تحصل، تصبح فرصنا في المشي ضئيلة للغاية. هذا هو بالضبط ما تسبب جزئياً على الأقل بكساد ١٩٢٩ و٢٠٠٨: غذّت الأدوات المالية الجديدة النمو السريع، وجعلت الاستثمارات المتوحشة تبدو أكثر أماناً من أي وقت مضى. حتى وقع الحادث الذي كان لا بد منه.

في يوم بارد من أيام يناير، من عام ١٩٠٣، تجمع حشد من سكان نيويورك في لونا بارك في كوني آيلاند. لم يأت هؤلاء الأشخاص للاستمتاع بركوب الخيل أو التهام الفشار، بل ليشهدوا مشهداً بشعاً: كان من المقرر إعدام الفيل توبسي، الفيل الذي لم يؤسر ليوضع في القفص بأمان، بالكهرباء على يدي توماس أديسون، المخترع العظيم. ما الذي جعل مثل هذا الرجل اللامع يقوم بقتل فيل أمام الناس؟

لخص اديسون المشروع الجديد في قلب المرحلة الجديدة من تطور مجتمعات السوق: المخترع الذي يبتكر في سبيل إنشاء قوة احتكارية لنفسه - ليس بسبب الثروات التي تمنحه إياها هذه القوة، بل في سبيل هذه القوة بذاتها، في سبيل المجد الهائل والقوة المطلقة التي تمنحه إياها. كان عبارة عن رجل الأعمال الذي ألهم في الوقت نفسه وعلى قدم المساواة الولاء الذي لا يصدق من موظفيه المنهكين أكثر من طاقتهم، والبغض من خصومه. كان صديقاً لهنري فورد، الذي لعب أيضاً كما هو معروف دوراً رئيساً في إدخال الآلات إلى حياة الناس العاديين، والذي قام في الوقت نفسه، بتحويل العمال إلى أشخاص أقرب إلى الالات.

كان إعدام توبسي خطوة على رقعة الشطرنج المتضخمة بين شركتين صناعيتين عملاقتين. كان اختراع أديسون للمصباح الكهربائي الخطوة الأولى فقط في إنشاء محطات توليد الكهرباء، وشبكة من الأسلاك التي أخذت الكهرباء إلى كل بيت أمريكي؛ لتضيء المصابيح التي أنتجت بشكل كبير من قبل مصانعه. ودون التحكم بتوليد الكهرباء وتوزيعها، لن تجعل منه مصابيحه الكهربائية ملك الإلكترون. وهكذا حدث ما يسمى حرب التيارات ضد خصمه الكبير جورج وستنجهاوس.

في صراع على معايير من التي ستسود، راهن اديسون وستنجهاوس على أنواع مختلفة من التيارات الكهربائية: أديسون يدعم التيار المستمر DC ووستنجهاوس يدعم التيار المتردد AC. كان كلاهما يعرفان أنها لعبة يحصل فيها الفائز على كل شيء. لذلك قاتلا بضراوة. تعرض توبسي

المسكين لدمار شامل، وكذلك عدد من الحيوانات الأخرى التي صعقها أديسون وموظفوه بالكهرباء في محاولة لتلطيخ سمعة التيار المتردد AC بإظهار طبيعته القاتلة، وبالتالي حشد التأييد الشعبي للتيار الأكثر أماناً والتيار الأحب إلى القلوب التيار المستمر DC. كان الرجال أمثال أديسون ووستنجهاوس وفورد جزءاً من طليعة عهد جديد، العهد الذي أنتجت فيه الابتكارات قطاعات وشركات جديدة تشبه الدويلات المؤسسية الجديدة.

واستمرت اللعبة التي لعبوها حتى يومنا هذا بلا هوادة. فكر على سبيل المثال بستيف جوبز ونجاحه الكبير مع iTunes - منصة الإنترنت التي بدأت كمتجر الموسيقى على الإنترنت، لكنها وصلت - فيما بعد - إلى منح شركة آبل القوة الاحتكارية الهائلة على مشغلات الأغاني MP٣ والهواتف الذكية(٤). المشكلة اليوم مع هذه الشركات التي تمتلك شبكات واسعة أنها كبيرة بما يكفي لتخريب القواعد العادية للسوق من خلال أسلوبين مهمين للغاية على الأقل. أولا وقبل كل شيء، فإن دور السعر يتقلص إلى حد كبير. في سوق المزارعين المحليين لديك، على سبيل المثال، إذا تناقص الطلب على الليمون، فإن السعر سوف يتناقص أيضاً، حتى يباع الليمون كله.

المربع ٢.١ **أزمات ما قبل ١٩٢٩** ولدت طفرات النمو فقاعات منذ البداية. وخلال الفترة الطويلة لصعود
الشركات، كان يتخلّل الرأسمالية المموّلة أزمات مالية متتالية. سبّبت نهاية الطفرة الأولى في بناء السكك الحديدية في بريطانيا في عام ١٨٤٧ انهيار البنوك الكبرى. في عام ١٨٧٣، بدأ الكساد طويل الأمد لمدّة ست سنوات في الولايات المتحدة نتيجة انفجار فقاعة المضاربة على بناء السكك الحديدية في نهاية الحرب الأهلية الأمريكية. وبعد مرور ثلاث سنوات على تعافي الاقتصاد الأمريكي، ضربه ركود جديد في عام ١٨٨٢؛ حيث استمر لمدّة ثلاث سنوات. انهارت خلال هذه الاضطرابات شركة استثمارية كبرى وبنك بنسلفانيا (في بيتسبرغ)، إلى جانب حوالي عشرة آلاف شركة. في عام ١٨٩٠، بالعودة إلى "البلد القديم"، ساءت استثمارات بنك

بارينجز في الأرجنتين، وكادت أن تودي ببنك لندن إلى الانهيار. على الرغم من أن بنك إنجلترا تدخّل لإنقاذ بارينجز، فقد تردد صدى فقدان الثقة في الأعمال التجارية في أنحاء العالم. بعد ثلاث سنوات، نمت فقاعة مالية أخرى في أعقاب البناء المفرط للسكك الحديدية في الولايات المتحدة. وأعقبها سباق على احتياطي الذهب، وارتفع معدل البطالة بسرعة (من ٤ في المائة إلى ١٨ في المائة)، مما تسبب في سلسلة من الإضرابات الصناعية التي غيّرت مشهد العلاقات الصناعية في الولايات المتحدة. استمر الكساد حتى عام ١٨٩٦، عندما رفعت فورة الذهب الوتيرة الاقتصادية، مما أدى بالتالي إلى الدخول في فترة من النمو السريع الذي استمر حتى عام ١٩٠٧؛ حيث انطوت عند هذه النقطة أزمة مالية جديدة، على انخفاض ٥٠ في المائة في بورصة نيويورك، مما أثار موجة من الذعر الشامل، وتفشي البطالة، وإغلاق الأعمال التجارية .. إلخ. في الواقع، كان انهيار ١٩٠٧ هو الذي أدى إلى إنشاء البنك المركزي في أميركا في عام ١٩١٣، ونظام الاحتياطي الفيدرالي (أو البنك المركزي الامريكي) مع صلاحيات واضحة لمنع حدوث أزمات مماثلة.

تساعد الأسعار المرنة على إفراغ رفوف البضائع غير المباعة، والتي تمثل في جوهرها امتصاصاً للصدمة الرأسمالية: عندما ينخفض الطلب، تضمن الأسعار المرنة ألا تذهب المخرجات سدى. في المقابل، تمتلك الشركات العملاقة خياراً آخر في مواجهة انخفاض الطلب: بدلاً من خفض الأسعار، يمكنها اختيار خفض الإنتاج على نطاق واسع، ومع ذلك، فإن الأسعار بالكاد تتحرك إلى درجة كبيرة. لذلك فإنه منذ زمن أديسون فصاعداً، عندما أصبحت الأسعار "أكثر لزوجة"، تلاشى امتصاص الصدمات الرأسمالية.

ثانياً، المشاريع الضخمة (مثل بناء محطات توليد الكهرباء وشبكات الهاتف) تتطلّب تمويلاً ضخماً بالمثل. وهكذا مرة أخرى، منذ ذلك الوقت، كان على البنوك التعاون، وتشكيل النقابة، والدمج، والاستحواذ على بعضها البعض، والقيام بكل ما هو ممكن من أجل التوصل إلى أنهار السيولة التي ترغب الشركات باقتراضها، وبأسعار جذابة للغاية، مندفعين بتوقّعات الأرباح الهائلة. ولذا؛ فليس من المدهش أن عالم التمويل بدأ ينمو بشكل أسرع من الشركات.

كانت مرحلة الطفرة الجديدة واضحة للغاية مع بدايات العشرينيات.

وتم إخبار العمال الأمريكيين لأول مرة أنه قد تم العثور على علاج للفقر: ستغدو حياتهم جيدة فقط، إذا قاموا بربط أنفسهم بعربة من الشركات، والرأسمالية الممولة. كل ما كان يتطلّبه الأمر العمل الجاد، والثقة في وول ستريت، والثقة في المؤسسات التي تكاثرت في قوائمه. بدا الحلم معقولاً لفترة من الوقت. والعامل الذي بدأ في ١٩٢١ باستثمار ١٥ دولار أمريكي في الأسبوع من أجره في الأسهم الممتازة، يمكن أن يتطلّع بحلول ١٩٤١ (على أساس الأداء بين ١٩٢١ و١٩٢٩)، إلى امتلاك مجموعة لطيفة من الأسهم بقيمة ٨٠٠٠٠ دولار أمريكي وأرباح شهرية صحية تبلغ ٤٠٠ دولار أمريكي. لم تكن هذه وعوداً فارغة: بحلول عام ١٩٢٦، كان نصيب العامل المقتصد لدينا من الادخار الشهري (الذي يحصل على ٣٩٠٠ دولار أمريكي من دخله) قد نما إلى ما يقرب من ٧٠٠٠ دولار أمريكي. بعد ثلاث سنوات، قبل انفجار الفقاعة، كانت أسهمه بقيمة ٢١٠٠٠ دولار أمريكي تُثلج الصدر (لاستثمار تراكمي يبلغ ٦٢٤٠ دولار أمريكي).

ولكن الحلم أصبح مزأ بعد ذلك. في وقت قصير، اختفت ٤٠ مليار دولار أمريكي من وول ستريت. تراجعت أسهم صديقنا، وتراجعت، وتراجعت. بحلول عام ١٩٣٢ تراجعت قيمة الأسهم إلى ٤٠٠٠ دولار أمريكي. لو كان قد وضع ١٥ دولار أمريكي كل أسبوع داخل الفراش، لكان قد جمع أكثر من ضعف المبلغ في تلك الفترة التي بلغت أحد عشر عاماً.

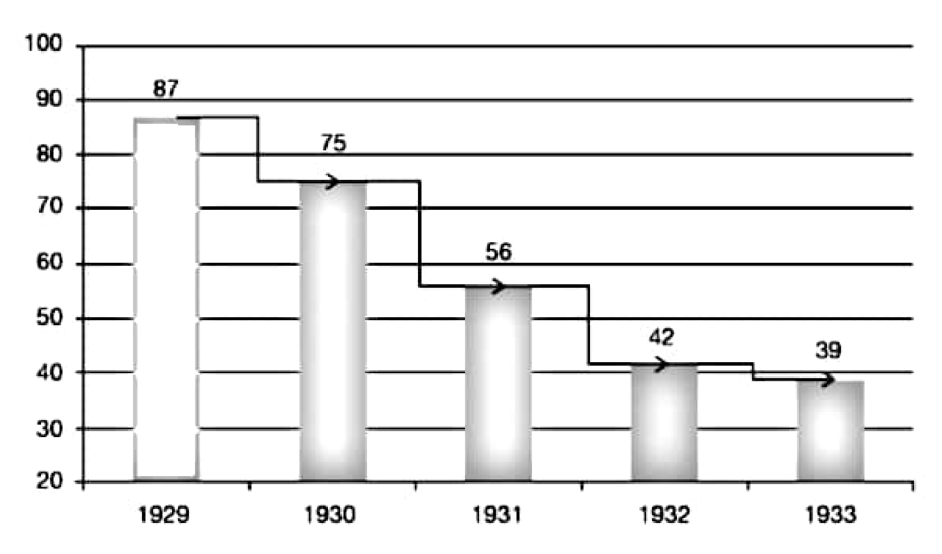
بعد الصدمة الأولى، ارتفعت توقّعات الانتعاش العاجل. يريد الجميع منا أن نعتقد أن كساد ١٩٢٩ كان مجرد تراجع في الدورة المعتادة. للأسف، فإن الاقتصاد المنكوب لم يتمكّن من تشكيل استجابة تعويضية رداً على الصدمة. واصل الدخل القومي في الولايات المتحدة سقوطه الحر. انخفض الاقتصاد في عام ١٩٣٠ بنسبة ما يقرب من ١٤ في المائة من حيث القيمة الدولارية. في عام ١٩٣١ انخفض بنسبة ٢٥.٣ في المائة. وعندما اعتقد الجميع أنه قد وصل إلى القاع، متراجعاً حتى الآن ٢٥ في المائة أخرى. بحلول عام ١٩٣٣، كانت كل المكاسب التي حققتها الشركات الرأسمالية خلال سنواتها الاكثر حيوية قد أخفقت. خسرت البنوك الصراع زرافات ووحداناً لمدة أربعة سنوات على التوالي. خرج ٦٥٩ بنك من عالم الأعمال في عام ١٩٢٩، وفي عام ١٩٣٠ تبعها ١٣٥٠ بنك آخرين. وكان الجميع يأملون في عام ١٩٣١ أن الأمور ستتحسن - ولكن؛ دون جدوى: أغلق ٢٢٩٣ بنكاً أيضاً أبوابها بشكل دائم. حتى عام ١٩٣٢ انهارت مجموعة من البنوك تبلغ ١٤٥٣. مع عدد قليل جداً من البنوك التي نجت، لم يشهد عام ١٩٣٣

سوى إغلاق تسعة وثلاثين بنكاً آخرين. بحلول ذلك الوقت، كان اقتصاد الولايات المتحدة يشبه الصحراء - مستقرة، ولكنها جرداء:

> لا يمكن للرجال الذين أنشؤوا الثمرات الجديدة في العالم إنشاء نظام، يجيز أكل ثمارهم. وخيّم الفشل على الولايات المتحدة مثل الحزن الكبير. وكان الفشل يبدو واضحاً في عيون الناس. وكان الغضب يتزايد في عيون الجياع. وتزايدت عناقيد الغضب في نفوس الناس، وثقلت بشكل كبير، وتزايدت إلى حدها الأقصى(٥).

هكذا عاد الفقر مع الانتقام، ولكن الوعد المحطّم للعشرينيات جعل منه هذه المرة لا يُطاق أبداً.

وفي الوقت نفسه، لم يكن هناك أي حل في يد واشنطن. كانت آذان الرئيس هربرت هوفر تطنّ بتطمينات الاقتصاديين الجوفاء (أن مثبتات التصحيح الذاتي لاقتصاد السوق كانت على وشك أن تفعل فعلها)، فقد استجاب، وكأنه صاحب متجر بائس.



الشكل ٢.١ - الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية

(الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بمليارات الدولارات)

حاولت هذه الإدارة في واقع الأمر أن تقوم بما يمكن أن يفعله أي صاحب متجر في الأيام العصيبة: أن تشد الحزام. ولكن المشكلة الوحيدة كانت في أن أزمة عام ١٩٢٩ لم تكن مجرد أزمة أخرى. لقد كانت عبارة عن أزمة مالية ضخمة متعددة، ومتعددة الأوجه، حيث يعد كل من الإيمان بالسوق، أو بشد الأحزمة، أو بتقديس المال مدمراً بحد ذاته.

كانت فكرة أن تفعل شيئاً لوقف الأزمة من خلال استغلال احتكار الدولة للأموال فكرة غريبة على النخب. كانت الاقتصادات الرأسمالية، في وقت الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩، تدير ما يشكّل في جوهره نوعاً من العملة المشتركة، بشكل مشابه لليورو اليوم في سبعة عشر بلداً في منطقة اليورو. كان يدعى معيار صرف الذهب، مما منع الحكومات من القيام بما فعلته حكومات مجموعة الـ٢٠ عقب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨: ضخ الأموال في الاقتصاد في محاولة لمنع الانهيار نحو الفوضى الانكماشية.

وكان الأساس المنطقي لمعيار الذهب الدولي بسيطاً للغاية: إذا سمح للحكومات بطباعة المال عندما تريد، فلن تكون قادرة عندها على مقاومة إغراء القيام بذلك. وستزداد كمّية المال في هذه الحالة. وستقوم المزيد من العملات من الدولارات، والجنيه، والفرنك وغيرها بمطاردة الكمّية نفسها من السلع.

وهكذا ترتفع الأسعار في موجة، لا هوادة فيها، ويزداد التضخّم، مما يقلّل من القدرة التنافسية لصادرات البلاد، ويؤدي إلى العبث عموماً بالأموال التي جمعها الناس بشق الأنفس. ولمنع أنفسهم من التقليل من مكانة العملة، حاول السياسيون إيجاد وسيلة لربط أنفسهم بصاري سفينة وهمي - تماماً كما فعل أوديسيوس عندما سمح لنفسه بالاستماع إلى أغنية السيرانات السحرية دون الوقوع فريسة لإغراء النزول على جزيرتهن. كان هذا الصاري هو معيار الذهب الدولي.

عمل هذا المعيار على النحو التالي: اتفقت الحكومات على تثبيت أسعار صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني، والدولار مقابل الفرنك، إلخ، كما قاموا أيضاً بتحديد السعر الذي يمكن أن يتم فيه تداول جميع هذه العملات مقابل أونصة من الذهب. وعلاوة على ذلك، وافقت كل حكومة على ربط كمّية الأموال المطبوعة بكمّية متفق عليها من الذهب. ولأنه لا يمكن لأحد أن ينتج الذهب عندما يريد (بسبب الكمّيات الصغيرة التي تُستخرج منه في كل عام)، يبدو أن نظام معيار الذهب الدولي يضمن

وجود كمّية مستقرة وثابتة تقريباً من النقود المعروضة في كل بلد مشارك في هذا النظام.

على الرغم من العديد من العثرات، وخصوصاً خلال الحرب العالمية الأولى، حين تم تعليق العمل بهذا النظام، يبدو أن معيار الذهب الدولي كان كافياً لتحقيق استقرار الأسعار المنشود. في الواقع، كان يتم تجنّب التضخم، حتى لو كنا نعرف الآن أن هذا الاستقرار في الأسعار تم شراؤه على حساب انخفاض معدلات النمو والتوظيف. ثمّ جاءت أزمة ١٩٢٩ في وقت ما، بسبب معيار الذهب الدولي، كانت أيادي الحكومات مغلولة. كانت البنوك فاشلة، والأعمال التجارية بدأت تنهار، يجري الاستغناء عن العَمَالَة بأعداد كبيرة، وكانت جباية الضرائب تتناقص بسرعة، ولكن الحكومة لا يمكنها طباعة المزيد من الأموال إما لمساعدة العمل أو رأس المال على الصمود في وجه العاصفة.

تخلّت بريطانيا والدول الاسكندنافية في عام ١٩٣١ عن معيار الذهب الدولي ، ونتيجة لذلك، قلّلت من تأثير الكساد على شعوبها. رفض الرئيس هوفر بشكل قاطع اتباعهم في ذلك، مقتنعاً بأن التضخم قاب قوسين أو أدنى. بدلاً من ذلك وفي سبيل القيام بشيء ما، تصرّف كما القائد المحاصر: انقلب ضد الأجانب. وفي يونيو ١٩٣٠، تم رفع مشروع قانون إلى الكونغرس لرفع الرسوم الجمركية على الواردات في محاولة مشؤومة لزيادة الطلب على البضائع التي يتم إنتاجها محلياً. وعندما ردت بلدان أخرى، تعثّرت التجارة العالمية، وكانت الأمور تزداد سوءاً، وانتشر الشعور بالضيق بشكل كبير للغاية.

وصل فرانكلين ديلانو روزفلت في الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٣٢، إلى السلطة مع مشروعه الموعود الصفقة الجديدة. وكان واحداً من أول التدابير الواجب اتخاذها في الولايات المتحدة التخلص من معيار الذهب الدولي. وبعد وقت قصير للغاية، انهارت العملة المشتركة للعصر، وبدأت الصفقة الجديدة في التبلور. للأسف، وعلى الرغم من العديد من الأفكار الممتازة - وحتى أفضل النوايا - فإن الصفقة الجديدة لم تتمكن من إنهاء الكساد العظيم. استغرق الأمر مذبحة على المستوى الصناعي (والتي تُعرف أيضاً باسم الحرب العالمية الثانية)، وبالمثل، وصل حجم "الاستثمار" إلى موت الملايين، لانتشال الاقتصاد العالمي من الركود.

علّمتنا أزمة ١٩٢٩ درساً هاماً، يبدو أننا قد نسيناه: الآلة الرأسمالية غزت العالم من خلال شبحين. لقد جعلت العالم غير مستقر وعرضة للأزمات - وبين الحين والآخر أزمة ضخمة. ما هذان الشبحان؟ المال والعمل. كلاهما، على ما يبدو، سلع أساسية لا تختلف عن الجُبن والمطارق. عندما يقترض أحدهم المال لشراء منزل، فإنه يعاني من تكلفة معروفة باسم (الفائدة)، ويدفع سعراً معيناً (سعر الفائدة). وبالمثل، يتطلب توظيف العَمالَة دفع رسوم، بشكل لا يختلف عن التعاقد مع مولد الكهرباء. ولكن الخلافات تأتي بعد ذلك.

اشتكى لي أحد أصدقائي يوماً بأنه لا يستطيع بيع منزل العطلات الرائع لديه. عرضت عليه ١٠ دولارات أمريكية لتوضيح النقطة المتحذلقة (والمنطقية بنفس الوقت) بأن الموضوع ليس أنه لا يمكنه بيعه، بل إنه لا يستطيع بيعه بسعر من اختياره. ويمكن توضيح نقطة مماثلة حول المولد العاطل عن العمل: إذا تم تخفيض رسوم التعاقد بشكل كبير، فإن شخصاً ما سوف يستأجره. تعد هذه "النقاط" - واضحة في حالة منزل صديقي أو في حالة المولد- وفشله في الحصول على قروض الأموال أو توظيف البشر. لنرى السبب.

في الاقتصاد الذي تضبط إيقاعه الشركات الكبيرة، يتخذ قادة الصناعة القرارات التي تحدّد المناخ الاقتصادي العام إلى حد كبير. عندما تستثمر الشركات بحُرّيّة، فإن اللاعبين الأصغر - الذين يشبهون السمك الطيار الذي يتبع أسماك القرش الكبيرة ويتغذّى على بقايا الطعام - يحذون حذوها. يركب الطلب على المال والعَمالَة موجة الشركات الاستثمارية. ولكن: ما الذي يحدّد قرار أقطاب الشركات على الاستثمار؟ الجواب هو التفاؤل!

عندما يفكّر كبار المسؤولين التنفيذيين (CEO) في الاستثمار على نطاق واسع في بعض النباتات أو خطوط إنتاج المنتجات الجديدة، فإنهم يقضون الليالي الطوال في محاولة يائسة للتنبؤ بالمستقبل. ما الذي يريدون رؤيته؟ إنهم يحاولون معرفة إذا ما سيكون هناك طلب كاف على

المنتج النهائي. وعلى ماذا يعتمد هذا في نهاية المطاف؟ يعتمد هذا - وكبار المديرين التنفيذيين يعرفون ذلك - على ما إذا كان كبار المديرين التنفيذيين الآخرين مثلهم، يستثمرون الآن بشكل جماعي. لأنه إذا كان كثير منهم يستثمرون، فإن دفاتر الطلبات ستكون مليئة، وسيرتفع معدل التوظيف، وسيتملك الناس أموالاً؛ لينفقوها، وسيكون الاقتصاد مزدهراً عندما يطرحون منتجهم اللامع الجديد في السوق. ولكن؛ إذا لم يقم عدد كاف منهم بالاستثمار، فإن الطلبات ستكون قليلة، والعَمالَة منخفضة، والطلب النهائي قليلاً. وهكذا يقع كبار المديرين التنفيذيين في مفارقة النبوءة: إذا تنبأ كل منهم بالأوقات الجيدة، ستأتي الأوقات الجيدة وستتأكد توقّعاتهم المتفائلة. ولكن؛ إذا كانوا يتنبؤون بالأوقات العصيبة، فإن الأوقات العصيبة ستنشأ بوصفها نتيجة، وبالتالي سيتم التحقّق من صحة التشاؤم الأصلي. وتصبح النبوءة بالتالي متحقّقة ذاتياً، وهذا يعني أنه لا يمكن لأقطاب الشركات أن يؤسسوا قراراتهم سواء على بعض التحليل العلمي للأسواق، أو على تسلّل الأفكار العقلانية.

يوضح المربع ٢.٢ اللعبة البسيطة التي تلتقط تلك المعضلة المستحيلة.

المربع ٢.٢

عندما يذعن المنطق للتوقّعات

توم وديك وهارييت مدعوان للعب لعبة بسيطة. يجلس كل منهما في غرفة مختلفة، معزولين عن بعضهما البعض. يعطى كل منهما مبلغ

١٠٠ دولار أمريكي، ويُخيّر إما أن يحافظ عليه، أو أن يضعه في "صندوق مشترك". القواعد بسيطة: ينبغي أن تساهم إما بالمبلغ ككل (١٠٠ دولار أمريكي)، أو لا شيء. في النهاية، إذا كان هناك ٣٠٠ دولار أمريكي في الصندوق المشترك، يتضاعف هذا المبلغ عشرة مرات، ويقسم المبلغ الناتج بالتساوي. على العكس من ذلك، إذا كان الصندوق المشترك يحتوي أقل من ٣٠٠ دولار أمريكي يفقدون كامل المبلغ، وكل لاعب يحصل على ما تبقى من المال (لا شيء إذا ما ساهم بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي في الصندوق المشترك أو ١٠٠ دولار أمريكي إذا لم يشارك).

أفضل سيناريو أن يضع كل منهم ١٠٠ دولار أمريكي في الصندوق المشترك، يتضاعف المبلغ عشرة مرات؛ ليبلغ ٣٠٠٠ دولار أمريكي،

ويحصل كل من توم وديك وهارييت على مبلغ ١٠٠٠ دولار أمريكي لكل منهما. ولكن؛ هل سيساهم كل منهما بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي؟

لنلق نظرة على أفكار هارييت قبل أن تصل إلى قرارها: "إذا ظننت أن كلاً من توم وديك سيساهمان بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي في الصندوق المشترك، فمن المنطقي عندها بالطبع أن أساهم أنا أيضاً بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي. ولكن؛ إذا لم يقم أحدهما بالمساهمة، فلا ينبغي عليّ ذلك، لأن مبلغ ١٠٠ دولار في يدي أفضل من لا شيء". إذا على هارييت إذا أرادت اتخاذ قرار بالمساهمة بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي، عليها إن تفكر على النحو التالي:

(أ) أن توم سيتوقّع أنها وديك سيساهمان. (ب) أن ديك سيتوقّع أنها وتوم ستساهمان.

يسود التفاؤل عندما يتوقّع كل شخص أن الآخرين سيساهموا بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي، بينما التشاؤم يعني العكس. اتضح أن الاستراتيجية الأفضل تستند إلى تقدير المرء لدرجة التفاؤل لدى المرء بمشاركة اللاعبين الآخرين.

تقدم هذه اللعبة مثالاً على ما يسفيه الفلاسفة التراجع اللانهائي: الحالة التي يصبح فيها من المستحيل للتفكير العقلاني أن يؤدي إلى النجاح. حتى لو كان توم، ديك وهارييت عقلانيين للغاية، يحترمان معلومات بعضهما البعض على نحو كامل، فلن يكونوا على يقين مما يتوجّب عليهما فعله. هذه هي الأشياء الحقيقة التي تصنع الدراما البشرية التي تظهر على الخشبة عندما تجعل مفارقة التنبؤ الآمن عملية مستحيلة.

تلتقط اللعبة في المربع ٢.٢ بدقة مفارقة التبوءة، وتعكس بقوّة صدى التجربة المعقدة، والديناميكية للشركات الرأسمالية؛ حيث يمضي الرأسماليون قدماً، مع البوادر الأولى للركود الوشيك، في غارة من الاستثمار، ويحدث الركود، مؤكداً توقّعاتهم المتشائمة. كما يمكن أن يعكس - أيضاً - الوصف الشهير لجون ماينارد كينز لقرارات الاستثمار بأنها العالم "الذي نكرّس فيه ذكاءنا لتوقع ما يمكن للرأي العادي أن يتوقّع ويستقر عليه من قرارات متوسطة"(٦). سيلاحظ القارئ النبيه أن شيئاً مهماً مفقوداً في قصة هذا النمو والأزمة: الأجور وسعر الفائدة! ليس لهما أي ميزة على الإطلاق. بينما سيفضّل كبار المديرين التنفيذيين، وأرباب العمل

والصناعيين، إلخ، دفع أجور أقل ودفع فائدة أقل على القروض، فإنهم لا ينظرون بدقة كبيرة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية الكبيرة، والتي تعتمد على مناخ الأعمال بشكل عام. إذا كان مناخ الأعمال إيجابياً، والتوقّعات مبشرة، يعطي كبار المديرين التنفيذيين الضوء الأخضر لمشاريع استثمارية كبيرة. إذا لم يكن كذلك، فإن أي انخفاض في معدل الأجور أو انهيار في سعر الفائدة لا يمكن أن يقنعهم بالاستثمار.

وكأن هذا لا يكفي، فبمجرد بدء الركود في أعقاب الأزمة، يسبب انخفاض معدلات الأجور والفوائد الذعر للشركات؛ ليقوموا بطرد العمال وإلغاء كل المشاريع الاستثمارية الموجودة بالفعل قيد الدراسة. لماذا؟ أليس هذا أمر معاكس للتوقّعات؟ من المؤكد أنهم سيقومون بتوظيف المزيد من الناس إذا انهارت معدلات الأجور، وسيقترضون المزيد فى ظل انخفاض سعر الفائدة الجديد، ألن يقوموا بهذا؟ لا، أبداً، على الإطلاق! لنتذكر أن الرؤساء التنفيذيين لديهم هوائياتهم التي تدربت على الطلب المستقبلي، والقلق الحصري تقريباً حول ما إذا كانت خطوط الإنتاج في المستقبل ستؤدي إلى جذب عدد كاف من الزبائن القادرين على الدفع، الانخفاض في الأجور اليوم الذي يمكن أن يفسر كشيء سيئ هو عبارة عن توقّع إيجابي عن الطلب المستقبلي. الحقيقة إن نقابات العمّال والعمّال المستقلين قد رضخوا إلى فكرة أن انخفاض الأجور يمثل إشارات لقادة الأعمال تقول بأن الأمور سيئة. ثمّ يترجم هذا إلى توقّع انخفاض الطلب. تتشابه هذه القصة مع تخفيض سعر الفائدة: أي إعلان من هذا القبيل من قبل البنك المركزي، بدلاً من أن يملأ الرئيس التنفيذي بالحماس (لأن مدفوعات الفوائد التي تدفعها الشركة ستنخفض)، فإنه يرعبه، ويقوده إلى الظن التالي: "لا بد أن الأمور تتجه باتجاه سيئ للغاية؛ ليتخذ البنك المركزي هذا الإجراء".

باختصار كان ينبغي لأزمة ١٩٢٩ أن تعلّمنا أن المال والعَمَالَة عبارة عن سلع خاصة: ربّما سيفضل مَن يتمتع بالقدرة على توظيف قواهم التي تولد القيمة في الواقع بتوظيف عدد أقل منهم في حال انخفاض سعرهم. تتلاشى الفارقة عندما يلتقط المرء حقيقة أن هاتين السلعتين مجرد شبحين مزعجين في الجهاز الرأسمالي؛ لأنهما مختلفان حقاً وبشكل جذري عن جميع السلع الأخرى: لا أحد يريدهما لذاتهما. إنهما في الحقيقة غير مرغوب فيهما أبداً. كما قال ماركس في المجلد الثاني من كتابه "رأس المال":

> فإن عملية الإنتاج تبدو مجرد رابط وسيط، لا مفر منه، كشز لا بد منه في سبيل كسب المال. جميع الدول بنمط الإنتاج الرأسمالي يتم بالتالي الاستحواذ عليها بشكل دوري من قبل محاولة محمومة لكسب المال دون تدخل عملية الإنتاج.

لنفكر في هذا جيداً، لا أحد يفضل أن يكون مديوناً أيضاً. وليس هناك صاحب عمل يفضل أن يكون مسؤولاً عن إدارة المزيد من الموظفين. القروض والعمال هي الشرور اللازمة التي يستخدمها رجال الأعمال فقط "للخدمات" التي يمكن أن تأتي منها: الربح. ولكن هذا الربح لا يتحقق إلا إذا كان مستوى الطلب الكلّي (أو الإجمالي) المستقبلي قوياً. وللأسف، المستقبل مجهول. الشيء الوحيد الذي يعرفه معشر رجل الأعمال على وجه اليقين أن الطلب القوي لا يستمر - أبداً - لفترة طويلة في وقت انخفاض الأجور وأسعار الفائدة. النتيجة مثيرة للاهتمام فعلاً، وإن كانت عبارة عن لغز مأساوي: في وقت الركود، عندما تكون هناك وفرة متزايدة من اليد العاملة والمدخرات غير المستثمرة، فلن يساعد انخفاض معدل الأجور وأسعار الفائدة على الإطلاق. بل يقوم هذا في الواقع بتعميق الركود.

إذا حكمنا من خلال ثقافتنا الشعبية، فسنبدو مهووسين بفقدان إبداعاتنا. من قصة «العصيدة الطيبة» للأخوين جريم إلى "صبي الساحر" لغوته، من حكايات "غوليم" اليهودية و"فرانكنشتاين" لماري شيلي إلى أفلام مثل "بليد رانر" وسلسلة "المبيد- Terminator"، تظهر الأدلة واضحة للغاية بأننا نخشى تحفنا التي نصنعها. ومع ذلك، فإن حكاية واحدة قادرة على إبراز وتوضيح أكبر مفارقة، تتميز بها حالة ما بعد الحداثة التي نعيشها: ماتريكس The Matrix، فيلم لاري وإندي واتشوسكي عام ١٩٩٩.

لا تمثل ثورة مصنوعاتنا في فيلم ماتريكس مجرد حالة بسيطة من نزعة "موت الصانع". على عكس فرانكنشتاين "الشيء"، الذي يهاجم البشر بشكل غير عقلاني ناتج عن قلقه الوجودي المطلق، أو الآلات في سلسلة Terminator، والتي نريد أن تبيد كل البشر، فقط من أجل ترسيخ هيمنتها في المستقبل على كوكب الأرض، نجد في فيلم ماتريكس أن الإمبراطورية الناشئة من الآلات حريصة على صون حياة الإنسان لغاياتها الخاصة - لإبقائنا على قيد الحياة كمورد أساسي، كمصدر للطاقة الحرارية التي من شأنها أن تسمح للآلات بالحصول على الطاقة ومواصلة نمو مجتمع الآلات.

لنضع جانباً القصة الجذابة (التي تدور حول تمرد الإنسان الذي لا مفر منه)، فإن هذه الغزوة في الخيال العلمي تقوم على ما أعتقد على هدف خطير: الكشف عن وجود أشباح داخل النظام الاقتصادي الحالي تقوّض استقرار اقتصاداتنا. ما هي هذه الأشباح؟ العمل البشري.

سؤال: هل الآلات التي يتم اكتشافها في اقتصاد الماتريكس تنتج القيمة؟ الجواب، بالطبع، وذلك اعتماداً على ما تعنيه القيمة، وكيف تختلف عن السعر. أحد تعريفات القيمة أنها الثمن الذي يسعى إليه السعر الفعلي في ظل ظروف السوق العادية. والمعنى الآخر يستمد من فكرة أن قيمة الأشياء تعكس التكاليف الحقيقية لإنتاجها. الشيء الوحيد المؤكد: تماماً

مثل الحب، والشعر، والإباحية والجمال، فإن المرء يعرف قيمتها عندما يراها، حتى إذا وجد المرء أنه من المستحيل تحديدها من الناحية التحليلية.

ولعلك تذكر، فيما لو شاهدت فيلم ماتريكس، أن الآلات تنقسم إلى مجموعات، ويلعب كل منهما دوراً مختلفاً في المحافظة على النمو، والاقتصاد الآلي المتنوع. هناك تقسيم للعمل فيما بينها، ويمثل ناتج عمل كل آلة معينة عنصراً لا غنى عنه في عالم الأجهزة التي تنتمي إليها. ولكن؛ هل تقوم هذه الآلات بإنتاج القيمة؟ لا أعتقد ذلك.

لم لا؟ لنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية المتعلّقة بهذه المسائل. هل النوابض والتروس الصغيرة داخل الساعة الميكانيكية القديمة تنتج القيمة؟ هل البرمجيات المتطورة داخل بعض الكمبيوترات تنتج القيمة في حد ذاتها (دون إنسان يستخدمها)؟ بشكل أعم، في عالم خال من البشر (أو في العالم الذي يفقد فيه البشر السيطرة على عقولهم تماماً وبمعنى الكلمة، كما هو الحال في ماتريكس) هل يمكن أن نتحدث بشكل مجد عن توليد القيمة؟ بالنسبة لي، تبدو الإجابة وفي كل الحالات سلبية، بشكل لا لبس فيه.

في الواقع، ما يمكن أن يكون له معنى في استدعاء الفكرة ‹الصعبة› للقيمة في سياق النظم التي لا تضم البشر، وخصوصاً عندما يكون لكملة وظيفة معنى حقيقياً؟ عندما يناقش مهندسو الكومبيوتر بعض الأنظمة الأوتوماتيكية بشكل كامل، فلن يستخدموا مصطلح القيمة؛ ليصفوا دور أو نتيجة مكوّنات النظام. كما يتكلمون أيضاً على الوظائف والمخرجات والمدخلات، إلخ. وستكون القيمة في هذا السياق زائدة عن الحاجة ومربكة بشكل لا داعي له. في الواقع، سيكون من السخف تماماً أن نتحدث عن القيمة النسبية لكل وحدة من الأجهزة التي تُنتجها أنواع مختلفة من الآلات (ربما باستثناء اعتبارها تلاعب مجازي بالكلمات).

تكمن أهمّية هذه الأفكار في أنه إذا كانت القيمة تتطلّب القدرة الإنسانية، عندها سنقوم بمجرد رصد المصدر الرئيس لعدم الاستقرار الضمني العميق المغروس في أسس مجتمعات الأسواق التي نعيش فيها: الشركات الأكثر نجاحاً هي التي تقوم باستبدال العمل البشري بالأجهزة الرائعة، وكلّما زاد تهذيب العمل الإنساني للأداء مع كفاءة شبيهة بالآلات، انخفضت القيمة التي تنتجها مجتمعاتنا. ويمكن لها أن تنتج بعنف كمّيات

ضخمة من البضائع والمصنوعات اليدوية اللامعة التي نتوق إليها جميعاً. لكن قيمة هذا الكم الهائل من الأشياء الجيدة ستميل إلى الصفر، كما كان الاقتصاد الآلي في المصفوفة منطقة خالية من القيمة، على الرغم من الإنتاج الهائل للقوة العاملة الآلية.

إننا على استعداد اليوم لإلقاء نظرة طويلة فاحصة على الشبح داخل "آلاتنا" (أي داخل شركاتنا المساهمة ومجتمعات السوق المموَلة التي نعيش فيها). تضطر الشركات، من خلال المنافسة والخوف من المفترسين، أن تحاول تحويل العمّال إلى وحدات إنتاج تشبه الآلات، لجعل توظيف عامل لا يختلف عن استئجار مولدة كهرباء. وحتى اليوم، تبقى المحاولة الصعبة لتحويل البشر إلى آلات واستخراج الناتج من "عملهم" (بنفس الطريقة التي يستخرجون فيها الجهد من الحصان أو الكهرباء من المولد)، مهمة مستحيلة. لا يمكن للعامل تجاهل مراوغاته الإنسانية الفطرية، والتمرد، والافتقار إلى القرار - حتى إذا أراد ذلك بكل صدق. كل الأشياء التي تجعل مساهمته في الإنتاج لا يمكن التنبؤ بها تشكّل بطبيعتها جزءاً مما هو عليه فعلاً. وبصرف النظر عن إرادته، فإن قادر في لحظة واحدة على الكسل والإبداع الرائع القادم (والذي لا يمكن لأي آلة أن تفهمه أبداً).

وطالما أن العامل غير قادر على أن يتحرّر من إنسانيته، وغير قادر على ابتلاع الحبة الزرقاء التي ترفع ثقل الوعي عن كتفيه المنهكين (مثل تلك الحبة التي يتم تقديمها للبطل في فيلم ماتريكس في بداية الفيلم)، يبقى العامل البشري المعقل الأخير، رافضاً أن يتم اختراقه بالكامل من قبل السوق. إن "إنسانيته" ليست للبيع. والنتيجة لهذه المثابرة العنيدة هي استمرار انتشار عقد العمل - الاتفاق الناقص الميؤوس بين العمل ورأس المال التي تعمل في وقت واحد كينبوع للقيمة ومصدر لعدم الاستقرار.

هل تساءلت يوماً لماذا ترفض الأسواق بإصرار العمل مثل الساعة؟ ربّما يكمن الجواب هنا، في هذه الحقيقة البسيطة حول الطبيعة البشرية: أننا غير قادرين حتى لو أردنا تحويل أنفسنا إلى سلعة ناضجة تماماً. وربّما قد يفسّر هذا العجر لماذا تكون حتى نُظُمنا الاقتصادية - خلافاً لتلك التي نلاحظها في الطبيعة - عرضة للأزمات الضخمة. كلّما زاد نجاح الشركات أكثر في تحويل العمل إلى نشاط مكثف أشبه بالآلات، انخفضت القيمة الإجمالية التي يتم توليدها على المدى البعيد، واقتربت مجتمعات الأسواق التي نعيش فيها من حافة الأزمة.

تشبه العملية مؤامرة خفية ساخرة تقريباً بين مفارقة النجاح ومفارقة النبوءة: يتطلّب النمو وتوليد الثروات استخدام الآلات وتطوير التكنولوجيات الجديدة والتكثيف من إنتاجية العمل. تزدهر مجتمعات السوق عندما يزدهر التسليع والتمويلية financialization والابتكار التكنولوجي. وكلّما تم الحصول على إنتاج أكثر تبسيطاً وميكانيكية، انخفضت مساهمة الإنسان فيها، وأصبحت أرخص. ولكن؛ كلّما زادت كمّية الإنتاج التي يتم امتصاصها من كمّية معينة من العطاء الإبداعي البشري، قلّت قيمة كل وحدة من الناتج. إذا أصبحت الهواتف المحمولة وجميع أنواع الأدوات الأخرى أرخص، فذلك لأن إنتاجها آلياً يتزايد؛ حيث لا يشمل إنتاجها أيّ نوع من أنواع العمل البشري. وبالتالي تنخفض هوامش الربح. وعندما تنزل دون عتبة معينة، تحدث حالات الإفلاس الأولى. مثل الثلج اللطيف في البداية، سيؤدي سقوطها المطّرد في النهاية إلى تشكيل انهيار جليدي. ثمّ تبدأ الأزمة. وبمجرد أن يكون لديها في قبضتها الحديدية مجتمع ما، فإن الأشباح في نظام (أسواق العمل والمال) ترفض السماح له بالهرب قبل أن تدفع البشرية ثمناً باهظاً على شكل جيل ضائع.

باختصار، ما دام العمل الإنساني يقاوم التسليع الكامل، يمكن للمجتمع أن يُنتج القيمة؛ ولكن؛ فقط في ظل الظروف التي تُنتج الأزمات أيضاً - وأحيانا الأزمات، أيضاً، مثل أزمة ١٩٢٩، أو الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ في الحقيقة.

خاتمة: حضانة الخطة العالمية

تخلّد الأزمات العادية الماضي من خلال تنشيط الدورات التي بدأت منذ فترة طويلة. في المقابل، تعد الأزمات الضخمة الناقوس الذي يعلن موت الماضي؛ حيث تعمل مثل المختبرات التي تحتضن المستقبل. لقد أعطتنا الزراعة والثورة الصناعية والتكنولوجيا وعقد العمل، والمطهّرات قاتلة الجراثيم والمضادات الحيوية. بمجرد أن تضرب هذه الأزمات، يتوقف الماضي عن كونه مؤشراً، يعتمد عليه في المستقبل، ويولد في الحين عالم جديد شجاع.

خلال الثلاث مئة سنة الماضية أو نحو ذلك، تغيّر العالم بسرعة، وبشكل محموم. بدأ التسليع عندما تم وضعت الأسوار أمام الفلاحين لمنعهم من الدخول إلى أراضي أجدادهم. وتسارع التسليع لاحقاً عندما شوَّر عمل الفلاحين المطرودين خلف جدران المصنع. بمجرد خلط العمل البشري مع عمل المحركات البخارية والأنوال الميكانيكية، يرشح تيار لا يمكن إيقافه من السلع، تنتشر في أنحاء متفرقة من الكرة الأرضية. ومنذ ذلك الحين ضربت عاصفة من التسليع العالم بأكمله. واليوم، تغلغل التسليع حتى إلى العوالم المجهرية، وغدت الكائنات المهجنة "ملكية" شخص ما. امنح الأمر بعض الوقت، وستتم خصخصة القمر والكواكب، وحتى الشمس والنجوم. ومع ذلك، جاء أهم تدخل للتسليع في سير المجتمع في وقت مبكر للغاية.

منذ البداية، أدى ارتفاع التسليع إلى انعكاس في توزيع دورة الإنتاج. بينما كان الإنتاج السابق يسبق دائماً بتقسيم المحصول بين أولئك الذين عملوا على إنتاجه والنخب القوية التي تحصل على جزء منه، على أساس بعض الاتفاقيات على أساس اجتماعي، فإن تسليع الأرض والعمل يعني أن حصة العفال كانت مدفوعة مسبقاً (على شكل أجور). لذلك، فإن التوزيع بدأ حتى قبل الحصاد.

لا يمكن المبالغة في تأثير هذا الانقلاب. لقد قام بجلب الاستقرار وعدم الاستقرار في الوقت نفسه لمجتمعات السوق المشكّلة حديثاً. في حين أدى إلى إصدار جديد من سر كوندرسيه، والذي أدى إلى استقرار النظام

الجديد إلى ما لانهاية، وغرس - أيضاً - في الرأسمالية الوليدة الديناميت المحتمل الذي يُعرف باسم التمويل. وكما لو أن هذا لم يكن كافياً، فقد أضاف التسليع شبحين مزعجين وشبحاً مخيفاً إضافة إلى ذلك. وكما كان الدكتور فاوست على وشك أن يكتشف ذلك الاكتشاف المزعج، فإن توافر التمويل يجعل من أعلى المستويات ترتفع بصورة جنونية، ومن أدنى المستويات مستويات لا تُطاق[٧]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شبح العمل البشري المجاني يطارد مجتمعات السوق عن طريق توليد دينامية شريرة، والتي تحاول مكننة النشاط البشري على سبيل الربحية، لتجد - فقط - أنها كلّما نجحت في ذلك انخفضت قيمة المنتجات التي يتم إنتاجها.

ونتيجة لهذه السمات الخاصة لمجتمعات السوق حقّقت الرأسمالية تقدماً ملحوظاً، تتخلّله مئات الأزمات - بعضها صغيرة، والبعض الآخر أزمات مؤلمة. أخذت الأزمة الحقيقية الأولى وقتها لتضرب هذا النظام. لقد انتظرت صعود الشركات الكبرى والصعود المصاحب لها للتمويل على نطاق واسع. عندما أصبحت هذه المؤسسات الكبيرة - أديسون، وبنوك وول ستريت، وما إلى ذلك - لاعبين بارزين، ينشرون الأخبار الجيدة عن "نهاية الفقر"، نزلت بالبشرية أزمة ١٩٢٩ ساحقةً توقّعاتهم الكبيرة. لقد شعروا حقاً بأن السماء قد أطبقت عليهم. بعد انتصار روزفلت في عام ١٩٣٢، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة للصفقة الجديدة الشجاعة، لم يتزحزح الكساد العظيم قيد أنملة. المشاريع الاجتماعية، والأنظمة المصرفية الجديدة، وبرامج التوظيف العامة الكبيرة، والمحاولات لمساعدة أصحاب المنازل على الحفاظ على منازلهم، وتوفير الرعاية الصحية والفوائد الاجتماعية - كل هذه الأشياء أحدثت فرقاً، ولكنه لم يكن فرقاً كبيراً، كما كان الأمل منه. في الواقع، وفي النهاية في عام ١٩٣٨، اجتاحت العالم الأزمة الثانية - والتي كانت حادة تقريباً كأزمة عام ١٩٢٩. لولا مذبحة الحرب العالمية الثانية، لكانت أزمة ١٩٢٩ قد أحكمت قبضتها بقوّة على فترة الأربعينيات.

حرّرت الحرب التمويلات الحكومية من كل القيود السياسية. أنفقت الحكومة المال دون أي حساب للمستقبل، وتضاعف الدين الفيدرالي، ولكن دائرة التشاؤم الذاتية كانت قد انكسرت. في الواقع، هزمت مفارقة النبوءة في مجالس الإدارة بشكل جيد قبل أن يحشر الألمان واليابانيون في ساحة المعركة. تم تشغيل المصانع القديمة مجدداً، ونشأت مصانع جديدة على الحقول الخضراء، ووصل الابتكار إلى أعلى درجات التأليه، وتصاعدت عملية الإنتاج، وازدهرت الأعمال التجارية. ما كان يجب على الملايين من

المساكين أن يموتوا من أجله من المؤسف أن يموت الملايين قبل أن تتمكن السياسة من السماح للحكومة أن تعمل بشكل صحيح وكامل.

عندما بدأت الحرب تفقد زخمها، وبدا السلام في متناول اليد، بدأ المسؤولون الأميركيون بالشعور بالذعر. وفي رد فعل مهيب على الخوف من أن الأزمة (خلال الفترة التي بدؤوا يعتادون على التعامل معها) قد تطل برأسها القبيح مرة أخرى بمجرد أن تضع الحرب أوزارها، فعليهم أن يعودوا للعمل. لقد خططوا لأقصى مدى، رأته الهندسة الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ البشرية على الإطلاق. أطلق على هذه الخطة اسم الخطة العالمية.

الفصل الثالث: الخطّة العالمية

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية، بعَدِّها دولة دائنة رئيسة (إذا ما استثنينا سويسرا فقط). ولأول مرة منذ صعود الرأسمالية، كانت كل تجارة العالم تعتمد على عملة واحدة (الدولار)، وكان كل تمويلها يأتي من مركز واحد (وول ستريت). في الوقت الذي كانت فيه نصف أوروبا تحت سيطرة الجيش الأحمر، وكان الأوروبيون عموماً يتساءلون علناً عن مزايا النظام الرأسمالي، أدرك مؤيدو البرامج المحلية المسمّاة "نيو ديل"، والذين كانوا يديرون واشنطن منذ عام ١٩٣٢، أن التاريخ قد منحهم فرصة رائعة، وعلى طبق من ذهب: فرصة إقامة نظام عالمي لفترة ما بعد الحرب، ما من شأنه تعزيز القبضة الفولاذية للهيمنة الأمريكية. وتمسكوا بهذه الفرصة بالفعل بكل سعادة بأظافرهم وأسنانهم.

وكما كل إنجاز عظيم، انبثق مخططهم الجريء من المصدرين الرئيسين لكل إنجاز من هذا النوع - الخوف والسلطة. أنعمت الحرب على الولايات المتحدة بجيش يتمتع بقوة غير مسبوقة وقوة اقتصادية هائلة. ولكن هذه الفترة كانت - في الوقت نفسه - بمثابة تذكيراً مستمراً بفشل أمريكا الدائم في التصالح مع إرث الكساد العظيم ١٩٢٩ قبل أن تُطلق القوات البحرية اليابانية قنابلها وطوربيداتها على بيرل هاربور. لم ينس مؤيدو النيوديل - أبداً - فشلهم في التنبؤ بالكساد العظيم، وكيف كان عَصياً على "العلاج". وكلّما شعروا بزيادة السلطة في أيديهم، ازداد خوفهم من أن انهياراً جديداً مثل انهيار عام ١٩٢٩ قد يحوّلها إلى رماد، يتسرّب من بين أصابعهم.

فهمت الولايات المتحدة، حتى قبل أن تصمت المدافع في أوروبا، وحتى قبل ظهور الاتحاد السوفييتي باعتباره التنين الذي لا بد من ضربه، أنها قد ورثت الدور التاريخي في إعادة إعمار عالم الرأسمالية العالمية وفقاً لصورتها الخاصة. وإذا ما قام انهيار ١٩٢٩ تقريباً بإنهاء هيمنة رأس المال في فترة انتشار المراكز الرأسمالية المتعددة، فما الذي يمكن أن يقوم به انهيار جديد مثل انهيار ١٩٢٩ عندما تصبح اللعبة أكبر، في زمن الرأسمالية العالمية التي تدور حول محور واحد: الدولار؟

أدت مخاوف مؤيدي النيوديل (الصفقة الجديدة) في عام ١٩٤٤ إلى مؤتمر بريتون وودز الشهير. لم تكن فكرة تصميم نظام عالمي جديد فكرة عظيمة، بقدر ما كانت فكرة ضرورية وأساسية. في بريتون وودز تم تصميم الإطار النقدي الجديد، والذي يعترف بمركزية الدولار، ولكنه يتحرك - أيضاً - في خطوات لإنشاء ماضات عالمية للصدمات في حال اضطراب الاقتصاد الأمريكي. استغرق الأمر خمسة عشر عاماً قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق بشكل كامل. كانت الولايات المتحدة خلال تلك المرحلة التحضيرية تجمع القطع الأساسية في أحجية الخطة العالمية مع بضعها البعض، الأحجية التي كان مؤتمر بريتون وودز يمثّل إحدى قطعها المهقة للغاية.

بينما كانت رحى الحرب دائرة في أوروبا وفي المحيط الهادئ، اجتمع في فندق "مونت واشنطن" الفخم في مدينة "نيو هامبشاير" ٧٣٠ مندوباً في مؤتمر بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤. شكّل هؤلاء المندوبون خلال أكثر من ثلاثة أسابيع من المفاوضات المكثفة طبيعة ومؤسسات النظام النقدي العالمي لفترة ما بعد الحرب.

لم يأت هؤلاء المندوبون إلى بريتون وودز من تلقاء أنفسهم، بل بناءً على طلب من الرئيس روزفلت، والذي كانت إدارته التي تتبنى النيوديل (الصفقة الجديدة) عازمة على تحقيق السلام، بعد أن خسرت حربها - تقريباً - أمام الكساد العظيم. وكان الدرس الوحيد الذي تعلمه مؤيدو النيوديل (الصفقة الجديدة) أن الرأسمالية لا يمكن أن تُدار بشكل فعال على المستوى الوطني. شرح روزفلت في كلمته الافتتاحية هذه النقطة بوضوح جدير بالثناء: "تمثل الصحة الاقتصادية في كل بلد مسألة بالغة الأهمية، تهم جميع جيرانه، القريبين والبعيدين".

وكانت المسألتان اللتان تمثلان محور المؤتمر ظاهرياً: تصميم النظام النقدي لما بعد الحرب، وإعادة بناء الاقتصادات التي مزّقتها الحرب في أوروبا واليابان. ومع ذلك، كانت الأسئلة الحقيقية الهامة تحت السطح (أ) الإطار المؤسسي الذي من شأنه إبقاء الكساد الكبير الجديد تحت السيطرة، و(ب) من الذي سيكون مسيطراً على هذا الإطار. سبّب كل من هذين السؤالين توترات كبيرة، وخاصة بين الحليفين الكبيرين الممثلين في الركن الأمريكي بالسيد هاري ديكستر وايت[1]. أما في الركن البريطاني؛ لم يكن سوى جون ماينارد كينز. علق كينز في أعقاب المؤتمر قائلاً:

> كان علينا أن نُنجز في الوقت نفسه المهامَ المناسبة للاقتصادي، والممول، والسياسي، والصحفي، والمروّج الدعائي، والمحامي، ورجل الدولة، وحتى تلك التي المهامَ المنوطة برأيي بالأنبياء والعرافين.

لا تزال اثنتان من المؤسسات التي تم تصمبمها في بريتون وودز معنا

حتى اليوم، ولا تزالان حاضرتين في الأخبار. إحداهما صندوق النقد الدولي (IMF)، والثانية البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمعروف اليوم باسم البنك الدولي[٢]. تأسس صندوق النقد الدولي ليكون بمثابة "نظام الإطفاء" للرأسمالية العالمية - المؤسسة التي ستندفع إلى تقديم المساعدة لأي بلد، تشتعل فيه النار (المالية)؛ لتوزّع القروض وفق شروط صارمة، من شأنها ضمان إصلاح أي عجز في ميزان المدفوعات، وأن يتم سداد القروض. أما بالنسبة للبنك الدولي؛ فإن دوره المرتقب كان دور بنك للاستثمار الدولي، مختص في توجيه الاستثمارات الإنتاجية إلى المناطق التي دمرتها الحرب في العالم.

ومع ذلك، فإن إحدى المؤسسات التي خلفت الأثر الأكبر على تاريخ ما بعد الحرب لم تعد معنا اليوم، وكان زوالها في عام ١٩٧١ علامة نهاية الخطة العالمية، وبداية عهد المينوتور العالمي. كان هذا نظام سعر الصرف الجديد الذي أصبح يُعرف باسم "نظام بريتون وودز" - نظام أسعار الصرف الثابتة للعملات، وفي طليعتها الدولار. وكانت الفكرة الرئيسة أن كل عملة ينبغي أن تكون مرتبطة بالدولار بسعر صرف معين. وسيسمح بالتقلبات في نطاق ضيق فقط زائد أو ناقص ١ في المائة، وستسعى الحكومات جاهدة للبقاء ضمن هذا النطاق عن طريق شراء أو بيع احتياطاتها الخاصة من الدولار. ولا يُسمح بإعادة التفاوض على سعر الصرف لبلد معين إلا إذا استطاع أن يثبت أن ميزانه التجاري وموازنته المالية لا يمكن أن تستمر، بفضل احتياطاته من الدولار. أما بالنسبة للولايات المتحدة، ولتشكيل الثقة المطلوبة في النظام الدولي؛ فقد التزمت بربط الدولار بسعر صرف ثابت للعملة مقابل الذهب، والذي يبلغ ٣٥ دولاراً أمريكياً لأونصة الذهب، وضمان قابلية تحويل الذهب كاملاً لأي شخص أراد مبادلة الدولارات بالذهب سواء كان أمريكياً أم لا.

وفي أثناء النقاش حول الشكل الذي سيبدو عليه النظام الجديد، أدلى جون مينارد كينز بالاقتراح الاكثر جرأة الذي تم طرحه يوماً على طاولة المفاوضات في مؤتمر دولي كبير: إنشاء عملة عالمية موحّدة (ICU)، عملة واحدة (والتي اقترح لها اسماً حتى- البانكورbancor) للعالم الرأسمالي كله، مع بنكها المركزي الدولي والمؤسسات المطابقة الأخرى. لم يكن اقتراح كينز صادماً كما يبدو للوهلة الأولى. لقد صمد هذا الاقتراح في الواقع تماماً أمام اختبار الزمن. في مقابلة لدومينيك شتراوس- كان، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي حينها، مع بي بي سي مؤخَراً، دعا

كان للعودة إلى فكرة كينز الأصلية، بِعَدِّها الحل الوحيد لمتاعب الاقتصاد العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨[٣]. ولكن؛ ما هو لبّ هذا الاقتراح؟ كان عليه أن يؤدي إلى فوائد العملة المشتركة (تسهيل التجارة وحُرّيّتها، واستقرار الأسعار والقدرة على التنبؤ بالتجارة الدولية) دون أن نعاني من العيوب الرئيسة التي تأتي عندما يتم ربط الاقتصادات المختلفة معاً مالياً.

كانت المشكلة مع الاتحادات النقدية، كما اكتشفت الأرجنتين في أواخر التسعينيات وأوروبا في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، تلك الحقيقة البسيطة من حقائق الحياة: أن تدفّقات التجارة ورأس المال يمكنها البقاء غير متوازنة، وبصورة منتظمة، وعلى مدى عقود، إن لم يكن على مدى قرون. مهما حصل، فإن بعض المناطق داخل الدولة الواحدة (مثل منطقة شتوتغارت في ألمانيا، منطقة لندن الكبرى في بريطانيا، أو منطقة شنغهاي في الصين) لا بد أن تحوّل - دائماً - فائض تجارتها إلى مناطق أخرى (على سبيل المثال لندن الشرقية، أو يوركشاير، أو المقاطعات الغربية من الصين). هذا هو الحال مع الدول داخل الاتحادات: لن تتمكّن كاليفورنيا - أبداً - من موازنة تجارتها مع ولاية أريزونا، وستبقى تسمانيا تعاني من العجز أمام فيكتوريا ونيوساوث ويلز. وبالنظر إلى أن هذه الاختلالات التجارية مزمنة، فلا بد من وجود شيء قادر على منع حدوث الركود، لا بد من وجود شيء ما حقاً.

عندما يكون لكل من هذه الكيانات عملته الخاصة، فإن سعر الصرف يتغير تدريجياً لاستيعاب الضغط الناجم عن الاختلالات التجارية. قبل تأسيس اليورو، أسفر فائض ألمانيا المستمر في مواجهة دول مثل اليونان وإيطاليا عن التخفيض التدريجي لسعر الدراخما والليرة مقابل المارك الألماني. وهكذا تم الحفاظ على التوازن؛ حيث أخفت فروقات أسعار الصرف الاختلالات التجارية المتنامية.

ومع ذلك، بمجرد اندماج هذه المناطق الاقتصادية معاً بالعملة نفسها (كما هو الحال في الولايات المتحدة أو منطقة اليورو)، فلا بد من شيء آخر لتفريغ التوتر الناجم عن تدفّقات التجارة ورؤوس الأموال غير المتوازنة - بعض الآليات لإعادة تدوير الفوائض من مناطق الفائض (مثل لندن أو كاليفورنيا) إلى مناطق العجز (على سبيل المثال ويلز وديلاوير). ربما تكون إعادة التدوير هذه على شكل تحويلات بسيطة (مثل دفع إعانات البطالة في يوركشاير من خلال الضرائب التي تُجمع في ساسكس). أو قد يكون على شكل استثمارات منتجة ومربحة في مناطق

العجز - ويمثل هذا أكثر من المرغوب فيه لكل من مناطق الفائض ومناطق العجز (على سبيل المثال، توجيه العمل لبناء المصانع في شمال إنجلترا أو أوهايو).

بمعنى من المعاني، فإن السبب في أن منطقة الدولار (أي الولايات المتحدة) تمثل وحدة نقدية ناجحة، في حين تعاني منطقة اليورو من الأزمات، أن أمريكا تتضمن آليتين - على الأقل - من آليات إعادة تدوير الفائض، في حين أن أوروبا لا تمتلك أي آلية لهذا (انظر المربع ٣.١). في الواقع، دون وجود آلية فعالة لإعادة تدوير الفائض في مكان ما، لا بد لمنطقة العملة الموحّدة من المعاناة من الهزّات التكتونية، والتي تتسبّب - في نهاية المطاف - بتشكّل تصدعات وشقوق كبيرة قبل أن يتحطّم الاتحاد في النهاية.

كان كينز قلقاً للغاية في بريتون وودز؛ حيث كان يجري وضع تصوّر لنظام ما بعد الحرب بأكمله؛ إذ عرف تماماً أن النظام الدولي لأسعار الصرف الثابتة، مثله مثل معيار الذهب ما قبل الحرب، لن يكون قادراً على تحمّل الصدمات الخطيرة. وتوقّع أن الأزمات الطفيفة حتى يمكن أن تتسبّب بأزمات كبيرة. ولتفادي ذلك، ينبغي على النظام الدولي الجديد أن يتضمّن آلية إعادة تدوير الفائض العالمي (GSRM). ما الغرض من هذه الآلية؟ منع تراكم الفوائض بشكل ممنهج في بعض البلدان، والعجز المستمر في مناطق أخرى.

لماذا مثلت الاختلالات التجارية في حينها مصدراً للقلق؟ يعتقد كينز أنه إذا كانت التجارة العالمية غير متوازنة أبداً، مع وجود بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة) التي تتمتع بفوائض كبيرة وغيرها من البلدان الواقعة في عجز عميق، فإن أزمة صغيرة في أي مكان يمكن أن تتحوّل بسهولة إلى كارثة عالمية أخرى. بادئ ذي بدء، ينبغي أن نلاحظ أن العجز التجاري يسير - عادة - جنباً إلى جنب مع الحكومات التي تعاني من العجز أيضاً. لنفترض حدوث أزمة في أي مكان من بلدان نظام بريتون وودز. فإن الانخفاض في الطلب سيتسرّب إلى بلدان العجز. وعندها سيختلط الحابل بالنابل.

عندما تبدأ الأزمة، سواء في بلد يمتلك الفائض أم لا، فلا بد أن يؤدي هذا قريباً إلى الوصول إلى بلد عاجز. حتى لو وصلت الأزمة على شكل انكماش صغير، ولكنها ستؤدي ببعض المقرضين إلى الشعور بأنهم كانوا

يتحملون الكثير من الديون. ومن منطلق حرصهم على الحد من التعرّض للمخاطر، سيقومون بتخفيض الإنفاق. ولكنّ؛ بما أن الطلب المجتمعي الكلّي على مستوى الاقتصاد الوطني يعني مجموع الإنفاق الخاص والعام، فعندما تحاول شريحة كبيرة من مجتمع الأعمال تخفيض الديون (عن طريق خفض الإنفاق)، ينخفض الطلب الكلّي، وتنخفض المبيعات، وتغلق الأعمال التجارية أبوابها، ويرتفع مستوى البطالة، وتنخفض الأسعار. عندما تنخفض الأسعار، يقرر المستهلكون انتظارها؛ لتشهد المزيد من الانخفاض قبل شراء المواد الباهظة. وهكذا تبدأ حلقة مفرغة من الديون الانكماشية.

الان، بما أن البلد يعاني من العجز، فإن الحكومة - على الأرجح - لن تشغل الكثيرين في ظلّ العجز الكبير في الميزانية (مع عائدات من الضرائب أقلّ من النفقات) ودين عام كبير متراكم. يمتص الركود الضرائب، ويعزّز عجز الدولة، ويفرض على الحكومة دفع أسعار فائدة أعلى لتغطية الديون المتزايدة. ويستجيب السياسيون غريزياً عن طريق خفض الإنفاق العام في خضم الركود. وهكذا ينهار الطلب المحلّي، بفضل الهبوط السريع لكلّ من الإنفاق الخاص والعام.

وفي ردّ فعل غير محسوب، لن تكون الحكومة المنكوبة قادرة على زيادة الإنفاق العام نفسه، وستقوم ببحث سبل "استيراد" الطلب من الخارج. ظن كينز أنه سينتهك قواعد قواعد نظام بريتون وودز عمداً. لماذا؟ يتطلّب "النظام" ذلك، من أجل مواجهة ميل العملة إلى الانخفاض خلال أزمة الديون الانكماشية، ينبغي على الحكومة استخدام احتياطيات الدولار لتحقيق استقرار المجموعة الأصلية ضمن نطاق ± ١ في المائة. ولكن الحكومة التي تسعى جاهدة لزيادة الصادرات، باعتبارها السبيل الوحيد لمواجهة الركود، سيكون أمامها كل الحوافز التي تدفعها للقيام بالعكس تماماً - تخزين احتياطيات الدولار، وبدلاً من ذلك يتوجّهون إلى مسؤولي نظام بريتون وودز، ويطلبون منهم السماح لهم بتخفيض قيمة العملة.

المربع ٣.١

آليات إعادة تدوير الفائض:

الشرط الذي لا غنى عنه للرأسمالية

تُعدّ إعادة تدوير الفوائض جزءاً لا يُجتزأ من أي مجتمع، ينظم الإنتاج من خلال السوق. لم تكن هذه الآلية ضرورية في عهد الإقطاع:

يحرث الفلاحون الأرض، وعندما يتم جمع الحصاد، يأخذ عامل المالك جزءاً منه باسم صاحب الأرض. وهكذا، يأتي التوزيع بعد الإنتاج. تباع حصة مالك الأرض لاحقاً في الأسواق، وتزيد العائدات من ثراء الطبقة الأرستقراطية. وكان يتم إقراض جزء من هذه الأرباح في بعض الأحيان، مما يساهم في أسواق رأس المال الناشئة في تلك الأيام.

وهكذا تم تنظيم الإنتاج من قبل رجال الأعمال الصغار المستأجِرين (والذين كانوا في معظمهم فلاحين سابقاً)، ولا سيما بعد تسييج الحقول، وبعد منع الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم. سيقوم هؤلاء بجلب العَمالَة المستأجَرَة، ودفع الإيجار للمالك. ولكن؛ كان عليهم اقتراض المال للقيام بذلك (لدفع الأجور وشراء المواد الخام)، على أمل أن تشكّل العائدات المستقبلية فائضاً صغيراً (أي أن يتجاوز مجموع القروض والفوائد

والإيجار مجموع المدفوعات). وهكذا، فجأة، وبواسطة نظام الائتمان المحسن، أصبح توزيع الدخل يتم بشكل كبير قبل الحصاد.

كان هذا يعني أن قيمة "الأشياء" لم تكن منتجة، بيد أن الفائض المتوقّع من إنتاجها قد خضع بالفعل لإعادة تدوير من المستقبل إلى الحاضر. ومن هذا المنطلق، كانت آلية إعادة تدوير الفائض دائماً جزءاً لا يُجتزأ من الرأسمالية. في الواقع تأخذ إعادة التدوير شكلين مختلفين على الأقل: إعادة التدوير من المستقبل إلى الحاضر (كما هو موضح أعلاه) وإعادة التدوير من منطقة إلى أخرى. أعيد تدوير فائض الإنتاج في مانشستر في أماكن بعيدة، في الهند على سبيل المثال؛ حيث تم استثمار الفائض لأغراض إنشاء أسواق الكتان وغيرها من المنتجات الصناعية من مانشستر. يتضمن أي نظام اقتصادي بشكل عام وحدات، تكون - دائماً - عرضة لإنتاج الفوائض، ووحدات أخرى من المرجّح أن ترفع تقاريراً بالعجز. وللحفاظ على التوازن، ينبغي على النظام أن يحتوي على آليات إعادة تدوير الفائض، والتي تحافظ على تدفّق الفوائض من المستقبل إلى الحاضر، من المراكز الحضرية إلى المناطق الريفية، من المناطق المتقدمة إلى المناطق الأقل نمواً، إلخ.

تغدو إعادة تدوير الفوائض أكثر إلحاحاً عندما ترتبط مختلف المناطق معاً بعملة مشتركة، أو بأي شكل من أشكال سعر صرف العملات الثابت. يعمل العجز المستمر والفوائض في مثل هذا الاتحاد

النقدي عمل الصفائح التكتونية التي تدفع بعضها البعض. وعندما لا يعود بالإمكان تخفيض قيمة العملة لتخفيف الضغط، تهدّد القوى التي تتولّد نتيجة التوسع في الاختلالات التجارية هذه الوحدة تهديداً مضطرد الشدّة. وبما أنه لا يمكن تخفيض قيمة العملة للتقليل من تراكم العجز التجاري الناجم عن ‹العلاقات السيئة" للاتحاد، تتنامى الضغوط على ثبات سعر صرف العملات، أو على العملة المشتركة بشكل متزايد حتى تشكّل تصدّعات

في النظام. هذا ما حدث في الأرجنتين في أواخر التسعينيات، عندما كان لتدهور العجز التجاري للبلاد في نهاية المطاف أثره على ثبات سعر صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي، في ظل عدم وجود آلية إعادة تدوير الفائض. تعمل نفس الديناميكية السلبية حالياً داخل منطقة اليورو - انظر الفصل ٨.

وكانت الميزتان الرئيستان لإعادة تدوير الفائض في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية اتحاد النقل البسيط الذي وُضع من قبل "النيوديل - الصفقة الجديدة" في أواخر الثلاثينيات، والمجمع الصناعي العسكري المعقّد الذي وُضع في الأربعينيات. قامت الأعمال السابقة بشكل مباشر، عبر ضمان دفع تعويضات البطالة والتأمين الصحي للولايات التي تعاني من العجز من قبل واشنطن، مموّلة من الضرائب المحصّلة في الولايات ذات الفائض، مثل كاليفورنيا ونيويورك. أما الآلية الثانية، والتي تحوّلت إلى ترتيب سياسي أيضاً: كلّما تلقى تكتل شركات مثل بوينج عقداً كبيراً من البنتاغون لبناء طائرة مقاتلة جديدة أو نظام صاروخي، يشترط فيه أن تكون بعض مرافق الإنتاج في الولايات التي تعاني من الكساد أو العجز. لا تأخذ إعادة التدوير هذه شكلاً من القروض والتحويلات، بل الاستثمارات المنتجة في مناطق العجز، والتي تستخدم فوائض إنتاجها في مناطق الفائض.

ويمكن تقديم آلاف الأعذار لدعم هذا الطلب (على سبيل المثال نفاد الدولارات من هذا البلد). يعرف كينز أنه سيكون من المستحيل سياسياً في وقت الأزمات إجبار البلدان التي تعاني من العجز على تطبيق القواعد المتفق عليها. وستحذو البلدان الأخرى التي تعاني من العجز حذوها، وسينهار نظام أسعار الصرف الثابت. تماماً كما حصل في ١٥ أغسطس عام

١٩٧١.

صقم كينز، واقترح نظام العملة العالمية الموحدة ICU واضعاً هذه الأفكار المضطربة في عين الاعتبار، وذلك للتعامل مع مشكلتين من المشاكل المحتملة في وقت واحد: لتجنب الاختلالات التجارية المنتظمة، ومنح دول الكومنولث الرأسمالية المرونة اللازمة للتعامل مع الأزمات المالية الكارثية في المستقبل (مثل أزمة الكساد عام ١٩٢٩). وكان الاقتراح بسيطاً وجريئاً، على حد سواء: أن يمنح نظام العملة العالمية الموخدة كل دولة عضو تسهيلات السحب على المكشوف، أي الحق في الاقتراض بفائدة صفر من البنك المركزي الدولي. كما سيتم تقديم القروض بما يزيد على ٥٠ في المائة من متوسط حجم التجارة في البلد الذي يعاني من العجز (بوحدة النقد بانكور)، ولكن؛ بتكلفة سعر فائدة ثابت. وبهذه الطريقة، سوف تمنح البلدان التي تعاني من العجز المرونة اللازمة لزيادة الطلب لمنع ظهور أي دورة من الديون الانكماشية دون الحاجة إلى خفض قيمة العملة.

في الوقت نفسه، ستفرض عقوبة على الفوائض التجارية الزائدة: ينص اقتراح كينز، الذي يعترف بأن الفائض المنهجي يمثل الوجه الآخر للعجز المنتظم، على أخذ الفائدة من الدول ذات الفائض التجاري الذي يتجاوز نسبة معينة من حجم تجارتها، مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع عملتها. ومن شأن هذه العقوبات - بدورها - تمويل قروض البلدان التي تعاني من العجز، بوصفها إعادة تدوير تلقائية للفائض العالمي GSRM.

كتب ليونيل روبنز، الاقتصادي البريطاني الشهير والخبير الرائد الذي يقف وراء تطور كلّية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، أن المشاركين في المؤتمر ضعقوا عند سماعهم مقترحات كينز: "من الصعب للغاية وصف التأثير الصاعق الذي أحدثه المقترح على فكر جميع العاملين في الجهاز الحكومي المعني... لم يناقش أحد شيئاً خيالياً بهذا الطموح من قبل". ومع ذلك، فإن القيمة الفكرية والكفاءة التقنية لهذا الخطة الموضوعة بدقة لم تتناغم مع المؤسسات الأمريكية[٤]. لم يكن للولايات المتحدة التي خرجت من الحرب كمركز القوة في العالم أيّ مصلحة في تقييد قدرتها على التشغيل الكبير للفوائض التجارية المنتظمة مع بقية العالم. ومهما كان الاحترام الذي يكنّه مؤيّدو النيوديل (الصفقة الجديدة) لجون ماينارد كينز، فقد كان لديهم خطة أخرى: الخطة العالمية، التي تنص على أن الدولار سوف يصبح - وعلى نحو فعال - عملة عالمية، وأن الولايات المتحدة

ستُصدِّر السلع ورأس المال لأوروبا واليابان مقابل الاستثمار المباشر والتقارب السياسي - الهيمنة التي تستند على التمويل المباشر من المراكز الرأسمالية الأجنبية مقابل تبادل الفائض التجاري الأمريكي معهم[٥].

بدأت الخطة العالمية باعتبارها محاولة لانطلاق التجارة الدولية، وإنشاء أسواق للصادرات الأميركية، ومعالجة ندرة الاستثمار الدولي من قبل شركات أمريكية خاصة. كان ذلك قبل أن تتطور إلى شيء أكبر وأفضل، كما هو مفترض.

ولإعطاء بريتون وودز دعماً قوياً، كان من المقرر أن يقوم مؤيدو النيوديل (الصفقة الجديدة) بدعم الدولار من خلال إنشاء عملتين قويتين إضافيتين على الأقل، في إطار نظام ثبات سعر صرف العملات لبريتون وودز؛ لتكونا بمثابة ممتص للصدمات في حال دخول الاقتصاد الأمريكي إحدى دوراته العديدة من فترات الركود. كانت الفكرة تكمن في إيجاد سبل لاستيعاب هذه الصدمات ريثما تتمكن واشنطن من وقف التراجع في ساحتها الخلفية. كانوا يخشون بالفعل ألا يكون نظام بريتون وودز مستقراً أو متوازناً من دون هذه الركائز الداعمة. وفي جميع الأحوال لا تكفي النوايا الحسنة بالفعل لبناء عملات قوية.

لا بد من الاستناد على الصناعات الثقيلة، فضلاً عن المناطق التجارية المجاورة، التي تمثل شكلاً من المجال الحيوي (Lebensraum) الذي يقدم الطلب اللازم لتصنيع المنتجات. وهكذا فهم مؤيدو النيوديل (الصفقة الجديدة) أن عملهم كان ناقصاً. وبما أنهم لم يكونوا متمرسين في خبرة إدارة اقتصاد الحرب لأربع سنوات طويلة، فمن المشكوك فيه ما إذا كانوا قادرين على الاضطلاع بمهمة طموحة من هذا القبيل.

هناك ميل للتاريخ إلى تحويل التطوّرات غير المتوقّعة إلى حتميات واضحة. تركت ألمانيا في نهاية الحرب مشتعلة، مقسمة إلى مناطق مختلفة مُحتلّة ومُدمرة ومُحتقرة من قبل العالم كله؛ وكانت اليابان لا تزال مشلولة من الاستسلام المهين، مصابة بالهجمات النووية على هيروشيما وناجازاكي، تكافح للتعامل مع حصيلة الوفيات الهائلة في ساحات المعارك الشرق آسيوية والبولينيزية، ويعملون تحت الاحتلال الأمريكي. لهذا لم تكن كتابة السيناريو النهائي لفترة ما بعد الحرب على جدول الأعمال بكل

تأكيداً

المربع ٣.٢

مهندسو الخطّة العالمية

لعب أربعة من مؤيّدي النيوديل (الصفقة الجديدة) الكبار دوراً حاسماً في تشكيل الخطّة العالمية. لقد كانوا مهندسي الحرب الباردة أيضاً، وليس عن طريق الصدفة بالطبع. لقد تقاسموا وجهة نظر براغماتية، ظهرت في ظل الكساد العظيم، وسادت خلال الحرب. واقتناعاً منهم بأنه لا بد من التخطيط بدقة في واشنطن "لرأسمالية السوق الحرة"، وبطريقة لا تختلف جداً عن الإدارة الناجحة لاقتصاد الحرب، سعوا إلى عرض الوصفة الناجحة التي ساعدت أمريكا على الخروج من الركود عالمياً. وسعوا ضمن نيتهم الفوز بالسلام، إلى تمكين الأعمال الأمريكية من خلال مجموعة من التدخّلات المستوحاة من النيوديل (الصفقة الجديدة) والتقدم التكنولوجي التي تحقّق من جانب المجمع الصناعي العسكري. كان الرجال الأربعة:

- جيمس فورستال، وزير الدفاع (وزير البحرية سابقاً).
- جيمس بيرنز، وزير الدولة.
- جورج كينان، مدير كادر التخطيط في وزارة الخارجية، والشهير باسم "النبي" لاحتواء الاتحاد السوفيتي.
- دين أتشيسون، الشخصية الهامة للغاية في جميع التصاميم الكبرى

بعد الحرب (اتفاقية بريتون وودز، وخطّة مارشال، الملاحقة القضائية لما بعد الحرب الباردة، وما إلى ذلك) وزير الخارجية من عام ١٩٤٩ فصاعداً.

لم يكن لدى أحد أي فكرة عن الدور الذي تفخر به هذه الدول في يوم ما، ولكن البلاد المدمّرة اليوم يمكن أن تدخل في هذه اللعبة، في غضون بضع سنوات. كانت فكرة أن ألمانيا واليابان ستصبح ركائز الخطّة العالمية

الجديدة فكرة غريبة بل ووقحة. وهكذا كانت الفكرة التي اتفق عليها مؤيدو النيوديل (الصفقة الجديدة) بحلول عام ١٩٤٧ أيضاً. كيف تم الوصول إلى هذا الخيار؟ الجواب تدريجياً.

يبدو من غير المعقول في البداية، على الأقل بالنسبة للبريطانيين، ألا تكون بريطانيا دعامة رئيسة للخطة العالمية. ومع ذلك، فإن فرص إبقاء لندن في مركز التصميم الدولي بعد الحرب من جانب واشنطن كانت دائماً فرصاً ضئيلة. حتى قبل الحرب، كان الرئيس روزفلت مذعوراً من سلوك الامبراطورية البريطانية. ويمكن القول إن الولايات المتحدة، وبعد الحصول على دفعات مالية كبيرة من بريطانيا خلال الحرب، ناورت مباشرة بعد نهاية الحرب لضمان أن تحرم لندن من التمتع بمكانة مهيمنة في العلاقة مع نفط الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، عانت بريطانيا من نقص التمويل من واشنطن على نحو فعال خلال بدايات فترة ما بعد الحرب، بينما كانت تصرّ على تحويل الجنيه الإسترليني. لذلك، عندما ظهر الضعف المالي للدولة البريطانية في الواجهة، أثبت قطاعها الصناعي الذي يعاني انخفاضاً سريعاً أنه غير قادر على توفير الإيرادات اللازمة للندن، وصل حزب العمال إلى السلطة في عام ١٩٤٥؛ حيث أظهرت النخبة السياسية في بريطانيا تردداً في الوصول إلى نهاية وشيكة للإمبراطورية، تم تجهيز المشهد لتهميش بريطانيا. كانت القشة التي قصمت ظهر البعير انزلاق الجنيه إلى عدم القابلية للتحويل في نهاية المطاف. أعطى كل هذا مؤيدي النيوديل (الصفقة الجديدة) ذريعة لترك بريطانيا على هامش الخطة العالمية. استغرق الأمر صدمة قناة السويس في عام ١٩٥٦ والتقويض المستمر لوكالة الاستخبارات المركزية لحكمها الاستعماري في قبرص طوال فترة الخمسينيات، لتحقق بريطانيا هذا التحول في التفكير الأمريكي[٦]. وبمجرد اعتبار الولايات المتحدة بريطانيا "غير ملائمة"، أصبح اختيار كل من ألمانيا واليابان يبدو منطقياً أكثر فأكثر. تحول كل من البلدين إلى بلدين، يمكن الاعتماد عليهما (بفضل الحضور الطاغي للجيش الأمريكي)؛ وأظهر كلاهما قواعد صناعية صلبة، وأظهر كل منهما القوّة العاملة الماهرة، والشعب الذي يمكن أن يستغل أي فرصة ممكنة للانبعاث، مثل طائر الفينيق، من الرماد. وعلاوة على ذلك، يوفّر كلاهما مزايا جيو - استراتيجية كبيرة في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

ومع ذلك، كان هناك قدر كبير من المقاومة لهذه الفكرة، ينبغي التغلب عليها - ترتكز المقاومة على الرغبة في معاقبة ألمانيا واليابان، من خلال

إرغامهما على ترك التصنيع، والعودة إلى حالة رعوية تقريباً؛ لكي لا يكونا - أبداً - قادرَين مجدداً على شن حرب على نطاق صناعي. دعا هاري وايت، ممثل الولايات المتحدة في بريتون وودز، في الواقع، إلى التخلص الفعال من التصنيع في ألمانيا، مما اضطُرّ ألمانيا لتخفيض معاييرها إلى مستوى الدول المجاورة الأقل تطوراً. أمر الحلفاء في عام ١٩٤٦، تحت رعاية مجلس قيادة الحلفاء، بتفكيك مصانع الصلب، بهدف الحد من إنتاج الصلب الألماني إلى أقل من ٦ ملايين طن سنوياً؛ أي حوالي ٧٥ في المائة من الناتج الألماني من الصلب قبل الحرب. أما بالنسبة لإنتاج السيارات؛ تقرر أن الناتج يجب أن يتضاءل إلى حوالي ١٠ في المائة مما كانت عليه قبل غزو ألمانيا لبولندا.

كانت الأمور مختلفة قليلاً في اليابان. بما أن اليابان كانت تُدار كبلد مُحتَل من قبل رجل واحد، الجنرال دوغلاس ماك آرثر، القائد الأعلى لقوات الحلفاء، لذا؛ يمكن لسياسة الولايات المتحدة أن تُملى مباشرة، دون أن تعيقها أي حاجة للتفاوض مع حلفاء آخرين (كما كان الحال في ألمانيا). قرر ماك آرثر أن اليابان لا ينبغي أن تمر في عملية مشابهة لاجتثاث النازية، وذهب إلى أبعد من ذلك في تبرئة الإمبراطور والنخب السياسية والعسكرية والاقتصادية اليابانية. ومع ذلك، خلال العامين الأولين من الاحتلال، كان عليه أيضاً أن يتجادل بقوة مع واضعي سياسات واشنطن ضد معاقبة اليابان، من خلال تدمير قاعدتها الصناعية، أو محاصرتها بشدة.

وجاء التغيير الكبير ضد فكرة تسطيح القطاعات الصناعية في ألمانيا واليابان مع تزايد التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. كانت برقية جورج كينان الطويلة من موسكو في فبراير ١٩٤٦، تبشر بروح الحرب الباردة، والتي وضعت الظروف لتغيير التوجه الضمني ضد ألمانيا. وجاءت اللحظة المحورية في عام ١٩٤٧، عندما أعلن الرئيس هاري ترومان (الذي تولّى الرئاسة في عام ١٩٤٥ بعد وفاة الرئيس روزفلت) "عقيدته" سيئة السمعة: إن الولايات المتحدة، من تلك اللحظة فصاعداً، ستجعل احتواء النفوذ السوفياتي على رأس أولوياتها. وكان أول مظهر من مظاهر تطبيق عقيدة ترومان على أرض الواقع هو التدخل الأمريكي في الحرب الأهلية الوحشية اليونانية (والتي بدأها البريطانيون، ولكنهم لم يتمكّنوا من إنهائها). بعد بضعة أشهر من الحرب بالوكالة في جبال اليونان، كان هناك ما يقارب المواجهة المباشرة في أماكن أخرى، وعندما تصارع

المحتلّون الغربيون من برلين الغربية مع المحتلّين السوفييت من برلين الشرقية - أدت هذه المعركة إلى جسر جوي لفترات طويلة من الإمدادات من ألمانيا الغربية إلى برلين الغربية، فوق خطوط الجيش الأحمر.

بدأت الحرب الباردة. من وجهة نظر الخطة العالمية، فإن عقيدة ترومان، والحرب الأهلية اليونانية وأزمة برلين أشارت إلى نهاية أي خطة لتحديد قدرات ألمانيا الغربية أو إبقاء أي عدائية ضد اليابانيين. وبالتالي كان الطريق واضحاً لتحويل اثنين من الدول الصناعية المُحتلّة، ألمانيا واليابان، إلى ركائز للخطة العالمية.

خطة مارشال لربط أوربا بالدولار الأمريكي وتأهيل ألمانيا

يتضمن الخطاب الذي أعلن فيه الرئيس ترومان عقيدته في ١٢ مارس ١٩٤٧ بعض البيانات المالية القوية:

التزمت الولايات المتحدة بتقديم ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في الحرب الأهلية التي لا يزال شبحها يطارد اليونانيين حتى يومنا هذا. وبعد بضعة أشهر، في ٥ حزيران، توجه جورج مارشال، وزير خارجية ترومان، إلى جمهور هارفارد بخطاب، شكّل بداية ملامح خطة مارشال، حزمة المساعدات الضخمة التي كان من المقرر أن تغيّر أوروبا إلى الأبد.

كان اسمها الرسمي "برنامج الانتعاش الأوروبي"، وكانت من بنات أفكار مهندسي الخطة العالمية الأربعة المذكورين أعلاه (انظر الإطار ٣.٢). وكانت الحقيقة أنه يعني أن تغيير لعبة التدخل، كان الغرض الواضح منه إقامة الخطة العالمية الجديدة، والذي يمكن استخلاصه من بعض الكلمات الأساسية التي استخدمها مارشال في هذا الخطاب الهام: "النظام الحديث لتقسيم العمل، والذي يستند على تبادل المنتجات يعاني من خطر الانهيار". كانت النقطة الأساسية من خطة مارشال ببساطة، إنقاذ الرأسمالية العالمية من مستقبل يشبه ما حدث في أزمة عام ١٩٢٩.

خلال السنة الأولى من خطة مارشال، كان المبلغ الإجمالي الموضوع في النظام ٥.٣ مليار دولار أمريكي، أكثر قليلاً من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. بحلول ٣١ ديسمبر ١٩٥١، عندما وصلت خطة مارشال إلى نهايتها، كان قد تم إنفاق ١٢.٥ مليار دولار أمريكي. وكانت النتيجة النهائية ارتفاع حاد في الناتج الصناعي الأوروبي (حوالي ٣٥ في المائة)، والأهم، تحقيق الاستقرار السياسي وخلق الطلب المستدام لتصنيع المنتجات، الأوروبية والأمريكية على حد سواء.

ويجدر الإشارة إلى عدم اقتناع جميع مؤيدي النيوديل (الصفقة الجديدة) بعقيدة ترومان وخطة مارشال. على سبيل المثال، هنري والاس، النائب السابق للرئيس ووزير الزراعة، والذي طرده ترومان لاختلافه مع ضرورات الحرب الباردة، أشار إلى خطة مارشال باسم "الخطة الحربية".

كما حذّر من زرع بذور الشقاق مع حليف للولايات المتحدة في زمن الحرب، الاتحاد السوفيتي، وأشار إلى أن الشروط المرتبطة لدعوة الاتحاد السوفيتي؛ ليكون جزءاً من خطّة مارشال تم تصميمها عمداً؛ بحيث يُضطر ستالين إلى رفضها (والذي قام بذلك بطبيعة الحال). رفض عدد من الاكاديميين من جيل النيوديل (الصفقة الجديدة) أيضاً، ومن بينهم بول سويزي وجون كينيث جالبرايث تكتيكات المحارب البارد التي اتّبعها ترومان. ومع ذلك، سرعان ما تم إسكاتهم من قبل لجنة مطاردة المعارضين، بقيادة السيناتور جوزيف مكارثي ولجنة التحقيق في النشاطات غير الأمريكية.

لا تتضمن خطّة مارشال قدراً كبيراً من المال، بل المؤسسات الحيوية أيضاً. في ٣ نيسان ١٩٤٨، أنشأ ترومان إدارة التعاون الاقتصادي، وبعد ثلاثة عشر يوماً، أنشأت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون المنظّمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (OEEC)، مع اختصاص العمل على معرفة إلى أين يتوجّه المال، وتحت أي ظروف، وإلى أي غرض. الرئيس الأول لـ OEEC (والتي تحوّلت لاحقاً في ١٩٦١، إلى ما نعرفه اليوم باسم منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، OECD) كان روبرت مارجولين[٧]. كان دمج ألمانيا المهزومة والمُحتقَرَة في مؤسسات التكامل الأوروبي أحد أكثر الأسرار المجهولة الباقية من تراث خطّة مارشال.

في الواقع، كانت حالة الأمريكيين في التخلّي عن نحو ٢ في المائة من ناتجهم المحلي الإجمالي سنوياً تؤدّي إلى محو الحواجز التجارية الأوروبية البينية والشروع في عملية التكامل الاقتصادي الذي يزداد تمحوره حول إحياء الصناعة الألمانية. يمكن اعتبار خطّة مارشال بهذا المعنى الأصل الحقيقي للاتحاد الأوروبي (EU) اليوم. في الواقع، اعتباراً من عام ١٩٤٧ فصاعداً، دعا الجيش الأمريكي (ولا سيما هيئة الأركان المشتركة في البنتاغون) إلى "إحياء كامل للصناعة الألمانية، وخاصة استخراج الفحم"، وأوضح أن هذا الأخير كان يكتسب "أهمّيّة أساسية" لأمن الولايات المتحدة.

ومع ذلك، ستمرّ فترة طويلة قبل أن يصبح تجديد شباب القوّة الصناعية في ألمانيا هدفاً معلناً للجميع. حتى بعد تكشف خطّة مارشال، كان تفكيك المصانع الألمانية لا يزال مستمراً. ويُعدّ هذا مؤشّراً كبيراً على الفترة التي طالب فيها المستشار الألماني كونراد أديناور في عام ١٩٤٩ من الحلفاء وضع حدّ لعمليات تصفية المصانع.

وكانت الدولة الأكثر مقاومة من الحلفاء لفكرة وجود صناعة ألمانية لفترة ما بعد الحرب، كما هو متوقّع، فرنسا. طالب الفرنسيون بتنفيذ اتفاق ٢٩ مارس ١٩٤٦، الذي يقضي بأن يقوم الحلفاء بتدمير نصف القدرة الصناعية في ألمانيا (والتي تشمل هدم ١٥٠٠ مصنع). وقد تم تنفيذه، جزئياً على الأقل. بحلول عام ١٩٤٩، كان قد تم تفكيك أكثر من ٧٠٠ مصنع وتم تخفيض إنتاج الصلب السنوي لألمانيا الغربية بمقدار ضخم بلغ ٦.٧ مليون طن.

إذن؛ ما الذي أقنع الفرنسيين بقبول إعادة التصنيع في ألمانيا؟ الجواب البسيط - الولايات المتحدة الأمريكية. عندما رأى مؤيّدو النيوديل (الصفقة الجديدة) بحلول عام ١٩٤٧، أنه ينبغي أن ترتفع عملة جديدة في أوروبا لدعم الدولار، وأن هذه العملة ستكون المارك الألماني، لم يستغرق الموضوع سوى بعض الوقت قبل إيقاف خطّة تدمير الصناعة الألمانية. وكان الثمن الذي ينبغي على فرنسا أن تدفعه للحصول على الفوائد الكبيرة من خطّة مارشال، ولدورها الإداري المركزي في إدارة القضية برمّتها (من خلال OEEC)، القبول التدريجي باستعادة ألمانيا لعافيتها، بما يتوافق مع الخطّة العالمية الجديدة للولايات المتحدة.

من المفيد في هذا السياق، أن ننظر إلى خطّة مارشال كحجر الأساس في الخطّة العالمية. وعندما بدأ الحماس يخفّ لخطة مارشال عام ١٩٥١، كانت المرحلة ٢ من التصميم الأمريكي لأوروبا قد انطلقت: دمج أسواقها وصناعاتها الثقيلة. وجاءت تلك المرحلة الثانية التي تُعرف باسم الجماعة الأوروبية للصلب والفحم (ECSC)، مقدمة للاتحاد الأوروبي المعروف اليوم. كما كان الغرض الذي وضعه مؤيّدو النيوديل (الصفقة الجديدة)، كان على المؤسسة الجديدة قريباً توفير المجال الحيوي الذي تتطلّبه الصناعة الألمانية في بيئتها الاقتصادية الحالية.

الاتحاد الأوروبي والمعجزة اليابانية

يتعلّم الطلاب في الاندماج الأوروبي أن الاتحاد الأوروبي بدأ حياته على شكل ECSC. وما لا يعرفونه أبداً هو السر المخفي جيداً؛ إن الولايات المتحدة هي التي هددت وتملقت ودفعت وخدعت الأوروبيين لوضعهم معاً.

من الناحية الفنية، كانت ECSC سوقاً مشتركة للفحم والصلب، تربط ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا. لم تنطو - فقط - على تفكيك كل الحواجز التجارية بين هذه الدول فيما يخص منتجات الفحم والصلب، بل أظهرت بالإضافة إلى ذلك روابط مؤسسية فوق وطنية، والتي كان الغرض منها تنظيم مستويات الإنتاج والأسعار. في الواقع، وعلى الرغم من الدعاية التي تقول عكس ذلك، فقد شكّلت الدول الست اتحاداً احتكارياً للمنتجين للفحم والصلب. وأكد القادة الأوروبيين مثل روبرت شومان (الشخصية الرئيسة في إنشاء ECSC) على أهمية هذا الاندماج من منظور تجنب حرب أوروبية أخرى (وهو منظور مناسب)، وإقامة حد أدنى من الاتحاد السياسي. إنشاء صناعة ثقيلة مشتركة، في المقام الأول، في فرنسا وألمانيا الغربية ما من شأنه، كما يعتقد شومان محقاً، إزالة أسباب الصراع أولاً، وحرمان البلدين من الوسائل التي يمكنهما من خلالها إشعال هذا الصراع.

وهكذا، تم جلب ألمانيا الغربية بعد أن قبلت فرنسا تدريجياً فكرة إعادة التصنيع في ألمانيا - وهو التطور الأساسي في الخطة العالمية للتجار الجدد. والحقيقة التي لا تقبل الجدل أنه لولا توجيه الولايات المتحدة، فلم تكن لتتشكّل ECSC. وخلافا للسردية الأوروبية التي تمدح نفسها - (والتي تقول بأن الوحدة الأوروبية قامت لتحقيق الحلم الأوروبي بفضل الدبلوماسية الأوروبية والإرادة الحديدية لوضع الماضي العنيف للقارة وراء ظهرها)، فالواقع أن الاندماج الأوروبي كان فكرة أميركية عظيمة بتنفيذ من الدبلوماسية الأميركية في الدرجة الأولى. وفكرة أن الأمريكان الذين نفّذوا هذه الفكرة قد جندوا لهذه القضية سياسييهم المستنيرين مثل شومان لا تغير شيئاً من هذا الواقع.

كان السياسي الوحيد الذي رأى كل ذلك بوضوح: الجنرال شارل ديغول، الرئيس المقبل لفرنسا، الذي كان سيتصادم مع الولايات المتحدة في الستينيات - لدرجة أنه أزاح فرنسا من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي حلف (الناتو). عندما تشكّلت ECSC، ندّد بها ديغول على أساس أن أوروبا الموحّدة يتمّ تشكيلها على شكل اتحاد احتكاري تقييدي، والأهم من ذلك، أنها كانت صناعة أمريكية، تحت نفوذ واشنطن، وأنها كانت أكثر ملاءمة لخدمة الخطّة العالمية لتوفير أساس سليم لأوروبا الجديدة. لهذه الأسباب، صوّت ديغول وأتباعه ضد تشكيل ECSC في البرلمان الفرنسي.

لننتقل الآن إلى الركيزة الثانية التي كانت تهدف إلى دعم الدولار، ولكن؛ على الجانب الآخر من نصف الكرة الشمالي هذه المرة. أثبتت استعادة اليابان كقوّة صناعية أنها أقل إثارة للمشاكل للتجّار الجدد ممّا كانت عليه ألمانيا. وقد ساعدت النسخة الشرقية من الخطّة العالمية بشكل كبير جراء هجمة الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو ضد الجيش الحكومي الوطني بقيادة شيانغ كاي شيك. وكلّما بدا ماو أكثر قدرة على تفادي الهجمات على مقاتله، مستفزاً المسيرة الطويلة الأسطورية قبل الحرب، اقتربت مواجهته النهائية مع تشانغ كاي تشيك، ليزيد من توجه ماك آرثر باتخاذ قرار لدعم الصناعة اليابانية، بدلا من الاستسلام للضغوط الرامية لإضعافها. ومع ذلك كانت هناك عقبة كبيرة: في الوقت الذي خرجت فيه الصناعة اليابانية (والبنية التحتية) من الحرب سليمة تقريباً (في تناقض حاد مع وأوروبا)، فإنها لا تزال تعاني من ندرة الطلب. كانت الفكرة الأصلية لدى مؤيّدي النيوديل (الصفقة الجديدة) أن البر الرئيس الصيني من شأنه أن يوفّر لمنطقة الين مجالها الحيوي التي تشتدّ الحاجة إليه، تماماً كما كانت بقية أوروبا بالنسبة للمصانع في ألمانيا التي توفّر لها الأسواق المطلوبة. للأسف، وضع انتصار ماو في نهاية المطاف العصا في عجلة تلك الأعمال.

فهم الجنرال ماك آرثر المشكلة، وحاول إقناع واشنطن بالشروع في خطّة مارشال الثانية، داخل اليابان نفسها. ومع ذلك، لم يستوعب مؤيّدو النيوديل (الصفقة الجديدة) كيف يمكن أن ينشأ الطلب الكافي داخل اليابان وحدها، دون علاقات تجارية كبيرة مع جيرانها. على أي حال، في ذلك الوقت كان لديهم ما يكفي؛ لينشغلوا به؛ حيث كانوا يكافحون لإقناع الكونغرس بمتابعة ضخ الدولارات إلى أوروبا. ومع ذلك، تغيرت حظوظ ماك آرثر عندما هاجمت كوريا الشمالية والشيوعيون الصينيين كوريا

الجنوبية في ٢٥ حزيران ١٩٥٠، بهدف توحيد شبه الجزيرة تحت قيادتهم.

فجأة، تحوّلت عقيدة ترومان من التركيز على أوروبا إلى آسيا، وكان المستفيد الكبير بالطبع الصناعة اليابانية. كان مؤيّدو النيوديل (الصفقة الجديدة) المدركون للصعوبات التي تواجهها اليابان في تطوير صناعتها بسبب عدم وجود القدرة الشرائية للمستهلكين، يبحثون عن سبل لتعزيز الطلب داخل اليابان بشكل جيد قبل مغامرة كيم ايل سونغ في كوريا.

كانت خطّة مارشال، في البداية ستستمر حتى عام ١٩٥٣. ولكن الحرب في كوريا شجّعت مؤيّدي النيوديل (الصفقة الجديدة) على تغيير مسارهم: سيقوم هؤلاء بتغيير مسار خطّة مارشال في أوروبا وتحويل الأموال إلى اليابان، والتي سيكون دورها الجديد إنتاج السلع والخدمات المطلوبة من قبل القوات الأمريكية في كوريا. حالة رائعة من التمويل الحربي غير المباشر للعدو القديم!

أما بالنسبة لرعاية أوروبا؛ كانت الفكرة السائدة أن السنوات الثلاث الأولى من خطّة مارشال قد ضخّت الدولارات في أوروبا بما فيه الكفاية، وأنه اعتباراً من ١٩٥١ فصاعداً، قد تركّزت الكارتلات على متطلّبات الصناعة الألمانية (في سياق ECSC التي تشكّلت حديثاً) لتوليد فائض كاف لأوروبا للمضي قدماً بنفسها[٨].

وكانت التحويلات التي تتم إلى اليابان من قبل الولايات المتحدة ضخمة للغاية: بلغت في يوم واحد ما يقرب من ٣٠ في المائة من إجمالي التجارة في اليابان. وكما هو الحال في أوروبا لم تقم الولايات المتحدة بضخ الأموال فقط. فقد أنشأت المؤسسات، واستخدمت قوتها العالمية؛ لتجعل المؤسسات القائمة تتحرك وفق ما تمليه رياح الخطّة العالمية. في اليابان، كتبت الولايات المتحدة الدستور الجديد للبلاد، وخوّلت وزارة التجارة الدولية والصناعة الشهيرة لتشكيل اقتصاد قوي يخضع للتخطيط المركزي (ولكنه مملوك للقطاع الخاص)، وقاعدة صناعية متعددة القطاعات. أما في ما وراء البحار؛ فاشتبك مؤيّدو النيوديل (الصفقة الجديدة) مع البريطانيين من بين الكثيرين غيرهم لإجبار اليابان على الاعتراف بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (سلف منظّمة التجارة العالمية اليوم). لا يمكن الاستهانة أبداً بأهمّية هذه المناورة؛ لأنها سمحت للمصنّعين اليابانيين بالتصدير، مع الحد الأدنى من القيود، إلى أي وجهة، اعتبرتها الولايات المتحدة وجهة جيدة للسلع الجديدة المحمية.

في الختام، كان المبدأ التنظيمي الرئيس للتجار الجدد أن الهيمنة الأمريكية على العالم تعني "العناية"، والرعاية والاهتمام ببلدين كانا من الأعداء سابقاً. لقد قاموا بذلك عن طريق ضمان أن يكون هنا طلب قوي على الإنتاج الصناعي الألماني والياباني بين الدول الرأسمالية الأخرى. ذلك يعني أيضاً أن أوروبا وذلك الجزء من آسيا الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة كانوا مجهزين جيداً بالدولار الأمريكي، حتى يتمكنوا من شراء مجموعة من البضائع الأمريكية ذات القيمة المضافة (مثل الطائرات والأسلحة ومعدّات البناء). كان استقرار الرأسمالية العالمية ضرورياً للحفاظ على نظام بريتون وودز وتعزيز رخاء وسلطة الولايات المتحدة.

اتخذ مسؤولو الولايات المتحدة خطوات جريئة لإنشاء مناطق المارك الألماني والين واضعين هذا في عين الاعتبار، لتزويد الأعداء السابقين بالسيولة الأولية اللازمة لإعادة تشغيل محركاتهما الصناعية، وإيجاد المؤسسات السياسية التي من شأنها أن تسمح للبراعم الخضراء بالازدهار والنمو؛ لتغدو الركائز القوية اللازمة للدعم طويل الأجل الذي تتطلّبه منطقة الدولار. لم يحدث في التاريخ أن قام المنتصر بدعم المجتمعات المهزومة في سبيل تعزيز قوته على المدى الطويل، ليقوم من خلال هذه العملية إلى تحويل هؤلاء المهزومين إلى عمالقة اقتصاديين.

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية مع احترام صحي للمستعمرين وعدائية واضحة تجاه مستعمريهم الأوروبيين. انتشر انتقاد كبير ضد موقف بريطانيا في الهند وقبرص، بل وحتى التحريض على الحرب الأهلية اليونانية (في بدايات ١٩٤٤)، من قبل مؤيدي النيوديل (الصفقة الجديدة). كما تم توبيخ فرنسا، هولندا وبلجيكا، أيضاً على طموحاتهم السخيفة في أن يبقوا السادة الاستعماريين في أفريقيا والهند الصينية وإندونيسيا، على الرغم من الحالة المزرية التي كانوا عليها بعد الحرب.

ومع ذلك، وضعت الخطة العالمية موقف الولايات المتحدة الليبرالي نحو حركات التحرر تحت الضغط. عدّت مصالح العديد من حركات التحرر الوطني في الحقيقة معادية لمصالح الدول الأوروبية ودول شرق آسيا الموالية لأميركا. قررت واشنطن، في وقت مبكر، أن أوروبا واليابان لا يمكن أن يكونا في حالة "استقرار" سياسي، إذا ما تم اختيار بعض الشخصيات المشاركة البغيضة[٩].

وعلاوة على ذلك، تأمين إمدادات الطاقة إلى أوروبا واليابان دون أي عوائق، فضلاً عن مصادر وفيرة، للطلب على إنتاجها الصناعي، لتضع الولايات المتحدة في مسار تصادمي مع مختلف حركات التحرّر التي من شأنها بخلاف ذلك أن تظهر حميدة تماماً بالنسبة لواشنطن (على سبيل المثال الفيتناميين المناضلين ضد المستعمرين).

كل هذه التطورات الجارية بدءاً من خسارة الصين، وتصاعد حركات التحرر في جنوب شرق آسيا التي تستلهم نصر ماو، والتحركات في أفريقيا التي منحت الاتحاد السوفياتي مدخلاً إلى تلك القارة، دفعت الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف عدائي تجاه حركات التحرر في العالم الثالث؛ حيث سرعان ما بدأت واشنطن بإدراك خطر ارتفاع أسعار المدخلات، ليس عليها، بل على البلدين الهامين التابعين لها، اليابان وألمانيا.

باختصار، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحويل البلدان المحيطة بهذين الحليفين، والعالم الثالث برمته، ليلعب دور المورد للمواد الخام إلى كل من اليابان وأوروبا الغربية. وكانت النتيجة سلسلة من الانقلابات والحروب، وهي الطريقة التي انتهجها مؤيدو النيوديل (الصفقة الجديدة) وخلفاؤهم في الحكومة كجزء من ترسيخ الخطة العالمية. كانت الإطاحة بالحكومات المنتخبة غير الموثوق بها تتم في الوقت المناسب، وتتم الموافقة على التدخلات العسكرية، وتثبيت أو دعم الديكتاتوريات الرديئة، وتم خوض حروب واسعة النطاق في كوريا وفيتنام.

في سياق السعي جزئياً إلى الحرب الباردة، ومن أجل الحفاظ على الخطة العالمية جزئياً، ازدادت المؤامرة الجيوسياسية سماكة يوماً بعد يوم. ومع كل انعطافة جديدة تصبح المخاطر أعلى، ولكن المكافآت تبدو متزايدة أيضاً. وفي هذه العملية، وضعت الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات المتخصصة في مجال الطاقة وغيرها من أنشطة التعدين نفسها بين المستفيدين، كما فعلت العديد من قطاعات الاقتصاد المحلي في الولايات المتحدة. وشهد مهندسو الخطة العالمية المزيد من المصالح الضيقة أكثر من أي شركة أمريكية. لا يمكن تفسير سياساتهم الجريئة الرامية إلى تعزيز تراكم رأس المال في بلاد بعيدة، والتي لا يمتلكون فيها أي مصلحة شخصية أو سياسية (بالمعنى الضيق)، إلا إذا أخذنا في عين الاعتبار الأحمال التاريخية التي أتعبتهم.

في الواقع، لفهم حجم الطموح الأخلاقي لمؤيدي النيوديل (الصفقة الجديدة)، ينبغي علينا مجدداً التوقف وإلقاء نظرة وجيزة على مفاتيح اللغز التي تمثل دوافعهم السابقة في الماضي (القريب) - في فترة الكساد العظيم التي شكّلت عقليتهم. لا ينبغي أن ننسى أبداً أن الخطة العالمية كانت من تدبير الأفراد الذين ينتمون إلى جيل معطوب - جيل اختبر الفقر، يعاني شعوراً عميقاً بالخسارة، بالإضافة إلى القلق الناتج عن الانهيار الوشيك للرأسمالية، والحرب المتوحشة التي قد تنتج عن هذا. ولقد كانوا بالإضافة إلى ذلك أشخاصاً مثقفين، فهموا جيداً كيف يمكن لأسواق العمل والمال أن تكون عرضة للانهيار في لحظة. شدّت تجاربهم من عزمهم على ألا يسمحوا للرأسمالية بالانزلاق مجدداً أمام أعينهم. سيقوم هؤلاء الأشخاص بأي شيء كان لتجنّب أزمة أخرى، وخاصة بعد أن أصبح الدب السوفياتي يتقدم بسرعة كبيرة، وعلى استعداد للانقضاض في اللحظة التي تتعثر فيها الخطة العالمية.

على الرغم من أن معظم مؤيّدي النيوديل قد تأثروا بكتابات جون مايناردكينز، واستمعوا لنصيحته الهامة في ألا يثقوا بقدرة الأسواق على تنظيم نفسها بطريقة، يمكن أن تجلب الرخاء والاستقرار، ومع الحرب الباردة التي كان عليهم الوصول إليها والقيام في الوقت نفسه بإدارة الخطّة العالمية، ومنعهم قربهم من المجمع الصناعي العسكري من الرؤية بوضوح ما كان يراه كينز من ضرورة إنشاء نظام تعاوني رسمي لإعادة تدوير الفوائض.

يشير العديد من المراقبين أن الهوَة العميقة التي تفصل بين عقلية الصفقة الجديدة عن أوروبا أو بريطانيا، هي الكينزية. أولاً بينما كان كينز على بينة بأن الرأسمالية العالمية كانت بحاجة لآلية تعاونية غير إمبريالية لإعادة تدوير الفوائض (GSRM)، أراد مؤيّدو النيوديل، بل اضطرّوا أيضاً لتكييف الخطّة العالمية في سياق ضرورات الحرب الباردة والسعي الواضح لتحقيق الهيمنة الأمريكية.

ومن المفيد أيضاً أن نذكر أن مؤيّدي النيوديل ألغوا استعدادهم بشكل جدي منذ البدايات لمواجهة سلطة الشركات. وبمجرد بدء المذبحة، قرّبت جهود الحرب المسؤولين إلى كل من المموّلين وقادة الصناعة. وللخروج من الحرب منتصرين، ولمنع حصول كساد عظيم آخر، بينما كانوا يشيدون النظام العالمي بعد الحرب الجديدة، رأى مؤيدمؤيّدو النيوديل أنه من المهم إبقاء حكومة الولايات المتحدة في سدّة الحكم، على الصعيدين المحلي والعالمي مع الشركات الأمريكية متعدّدة الجنسيات، كوكلاء فعّالين للدولة سواء في الداخل أو في والخارج. ولكن هذا يعني هيمنة لا تمنح الحق لبعض الوكلاء العالميين (مثل مقترح كينز للعملة العالمية الموحدة ICU) في تقليص فوائض أمريكا أو قدرة حكومتها على التوسط بين المصالح المتضاربة.

ذلك المزيج بين الكينزية الخطابية المتطوّرة ومبادراتهم الجريئة وتفاعل تخطيطهم الاقتصادي مع متطلّبات الحرب الباردة هو ما يجعل من حكايتهم حكاية رائعة. وبهذا المعنى، لا تتألّف الخطّة العالمية - فقط - من إنشاء مناطق المارك الألماني والين الياباني عن طريق الضخ الاقتصادي والتدخّل السياسي لمصلحة كل من ألمانيا واليابان، بل الإدارة الحذرة أيضاً للطلب الكلّي داخل الولايات المتحدة، مع رؤية واضحة دائماً لآثاره على هاتين المنطقتين في أوروبا وفي الشرق الأقصى.

الخوف من أن نهاية الحرب العالمية الثانية ستعني بدء ركود جديد، يحفّز مؤيدي النيوديل للوصول إلى حلّين. ولقد بحثنا في الحل الأول بالتفصيل بالفعل: "دولرة" العالم من أجل خلق الطلب الأجنبي على الصادرات الأميركية. والحل الثاني وضع مجموعة من السياسات التي تتعلق بالاقتصاد المحلّي، وتشكيل ثلاثة مصادر أساسية للتحفيز بقيادة الحكومة:

- برنامج الصواريخ العابرة للقارات.
- الحرب الكورية وحرب فيتنام.
- برنامج الجبهة الجديدة للرئيس جون كينيدي، وبرنامج المجتمع العظيم الأكثر أهمّية للرئيس ليندون جونسون.

عزّز برنامجا الإنفاق الأولين الشركات الأمريكية تعزيزاً كبيراً، ووقفت إلى جانبها حتى النهاية عندما ضلّت حكومتهم طريقها للاعتناء بالرأسماليين الأجانب. حققت الشركات المرتبطة بطريقة أو بأخرى بطبيعة الحال بما أسماه الرئيس دوايت أيزنهاور أكبر قدر من العائدات (على الرغم من الاحتفاء به كقائد جيش سابق) بتهكّم المجمع الصناعي العسكري (MIE).

ساهم المجمع الصناعي العسكري (MIE)، والمعاملة الخاصة التي تلقّاها من قبل الحكومة، مساهمة كبيرة في تطوير مجمع صناعة الطيران والحاسوب والإلكترونيات (ACE) - القوّة الاقتصادية الكبيرة المعزولة عن بقية الاقتصاد الأمريكي، والأساسية لتحقيق قوتها المتنامية. وعلى الرغم من الأثر الإيجابي للخطّة العالمية على الاقتصاد الأمريكي المحلي، لكن كان لها تأثير غير متكافئ. لقد كان هذا التأثير متفاوتاً، والدليل على ذلك أن قطاعات الاقتصاد غير المرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري (MIE) أو بمجمع صناعة الطيران والحاسوب والإلكترونيات (ACE) لم يتعاف - أبداً - مع هذه الخطوة لا في ألمانيا واليابان أو في بقية الاقتصاد الأمريكي. لم يكن الهدف الأساسي لواشنطن دعم الشركات الأمريكية كلها (على الرغم

من أنه كان بالتأكيد واحداً من أهدافها) يمكن استخلاصها من القسوة التي تعاملت بها الحكومة الأمريكية، كلّما رأت ذلك مناسباً، والأنظمة القاسية التي مارست التمييز الكبير ضد الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، في السعي لتحقيق أولويّتها القصوى: زيادة موارد مناطق المارك الألماني والين الياباني - من خلال تعزيز الصناعة الألمانية واليابانية.

تسبّب التفاوت في الازدهار الذي تم توزيعه داخل الولايات المتحدة، في الوقت الذي تزداد في التطلّعات (والتي لا يتعلّق كل منها بالدخل)، بتوتّرات اجتماعية كبيرة. هذه التوتّرات، وانحلالها التدريجي، كانت الهدف من برامج المجتمع العظيم للإنفاق في الستينيات. ضغط الرئيس كينيدي أولاً، ثمّ خلفه ليندون جونسون، بقوّة، لتنفيذ سلسلة من برامج الإنفاق المحلية التي من شأنها معالجة حقيقة أن فوائد الخطّة العالمية المحلية تم توزيعها بشكل ظالم لتقويض التماسك الاجتماعي في المراكز والمناطق الحضرية الهامة. ولمنع هذه القوى النابذة من إتلاف الخطّة العالمية، استحوذت برامج الرعاية الاجتماعية على زخم كبير لنفسها. لوضع أهمّية برامج كينيدي وجونسون الاجتماعية في الاعتبار، فقد ساعدت على ملاحظة أنه في الفترة من ١٩٥٥ حتّى انتخابات كنيدي في عام ١٩٦٠، تضاءل النمو الاقتصادي تدريجياً في الولايات المتحدة - التلاشي الذي أثّر على غالبية الفقراء والمهمّشين.

انتُخب كينيدي بعد ثماني سنوات من حكم الجمهوريين (١٩٥٢-١٩٦٠)، على خلفية اقتراح الصفقة الجديدة. وعُد بيانه الجبهة الجديدة بإحياء الصفقة الجديدة عن طريق الإنفاق على التعليم، والصحة، والتجديد الحضري، والنقل، والفنون، وحماية البيئة، ووسائل الإعلام، والبحث في العلوم الإنسانية، إلخ.

بعد اغتيال كينيدي، أدرج الرئيس جونسون، وخاصة بعد فوزه الساحق في انتخابات ١٩٦٤، العديد من سياسات الجبهة الجديدة (التي لم يتم سنّها إلى حد كبير) في برنامجه الأكثر طموحاً المجتمع العظيم. بينما تابع جونسون حرب فيتنام في الخارج التي تزداد تهوراً بشكل قوي للغاية، حاول محلياً فرض سلطته عن طريق برنامج المجتمع العظيم، البرنامج الذي يعدّ برنامجاً تقدمياً للغاية؛ حيث لم يضع هدفه الرئيس القضاء على الفقر بين أفراد الطبقة العاملة البيضاء بل على العنصرية أيضاً.

سيبقى برنامج المجتمع العظيم في الذاكرة لتفكيكه نظام الفصل

العنصري الأميركي، خصوصاً في الولايات الجنوبية. بين عامي ١٩٦٤ و١٩٦٦، شهدت أربع نصوص تشريعية هذا التحوّل الكبير في المجتمع الأميركي. وضم برنامج المجتمع العظيم علاوة على ذلك عنصراً كينزياً قوياً، ظهر على الساحة في أثناء حرب جونسون غير المشروطة على الفقر. تم إنفاق مليار دولار أمريكي سنوياً في السنوات الثلاث الأولى بين ١٩٦٤-١٩٦٦، على مختلف البرامج لتعزيز الفرص التعليمية، وإدخال التغطية الصحية للمسنين ومختلف الفئات المحتاجة.

ظهر الأثر الاجتماعي للإنفاق العام لبرنامج المجتمع العظيم على شكل الحد من الفقر. عندما بدأ البرنامج، عاش أكثر من ٢٢ في المائة من الأمريكيين تحت خط الفقر الرسمي. وبحلول نهاية البرنامج، انخفضت نسبة الفقر إلى أقل من ١٣ في المائة. والأهم من ذلك، كانت الأرقام الخاصة بالأميركيين السود ٥٥ في المائة (في عام ١٩٦٠) و٢٧ في المائة (في عام ١٩٦٨). وبينما لا يمكن لهذه التحسينات أن تظهر بوضوح وحدها كتأثير لتمويل المجتمع العظيم، فإن هذا لعب دوراً رئيساً في تخفيف بعض التوتّرات الاجتماعية خلال عصر النموّ المعمّم.

الخلاصة: العصر الذهبي للرأسمالية

قال غور فيدال مرة إن مشكلة العصور الذهبية أنك إن عشت في أحدها، فإن كل شيء سيبدو باهتاً قليلاً. مما لا شك فيه أن عدداً لا يُحصى من الأميركيين الذين خرجوا إلى الشوارع للاحتجاج على الحكومة في الستينيات لا ينظرون إلى هذا العصر كعصر ذهبي. وإذا نظرنا إلى الماضي على الأقل من خلال عدستنا الحالية، فإنه يبدو فترة مذهلة: العصر الذي اعتقد فيه الإداريون حقاً أن بإمكانهم إنشاء نظام عالمي عقلاني، من شأنه تعزيز الاستقرار والنمو والمساواة المتعلقة بهما. عندما ننظر إلى المجموعة الحالية من السياسيين التي تقودها أصوات الناخبين، الذين يتعلق سبب وجودهم بالبقاء على يمين وول ستريت، وجماعات الضغط والمصالح التجارية المتنوعة، يكون من السهل علينا النظر برومانسية إلى المرحلة الأولى لفترة ما بعد الحرب - عصر الخطة العالمية.

استمرت الخطة العالمية طوال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧١. لقد تلخصت في فكرة بسيطة: نظام أسعار الصرف الثابتة الذي يربط الاقتصادات الرأسمالية معاً، والذي يكفله نوع خاص من آلية تدوير الفائض GSRM والتي تضمن حصانة للنظام من القوى النابذة التي من شأنها تمزيقه. كيف ظهرت آلية إعادة تدوير الفائض GSRM الخاصة هذه؟ كانت الفكرة أن تحتفظ الولايات المتحدة بفائض كبير في التجارة في فترة ما بعد الحرب، ولكنها - في المقابل - تُصدِّر فائض رأس المال (أو الأرباح) للأماكن التي تقع تحت وصايتها على شكل استثمارات مباشرة؛ أي عون أو مساعدة، مما يمكنهم - بالتالي - من الاستمرار بشراء المنتجات الأمريكية. وتضمن الولايات المتحدة في الوقت نفسه أن اليابان وألمانيا قادرتين على الحفاظ على مكانة مماثلة في الفائض على المستوى الإقليمي، حتى على حساب أرباح الولايات المتحدة الخاصة.

وكانت السمة الأكثر إعجاباً في الخطة العالمية قدرتها التي لا تُصدَّق على التكيف - كلّما عدلّتها الإدارات الأميركية المتعاقبة أخفق جزء صغير منها. يمكن أن تمثل سياساتهم نحو اليابان مثالاً ممتازاً: بعد انتصار ماو غير المتوقع، وزوال الخطة الأصلية لتحويل البر الصيني الرئيس إلى سوق

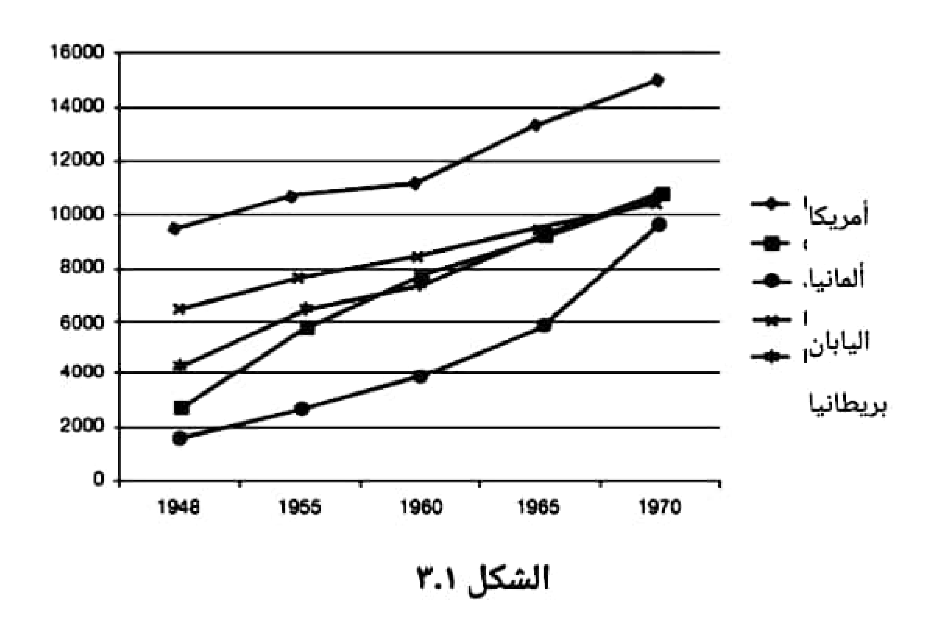
ضخمة للناتج الصناعي الياباني، ردّ صنّاع السياسة الأمريكيين بمجموعة متنوعة من الاستجابات الملهمة.

استفادوا - أولاً - من الحرب الكورية، وحوّلوها إلى فرصة ممتازة لضخّ الطلب في القطاع الصناعي الياباني. ثمّ قاموا - ثانياً - باستخدام نفوذهم على حلفاء أميركا للسماح للواردات اليابانية الوصول بحُرّيّة إلى أسواقها. الاستجابة الثالثة الأكثر غرابة أن واشنطن قرّرت تحويل سوقها الأميركية إلى المجال الحيوي لليابان. كان تغلغل الواردات اليابانية (السيارات والسلع الإلكترونية، وحتى الخدمات) في الحقيقة مستحيلاً دون موافقة صنّاع السياسة في واشنطن. رابعاً، ضمنت الحرب الكورية التي تلت الحرب في فيتنام أيضاً تعزيزاً أكبر للصناعة اليابانية. وكانت الفائدة الجانبية المفيدة من تلك المغامرة القاتلة التصنيع في جنوب شرق آسيا، الأمر الذي زاد من تعزيز وضع اليابان عن طريق تزويدها، في النهاية بالحلقة المفقودة - المنطقة الحيوية التجارية القريبة.

رأيي هنا ليس أن المحاربين الباردين في البنتاغون وفي أماكن أخرى كانوا ينفّذون الخطّة العالمية لمؤيّدي النيوديل. بينما لا يُعدّون بريئين من فكرة (كما يظهر التورط الكبير للقادة العسكريين في خطّة مارشال) فقد كان لديهم - بطبيعة الحال - أجندتهم الجيوسياسية الخاصة. الفكرة أنه في الوقت الذي يضع فيه الجنرالات والبنتاغون ووزارة الخارجية معاً خططهم الاستراتيجية للحرب الباردة، قارب المخطّطون الاقتصاديون في واشنطن الحروب في كوريا وفيتنام من منظور مختلف تماماً. لقد رأوا من جهة أن هذه الحروب تمثّل عاملاً حاسماً في الحفاظ على إمدادات مستمرة من المواد الخام الرخيصة إلى أوروبا واليابان. وعلى صعيد آخر، وجدوا فرصة كبيرة، لا بد من استغلالها، فمن خلال تمويل الحرب، فإن الفضاء الاقتصادي الحيوي الذي سرقه ماو من "يابانهم". ومن المستحيل في الواقع المبالغة في النقطة التي أثيرت سابقاً أن اقتصادات النمور في جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وسنغافورة، التي كانت على وشط أن تغدو قريباً بالنسبة لليابان، كما كانت فرنسا وإسبانيا بالنسبة لألمانيا) لن تظهر من دون هذين الحربين المموّلتين من الولايات المتحدة، واللتين تركتا الولايات المتحدة بِعَدِّها السوق الكبير الوحيد للناتج الصناعي الياباني.

عند استعادة الأحداث، ووفقاً للمعايير الواسعة للتصميم البشري، فإن الخطّة العالمية كانت تمثل نجاحاً كبيراً. لم تغرق نهاية الحرب العالمية

الثانية الولايات المتحدة وبقية الغرب في حالة جديدة من الركود (كما كان يُخشى لنهاية الحرب أن تفعل)، ولكن العالم شهد بدلاً من ذلك فترة من النمو الأسطوري. يقدم الشكل ٣.١ لمحة عن هذه السنوات الذهبية. الدول المتقدمة، الفائزة والخاسرة في الحرب الأخيرة على حد سواء، نمت أكثر فأكثر. نما الأوروبيون واليابان، الذين بدؤوا بمستوى أقل بكثير من الولايات المتحدة على نحو سريع، ونجحوا مجدداً أخيراً. وفي الوقت نفسه، واصلت الولايات المتحدة مساراً طويلاً من النمو الصحي. ومع ذلك، لم يكن كل هذا مجرد حالة بسيطة من الاقتصاد العالمي المتنامي بشكل عفوي. كانت هناك خطخطة عالمية وراءه - الخطخطة التي انطوت على طموحات وجهود واسعة ومؤثرة، للتغلب على الأنظمة الإمبريالية المتعددة المتضاربة، والحلول محلها، والتي ميزت الاقتصاد السياسي العالمي حتى الحرب العالمية الثانية.



الشكل ٣.١

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد خلال فترة الخطة

بينما وضعت الخطة العالمية لإنشاء وتعزيز الهيمنة الأمريكية، كانت الولايات المتحدة سعيدة بدفع ثمن الدعم المتعقد لمستويات الطلب الأجنبي وتراكم رأس المال، في اليابان وألمانيا بشكل خاص. تخلت واشنطن عمداً عن جزء من الكعكة العالمية للبلاد التابعة لها، للحفاظ على الازدهار والنمو الأمريكي: بينما خسرت الولايات المتحدة ما يقرب من ٢٠ في المائة من حصتها من الناتج العالمي في عهد الخطة العالمية، شهدت ألمانيا ارتفاع حصتها بنسبة ١٨ في المائة، وشهدت اليابان نمواً هائلاً بمقدار ١٥٦.٧ في المائة.

الجدول ٣.١: النسبة المئوية للتغيير في حصة الدولة من الناتج المحلي

الإجمالي العالمي

	أمريكا	اليابان	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا
١٩٥٠-١٩٧٢	- ١٩.٣٪	+ ١٨٪	+ ١٥٦.٧٪	-٣٥.٤٪	+ ٤.٩٪

هل كان هذا شكلاً من أشكال الإيثار الأممي في العمل؟ بالطبع لا. بدءاً من عام ١٩٤٥ فصاعداً، استقر القلق الشديد في تفكير مؤيّدي النيوديل بشأن عدم الاستقرار المتأصل في النظام العالمي المتمركز في منطقة واحدة، وحول عملة واحدة. في الواقع، لا شيء مستقرّ في عقولهم مثل ذكرى ١٩٢٩ والكساد الذي تلاها. إذا ضربت أزمة مماثلة في الشدة في الوقت الذي تقف فيه الرأسمالية العالمية على ساق واحدة (الدولار)، فسيبدو المستقبل مظلماً - لا سيما في ضوء معدّلات النمو الكبيرة في الاتحاد السوفييتي (الذي لم يكن اقتصاده عرضة لالتقاط العدوى من أزمات الرأسمالية). وهكذا، سعت هذه العقول نفسها لتحقيق مستقبل أكثر أمناً للرأسمالية في تشكيل شبكة مترابطة، تضم ثلاثة مناطق صناعية نقدية، والتي تسيطر عليها منطقة الدولار (والتي تعكس أهمّية التمويل الأمريكي ودور الجيش الأمريكي في الدفاع عن عالم أوسع، تتدفّق فيه المدخلات من العالم الثالث دون أي عوائق). كانت هذه الخطّة العالمية بالنسبة إليهم آلية التصميم الأمثل لبقية القرن العشرين، وما بعده.

في هذا السياق، فإن فكرة التكامل الأوروبي تنبع انطلاقاً من الرغبة الأوروبية في إنشاء حصن ضد الهيمنة الأمريكية لا تمثل شيئاً أكثر من "أسطورة خلق" الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، فإن فكرة أن اليابانيين ونموّهم الاقتصادي لا بد أن يكون ضد مصالح الولايات المتحدة تتلاشى فوراً أمام أي تدقيق جدّي. ومهما بدا هذا غريباً اليوم، فإنه يكمن وراء عملية الاندماج الأوروبي والتصنيع الياباني الموجّه نحو التصدير فترات طويلة وجهد متواصل من قبل صانعي السياسة في واشنطن للتخطيط لكل هذا وتنميته، على الرغم من آثاره الضارّة على الميزان التجاري الأمريكي، والذي ينطوي عليه صعود كل من أوروبا واليابان في نهاية المطاف.

الدرس البسيط الذي يمكن للخطّة العالمية أن تعلّمنا إياه أن أفضل اللحظات التي عاشتها الرأسمالية العالمية عندما قرّر صناع السياسة في أقوى اتحاد سياسي في العالم لعب دور مهيمن - الدور الذي لم ينطو على ممارسة القوّة السياسية والعسكرية الهائلة وحسب، بل شكّلت أيضاً نوعاً

من إعادة التوزيع الهائلة للفوائض في جميع أنحاء العالم، الشيء الذي لا تقدر عليه آلية السوق تماماً.

الفصل الرابع: المينوتور العالمي

انحلّت الخطة العالمية بسبب عيب كبير في هندستها الأصلية. ورصد جون مايناردكينز هذا العيب خلال مؤتمر بريتون وودز ١٩٤٤ ولكن الأمريكيين رفضوه. ما العيب الذي تحدث عنه كينز؟ عدم وجود أي آلية لإعادة تدوير الفائض العالمي (GSRM) من شأنها أن تبقي الاختلالات التجارية المنتظمة باستمرار تحت السيطرة.

اعترض الجانب الأمريكي على آلية كينز المقترحة، العملة العالمية الموحّدة، ظانين أنه باستطاعة الولايات المتحدة، بل وعليها أيضاً، إدارة التدفق العالمي للتجارة ورأس المال نفسه، دون الالتزام الرسمي أو التلقائي بآلية إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM. الهيمنة الجديدة التي أعمتها بمكانتها الجديدة كقوة عظمى، لم تسمح لها بإدراك الحكمة الاستراتيجية لأوديسيوس من خلال ربط نفسه طوعاً إلى الصاري الإغريقي الهوميروسي.

اعتقدت واشنطن اعتقاداً راسخاً أن اختلالات التجارة العالمية ستكون في صالح أمريكا إلى الأبد، وأنها ستنحت مكانتها في الصخر، كونها الأمة التي تتمتع بالفائض في العالم، وعقدت واشنطن العزم على استخدام القوّة التي منحتها الفوائض للولايات المتحدة، والتي تحصّلها من جميع أنحاء العالم، بطواعية وكفاءة في إدارة الاقتصاد العالمي إدارة حكيمة. في الواقع، هذا ما فعلته الولايات المتحدة بالضبط: قامت بتهذيب بإعادة تدوير الفوائض الأمريكية على شكل ضخّ رأس المال في اليابان وألمانيا والمناطق الأخرى التي تستحق.

فشل صنّاع السياسة الأمريكية للأسف بالتنبؤ بأن الاختلالات العالمية قد تخضع لانقلاب جذري، تاركة الولايات المتحدة في موقف غير مألوف كبلد يعاني من العجز. خلال الأيام العنيفة في أواخر الأربعينيات، أهمل مهندسو الخطة العالمية على ما يبدو دراسة احتمال انعدام القدرة على ضبط النفس دراسة جدية، والذي سيدفع بواشنطن إلى التصرف على النحو الذي من شأنه تقويض تصميمها الكبير الرائع.

لم يكن مسار الخطة العالمية مليئاً بالورود. شكّلت سلسلة من الحوادث المؤسفة تطورها، مع انتصار الرئيس ماو بتنفيذ الضربة الأولى. وبشكل لافت جداً، فقد ردت رد فعل خلاق على الشدائد، محولة التطورات غير المرغوب فيها إلى تيار من العواقب الحميدة غير المقصودة. لقد رأينا بالفعل كيف تم استغلال الحرب الكورية لدعم جناح الشرق الأقصى في الخطة العالمية. لذلك، عندما جزت الولايات المتحدة نفسها إلى حرب فيتنام، ظهرت موجة مماثلة من "التدمير الخلاق".

وعلى الرغم من الاستهانة الكبيرة في القول بأن الأحداث لم تسر وفقاً للخطّة الأصلية، فإن التفاؤل بحرب فيتنام يظهر بوضوح لأي شخص زار جنوب شرق آسيا يوماً. نمت كوريا وتايلاند وماليزيا وسنغافورة بسرعة كبيرة، وبطريقة تزيل كل آثار التشاؤم لدى الذين توقّعوا أن الدول المتخلّفة ستجد صعوبة في الشروع في طريق تراكم رأس المال اللازم لسحبها للخروج من الفقر المدقع. لقد قاموا خلال هذه العملية بتزويد اليابان بالفرص التجارية والاستثمارية القيمة التي خفّفت العبء على السلطات الأمريكية، والتي تحمّلت وحدها قبل منتصف الستينيات عبء توليد الطلب الكافي لإنتاج المصانع اليابانية في أوروبا والولايات المتحدة نفسها. ثمّ استنسخ هذا النموذج نفسه بعد سنوات من قبل دينج شياو بنج؛ ليقودنا إلى الصين التي نعرفها اليوم.

تتمثّل مشكلة الأرباح غير المتوقّعة في أنها غير موثوقة الربحية تماماً. كان رفض هوشي منه العنيد لخسارة حرب فيتنام، وهوس ليندون جونسون في الالتزام بفعل أي شيء للفوز عليه، عاملاً حاسماً، ليس في تشكيل منطقة الرأسمالية الجديدة في الشرق الأقصى فحسب، بل في عرقلة الخطّة العالمية أيضاً. وكان تصاعد التكاليف المالية لتلك الحرب؛ ليكون عاملاً رئيساً في زوال هذه الخطّة.

لنضع جانباً المعاناة البشرية المروّعة[1]، فإن تكلفة الحرب على حكومة الولايات المتحدة بلغت حوالي ١١٣ مليار دولار أمريكي، وعلى اقتصاد

الولايات المتحدة ٢٢٠ مليار دولار أمريكي أخرى. انخفضت أرباح الشركات الأمريكية الحقيقية بنسبة ١٧ في المائة، في حين، في الفترة ١٩٦٥-١٩٧٠، كانت الزيادات الناجمة عن الحرب في متوسط الأسعار تجبر متوسط الدخل الحقيقي للعمّال الأمريكيين على التراجع بنحو ٢ في المائة[٢].

ولم تدر رحى الحرب على الصعيد الأخلاقي والسياسي فحسب؛ حيث جعلت جيلاً كاملاً من الشباب الأمريكي يتصف بالخوف والبغض لفيتنام، بل من حيث الخسائر المادية من دخل الطبقة العاملة أيضاً، الأمر الذي غذّى التوترات الاجتماعية. يمكن القول، إن برنامج الرئيس جونسون المجتمع العظيم كان يهدف بدرجة كبيرة إلى التخفيف من حدة هذه الضغوط.

وعندما أخذ إجمالي تكاليف حرب فيتنام وبرنامج المجتمع العظيم بالتصاعد، اضطُرّت الحكومة إلى توليد جبال من الديون الحكومية الأمريكية. بحلول نهاية الستينيات بدأت العديد من الحكومات (والتي كانت مرتبطة بالدولار في سياق نظام بريتون وودز) بالقلق من ضعف مكانتها. في أوائل عام ١٩٧١، تجاوزت الالتزامات المتداولة ٧٠ مليار دولار أمريكي، في حين كانت الحكومة الأمريكية تمتلك ١٢ مليار دولار أمريكي فقط من الذهب لدعمها.

وأغرقت كفّيّة متزايدة من الدولارات الأسواق العالمية، ممّا أدى إلى ضغوط تضخّمية في أماكن مثل فرنسا وبريطانيا. واضطُرّت الحكومات الأوروبية إلى زيادة حجم عملاتها للحفاظ على ثبات سعر صرف هذه العملات مقابل الدولار، كما ينص نظام بريتون وودز. وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه مسؤولية الأوروبيين أمام الولايات المتحدة؛ حيث عليها لمواصلة الحرب في فيتنام تصدير التضخّم إلى بقية دول العالم.

خشي الأوروبيون واليابانيون فيما يتجاوز المخاوف التضخّمية من أن تراكم الدولار، على خلفية مخزون الذهب المستمر للولايات المتحدة، قد يشعل جذوة الطلب على الدولار، ممّا قد يُضطرّ الولايات المتحدة للتخلّي عن التزامها بمبادلة أوقية الذهب بمبلغ ٣٥ دولار أمريكي، وهكذا ستفقد دولاراتها المخزّنة قيمتها، ممّا سيؤدي إلى تآكل احتياطاتهم الوطنية.

كان للخلل في الخطّة العالمية علاقة وثيقة بما وصفه فاليري جيسكار ديستان، وزير مالية الرئيس ديغول في ذلك الوقت، "بالامتياز الباهظ" للدولار: امتياز فريد من نوعه للولايات المتحدة في طباعة النقود عندما

تريد دون أي قيود من أي مؤسسية عالمية. اتهم ديغول وحلفاؤه الأوروبيون الآخرون (بالإضافة إلى مختلف الحكومات في البلدان المنتجة للنفط والتي تودع صادراتها النفطية بالدولار) الولايات المتحدة ببناء نفوذها الإمبراطوري على الأموال المقترضة التي تقوض آمال وتطلعات بلدانهم.

وما فشلوا في إضافته أن بيت القصيد الرئيس في الخطة العالمية يتمثل أنه تقوم على توليد فائض الولايات المتحدة. عندما تحوّلت أمريكا إلى بلد يعاني من العجز، لم يكن بمقدور الخطة العالمية أن تجنبها الذهاب إلى حالة مفرغة من الفوضى.

خفضت الحكومة البريطانية في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة ١٤ في المائة، وأيضاً خارج الحد الذي وضعه نظام بريتون وودز بنسبة ١ في المائة مما تسبب في أزمة، وأجبر حكومة الولايات المتحدة على استخدام ما يصل إلى ٢٠ في المائة من احتياطياتها من الذهب بكاملها للدفاع عن السعر الثابت لأونصة الذهب الذي يبلغ ٣٥ دولار أمريكي. اجتمع ممثلون عن البنوك المركزية في الدول السبع التي شكلت فيما بعد مجموعة السبع في ١٦ مارس عام ١٩٦٨ للتوصل إلى حل وسط. توصل ممثلو هذه الدول إلى اتفاق لافت للنظر، والذي احتفظوا فيه بسعر الصرف الثابت الرسمي ٣٥ دولار أمريكي لأونصة الذهب من جهة، بينما أفسحوا المجال من جهة أخرى للمضاربين بالتداول بالذهب بأسعار السوق.

عين الرئيس ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧٠ بول فولكر وكيلاً لوزارة الخزانة للشؤون النقدية الدولية. وتتلخص مهمته في أن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن القومي، برئاسة هنري كيسنجر، والذي أصبح - فيما بعد - وزير الخارجية الأكثر نفوذاً في عام ١٩٧٣. قدم فريق العمل في وزارة الخزانة الأميركية برئاسة فولكر في مايو ١٩٧١ خطة طوارئ إلى كيسنجر، تغازل فكرة "تعليق نظام التحويل إلى الذهب". فمن الواضح الآن وعلى جانبي المحيط الأطلسي، أن صانعي السياسات كانوا يتسابقون على المكانة، متوقعين تغييراً كبيراً في الخطة العالمية.

في أغسطس ١٩٧١، قررت الحكومة الفرنسية إصدار بيان علني، تعلن فيه انزعاجها الكبير إزاء سياسة الولايات المتحدة: أمر الرئيس جورج بومبيدو مدمرة فرنسية بالإبحار إلى نيو جيرسي لإعادة سعر صرف

الدولار الأمريكي مقابل الذهب في فورت نوكس، كما كان في عهد بريتون وودز! وبعد بضعة أيام، أصدرت حكومة إدوارد هيث البريطانية طلباً مماثلاً (على الرغم من عدم استخدامها للقوات البحرية الملكية)، مطالبة بذهب يعادل ٣ مليار دولار أمريكي بعهدة بنك إنجلترا. كم كان كل من بومبيدو وهيث مساكين وسيئي الحظ: لقد رموا بأنفسهم إلى التهلكة!

غضب الرئيس نيكسون غضباً شديداً. بعد أربعة أيام، في ١٥ أغسطس ١٩٧١، أعلن عن النهاية الفعلية لنظام بريتون وودز: لم يعد الدولار قابلاً للتحويل إلى ذهب. وهكذا تداعت الخطة العالمية.

فترة خُلُوّ العرش: أزمات النفط في السبعينيات، الركود التضخمي وارتفاع أسعار الفائدة

بعد فترة وجيزة، أوفد نيكسون سكرتيره للخزينة (أحد مواليد تكساس العمليين الذي يُدعى جون كونالي) إلى أوروبا مع رسالة حادّة. وفقاً لما قال كونالي للصحفيين، فإن ما قاله للأوروبيين، كان بعض الكلمات الخفيفة والاجتماعية:

> قلنا لهم إننا كنا هنا كأمة، ومنحنا الكثير من مصادرنا ومواردنا المادية للعالم، إلى درجة تجعلنا بصراحة نتجه اليوم إلى العجز، ولقد كنا لمدة عشرين عاماً نستنزف مواردنا، لدرجة أننا لم نعد قادرين على القيام بذلك، إننا في ورطة اليوم بكل صراحة، وقد جئنا لأصدقائنا لطلب المساعدة، مثلما فعلوا سابقاً لمرات عديدة وأتوا إلينا لطلب المساعدة عندما كانوا واقعين في ورطة. هذا جوهر ما أبلغناهم به.

لا تزال رسالته الحقيقية ترنّ في آذان الأوروبيين: إنها عملتنا نعم، ولكنها مشكلتكم أيضاً! ما عناه كونالي حقاً: بما أن الدولار كان عملة الاحتياط (أي وسيلة الصرف العالمية الوحيدة حقاً)، هكذا لم تكن نهاية بريتون وودز مشكلة بالنسبة لأميركا. بالطبع صُممت الخطة العالمية، ونُفذت؛ لتصبّ في مصلحة الولايات المتحدة.

ولكن؛ بمجرد بداية الضغوط عليها (الضغوط الناجمة عن فيتنام والتوترات الداخلية في الولايات المتحدة التي تتطلب زيادة في إنفاق الحكومة المحلية) وصل هذا النظام إلى نقطة الانهيار، إذن؛ لن تكون الولايات المتحدة الخاسر الأكبر، بل أوروبا واليابان - أكثر المناطق الاقتصادية التي استفادت حقاً من الخطة العالمية.

لم تكن هذه الرسالة التي يودّ أن يسمعها كل من الأوربيين أو اليابانيين. وكانوا يعرفون مع افتقارهم لبديل للدولار، أن اقتصاداتهم ستقع في عثرة كبيرة قريباً في الوقت الذي تبدأ قيمة الدولار بالانخفاض. لا يتوقّف الأمر على فقدان أصولهم من الدولار لقيمتها، بل سيقلّل هذا الصادرات أيضاً. كان البديل الوحيد بالنسبة إليهم خفض قيمة عملاتهم أيضاً، ولكن هذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نفقاتهم للطاقة ارتفاعاً كبيراً (نظراً لأن النفط يتمّ تقييمه بالدولار). باختصار، وجد اليابانيون

والأوروبيون أنفسهم بين المطرقة والسندان.

التقى الرئيسان نيكسون وجورج بومبيدو في ديسمبر في نهاية عام ١٩٧١ في جزر الأزور. ناشد بومبيدو الرئيس نيكسون معترفاً بخطئه عن سلوكه الغريب المتعلق بالمدمّرة على إعادة تشكيل نظام بريتون وودز، على أساس جديد لأسعار الصرف الثابتة من شأنه أن يعكس "الحقائق" الجديدة. لم يتأثر نيكسون على الإطلاق. ماتت الخطة العالمية، ودُفنت، مفسحة المجال للوحش الجامح الجديد، المينوتور العالمي، ليملأ مكانها.

بمجرد انهيار أسعار الصرف الثابتة لنظام بريتون وودز، تحركت جميع الأسعار ومعدّلات الفائدة تحركات كبيرة. كان الذهب أولاً؛ إذ قفز سعره من ٣٥ دولار أمريكي إلى ٣٨ دولار أمريكي للأونصة، ثمّ إلى ٤٢ دولار أمريكي، ثمّ حلّق عالياً. وتم بحلول مايو ١٩٧٣ تداول الذهب بأكثر من ٩٠ دولار أمريكي. وقبل نهاية العقد، وصلت أسعار التداول عام ١٩٧٩ إلى معدّل عال للغاية بلغ ٤٥٥ دولار أمريكي للأونصة - وهي زيادة تقارب اثني عشر ضعفاً في أقل من عقد من الزمان.

وفي الوقت نفسه، وفي غضون سنتين من خطوة نيكسون الجريئة في أغسطس ١٩٧١، فقد الدولار ٣٠ في المائة من قيمته مقابل المارك الألماني و٢٠ في المائة مقابل الين والفرنك. وجد منتجو النفط فجأة أن ذهبهم الأسود، عندما يتم تقييمه بالذهب الأصفر، كان يستحق جزءاً بسيطاً ممّا كان عليه من قبل. وكان على أعضاء منظّمة (أوبك)، التي تنظّم أسعار النفط من خلال التخفيضات المتفق عليها في إنتاج النفط الكلي، أن يطالبوا قريباً باتخاذ إجراءات منسقة (أي تخفيضات في الإنتاج) لتعزيز قيمة الذهب من السائل الأسود.

في وقت إعلان نيكسون، كان سعر النفط أقل من ٣ دولار أمريكي للبرميل. في عام ١٩٧٣، ومع اندلاع حرب يوم الغفران بين إسرائيل وجيرانها العرب، قفز السعر لما بين ٨ دولار أمريكي و٩ دولار أمريكي؛ ليتراوح بعد ذلك بين ١٢ دولار أمريكي وحتى ١٥ دولار أمريكي حتى عام ١٩٧٩. ثمّ بدأت موجة تصاعدية جديدة أخرى في عام ١٩٧٩ حتى وصل سعر النفط فوق ٣٠ دولار أمريكي في الثمانينيات. لم يكن مجرد سعر النفط الذي وصل إلى ارتفاعات غير مسبوقة. ارتفعت أسعار جميع السلع الأساسية في الوقت نفسه: البوكسيت (١٦٥ في المائة)، الرصاص (١٧٠ في المائة) والقصدير (٢٢٠ في المائة) والفضة (١٠٦٥ في المائة) ليست سوى

أمثلة قليلة. وباختصار، فقد أظهر إنهاء الخطة العالمية ارتفاعاً قوياً في تكاليف الإنتاج في جميع أنحاء العالم. وارتفع مقدار التضخم، كما ارتفع معدل البطالة - في مزيج نادر من الركود مع التضخم، والذي حمل فيما بعد باسم الركود التضخمي.

الحكمة التقليدية حول ما تسبب بالركود التضخمي في السبعينيات هي أن دول أوبك رفعت سعر النفط بالدولار إلى مستويات عالية جداً ضد إرادة الولايات المتحدة. وهو التفسير الذي يتعارض مع المنطق والأدلة. لأنه إذا كانت إدارة نيكسون معارضة حقاً لارتفاع أسعار النفط، فكيف لنا أن نفسر حقيقة أن أقرب حلفائها، شاه إيران، والرئيس سوهارتو في إندونيسيا والحكومة الفنزويلية، لم يقوموا بدعم ارتفاع الأسعار هذا وحسب، بل قادوا حملة لتحقيقه؟! كيف لنا أن نعدّ تدخل الإدارة في خرق المفاوضات بين طهران وشركات النفط (التي تسمى "مجموعة شركات الأخوات السبع") وأوبك قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار؟!

نقلاً عن أحد المراقبين الأميركيين البارزين في هذه المناقشات الهامة،

> فقد تم الإعلان عن انشقاق في المحادثات في طهران من قبل المبعوث الخاص للولايات المتحدة، والذي كان آنذاك وكيل وزارة الخارجية جون إيروين، والذي كان يرافقه هناك جيمس أكينز، الموظف البارز في وزارة الخارجية فيما يتعلق بالنفط ... كان الدرس الحقيقي للانقسام في المفاوضات مع أوبك أن ارتفاع الأسعار لم يكن مثيراً للقلق كثيراً بالنسبة لممثلي وزارة الخارجية ... لم يكن الموضوع الرئيس الذي بدأت تدور حوله المفاوضات قائماً على التركيز على الإمساك بخط الأسعار، بل على ضمان أمن التزويد بالنفط. (٣)

يقفز هذا السؤال إلى الأذهان على الفور: على الفور: لماذا لا تعارض الولايات المتحدة أي درجة من الالتزام الحقيقي بالزيادات الكبيرة في أسعار النفط؟ لسبب بسيط، تماماً كما لم تقم إدارة نيكسون الحداد على نهاية بريتون وودز، كذلك لم تهتم بمنع أوبك من رفع سعر النفط أكثر فأكثر.

لم تكن هذه الارتفاعات تتعارض مع خطط الإدارة الخاصة لتحقيق زيادة كبيرة في الأسعار العالمية للطاقة والسلع الأولية! لقد ادعى

السعوديون باستمرار أن هنري كيسنجر، وحرصاً على إدارة تدفّق أموال النفط إلى أمريكا من أجل منع ارتفاع أسعار الطاقة، كان يشجّعهم دائماً على رفع أسعار النفط لدرجة تترواح بين ضعفين وأربعة أضعاف[٤]. طالما يتم تقييم مبيعات النفط بالدولار، ليس لدى الإدارة الأمريكية أي مشكلة مع الزيادات في أسعار النفط.

استوعب صناع السياسة الأمريكيين كل هذا متذكّرين أن الهدف الجديد يكمن في إيجاد سبل لتمويل العجز التوأم (العجز الثنائي) للولايات المتحدة دون تخفيض إنفاق الحكومة الأميركية، أو زيادة الضرائب، أو خفض هيمنة الولايات المتحدة على العالم، وأن أمامهم مهمّة بسيطة: إغراء بقية دول العالم بتمويل العجز في الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن هذا يعني إعادة توزيع الفوائض العالمية لصالح الولايات المتحدة وعلى حساب اثنين من المناطق الاقتصادية التي تتمحور حولها ألمانيا واليابان. كان هناك اثنان من المتطلّبات الأساسية لعكس مخطّط تدفّقات رؤوس الأموال العالمية، والذي سيشهد تدفق رؤوس الأموال في العالم في وول ستريت بغرض تمويل العجز التوأم المتزايد للولايات المتحدة: (أ) تحسين القدرة التنافسية للشركات الأمريكية فيما يتعلق بمنافساتها الألمانية واليابانية، و(ب) أسعار الفائدة التي جذبت تدفّقات رؤوس الأموال الكبيرة إلى الولايات المتحدة.

ويمكن تحقيق الشرط الأول بإحدى هاتين الطريقتين: إما عن طريق زيادة الإنتاجية في الولايات المتحدة أو عن طريق زيادة وحدات التكاليف النسبية للمنافسة. وانطلاقاً من حسن التدبير، قرّرت الإدارة الأمريكية أن تسعى لتحقيق الهدفين كليهما. تقلّصت تكاليف العَمَالَة بحماسة شديدة، وفي الوقت نفسه كان يتم "التشجيع" على رفع أسعار النفط. لم يعزّز انخفاض تكاليف العَمَالَة في الولايات المتحدة القدرة التنافسية للشركات الأمريكية وحسب، بل عمل - أيضاً - بمثابة المغناطيس لرؤوس الأموال الأجنبية التي كانت تبحث عن مشاريع مربحة. وفي الوقت نفسه، كلّما ارتفعت أسعار النفط، تأثّر كل جزء من أجزاء العالم الرأسمالي سلباً. ومع ذلك، تحملت اليابان وأوروبا الغربية (التي تفتقر إلى حد كبير إلى النفط الخاص بها) عبئاً أكبر بكثير من الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى التراكم الكبير للإيجارات في حسابات مصرفية من المملكة العربية السعودية إلى إندونيسيا، بالإضافة إلى فواتير ضخمة لشركات النفط الامريكية. سرعان

ما وجدت كل هذه الكمّية من البترودولار طريقها إلى الحضن المضياف لوول ستريت. وأثبتت سياسة الاحتياطي الفيدرالي فيما يخص أسعار الفائدة أنها مفيدة للغاية خاصة في هذا الصدد.

لننتقل إلى الشرط اللازم الثاني، قفز سعر فائدة الأموال (أو الفائدة التصاعدية) من ٦ في المائة، النسبة التي كانت في السنوات الأخيرة من الخطة العالمية في عام ١٩٧١، إلى ٦.٤٤ في المائة في عام ١٩٧٣، وإلى ٧.٨٣ في المائة في العام التالي. وبحلول عام ١٩٧٩، كانت إدارة الرئيس كارتر قد بدأ في مهاجمة التضخم في الولايات المتحدة بمهارة. عيّنت الإدارة الأمريكية بول فولكر رئيساً للاحتياطي الفيدرالي، وزوّدته بتعليمات للتعامل بحزم مع التضخم. وكان أول تحرّك قام به رفع متوسط أسعار الفائدة إلى ١١ في المائة.

رفع فولكر في يونيو ١٩٨١، أسعار الفائدة إلى نسبة عالية للغاية بلغت ٢٠ في المائة النبيلة، ثمّ رفعها مجدداً إلى ٢١.٥ في المائة. وبينما نجحت سياسته النقدية الوحشية في الحد من التضخّم (دفعته من أقل من ١٣.٥ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ٣.٢ في المائة بعد عامين)، وكان لهذه السياسة آثاراً ضارة للغاية وعميقة على فرص العمل وتراكم رأس المال، على الصعيد المحلي والدولي على حد سواء. ومع ذلك، تم استيفاء الشرطين الأساسيين حتى قبل استقرار رونالد ريغان في البيت الأبيض، كما ينبغي.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة. يمكن للولايات المتحدة - الآن - تشغيل العجز التجاري المتزايد والإفلات من العقاب، بينما يمكن لإدارة ريغان الجديدة - أيضاً - تمويل ميزانية الدفاع التي توسعت إلى حد كبير، وتقديم تخفيضات عملاقة في الضرائب للأغنياء الأميركيين. أيديولوجية الثمانينيات التي تقوم على اقتصاديات الموارد الجانبية، الأثر الانتشاري الأسطوري، والتخفيضات الضريبية المتهوّرة، وهيمنة الجشع كشكل من أشكال الفضيلة، وما إلى ذلك - كانت كل هذه مجموعة فقط من مظاهر "الامتياز الباهظ" للولايات المتحدة: الفرصة لتوسيع العجز التوأم بلا حدود تقريباً، والتفضّل بقبول تدفّقات رأس المال من بقية من العالم. اتّخذت الهيمنة الأمريكية منعطفاً جديداً. وبزغ فجر عهد المينوتور العالمي.

لم تُرِد الولايات المتحدة انهيار الخطّة العالمية، ولم تسلّم نفسها بسهولة إلى ذلك. ومع ذلك، بمجرد خسارة أمريكا موقعها كبلد منتج للفائض، تمكن صنّاع السياسة الأمريكية بسرعة من معرفة ما الذي سيحدث: لقد اخترق السهم كعب أخيل الخطّة العالمية، وأصبح سقوطها قاب قوسين أو أدنى. تحركوا بعد ذلك، وبسرعة كبيرة، ساعين لعدم الإقرار بتعريض الهيمنة العالمية للخطر في محاولة غير مجدية لإصلاح التصميم المتصدع أصلاً.

ولعل أفضل سردية للتخلّي العنيف عن الخطّة العالمية أتت من مصادر موثوقة للغاية. في عام ١٩٧٨، خاطب بول فولكر، الرجل الذي كان من بين أول مَن أوصى بأنه ينبغي التخلّص من بريتون وودز، جمهوراً من الطلاب والموظفين في جامعة وارويك. بعد فترة ليست بالطويلة من ذلك الخطاب، عيّنه الرئيس كارتر رئيساً للاحتياطي الفيدرالي. ويتساءل المرء إذا ما أدرك جمهوره أهمّية كلماته:

> ومن المغري أن ننظر إلى السوق كَحَكَم محايد... ولكن موازنة متطلّبات نظام دولي مستقرّ ضد الرغبة في الإبقاء على حرّية العمل للسياسة الوطنية، اختارت عدّة بلدان، بما فيها الولايات المتحدة، الخيار الأخير...

وكما لو أن هذا لم يكن واضحاً وبصوت عال بما فيه الكفاية أضاف فولكر: يمثل التفكّك المسيطر عليه للاقتصاد العالمي الهدف المشروع لعقد الثمانينيات (أود توكيد ذلك).

كانت هذ المرثية الأفضل التي حظيت به الخطّة العالمية، والعرض الأوضح لمرحلة ما بعد الحرب الثانية التي كان فجرها على وشك البزوغ. كان خطاب فولكر إعلاناً صريحاً عن التصوّر المستقبلي للسلطات الأمريكية: كانت أمريكا غير القادرة - بعد الآن - على الحفاظ على التدفّقات المالية والتجارية الدولية المتوازنة والمعقولة، تخطط لعالم من التدفّقات المالية والتجارية المتسارعة بشغل غير متكافئ. الهدف؟ لتحميله "الامتياز الباهظ" لإدارة العجز الذي لا حدود له، وبالتالي ترسيخ

المزيد من الهيمنة الأميركية - وليس على الرغم من وضعها كبلد عاجز، بل بفضل ذلك بالضبط. وكيف سيتم إنجاز مثل هذا العمل الفذ؟ أعطى فولكر الجواب بفظاظته المعتادة، والذي كان: من خلال اختيار قذف الاقتصاد العالمي في الفوضى، ولكن؛ بطريقة مُسيطر عليها، الاقتصاد الذي يتدفَّق في متاهة المينوتور العالمي.

في العقود التي تلت تلك الأيام التي موّلت فيها الولايات المتحدة ألمانيا واليابان (سواء بشكل مباشر من خلال تمويل الحرب، أو عن طريق ممارسة السلطة السياسية) والتي أصبحت ذكرى بعيدة. بدأت أمريكا بالاستيراد، كما لو لم يكن هناك من غد آت، وأنفقت حكومتها بتباه، يُعرقلها الخوف من العجز المتزايد. طالما بعث المستثمرون الأجانب المليارات من الدولارات كل يوم إلى وول ستريت، طواعية ولأسباب تتعلق تماماً ببيت القصيد، كان يتم تمويل العجز التوأم للولايات المتحدة، ويتابع العالم الدوران مجدداً حول محورها.

مدفوعات الجزية الرهيبة التي يدفعها الأثينيون للمينوتور الكريتي، والتي فرضت بواسطة القوّة العسكرية للملك مينوس. وعلى النقيض من ذلك، فالجزية الكبيرة من رؤوس الأموال التي غذّت المينوتور العالمي أغرقت الولايات المتحدة طوعاً. لماذا؟ كيف أقنع صنّاع السياسة الأمريكيين الرأسماليين من جميع أنحاء العالم بتمويل العجز التوأم للقوى العظمى في العالم؟ ما الذي وجدوه فيها؟ يدور الجواب حول أربعة عوامل. التمسك بالسردية الأسطورية، لنطلق عليها هيبة المينوتور.

وضع العملة الاحتياطية

في أثناء فترة الخطة العالمية، لم يكن يهم كثيراً ما هي العملة التي يتم التعامل بها، سيما وأن أسعار صرف العملات مقابل الدولار أكثر أو أقل ثباتاً، وسعر الصرف بين الدولار والذهب في ٣٥ دولاراً أمريكياً مقابل أوقية (الأونصة) للمعدن اللامع. ومع ذلك يفضل أقطاب النفط، والصناعيون الألمان وصانعو النبيذ الفرنسيين ومحافظو البنوك اليابانية تخزين أموالهم بالدولار ببساطة لأن رأس المال يتمتع بضوابط - وهي القيود التي توضع على مدى السيولة النقدية التي يمكن تحويلها إلى دولارات أو غيرها من العملات في وقت واحد.

وبمجرد توقّف العمل بنظام بريتون وودز، حلّت صدمة نفسية، تولّدت عن قُرب السماح بتعويم العملات تعويماً تاماً، وشكّلت توجّهاً عاماً لشراء الدولار. وكلّما لاحت أزمة في الأفق وحتى يومنا هذا، يلجأ الأشخاص إلى شراء الدولار الأمريكي بوصفه ملاذاً آمناً. هذا بالضبط ما جعل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ تؤدي إلى تدفّق كمّيات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولار، على الرغم من أن الأزمة قد بدأت في وول ستريت.

وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي لا يعكس الطلب على عملتها الزيادة في الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها فقط. كلّما وضع سائق نيجيري البنزين في سيارته، أو كلّما اشترى مصنع صيني فحماً أسترالياً، ارتفع الطلب على الدولار. لماذا؟ لأنه، حتى لو لم تشارك الشركات الأمريكية، فإن مبيعات السلع الأولية يتم تقييمها بالدولار. لذلك، تؤدي كل معاملة تخص النفط أو الفحم إلى زيادة الطلب الإضافي على الدولار الأمريكي.

كتب بول فولكر في مقال صحفي عام ٢٠٠٥ بصراحة:

"كانت قيود التمويل الخارجي شيئاً لا بد للبلدان العادية من القلق منه، وليست الدولة الرائدة التي لا جدال في مكانتها في العالم الحر، والتي يسعى الجميع وراء عملتها"[٤]. ويخوّل الامتياز الباهظ للدولار السلطات

الأمريكية بتشكيل عجز، لا يمكن للبلدان الأخرى التعامل معه أبداً. ولهذا السبب قد تعمل الأزمة التي تبدأ في الولايات المتحدة أيضاً كمغناطيس يجذب رؤوس الأموال الأجنبية المهاجرة.

ارتفاع تكاليف الطاقة

وكما أوضحتُ سابقاً، في شرح موافقة أميركا على الزيادات في أسعار النفط بقيادة أوبك، فإن ملخصاً موجزاً قد يكفي هنا: في بداية السبعينيات، استورد الاقتصاد الأمريكي ٣٢.٥ في المائة فقط من النفط، واستوردت أوروبا لاقتصادها بنسبة مئة بالمئة، واستوردت اليابان كل نقطة نفط استخدمتها في تلك الأعوام. أضرت زيادة أسعار الطاقة القدرة التنافسية النسبية لألمانيا واليابان مقابل الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، ارتبطت تجارة النفط ارتباطاً وثيقاً بالشركات الأمريكية متعددة الجنسيات؛ حيث يعني ارتفاع أسعار النفط بالنسبة إليهم أكبر قاعدة للإيرادات، وارتفاعاً في الأرباح، وتعزيز قدرتهم على التنويع دولياً. أما بالنسبة للمنتجين غير الأمريكيين؛ فتم وضع العملة الاحتياطية بالدولار، إلى جانب أسعار الفائدة الضخمة التي وضعها فولكر، مما جعل أموال البترودولار تتوجّه إلى نيويورك؛ لتتحول إلى أسهم أو سندات للحكومة الأمريكية.

ومن المثير للاهتمام أنه لم يمض وقت طويل قبل أن يرد قطاع التصنيع الياباني والألماني على هذه الصدمة، من خلال اتخاذ مسارات مبتكرة، حوّلت إنتاجها الصناعي بطرق وأساليب عوّضت بعض المكاسب النسبية التي انتزعتها منها الولايات المتحدة بجعل الطاقة مكلفة للغاية. حوّلت كل من اليابان وألمانيا على سبيل المثال خططها الاستثمارية بعيداً عن الأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة باتجاه المزيد من المساعي نحو التكنولوجيا الفائقة (مثل الإلكترونيات). وحتى في القطاعات التي من شأنها دائماً الاعتماد على النفط ومنتجاته الفرعية (مثل صناعة السيارات على سبيل المثال)، أصبحوا ينتجون جيلاً جديداً من السيارات الصغيرة ذات الكفاءة العالية التي نافست السيارات الأمريكية بلا رحمة.

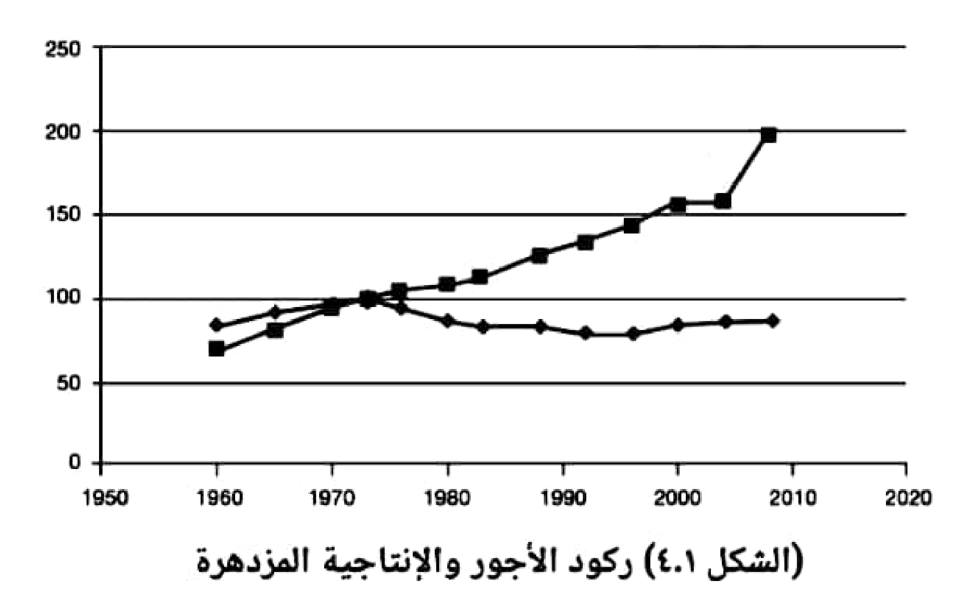
ومع ذلك، على الرغم من الآثار المتعارضة، تألق المينوتور العالمي بطريقة تستحق الإعجاب. خمّنْ ما الذي فعله الألمان واليابانيون بمنتجاتهم المبتكرة الجديدة التي تتميز بكفاءة استهلاك الطاقة؟ لقد قاموا باستثمارها في وول ستريت، أو من خلالها!

العمل المنتج البخس

لطالما استند الحلم الأميركي على الخيال المشترك. ولكن الواقع الذي استمر لأكثر من قرن من ارتفاع مستويات المعيشة لم يكن محلاً للنزاع أبداً. تغيّرت الأمور في السبعينيات. ألهم الخوف الناجم عن انهيار نظام بريتون وودز، وارتفاع أسعار النفط والخسارة الوشيكة لحرب فيتنام المجتمع؛ ليتحول إلى حالة من الاستقطاب، وأنشئت ساحة، تمكّن القوي من أن يفعل ما يحلو له، بينما كان على الضعيف أن يتحمل أعباءه بصبر.

تشكّلت طوابير طويلة أمام محطات الوقود مع ارتفاع أسعار الطاقة، وقامت المصانع بتعليق الإنتاج، بسبب نقص المواد الخام أو الكهرباء، وبرزت أوضاع جديدة؛ حيث تم إلغاء جميع الصفقات السابقة. بدأت النقابات التي سخطت من ارتفاع الأسعار بصورة شاملة، بالمطالبة برفع الأجور لأعضائها. بدأ أرباب العمل بتخيّل سوق العمل دون نقابات العمّال. وبعبارة أخرى؛ كان المشهد عبارة عن إعلان للحرب. رأت الشركات الأمريكية في هذه البيئة الصراعية الجديدة فرصة رائعة لوضع غطاء على الأجور الحقيقية والسعي للزيادة المتزامنة في الإنتاجية. ويوضح الشكل ٤.١ نجاحها المذهل في هذا.

ويتضح من الرسم البياني أنه، منذ عام ١٩٧٣ فصاعداً، حدث شيء مذهل في الولايات المتحدة. في بلد افتخرَ بحق أنه على الأقل منذ خمسينيات القرن التاسع عشر كانت الأجور الحقيقية قد ارتفعت بشكل مطرد، ممّا أعطى لكل جيل من العمّال أملاً في أن أطفالهم سيكونون أفضل حالاً منهم، ركدت اليوم الأجور الحقيقية ركوداً مرعباً. لم يستعد حتى، هؤلاء العمّال إلى يومنا هذا القوّة الشرائية التي كانوا يتمتعون بها في عام ١٩٧٣.



(الشكل ٤.١) ركود الأجور والإنتاجية المزدهرة

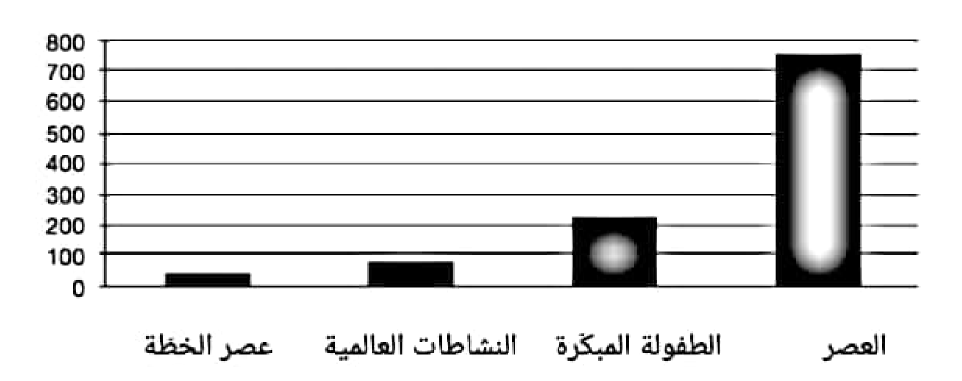
وفي الوقت نفسه، تسارعت إنتاجية العمل. أدى كل من توظيف التكنولوجيات الجديدة، وتكثيف عمليات العمل (والتي ساعدت غالباً على زيادة الخوف من البطالة) وزيادة الاستثمار المباشر من الخارج (مثل الشركات الألمانية واليابانية التي تسعى إلى تعزيز ربحيتها من خلال تحويل العمليات إلى الولايات المتحدة) إلى ارتفاع مثير للدهشة في منحنى إنتاجية العمل. وبشكل لا يدعو للدهشة أبداً، نادراً ما زادت تكاليف العمل في الولايات المتحدة لكل وحدة من الناتج بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠، وهي الفترة التي زادت فيها التكاليف التي يتكبدها المنافسون للولايات المتحدة بنسب تعلو عن ١٠٪.

بقيت تكاليف العَمالَة الأمريكية فيما بعد عام ١٩٩٠ متفوقة ببساطة.

الجدول ٤.١: متوسط معدَل التغير السنوي في تكاليف وحدة العمل (بالدولار الأمريكي$)

	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١.٦	٠.٢
اليابان	١٠.٨	١.٣
ألمانيا الغربية	١٥.٩	٠.٣
بريطانيا	١١.٤	١.٨

ما الذي يحدث عندما تنخفض الأجور الحقيقية وحين تظل تكاليف العمالة لكل وحدة من الناتج راكدة في الوقت الذي تزدهر فيه الإنتاجية؟ لقد طاولت الأرباح عنان السماء! هذا هو بالضبط ما حدث بعد أن ارتفعت أرباح الشركات الأمريكية المحلية بعد عام ١٩٧٣ ارتفاعاً هائلاً. يمثل تزايد الربحية في الولايات المتحدة السبب الثالث لسقوط رأس المال الأجنبي (غير الأمريكي) عن طيب خاطر في حجر المينوتور العالمي؛ ليهاجر بسرعة كبيرة، وبكميات غير مسبوقة من فرانكفورت والرياض وطوكيو وباريس وميلانو إلى نيويورك.



(الشكل ٤.٢) مؤشر متوسط معدلات الأرباح الحقيقية في الولايات المتحدة (باستخدام ١٩٧٣ كسنة أساس)

تجعل السلطة عقول الضعفاء أكثر قوّة. كما تزيد الطاقة النووية من قوتهم أيضاً. لا يمكن - أبداً - تجاهل الحقيقة الواضحة التي تقول بأن الولايات المتحدة لم تقد الغرب في المجالات الاقتصادية فحسب، بل قادته من الناحية الجيو - ستراتيجية أيضاً عندما ندرس الآلية التي هاجر فيها رأس المال بسهولة لتغذية المينوتور العالمي. وبطبيعة الحال، إذا لم يكن لدى رأس المال الأجنبي أي توقّعات بتراكم أسرع بمجرد قيامه برحلة إلى نيويورك إلى وزارة الخزانة الأميركية، أو إلى بعض الشركات الأمريكية أو المؤسسات المالية، فلا شيء يمكن أن يغريه بالتوجّه إلى العالم الجديد. ومع ذلك، لعبت القوّة الجيوسياسية والعسكرية دوراً في دعم توقع مثل هذه المكاسب.

لا يصعب - أبداً - العثور على أمثلة على الطريقة التي تحركت فيها السياسة الأمريكية لتسخير قوّة أميركا الجيوسياسية لاحتياجات المينوتور العالمي. نشر هنري كيسنجر في عام ١٩٧٤ مذكرة دراسة الأمن القومي رقم ٢٠٠. راهنت المذكرة على المطالبة الجريئة، بالثروات المعدنية في العالم الثالث، نيابة عن الولايات المتحدة والشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، تحت عباءة معارضة الغرب للتجاوزات السوفييتية. وبعد سنوات عديدة، خلال جلسة استماع في الكونغرس حول أفغانستان في عام ١٩٩٨، وضع جون ماريسكا، نائب الرئيس للعملاق النفطي يونوكال، الخطوط العريضة لمبرّرات غزو الولايات المتحدة لأفغانستان في المستقبل. وانتقلت حجّته إلى النمو الاقتصادي الصيني، والذي كان لابد - في رأيه - من تشجيعه، والسيطرة عليه. تضمّن حديث ماريسكا أنه، على عكس اليابان وأوروبا، لن تقوم الصين بتحرير رأس المال والأسواق المالية عن طيب خاطر، وهذا ما سيعوق - بالتالي - تدفّق رأس المال من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وانتحب ماريسكا بعبارة بسيطة من أن الأرباح التي سيحصل عليها الصينيون واليابانيون والأوروبيون، وبطبيعة الحال، الشركات الأميركية العاملة في الصين لن يتم تحويلها بسهولة إلى المينوتور العالمي. إذا ما الذي ينبغي فعله؟ الطريقة الأفضل للتغلب على

عناد الصين، كما يوضح ماريسكا، ستتمثل في احتكار إمدادات الطاقة في المناطق المجاورة لها.

كما لو كان الوضع في عرض للتعزيز المتبادل، ففي الوقت الذي كانت فيه القوّة الجيوسياسية الأميركية حاسمة وهامة للحفاظ على المينوتور، كان المينوتور غالباً قادراً على رد الجميل. في الواقع، يمكن وضع قضية مقنعة من خلال القول إن المينوتور لعب دوراً رئيساً في هزيمة أكبر خصوم أميركا - الاتحاد السوفياتي وأتباعه، بالإضافة إلى أنظمة عدم الانحياز من العالم الثالث، والتي أصبحت مغرورة جداً في الستينيات. لم يكن مفتاح هذا النصر قائماً على السعي الحثيث لسباق التسلّح الناجح، بل على أسعار الفائدة الأمريكية المنخفضة - تلك المعدّلات نفسها التي صعدت صعوداً هائلاً في عهد بول فولكر ساعدت في ولادة المينوتور العالمي.

يمكن القول إن سلسلة الأحداث التي أدت إلى انهيار الشيوعية في بولندا ويوغوسلافيا في السبعينيات قد بدأت مع الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة بعد أن قبلت تلك البلدان عروض القروض الكبيرة من المؤسسات المالية الغربية. وحدثت القصة المشابهة في بلدان العالم الثالث؛ حيث انتزعت حركات التحرر الوطني السلطة، وغالباً ضد أفضل المساعي الغربية. تقيدت البنوك الغربية من بداية الستينيات حتى عام ١٩٧٢، بأسعار الفائدة المنخفضة للخطّة العالمية والنظام الرقابي الصارم؛ لتضطر لتمد بصرها للقاصي والداني، وتقدم قروضاً كبيرة لدول العالم الثالث، والدول التابعة للاتحاد السوفيتي (مثل بولندا وبلغاريا)، والدول الشيوعية التي انفصلت (أو كانت شبه منفصلة) عن موسكو (يوغوسلافيا ورومانيا).

استخدمت القروض لضمان الاكتتاب على البنية التحتية الجديدة التي تشتد الحاجة إليها، والتعليم والنظم الصحية والقطاعات الصناعية الوليدة، وما إلى ذلك. وبهذه الطريقة كانت معظم الاقتصادات العالم ثالثية (وعدد من الدول الأوروبية الشرقية) في منتصف السبعينيات ضعيفة للغاية أمام ارتفاع معدّل الفائدة. لذلك، بدأت الأنظمة الشيوعية في وارسو وبوخارست وبلغراد بالشعور بوطأة ارتفاع أسعار الفائدة، عندما ارتفعت أسعار الفائدة، كجزء من استراتيجية فولكر لتفكيك الاقتصاد العالمي.

بمجرد إدراكهم اعتمادهم الخطير على ‹العدو الرأسمالي›، أعطوا كل ما لديهم لسداد الديون في أسرع وقت ممكن، وفرض تدابير التقشّف القاسية على القوى العاملة بشكل خاص[٦]. وكانت النتيجة السخط الجماهيري،

والاضطرابات الكبيرة، وبدء تحرّك المعارضة المنظّمة، مثل حركة تضامن (اتحاد نقابة العمّال البولندي) ، والذي سيتصدّر - قريباً - سلسلة من الأحداث التي ستؤدي إلى أول انهيار لنظام شيوعي.

اندلعت في غضون ذلك - ولأسباب مماثلة - أزمة ديون العالم الثالث. عرض صندوق النقد الدولي - لحسن الحظ - إقراض المال للحكومات بغرض السداد للبنوك الغربية، ولكن؛ بسعر باهظ؛ حيث تم تفكيك الكثير من قطاعاتها العامة (بما في ذلك المدارس والعيادات)، وانكماش مؤسسات الدولة التي تأسست حديثاً، ونقل جملة من أصول القطاع العام الثمينة (مثل مؤسسات المياه، والاتصالات، إلخ) إلى شركات غربية. وليس من المبالغة - أبداً - أن نقول إن أزمة ديون العالم الثالث كانت الكارثة التاريخية الثانية في العالم المستعمَر (بعد التجربة القاسية للاستعمار وتجارة الرقيق المرتبطة به). لقد كانت في الواقع كارثة لم يتعاف منها معظم دول العالم الثالث تماماً.

وباختصار، أثبت ارتفاع أسعار الفائدة الذي كان جزءاً لا يُجتزأ من صعود المينوتور العالمي نفسه على الساحة أنه أكثر فعالية في تدمير أعداء السياسة الخارجية الأميركية في جميع أنحاء العالم من أي عملية عسكرية قد شنتها الولايات المتحدة سابقاً.

أكثر آليات إعادة تدوير الفائض العالمي غرابة

اشتبك كل من جون ماينارد كينز وهاري ديكستر وايت في مؤتمر بريتون وودز على نوع آلية إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM الأفضل تجهيزاً للحفاظ على الاقتصاد العالمي بعد الحرب في مسار مستدام (انظر الفصل ٣).

كان كينز يرغب بآلية مؤسسية ورسمية من شأنها إعادة تدوير الفوائض تلقائياً، وبالتالي الحدّ من كل من الفوائض والعجز في آن واحد. أصرّ وايت - من ناحية أخرى - على حق أميركا في إنتاج فوائض كبيرة واختيار الطرق والوسائل التي سيتم بها إعادة تدوير هذه الفوائض كما ترغب. حصل وايت - بطبيعة الحال - على ما أراده، وسمحت الخطّة العالمية بذلك الدور المميّز للولايات المتحدة بإدارة آلية إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM والحفاظ عليها وفقاً لحكمها ومصالحها.

تحدّد مصير الخطّة العالمية عندما فقدت الولايات المتحدة مكانتها في إنتاج الفائض. حوّلت الولايات المتحدة - كما رأينا - عجزها التوأم الجديد لصالحها. بدلاً من مصادرة دورها المهيمن، أو محاولة الحد من عجزها، قامت الولايات المتحدة بالعكس تماماً: عزّزت هيمنتها من خلال زيادة عجزها! وبما أنه ينبغي تمويل العجز بطريقة أو بأخرى، كان المفتاح لتلك المرحلة لما بعد الحرب الثانية في أن تقوم بقية العالم في توليد تسونامي مستمر لرأس المال المتجه إلى نيويورك.

عمل العجزان اللذان تعاني منهما الولايات المتحدة في وئام مع بعضهما البعض لإنجاز المهمّة الجديدة. عندما خفضت الحكومة الأمريكية الضرائب، أو أنفقت كمّيات هائلة من المال على الصواريخ (كما فعلت في عهد الرئيس ريغان)، تضخم العجز في الميزانية. ولتمويل ذلك قامت بجذب رأس المال الأجنبي، والذي كان جاهزاً بكل سرور لشراء سندات الخزانة الأميركية (أي سندات دين صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية). ساعد تدفّق رأس المال هذا في تحقيق التوازن في الميزان التجاري الأمريكي الذي يعاني من عجز متزايد. وجذب العجزان في الوقت نفسه

رأس المال إلى نيويورك، مما سمح لوول ستريت بتمديد الدين والائتمان أكثر.

يغذّي هذا الحج الذي لا ينتهي لرأس المال العالمي إلى مكة المالية العالمية عجز أميركا، إلى حد أنها سرعان ما بدأت تشبه المخلوقات الأسطورية، المينوتور العالمي الذي أصبح الاقتصاد الأمريكي بوجوده يعتمد عليه، والذي امتد بسرعة إلى كل منطقة نفوذ في الكرة الأرضية. وكانت ديناميات المينوتور مرادفات لعدم التماثل العالمي الذي تم نصب البنية العالمية الجديدة عليه. وليتم الحفاظ عليه، كان عليهم الحفاظ على نموّ متعقق ومتسارع. في هذا المعنى، تطلب تفوّقه نوعاً من الهندسة السلبية الدائمة: كان على مفكّري المينوتور (الاستراتيجيين مثل هنري كيسنجر وبول فولكر) محاولة الحكم من خلال فرض انعدام التوازن، وللهيمنة بواسطة زعزعة الاستقرار، وللسيادة بواسطة التشويش.

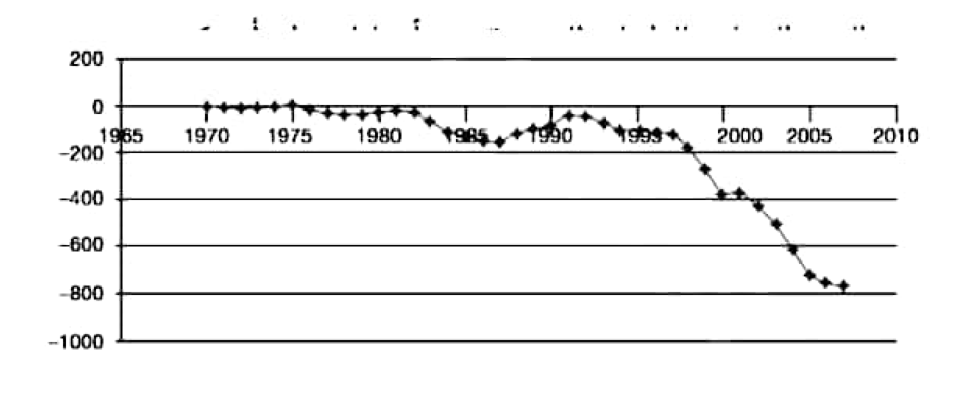
قوبلت هذه التحرّكات لزعزعة الاستقرار، والتي هدّدت بتقويض النظام الدولي، بواسطة ميزة المينوتور الأكثر إثارة للاهتمام: حقيقة أنه يعمل - تماماً - مثل آلية إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM - الآلية الجامحة والغريبة، والمختلفة بشكل رهيب، ولكنها - في النهاية - قادرة على إعادة تدوير الفائض العالمي رغم كل شيء. لقد عملت في الواقع بالطريقة المعاكس بالتحديد للكيفية الأصلية لعمل آلية إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM في إطار الخطّة العالمية.

كانت الولايات المتحدة البلد الذي يحشد الفائض مع شعور جيد لإعادة تدوير جزء من فوائضها إلى أوروبا الغربية واليابان، في عهد آلية إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM في أثناء الخطّة العالمية، مما يؤدي - بالتالي - إلى خلق الطلب، ليس على صادراتها الخاصة وحسب، بل على صادرات أتباعها أيضاً (ألمانيا واليابان في المقام الأول). عمل المينوتور العالمي في تناقض حاد في الاتجاه المعاكس: امتصّت أمريكا فوائض رأس مال الآخرين، والتي تمت إعادة تدويرها لاحقاً عن طريق شراء كمّيات كبيرة من صادراتها.

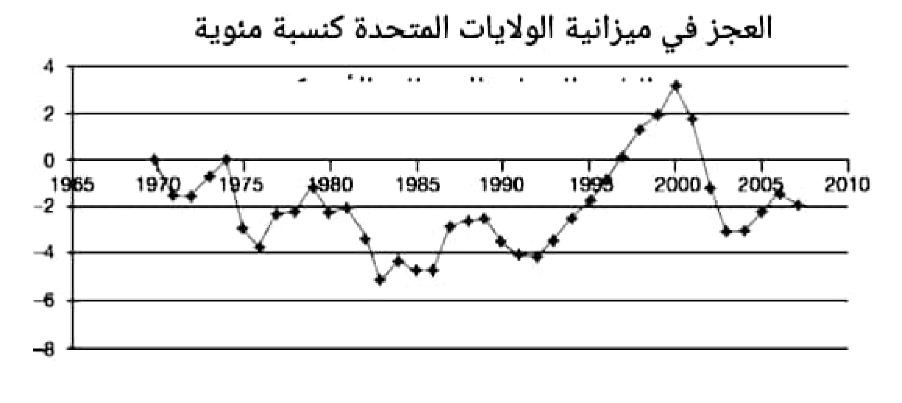
الخلاصة: الانتصار المتألق للمينوتور العالمي

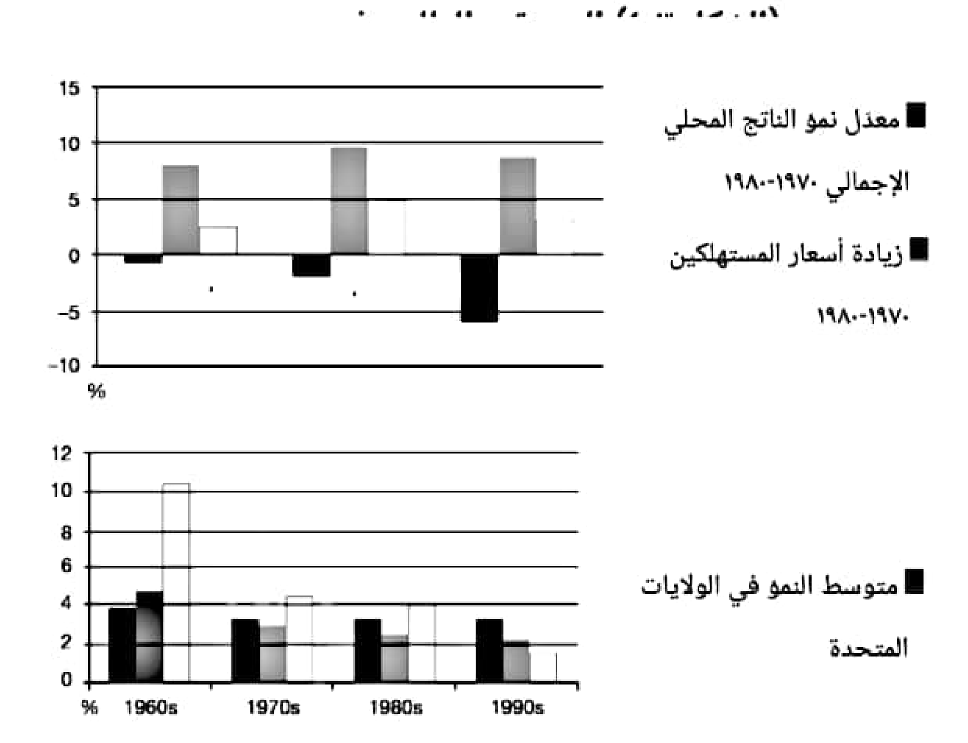
أدرك العالم في أعقاب الأزمة المالية العالمية ١٩٢٩، أنه في وقت الأزمات، ينبغي أن تتدخل الدولة (المجلس الاحتياطي الاتحادي ووزارة الخزانة الأميركية) كونها الملاذ الأخير للاقتراض. هناك حاجة في عهد المينوتور العالمي إلى قول مأثور جديد؛ إذ أصبحت الولايات المتحدة الملاذ الأول للإنفاق. أصبح العجز التجاري محرك الجر الذي سحب الناتج العالمي والتجارة للخروج من الوحل في السبعينيات. عمل عجز الميزانية والعجز المصرفي كمغناطيس يحفّز تدفُّقات رؤوس الأموال اللازمة للحفاظ على ازدهار وول ستريت وعجز للولايات المتحدة مشبعاً. لذلك ليس من المستغرب أنه عندما أصيب المينوتور في عام ٢٠٠٨، وقع العالم في الوحل مجدداً.

بينما استمر تفوّق وتأثير المينوتور العالمي، قام هذا المينوتور بالواجبات التي حددها وخطط لها مفكّروه، ووصل بها حد الكمال. تقطع الأشكال ٤.٣ و٤.٤ الشك باليقين حول التغييرات المضطربة التي سببها المينوتور للاقتصاد العالمي المطمئن. من ١٩٧٥ فصاعداً، مشى العجز التوأم في أميركا التوأم بخطوات ثابتة (مع استثناء وحيد يتمثل في التراجع خلال فترة ولاية الرئيس كلينتون الثانية). أما بالنسبة لآثاره على الوضع الاقتصادي النسبي في أمريكا



العجز في ميزانية الولايات المتحدة كنسبة مئوية





(الشكل ٤.٤) آثار المينوتور العالمى على الوضع النسبى للولايات

وكان "للتفكّك المتعقد في الاقتصاد العالمي"، والذي حدث في السبعينيات وأوائل الثمانينيات آثاره المؤلمة الشاملة التالية: انخفض الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم، وبشكل لافت للنظر، انخفض هذا الناتج في أوروبا واليابان أكثر من انخفاضه في الولايات المتحدة. وكان هذا تمهيداً لتفعيل الهيمنة الأمريكية. وبينما تخلّف النموّ الاقتصادي لأمريكيا في الستينيات عن الدول التي تدور في فلكها، لحق النموّ الاقتصادي لأمريكا بركب النمو في هذه الدول في السبعينيات

والثمانينيات. ومع قدوم التسعينيات ارتفع النمو ارتفاعاً مذهلاً. فقَل المينوتور العالمي سحره الأسطوري.

الفصل الخامس: وصيفات الوحش

في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، رقص الجميع تقريباً على أنغام الأغنية نفسها في مدح الاقتصاد الأمريكي. كان جميع صنّاع السياسة الأوروبية في بروكسل، ونظرائهم اليابانيين في طوكيو، والشيوعيين الإيطاليين السابقين، واليمينيين الجدد في أوروبا الشرقية، والأكاديميين الاقتصاديين - ينظرون نظرة حسد تعبر المحيطات الكبيرة نحو أرض الحرية، مقتنعين بأن الولايات المتحدة كانت النموذج الذي لا بد من الاحتذاء به على وجه السرعة، ودون أي لبس.

استهلكت غابات كاملة لإنتاج أوراق السياسات التي تبشر "بعهد جديد" اخر - عهد يقوم على أسواق العمل وأسواق المال غير الخاضعة للتنظيم على الطريقة الأميركية، والتي تعد بآفاق جديدة من الازدهار، والتي روّجت لها هوليوود بنجاحها الأخير الباهر من باريس إلى موسكو، من أمستردام إلى أثينا، من يوكوهاما إلى شنغهاي.

عدّت كلّ من إيرلندا، وبريطانيا حتى روّاداً في هذا الطريق العصري إلى دمشق (نحو التغيير الكبير). كانوا يسعون إلى وعاء الذهب الأنجلو - سلتي المستحيل، في مكان ما بين متجر وول مارت ونادي المصرفيين في وول ستريت، بين مدينة لندن وموقع بناء إيست إند؛ حيث شيدت جيوش من العمال الضيوف (الغاستاربايتز) من أوروبا الشرقية شققاً جديدة لجموع العمال الحالية والقادمة إلى المدينة.

كان كل عضو يحمل بطاقة من بطاقات "الطبقات العالمية المهووسة بالثرثرة" على نفس الموجة، مقتنعين بأنهم عاشوا في عصر أشبه بعصر الاعتدال العظيم. وبدا البعض يرغبون باستماتة بملاحظة أن الواقع كان عكس ذلك تماماً. وتحت هذا المظهر الخارجي من الاعتدال، كان التوازن الطبيعي للاقتصاد العالمي يتعرض للتدمير على يدي المينوتور العالمي المرعب، والذي يجد القليل من الاشخاص المستعدين للإقرار بوجوده.

تظاهرت النخب غير القادرة على التوصل إلى تفاهم مع حسدهم لهذا المينوتور، بأن كل شيء على ما يرام. كان تظاهرهم هذا قوياً، لدرجة

تنويم أنفسهم مغناطيسياً من خلال الاعتقاد بأنه: نعم، كان من الممكن للجميع (أوروبا، اليابان، الصين، الهند، إلخ) تحقيق نفس النجاح الذي حققته الولايات المتحدة (منذ منتصف السبعينيات)، وذلك ببساطة من خلال تبني النموذج الأمريكي. كما لو كانوا يراهنون مرة أخرى على قدرة الإنسان على التمني؛ حيث يقوم جحافل من الناس بتهدئة أنفسهم من خلال الخيال الرائع: أنه كان من الممكن لجميع المراكز الرأسمالية الكبرى في جميع أنحاء العالم أن تجذب، في آن واحد، صافي التدفق الهائل لرؤوس الأموال (في منطقة ٣.٥ مليار دولار أمريكي في كل يوم عمل، المبلغ الذي يحقّقه المينوتور العالمي خلال سنواته الذهبية)، وأنه من الممكن لجميع المراكز الرأسمالية الكبرى، ليس أن تربّي "مينوتوراتها" الخاصة وحسب، بل أن تقنع بقية العالم بتغذيتها.

وفي الوقت نفسه، كان المينوتور العالمي يقوم بتفريغ الاقتصاد الأمريكي بالتزامن مع تعزيز أساسته.

ولهذا الغرض، استفاد المينوتور من خدمات سلسلة من الوصيفات المتحمسات والمخلصات. كان وول ستريت، بطبيعة الحال، أكثرها طاعة. ولكن؛ كان هناك وصيفات أخريات: كانت شركات مثل وول مارت تُنشئ نموذجاً جديداً للعمل الذي أضيف إلى أنهار من النقد والسيولة، بينما قام السياسيون والاقتصاديون بتوفير الغطاء المؤسسي و"العلمي" والذي جعل من المشروع بأكمله يبدو مشروعاً، بل تنويرياً. أركز في هذا الفصل على هذه الوصيفات.

المربع ٥.١

مَن كنّ الوصيفات؟

لم يكن زعيم هؤلاء الوصيفات سوى وول ستريت. وكان أول رد فعل على تدفّقات رأس المال للمينوتور في جنون الاستحواذ والاندماج الذي نتج عن التدفّق النقدي المفاجئ من كل من المصادر الأجنبية والأرباح المحلية. سرعان ما بدأت الأدوات المالية الجديدة، والكثير من أدوات التحوّط، بلعب دور مؤثّر.

وظهرت وصيفة أخرى غير وول ستريت، في كل دولة وفي كل مدينة: وول مارت المنتشر في كل مكان، أدى إلى الدخول في نوع جديد من التكتلات التي أظهرت أساليب بقية الشركات الأمريكية غير

المألوفة لضغط كل من تكاليف اليد العاملة وصغار الموردين.

وظهرت وصيفة ثالثة بالعودة إلى واشنطن (وغيرها من مراكز السلطة السياسية): أيديولوجيا وسياسة "اقتصاد الموارد الجانبية trickledown" - التي تقوم على أن أفضل طريقة لإفادة الفقراء من خلال مراكمة الثروات الجديدة على عتبة الثراء الفاحش. من شأن هذه الوصيفة القبيحة أن تفتقد إلى كل المصداقية المطلوبة لو لم تكن الوصيفة الرابعة والعلمية الزائفة - النظرية الاقتصادية السامة. يُعرف هذا في لغة الحياة اليومية، باسم اقتصاديات الموارد الجانبية، ولكن؛ في الأقسام الاقتصادية الكبيرة التي وظّفته باعتباره الخرافة الرياضية القاهرة. نماذجها مهما كانت غير متعلقة بالموضوع قد تكون كما تصوّرها الرأسمالية، وكأنها موجود فعلاً، مما ألهم بالمعادلات الرياضية التي سمحت لوول ستريت القيام بشيئين: أولاً، الجدل بأن القطاع التمويلي ينبغي أن يكون متحرراً من كل تنظيم، وثانياً، للاستيلاء على القطاع العقاري. المشتقّات المالية السامة في الواقع التي تستند على قروض الرهن العقاري الثانوية (أسلحة الدمار

الشامل المالي التي جلبت لنا الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨) لا يمكن أن توجد دون الاقتصاديات السامة التي بدأت حياتها في أفضل الجامعات، في الوقت نفسه الذي وُلد فيه المينوتور تقريباً.

كان المينوتور في سنة نموذجية من سنوات قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ - حتى قبل الجنون المخبول للسنوات من ٢٠٠٦-٠٨ - يلتهم أكثر من ٧٠ في المائة من تدفّقات رأس المال العالمية. وكانت اليابان وألمانيا المصادر الأولية حتى بدايات "العقد الأول". وظهرت الصين اعتباراً من عام ٢٠٠٣ تقريباً؛ لتصبح المساهم الأكبر. تحولت جبال النقود من جميع أنحاء العالم إلى وول ستريت، ومنها إلى الشركات الأمريكية وأصحاب المصالح على شكل أسهم وقروض.

تسببت تدفّقات رؤوس الأموال الضخمة، جنباً إلى جنب مع الزيادات في ربحية الشركات المذكورة في الفصل الأخير، في موجة كبيرة من عمليات الاندماج والاستحواذ، والتي تنتج بشكل طبيعي عوائد أفضل للشركات في وول ستريت. شهدت بدايات التسعينيات وبداية الألفية في الواقع حملة الهوَس باتجاه "الاندماج" - كناية عن شراء أحد التكتّلات تكتّلاً آخر أو الاندماج مع تكتّل آخر. كان شراء شركات صناعة السيارات مثل دايو، وساب وفولفو من قبل فورد وجنرال موتورز مجرد غيض من فيض. وتبرز فترتان في تاريخ الرأسمالية بوصفهما ذرى الاندماج وجنون الاستحواذ: العقد الأول من القرن العشرين، عندما بنى رجال مثل أديسون وفورد إمبراطورياتهم، والسنوات العشرين التي سبقت عام ٢٠٠٨. وليس من قبيل الصدفة أن كلاً من هاتين الفترتين قد أدت إلى الأحداث الكارثية في ١٩٢٩ و٢٠٠٨ على التوالي.

نصادف عند قراءة التقرير الاقتصادي للرئيس لعام ١٩٩٩ المقطع التالي:

> كانت قيمة جميع عمليات الاندماج والاستحواذ التي أعلنت في عام ١٩٩٧ تريليون دولار أمريكي تقريباً، وكان النشاط في عام ١٩٩٨ أكثر من ١.٦ تريليون دولار أمريكي ... هناك سلسلة من تشكيلات الثقة في مطلع القرن تقترب من مستوى نشاط الاندماج الحالي، إذا ما تم قياسها نسبة إلى حجم الاقتصاد. وإذا ما تم قياسها نسبة إلى القيمة السوقية

لجميع الشركات الأمريكية، فقد كانت الطفرة الاقتصادية في الثمانينيات مماثلة تقريباً في الحجم.

وكان لكِلَي موجتي "الاندماج" (من العقد الأول من القرن العشرين وفي عقد التسعينيات) عواقب بالغة الأهمّية على وول ستريت؛ حيث تضاعفت بشكل كبير من خلال تدفّقات رأس المال الضخمة التي كانت البنوك وغيرها المؤسسات المالية تشغلها. ومع ذلك، فإن نسخة عقد التسعينيات كانت أكثر انفجاراً بسبب آثار ظاهرتين جديدتين: رحلة رأس المال التي يسبّبها المينوتور إلى أمريكا، والطريقة التي تسمّى الاقتصاد الجديد، وفي المقام الأول آفاق التجارة الإلكترونية، والمستثمرين المسحورين.

استدرج صانع السيارات الرائد في ألمانيا دايلمر بنز في عام ١٩٩٨، إلى الولايات المتحدة؛ حيث حاول ونجح في الاستحواذ على كرايسلر، ثالث أكبر شركة أمريكية لصناعة السيارات. بدا السعر الذي دفعته الشركة الألمانية للاستحواذ على كرايسلر، ٣٦ مليار دولار أمريكي، باهظاً - ولكنه بدا سعراً جيداً في الوقت نفسه، في ضوء تقييم وول ستريت للشركة المندمجة، والذي بلغ مبلغاً ضخماً، وصل إلى ١٣٠ مليار دولار أمريكي!

كانت تقديرات وول ستريت ستراتوسفيرية (هائلة للغاية) مدفوعة بالحماسة النفسية الناجمة عن تدفّقات رأس المال التي يسببها المينوتور. عندما تستخدم شركة الإنترنت AOL (أمريكا أون لاين America Online) القيمة الضخمة لوول ستريت لشراء شركة تايم وارنر المعروفة العريقة، تم تشكيل شركة جديدة بقيمة ٣٥٠ مليار دولار أمريكي. في حين أنتجت AOL حوالي ٣٠ في المائة فقط من أرباح الشركة المدمجة، انتهى بها الأمر بامتلاك ٥٥ في المائة من الشركة الجديدة. لم تكن هذه التقييمات أكثر من مجرد فقاعات تنتظر الانفجار. وقد انفجرت فعلاً، قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٧، انقسمت شركة دايملر كرايسلر، وباعت دايملر شركة كرايسلر بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي فقط، (مجرد مبلغ صغير للغاية مقابل مبلغ ٣٥.٥ مليار دولار أمريكي الذي دفعته في عام ١٩٩٨، دون إدراج خسارة الفوائد). وحصلت قصة مشابهة مع AOL-تايم وارنر: بحلول عام ٢٠٠٧، تم تعديل وتخفيض تقييم وول ستريت من ٣٥٠ مليار دولار أمريكي إلى ٢٩ مليار دولار أمريكي، لتترك الشركتان المفككتان مترنّحتين.

كان هناك لعبة جديدة مماثلة تتكشّف في مدينة لندن، على الجانب

الآخر من المحيط الأطلسي، في ذلك الاقتصاد الأنجلو سلتي الآخر الذي أعجب به الأوروبيون كثيراً قبل عام ٢٠٠٨. في عام ١٩٧٦، قبل أن يقوم المينوتور بخطواته الأولى المتهادية، الأسر التي لديها أكثر من ١٠ في المائة من الثروة القابلة للتسويق (دون أن يشمل هذا السكن) في السيطرة على ٥٧ في المائة من الدخل. في عام ٢٠٠٣ كان يسيطر على ٧١ في المائة. تفخر تاتشر وحكومتها بأنفسهم بتقديم ما سقوه "بتنظيم المشاريع الثقافية"، ديموقراطية المساهمين. ولكن؛ هل فعلوا؟ إذا أخذنا الأسر البريطانية ضمن شريحة الدخل المنخفض بنسبة ٥٠ في المائة، وألقينا نظرة على نسبة رأس مال البلد المضارب التي يملكونها، ويسيطرون عليها، كانت النسبة في عام ١٩٧٦ ١٢ في المائة. وكانت قد انخفضت إلى ١ في المائة بحلول عام ٢٠٠٣. على النقيض من ذلك، وزاد ارتفاع النسبة بمقدار ١ في المائة من سيطرتها على توزيع رأس المال المضارب بنسبة ١٨ في المائة في عام ١٩٧٦ إلى ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٣.

المربع ٥.٢

التفكير المتفائل

كيف تخلق عمليات الدمج والاستحواذ القيمة الوهمية؟[١]

لنفترض أن هناك نوعين من الشركات التي تبيع الموسيقى: شركة ستاندرد ريكورد الصانع التقليدي، التي تتمتع بسجل حافل، يبلغ خمسين عاماً من العمل، بينما شركة إي ريكوردز شركة جديدة، تعمل منذ سنة واحدة فقط، وتبيع الموسيقى عبر الإنترنت (على عكس ستاندرد ريكوردز، التي لا تزال تعتمد على شبكتها التقليدية من منافذ البيع). لنفترض - أيضاً - أن الإحصاءات التالية تمثل أصول الشركتين:

ستاندرد ريكوردز (عمرها ٥٠ سنة):

الأرباح (ر) = ٧٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة

النمو (ن) = ١٠٪ سنوياً على مدى الخمسة وعشرين سنة الماضية

تقييم سوق الأسهم (ت)= ٢٥ مليار دولار أمريكي

(ت)/ (ر) = ١٠:١

اي ريكوردز (عمرها سنة واحدة)

الأرباح (ر) = ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في السنة الماضية

أسهم المبيعات الإلكترونية خلال مدة سنة= ١٠ ٪ من السوق (الذي

يُقدَر بحوالي) ١ تريليون دولار= ١٠٠ مليون دولار أمريكي

تقييم سوق الأسهم (ت)= ١٠ مليار دولار أمريكي

(ت)/ (ر) = ١:٥٠

مدينة لندن، متعلقة أكثر من أي وقت مضى اليوم وبحزم بوول ستريت، لا يمكنها إلا أن تحاكي روح مفهوم التمويلية financialization الذي ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة رداً على تدفّقات رأس المال الكبيرة من بقية العالم. وسيوضح مثالان ملموسان عن التغيير في منطق القوّة الاقتصادية خلال عهد المينوتور بوضوح: دبنهامز والبنك الملكي الاسكتلندي (RBS). دبنهامز، سلسلة المتاجر ومراكز التسوّق، التي تم شراؤها في عام ٢٠٠٣ من قبل مجموعة من المستثمرين. باع الملاك الجدد معظم الأصول الثابتة للشركة، ووضعوا في جيوبهم مبلغاً قدره ١ مليار جنيه إسترليني، وأعادوا بيعها في مرحلة اندفاع التوقّعات، بنفس السعر نفسه الذي دفعوه، أو أكثر قليلاً. الصناديق المؤسسية التي اشترت دبنهامز تعرّضت لخسائر فادحة.

قد يتصوّر شخص ذكي أن ستاندرد ريكوردز ربما تُعدَ استثماراً آمناً. ومع ذلك، رُفضت هذه الفكرة. تم رفض هذا الفكرة بشكل روتيني كفكرة قديمة الطراز، ورجعية وغير منسجمة تماماً مع مستقبل ايه - ريكوردز المشرق. إذن؛ هكذا فكّروا في وول ستريت: لنفترض أن ايه ريكوردز ستستفيد من القيمة السوقية للأسهم المتفوّقة، أو إجمالي رأس المال (K)، لشراء ستاندرد ريكوردز. كم ستكون قيمة الشركة المندمجة؟ هل ينبغي علينا جمع رأسمال الشركتين (١٠ مليارات دولار أمريكي بالإضافة إلى ٥ مليارات دولار أمريكي = ١٥ مليار دولار)؟ لا، سيكون رأس المال هذا قليلاً للغاية. قاموا في وول ستريت بدلاً من ذلك بشيء أكثر ذكاء بكثير. لقد أضافوا أرباح الشركتين (٧٠٠ مليون دولار+ ٢٠٠ مليون دولار = ٩٠٠ مليون دولار)، وضربوا هذه القيمة بقيمة رأس مال ايه ريكوردز نسبة إلى الأرباح. حقّقت هذه العملية الحسابية البسيطة رَقْماً رائعاً، ضاعف الـ ٩٠٠ مليون دولار خمسين مرة؛ لتصل إلى مبلغ، وقدره ٤٥ مليار دولار!

وهكذا قُدرت قيمة الشركة الجديدة المندمجة بحوالي ٣٠ مليار دولار بمبلغ يبلغ أكثر من مجموع رأس مال الشركتين المندمجتين (قفزة مفاجئة بمعدّل ٣٠٠ في المائة). وغني عن القول، إن الرسوم

والعمولات التي تقاضتها مؤسسات وول ستريت التي شهدت عملية الاندماج تتماشى مع الرَّقم الضخم الذي توصلوا إليه بأعجوبة.

والمذهل أكثر أن البنك الملكي الاسكتلندي ربح رهاناً كبيراً في أكتوبر ٢٠٠٧ بأكثر من ٧٠ مليار يورو على بنك ABN-AMRO. وبحلول أبريل التالي، كان من الواضح أن البنك الملكي الاسكتلندي كلّف نفسه فوق طاقته، وحاول جمع الأموال من أجل سدّ الثغرات التي كشفتها عملية شراء بنك ABN-AMRO. في يوليو ٢٠٠٨، تم تأميم الأجزاء المندمجة في هذه الشركة الناشئة التي كانت مرتبطة ببنك ABN AMRO من قبل حكومات هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج. في أكتوبر التالي، تدخّلت الحكومة البريطانية لإنقاذ البنك الملكي الاسكتلندي RBS. كم كانت التكلفة على دافعي الضرائب البريطانيين؟ مبلغ ضخم، وقدره ٥٠ مليار جنيه استرليني.

باختصار، خلق المينوتور العالمي تدفّقات رؤوس الأموال التي دفعت مكاسب وول ستريت من عمليات الاندماج والاستحواذ (ومن خلال التناضح، مدينة لندن) إلى الستراتوسفير المالي. في ما بدا للكثيرين (مخطئين بالطبع) مثل دائرة فعّالة، لا تنتهي، عزّزت هذه التدفّقات الرأسمالية من قوّة المينوتور، كما أشبعت معدة العجز الأمريكي المزدوج. ولم تكن مجرد تدفّقات عمليات الاندماج والاستحواذ فقط هي التي تشابكت في علاقة تعاضد مع المينتور العالمي. هناك تياران رأسماليان آخران يشكّلان جزء لا يُجتزأ من الديناميكية نفسها: أرباح الشركات التي تعتمد نموذج وول مارت المجمل وديون الأميركي العادي، الذين كان المال الذي اقترضوه يمثل الوسيلة الوحيدة لعدم السقوط تماماً بعيداً عن الحلم الأميركي.

قبل أن يفكك المينوتور العالمي الاقتصاد العالمي عمداً (مستلهماً عبارة بول فولكر المثيرة في بدايات ١٩٧٨)، كانت المشتقات المالية "المخلوقات" المحبوبة التي ساعدت المزارعين الذين يعملون بجد في الواقع على تحقيق قدر من السلامة والأمان في عالم شرس، ينعدم فيه اليقين. منحت بورصة شيكاغو للسلع (المعروفة أصلاً باسم مجلس شيكاجو للزبدة والبيض) المزارعين الذين يعانون منذ فترة طويلة الفرصة اليوم لبيع محاصيلهم في العام المقبل بأسعار ثابتة، مما منحهم - بالتالي - درجة من القدرة على التنبؤ.

ويمكن لجميع الأوراق المالية الآمنة أن تتحول إلى أدوات خبيثة؛ لأنها تنمو بشكل أكبر وأكثر حدة، وهكذا تتحول المشتقات المالية إلى وصيفة أكثر شراهة للمينوتور. منحونا - في البداية - مفهوم التحوط. لنفترض أنك تريد شراء أحد الأصول (مثل صورة، منزل أو حزمة من الأسهم) والذي تصل قيمته حالياً إلى ١ مليون دولار أمريكي. ومهما كانت توقعاتك حول صعود سعره المستقبلي، ستظلّ قلقاً من انخفاض قيمته. لذلك يحثك هذا القلق والحذر على شراء القليل من التأمين - وهو خيار إنقاذك؛ لتبيع بسعر قد يكون مثلاً ٨٠٠ ألف دولار أمريكي وقتما تشاء (ضمن إطار زمني معين). ومثل أي شكل من أشكال التأمين، في حال لم تحدث كارثة (أي ألا يهبط السعر الفعلي إلى ما دون ٨٠٠ ألف دولار أمريكي أبداً)، ستكون بوليصة التأمين مجرد تبذير للمال. ولكن؛ لنقل إنه في حال انخفضت الأسهم بنسبة ٤٠ في المائة من قيمتها، سيتم تغطية نصف هذه الخسارة.

عاش مفهوم التحوط معنا لفترة طويلة. ولكن المينوتور العالمي هو الذي أعطاه دوراً جديداً كلّياً، ومنحه سمعته الرهيبة بعد عام ٢٠٠٨. في الوقت الذي يتدفق رأس المال إلى وول ستريت لجعل أولاده وبناته الذهبيين يشعرون بأنهم سادة لا يُقهرون ومعشوقات الكون الأوائل، أصبح من الشائع أن تستخدم عقود الخيارات لأغراض معاكسة تماماً لفكرة التحوط. لذلك، بدلاً من شراء عقد خيار بيع أسهم (كتأمين في حالة انخفضت قيمة الأسهم التي يتم شراؤها) تشتري هذه المجموعة الذكية

عقود خيارات أكثر؛ لتبيع أكثر! وهكذا يشترون الأسهم بقيمة ١ مليون دولار أمريكي، وينفقون فوقها ١٠٠ ألف دولار أمريكي أخرى على عقد خيار شراء ١ مليون دولار أمريكي أخرى (بالسعر الحالي). وإذا ارتفعت أسعار الأسهم ٤٠ في المائة مثلاً، سيحصلون على صافي أرباح يبلغ ٤٠٠ ألف دولار أمريكي من أسهم بقيمة ١ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى ٤٠٠ ألف دولار أمريكي من عقد الخيار بقيمة ١٠٠ ألف دولار أمريكي. ليبلغ مجموع الأرباح ٧٠٠ ألف دولار أمريكي.

في تلك المرحلة، ظهرت لدى أصحاب الفكر المتفائل بشدة فكرة متطرّفة: لماذا لا نشتري عقود الخيارات فقط؟ لماذا نهتم بالأسهم أصلاً؟ إذا كان عليهم إنفاق ١.١ مليون دولار أمريكي فقط على عقد خيار لشراء هذه الأسهم (مقابل ١٠٠ ألف دولار أمريكي للأسهم و١٠٠ ألف دولار أمريكي على عقد الخيار)، وارتفعت أسعار الأسهم من جديد بنسبة ٤٠ في المائة، فإن أرباحه ستصل إلى مبلغ مذهل، يصل إلى ٤.٤ مليون دولار أمريكي. وهذا هو ما أصبح يُعرف باسم الرافعة المالية: شكل من أشكال اقتراض المال لوضع وقت كبير على الرهان، مما يزيد من مخاطر المراهنة بشكل هائل.

للأسف، اعتباراً من عام ١٩٨٠، كان الحذر رفيقاً للجبناء فقط. كان المينوتور يولّد تدفّقات رأس المال التي تضمن - بدورها - موجة ارتفاع في وول ستريت تغمر كل ما تبقى من جزر الحذر السابقة. منذ ذلك الحين، احتشد الناس "العارفون" لشراء "المنتجات" و" الابتكارات " المالية الجديدة. لم يكن هناك - بطبيعة الحال - أي شيء من هذا القبيل حقاً. وقد كانت هذه البدع "المبتكرة" مجرد سبل جديدة لتشكيل الرافعات المالية - المصطلح الخيالي للديون القديمة الجيدة. ويعود أفضل كلام قيل في هذا الشأن مجدداً إلى بول فولكر.

بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، تبنّى زعماء وول ستريت وضع السيطرة على الأضرار، في محاولة يائسة لمنع تنفيذ المطلب الشعبي بوضع تنظيم صارم على مؤسساتهم. وكما كان متوقعاً، كانت حجّتهم أن الكثير من التنظيم سيخنق "الابتكار المالي"، وسيؤدي إلى عواقب وخيمة على النموّ الاقتصادي (في شيء يشبه - إلى حد ما - تحذير المافيا من تطبيق القانون، بسبب آثاره الانكماشية). في إطار مؤتمر أفخم في نيويورك، في ليلة باردة في ديسمبر ٢٠٠٩، اجتمع جميع اللاعبين المؤسسيين الكبار في وول ستريت لسماع خطاب بول فولكر. كان

الحضور كثيفاً؛ لأن الرئيس أوباما قد عهد إليه بوضع خطة الإطار التنظيمي الجديد للبنوك. لا يضيع فولكر الوقت؛ ليبدأ على الفور في شنّ الهجوم الكلامي الحاد: "أتمنى أن يعطيني أي شخص ذرة واحدة من الأدلّة المحايدة التي تدلّ على أن الابتكار المالي أدى إلى النمو الاقتصادي، مجرد ذرة واحدة من الأدلة". رد أحد المصرفيين التعساء بأن القطاع المالي في الولايات المتحدة زادت من حصتها في القيمة المضافة من ٢ في المائة إلى ٦.٥ في المائة. رد فولكر بالسؤال القاتل: "هل نتج هذا عن ابتكاراتك المالية؟ أم عن ما دفعته وحسب؟". وليقضي تماماً على هذا المصرفي أضاف: كان الابتكار المالي الوحيد الذي أذكره خلال مسيرتي المهنية الطويلة، اختراع أجهزة الصراف الآلي".

يمثّل مزيج عقود خيارات الشراء، والتحوّط والروافع المالية عملاً محفوفاً بالمخاطر، لدرجة أنه لو كان عملاً خاصاً بالأدوية، فلن يحصل أبداً حتى بعد ملايين السنين على موافقة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية. أصبحنا نفهم هذا جيداً اليوم. ما لا نفهمه جيداً حقيقة أنه من دون المينوتور العالمي الذي يضمن التدفّق المستمر لرؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية (غالباً عن طريق لندن)، فلن يتم اعتماد هذه الممارسات كممارسة منهجية - ولا حتى في وول ستريت.

تُعدّ شركة وول مارت واحدة من أكبر الشركات في العالم. وتتمتع بعائدات سنوية تزيد على ٣٥٣ مليار دولار أمريكي، لتأتي في المرتبة الثانية بعد شركة النفط العملاقة "اكسون موبيل". السبب الذي يجعلنا نخص هذه الشركة دون غيرها بالذكر هنا أن وول مارت ترمز إلى مرحلة جديدة من التراكم الرأسمالي - المرحلة التي تقترب من منطق المينوتور العالمي.

على عكس التكتلات الأولى، والتي تطورت في العقد الأول من القرن العشرين على خلفية الاختراعات المذهلة والابتكارات التكنولوجية، بنت وول مارت وأمثالها الإمبراطوريات التي تقوم على الافتقار إلى الابتكارات التكنولوجية، سوى سلسلة طويلة من "الابتكارات التي تنطوي على أساليب بارعة في الضغط على موزديها" بشأن الأسعار والقرصنة بشكل عام على مكافآت العمال المعنيين في جميع مراحل إنتاج وتوزيع بضائعها. تدور أهمية وول مارت على محور بسيط: في عهد المينوتور العالمي تتاجر الشركة بإحباط ويأس الطبقة العاملة الأمريكية من ضياع الحلم الأمريكي في الزيادة الدائمة لمستويات المعيشة والحاجة الضرورية للأسعار المنخفضة.

وخلافاً لتلك الشركات التي تركز على بناء علامة تجارية معينة (مثل كوكا كولا أو مارلبورو)، أو الشركات التي أنشأت قطاعاً جديداً بالكامل عن طريق بعض الاختراعات (أديسون مع المصباح الكهربائي على سبيل المثال، ومايكروسوفت مع برنامجها ويندوز، وسوني مع اختراع الووكمان، أو أبل مع حزمة آي بود/ آيفون/ آي تيونز)، قامت شركة وول مارت بشيء لم يخطر ببال أحد من قبل: لقد عبأت أيديولوجية الرخص الجديدة في العلامة التجارية التي كان من المفترض أن تقدم لمصلحة الطبقات الأمريكية الوسطى والدنيا.

لنأخذ على سبيل المثال، مخللات فلاسيك، العلامة التجارية اليومية المعروفة. وكان "ابتكار" وول مارت يقوم على بيع هذه المخللات في

جالون واحد (٣.٨ لتر) بمبلغ ٢.٩٧ دولار أمريكي. هل كانت هذه استجابة ذكية لمتجر البيع بالتجزئة هذا لطلب السوق؟ لا لم تكن كذلك. مَن سيرغب في شراء ما يقرب من أربعة لترات من المخللات؟ القليل من ثلاجات الأسر فقط كانت بحاجة إلى مثل هذه البضاعة في حقيقة الأمر. إذن؛ ما هي الوجاهة في عملية البيع هذه؟ كانت الفكرة تقوم على وجود كمّية ضخمة بأسعار منخفضة للغاية.

لم يكن زبائن وول مارت، في هذا المعنى، يشترون المخللات في هذه الحالة. لقد كانوا يستثمرون في القيمة الرمزية للرخص، في مفهوم الحصول على الكثير من المخللات مقابل مبلغ بسيط من المال. لقد جعلهم هذا في الواقع يشعرون كما لو كانوا شركاء لوول مارت - شركاء مع أيقونة الشركات الأمريكية العظيمة، والتي أجبرت المنتجين على توفير الكثير مقابل مبلغ قليل للغاية! وصلت الجرّة العملاقة من المخللات الرخيصة في الثلاجة في النهاية؛ لتدل على تحقيق انتصار صغير في وقت هزيمة عالم البيع بالجملة. مَن الذي هُزم؟ العمّال الأمريكيون العاديون، والذي لم يرتفع مستوى أجورهم الحقيقية أبداً منذ عام ١٩٧٣ (كما رأينا في الفصل السابق). وعلاوة على ذلك، فقد تدهورت ظروف عملهم عندما قلّد أرباب العمل في كل مكان نموذج وول مارت تماماً.

ربّما يكون من الخطأ القول اليوم إن وول مارت تسيء لموظّفيها، وذلك لسبب بسيط أنها لا تضم أي موظّفين أصلاً! على الأقل ليس وفقاً لوول مارت، التي تصف العاملين لديها بأنهم "شركاء". ما يعنيه هذا أن الشركة لا تعد نفسها مُلزَمَة بعلاج قواها العاملة كقوّة عاملة بشرية حية مأجورة. لقد استخدمت الشركة بدلاً من ذلك لغة أورويل لشرح الحظر الشامل الذي فرضته على أي نشاط للنقابات العمّالية في مبانيها ومنشآتها. ووصلت النتيجة إلى مجموعة متنوعة من الادّعاءات البغيضة: يعمل معظم هؤلاء "الشركاء" لوول مارت بأقل من ١٠ دولار أمريكي في الساعة الواحدة[٢]، وغالباً ما يعملون لوقت إضافي دون أي أجر إضافي، وغالباً ما يعلقون في المستودعات في أثناء العمل طيلة الليل. وقد نتج عن هذه الممارسات المزعومة ما يقل عن ثلاث وستين دعوى قضائية في اثنتين وأربعين دولة. لقد اختارت الشركة في الحقيقة تسوية جميع هذه الدعاوى بتكلفة بلغت ٣٥٢ مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ كبير، ولكن؛ مجرد جزء صغير من "التوفير" في الأجور[٣].

يقترب الوضع في ورش العمل والحقول في العالم الثالث؛ حيث تزرع

السلع أو يتم إنتاجها باسم وول مارت، كما قد يتصوّر المرء، من الإجرام. قد يجادل المدافعون عن ذلك النوع من العولمة التي تفرض على بقية العالم من خلال وول مارت والمينوتور العالمي بأن النمو على الصعيد العالمي كان قوياً لمدة عقدين من الزمن، وهو الاتجاه الذي من المفترض أن يتواصل دون توقف. وهذا يُعد بالتأكيد أمراً جيداً بالنسبة للفقراء. ولكن ما تغفله هذه الحجة هو التأثير الشامل من تلك الممارسات من نوع ممارسات وول مارت على الفقراء.

يخبرنا تقرير ٢٠٠٦ الذي يعتمد على تقارير مختلفة عن الفقر في العالم من قبل الأمم المتحدة ومصادر أخرى، أنه في بدايات عام ١٩٨٠، مقابل كل ١٠٠ دولار أمريكي من النمو العالمي، يحصل ٢٠ في المائة من الأشخاص الأشد فقراً في العالم على ٢.٢٠ دولار أمريكي[٤]. وبعد واحد وعشرين سنة بحلول عام ٢٠٠١، زاد تعلّق الإنتاج والعَمالَة على حد سواء في البلدان الفقيرة بالشركات متعددة الجنسيات مثل وول مارت بشكل كبير. وتقوم حجّة الدفاع على ما يلي: "لقد قمنا بزيادة عملهم، وعزّزنا العَمالَة لديهم" كما يؤكدون (مع بعض التبرير).

ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، نعلم اليوم أنه خلال الفترة نفسها، كان كل مبلغ إضافي بمقدار ١٠٠ دولار أمريكي يضاف إلى النمو العالمي يترجم إلى مجرد زيادة تافهة، تُقدر بـ ٦٠ سنتاً بالنسبة للأشخاص الأفقر في العالم الذين تبلغ نسبتهم ٢٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، عندما يأخذ المرء في الاعتبار الارتفاع غير المتناسب في أسعار السلع الأساسية، فضلاً عن الانخفاض في الخدمات العامة بعد برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي (في أعقاب أزمة ديون العالم الثالث في الثمانينيات)؛ حيث لن يكون لدينا أي سبب للاحتفال نيابة عن بني البشر الذين يعانون من الفقر.

في الفيلم الوثائقي الصادم في عام ٢٠٠٥ لروبرت جرينوالد بعنوان وول مارت: الكلفة الباهظة للسعر الرخيص، تسأل امرأة تعمل في مصنع للألعاب الصينية: "هل تعرف لماذا تُعد الألعاب التي تشتريها رخيصة إلى هذا الحد؟" لتنتقل بلهفة للإجابة عنلى السؤال الذي طرحته: "لأننا نعمل كل يوم، طيلة الليل والنهار".

المربع ٥.٣

وول مارت:

الشركة التي تتشارك المصالح نفسها مع المينوتور

كان التأثير الفوري "لنموذج أعمال" وول مارت (والذي اعتُمد من قبل العديد من الشركات الأخرى، مثل ستاربكس)، مضادٌ للتضخم بكل وضوح. كان هذا ضرورياً لاستمرار المينوتور العالمي بصحة وعافية جيدتين؛ لأن تدفّق رأس المال الأجنبي إلى الولايات المتحدة يستند جزئياً على التضخم في الولايات المتحدة الذي يستند على التضخمتضخم في المراكز الرأسمالية الأخرى. ويمكن المجادلة دفاعاً عن وول مارت بالقول إنها كانت تستجيب للحقائق على الأرض وحسب. بينما كان المينوتور يستجمع قواه؛ ليكبر شيئاً فشيئاً، أدرك العمّال الأميركيون تناقص قوتهم الشرائية دون أن يمتلكوا دليلاً ملموساً على ذلك. استجابت وول مارت ببساطة مع هذا الواقع من خلال تزويدهم بالمنتجات الأساسية بأسعار، تعكس قدرتهم المتناقصة على الدفع. ألم يمثّل هذا العون المناسب الذي تحتاجه الأسر الأميركية التي تعاني خطر الانزلاق إلى الفقر والفاقة؟

تشير الوقائع إلى خلاف ذلك: لقد كان تأثير وول مارت الشامل على العكس تماماً، أينما توسع وول مارت، ارتفعت معدّلات الفقر. لننظر على سبيل المثال إلى فترة التسعينيات، فترة النموّ السريع في الولايات المتحدة، الناتجة عن المينوتور العالمي وقدرته المذهلة على جذب رؤوس أموال الآخرين إلى البلاد. هكذا بدأت معدّلات الفقر في الانخفاض (لترتفع مجدداً بعد عام ٢٠٠١، خلال إدارة جورج دبليو بوش). وخلال ذلك العقد من تراجع معدلات الفقر، حدث شيء غير عادي: لم تكن معدّلات الفقر أكثر عناداً في الثبات في المدن فقط؛ حيث أنشأت وول مارت متاجرها، ولكن هذه المعدّلات ارتفعت في الحقيقة في كثير من هذه المناطق، بما يخالف الاتجاه الوطني!

باختصار تمثّل وول مارت أكثر بكثير من مجرد شركة رأسمالية احتكار القلّة. تمثّل هذه الشركة ثوباً جديداً من الشركات، والتي تطوّرت نتيجة للظروف التي نجمت عن المينوتور العالمي. يجسّد نموذج أعمال وول مارت باختصار رخص الأسعار والاستفادة من تضخيم ردود الفعل بين انخفاض الأسعار وهبوط القوّة الشرائية للطبقة العاملة الأميركية. لقد استوردت هذه الشركة العالم الثالث إلى المدن والمناطق الأمريكية،

وصدرت الوظائف للعالم الثالث (من خلال الاستعانة بمصادر خارجية)، ممَا تسبّب في استنزاف كلّ من "الرأسمال البشري والبيئة الطبيعية في كل مكان ذهبت إليه. لا يمكن أن نخطئ في التعرّف على تأثير نموذج وول مارت أينما نظرنا حولنا، حتى في الشركات الأمريكية الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية (مثل شركة آبل). ظهر كلّ من المينوتور العالمي ووول مارت في الساحة في الوقت نفسه تقريباً. ولم يكن هذا من قبيل الصدفة بالطبع.

المنازل التالفة، والأموال النقدية السامة: وول ستريت يولّد أمواله الخاصة

خطرت فكرة للبنوك مع الأجور الراكدة، وعلى خلفية التربح الواضح والهجوم السريع للتسويق التي صوّرت باستمرار الأدوات والدعائم الجديدة للحياة الناجحة: لماذا لا يستخدمون تدفّقات رأس المال المتوسع الخاص بهم (رأس المال المتدفّق من الخارج، والناتج أيضاً عن تراكم الأرباح المحلية) لتمديد وتوسيع فكرة الائتمان للأسر المتوسطة والعاملة على شكل قروض الرهن العقاري والقروض الشخصية وبطاقات الائتمان؟

كان الأشخاص الذين يحصلون على أجور منخفضة نسبياً في الماضي يخاطرون بقبول التسهيلات الائتمانية فقط عند توقّعهم ارتفاع الأجور في المستقبل. أما في عصر المينتور العالمي ربّما لن يكون هناك أي توسع ائتماني على هذا الأساس. بينما كان العامل الأمريكي العادي يتعرّض لوابل من التقارير الأسطورية عن معدلات النمو المرتفعة في أميركا، تحطمت إلى الأبد أي آمال، أثارتها هذه الأرقام بسبب قسوة الواقع الشخصي والمحلي. الخط الوحيد للتواصل مع هذا العالم "الآخر"؛ حيث ارتفع الدخل، وتحسنت معايير المعيشة، كان ملكية المنزل. وفي الوقت الذي بدا فيه ارتفاع أسعار المنازل ثابتاً، أصبح الطوب والملاط الأمل الواقعي الوحيد لركوب مصعد الثروة.

وهكذا اقترض ملايين الأميركيين لشراء المنازل، وقاموا في الوقت نفسه تقريباً بالاقتراض بضمان هذه المنازل لشراء بضائع أخرى (مستوردة في الغالب). وكانت النتيجة ارتفاع مستويات ديون القطاع الخاص بشكل أسرع حتى من ربحية الشركات "في جميع أنحاء الولايات المتحدة وفي أنحاء العالم (التي يحمل معظمها بصمة الأنجلو سلتيك العرقية القوية) والتي تمكّنت من التعلق بأذيال معطف المينوتور العالمي. وكانت هذه الارتفاعات في مستويات الديون غير المضمونة ارتفاعات هائلة في أمريكا. ارتفعت ديون البطاقات الشخصية والائتمانية في السبعينات بمعدل ٢٣٨ في المائة مقارنة مع الستينيات. أما في الثمانينات؛ فقفزت نسبة الارتفاع المتعلقة بالسبعينيات إلى ٣١٨ في المائة. في التسعينيات،

ارتفعت مستويات الديون مرة أخرى (المتعلقة بالثمانينيات)، بمعدل ١٨٠ في المائة "فقط" (يعود ذلك إلى حد كبير إلى الركود الاقتصادي في ١٩٩١). وفي السنوات الثمانية قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، نلاحظ ارتفاع (متعلق بالتسعينيات المثقلة بالفعل بالديون) بمعدل ١٦٣ في المائة.

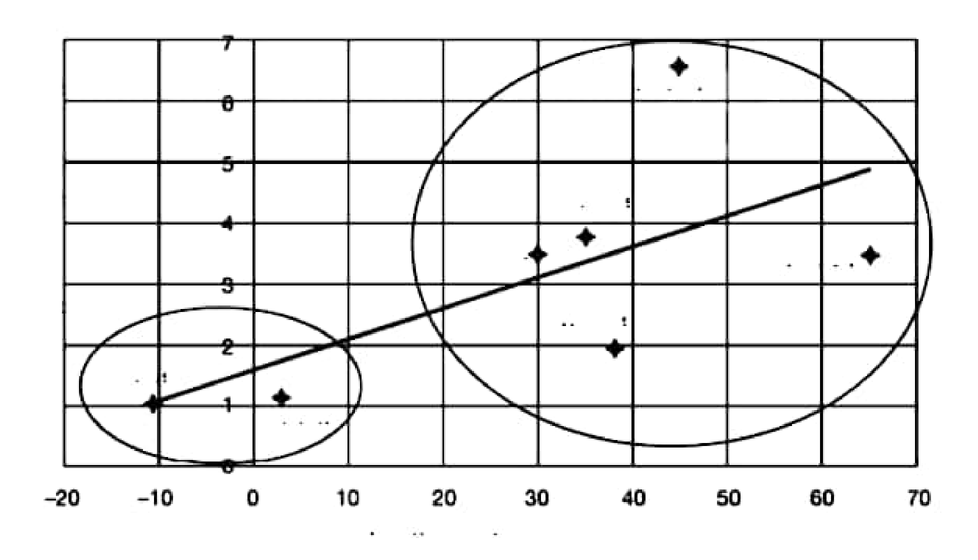
ربما كان التأثير الأكبر الذي شعر به كثيرون بسطوة المينوتور العالمي تأثيره على أسعار المنازل. فتحت دول الأنجلو سلتيك، مع الولايات المتحدة الطريق، وشهدت أكبر ارتفاع في التضخم في أسعار المنازل. ودفع مزيج من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والأرباح الداخلية في الولايات المتحدة وتزايد توافر القروض المصرفية أسعار المنازل إلى معدلات كبيرة بسرعة تخطف الأنفاس. بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، ارتفع متوسط سعر المنزل بنسبة ٦٥ في المائة في بريطانيا و٤٤ في المائة في إيرلندا، وما بين ٣٠ في المائة و٤٠ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا.

هناك تناقض مثير للاهتمام في الطريقة التي عالجت بها الثقافة الشعبية والمعلقين والخبراء "الماليين" الزيادة في أسعار المنازل. فبينما يتم التعامل مع التضخم كعدوٍ للحضارة، ووبال عليها، رحّب الجميع - تقريباً - مصفقين بارتفاع أسعار المنازل عالمياً. يشعر أصحاب المنازل بأنهم بحالة جيدة عندما يخبرهم وكلاء العقارات بأن منزلهم اليوم يستحق مبلغاً أكبر من سعره السابق بكثير، على الرغم من أنهم يعرفون جيداً أن هذا يُعد أقرب إلى احتكار المال، ما لم يكونوا على استعداد للبيع ومغادرة البلاد (أو الانتقال إلى منزل أصغر بكثير أو إلى منطقة ‹أسوأ›)، لم يكن بمقدورهم "إدراك" تلك "القيمة". ومع ذلك، فإن الارتفاع في القيمة الاسمية للأصل لا يفشل أبداً بجعل أصحاب المنازل يشعرون بأنهم أكثر استرخاء فيما يتعلق بالاقتراض لتمويل الاستهلاك. وهذا هو - بالضبط - ما عزز معدل النمو المذهل في أماكن مثل بريطانيا وأستراليا وإيرلندا.

يعرض الشكل ٥.١ بدقة العلاقة بين معدل التضخم في أسعار المساكن ونمو الاستهلاك. وكانت البلدان الأنجلو - سلتيك؛ حيث ازدهرت أسعار المنازل تمثل أيضاً البلدان التي ارتفع فيها معدل الاستهلاك بسرعة. وفي الوقت نفسه، في اثنين من أبرز البلدان التي تدور في الفلك الأمريكي، ألمانيا واليابان (البلدان اللذان كانا يموّلان العجز في بلدان الأنجلو سلتيك من خلال إنتاجهما الصناعي، الذي كانت بلدان الأنجلو سلتيك تمتصه بدورها)، لم تتوقف أسعار المنازل عن الزيادة وحسب، بل انخفضت في

الواقع، على الأقل في حالة ألمانيا.

وقد تعزّزت العلاقة البيانية كما هو موضح في الشكل بين فقاعة الإسكان والنموّ القائم على الاستهلاك بموجب الأدوات المالية الشهيرة: المشتقّات الآمنة أو التزامات الدين المضمونة (CDO مجدداً). كيف ربطوا ديون السكن مع النموّ القائم على الاستهلاك؟ للإجابة علىن هذا السؤال، فإنه من المفيد أن نبدأ بهذه الحقيقة البديهية: لطالما كان المبدأ الرئيسي للبنوك تقليدياً قائماً على عدم إقراض أي شخص إلا في حال لم يكن بحاجة إلى هذه الأموال. ولكن هذا المبدأ اشتبك مع الرغبة في إقراض أولئك الفقراء لدرجة تجعلهم على استعداد لدفع أسعار فائدة أعلى من أولئك الأشخاص الذين يمتلكون بدائل أخرى (أي الأغنياء). وهكذا تم إدخال نظام التزامات الدين المضمونة CDO. وكانت وظيفتها السماح للبنوك بإقراض الفقراء المعدمين حتى، وبأسعار فائدة عالية، دون الخشية من تعسّرهم.



(الشكل ٥.١) ارتباط بين متوسط التضخّم في أسعار المنازل والنموّ في الانفاق الاستهلاكي ٢٠٠٢-٠٧

لم يكن هذا - بطبيعة الحال - بسبب وصفة سحرية، تم تركيبها لحماية الفقراء من الفقر والفاقة، والذين يعملون أعمالاً غير ثابتة من البطالة والمفلسين من الإفلاس، بل لأن التزامات الدين المضمونة سمحت للبنوك أن تنشأ، وتنتشر، أن تُقرض، ثمّ تبيع هذه القروض على الفور. كانت الخدعة تقوم على الجمع بين أنواع مختلفة من القروض: قروض آمنة (على سبيل المثال القروض التي يسحبها بعض المحامين الأغنياء لشراء منزل للعطلة)، والقروض التي تحمل بعض المخاطر (مثل الأموال المقترضة من قبل شركة تتمتع بسجل محترم) والقروض (غير المضمونة) منخفضة الجودة مثل (قروض الرهن العقاري التي تُسحب من قبل عائلة

قد لا تتمكّن بشكل شبه مؤكّد من تسديدها بعد انتهاء الفترة الأولية للفائدة المنخفضة)؛ حيث جمعت كل هذه الأنواع مع بعضها البعض؛ ليتمّ تقسيمها إلى مجموعات صغيرة، التزامات الدين المضمونة CDO، تتضمّن كل منها شرائح (أو أجزاء) من هذه القروض المختلفة؛ حيث تدفع كل شريحة أسعار فائدة مختلفة، وتتضمّن مخاطر افتراضية مختلفة.

وكانت الصيغ الرياضية التي قدّرت حجم الأموال المترتّبة على صاحب التزامات الدين المضمونة هذه عند انتهائها عمليات معقّدة للغاية قد لا يتمكّن واضعها حتى من فكّ ألغازها. ومع ذلك، فإن مجرد التلميح بأن هناك عقولاً رياضية فذّة قد صممت هذه الهياكل، والحقيقة الصلبة التي تقول إن وكالات التصنيف الائتماني المحترمة والمهيبة في وول ستريت قد أعطتها ختم الموافقة (الذي جاء على شكل منحها تصنيفاً ائتمانياً بدرجة "تريبل-A")، كان كافياً للبنوك والمستثمرين الأفراد وصناديق التحوّط لشرائها وبيعها عالمياً، كما لو كانت سندات عالية الجودة، أو حتى أموالاً نقدية.

هذه هي القصة الحزينة للرهون العقارية عالية المخاطر، كما تعرّف عليها القارئ حتى الآن. القصة التي تروي كيف لم تقتنع وول ستريت بالتجهيز والبناء على تسونامي رؤوس الأموال الأجنبية وأرباح الشركات المحلية التي كان يولّدها المينوتور، لتحاول أن تستفيد - أيضاً - من الفقراء، عن طريق بيعهم القروض العقارية التي لا يمكنهم تحمّلها حقاً. وبحلول عام ٢٠٠٥، كان أكثر من ٢٢ في المائة من الرهون العقارية الأمريكية تمثّل جزءاً من هذه الرهون العقارية المتنوّعة. وبحلول عام ٢٠٠٧، ارتفعت هذه النسبة إلى أعلى من ذلك حتى، لتصل إلى ٢٦ في المائة.

تم إدراج جميع هذه القروض ضمن التزامات الدين المضمونة CDOs قبل أن يجفّ الحبر الذي كُتبت به. بالأرقام الصريحة، بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ وحدهما، أصدرت البنوك الاستثمارية الأمريكية ١.١ تريليون دولار أمريكي من التزامات الدين المضمونة. من حيث القيمة، في عام ٢٠٠٨ وصلت السندات المدعومة بالرهن العقاري إلى ما يقرب من ٧ تريليون دولار، كان منها ١.٣ تريليون دولار تستند أساساً على الرهون العقارية عالية المخاطر. وتكمن أهمّية هذا الرّقم الذي يبلغ ٧ تريليون دولار أنه أكبر بكثير من الحجم الإجمالي لدين الولايات المتحدة (الدين العملاق حقاً). ولكن؛ ولإعطاء صورة دقيقة عن الكارثة الحاصلة، من المهم النظر إلى هذه الأرقام الكبيرة من خلال علاقاتها مع بعضها البعض، بالإضافة إلى علاقتها

بمستوى الدخل العالمي: وإذا عدنا مجدداً إلى عام ٢٠٠٣، لكل ١ دولار أمريكي من الدخل العالمي، كان هناك مشتقات مالية ١.٨٠ دولار أمريكي. بعد أربع سنوات، في عام ٢٠٠٧، ارتفعت هذه النسبة بمعدل ٦٤٠ في المائة: لكل ١ دولار من الدخل العالمي، يعادل قيمتها ما يقرب من ١٢ دولار من المشتقات المالية. أصبح عالم المال الذي تنامى - بشكل واضح كبيراً للغاية - بشكل لم يعد كوكب الأرض قادراً على تحمله!

لقد كان زمناً أسطورياً حقاً؛ حيث بدا فيه المال، وكأنه ينمو من الأشجار. وكان الجميع يهزأ بالشركات التقليدية - تلك الشركات التي كانت تنتج الأشياء حقاً - كشركات عفا عليها الزمن. مَن هي شركة الحديد الصلب، أو الشركة المصنعة للسيارات أو حتى شركة الإلكترونيات التي يمكن أن تنافس حتى عائدات وول ستريت المذهلة؟ أرادت جميع أنواع الشركات الانضمام إلى وول ستريت. انضمت الشركات الرصينة مثل جنرال موتورز إلى عالم المشتقات المالية لهذا السبب. لقد سمحت في البداية للذراع المالية للشركة (التي كانت تهدف إلى ترتيب القروض نيابة عن العملاء الذين لا يستطيعون دفع الثمن الكامل لمنتج الشركة، مثل شراء السيارات بالتقسيط) بوضع قدمها في بركة المشتقات المالية. لقد راق لها ذلك الشعور، كما راقت لها العملة الخضراء الجميلة التي بدأت تتدفّق. ولم يمض وقت طويل قبل أن يتحوّل ذراع التمويل إلى القسم الأكثر ربحاً في الشركة. وهكذا تحوّلت الشركة للاعتماد أكثر فأكثر في ربحيتها على الخدمات المالية، وبشكل أقل على منتجها المادي الفعلي.

أصبح الاقتصاد العالمي منذ زمن طويل مدمناً على هذه الأدوات المالية، والتي لا تُعدّ التزامات الدين المضمونة سوى أحد الأمثلة عليها فقط. وسرعان ما بدأت عملها، ليس "كمخازن للقيمة" وحسب، بل "كوسائل للصرف" أيضاً: لقد تحوّلت إلى شكل خاص للغاية من أشكال المال. وبمجرد تحرير إدارة كلينتون وول ستريت من جميع القيود التنظيمية (بواسطة القرار الذي يرجع الفضل فيه لوزير الخزانة الأمريكي لاري سامرز)، أغرق الاقتصاد العالمي بهذا النوع الخاص من الأموال. حافظت الإمدادات التي لا حصر لها على أسعار فائدة منخفضة في جميع أنحاء العالم، مغذّية فقاعات الأصول المالية (من ميامي ونيفادا إلى إيرلندا وإسبانيا) ومشجّعة الدول التي تعاني من عجز مزمن (مثل اليونان) على سدّ العجز في ميزانياتها بواسطة قروض رخيصة، وخارج البورصة.

لاحظ المفارقة: في عالم تسيطر عليه فكرياً السياسات النقدية

المحافظة، والذي تصدح فيه الخطب الطويلة الرنانة حول مخاطر طبع النقود، تحوَّل المخزون النقدي الفعال إلى مركب للقرصنة عازم على إغراق الأسواق بمال من صنع يديه. كم يختلف هذا حقاً عن تسليم مطابع الاحتياطي الفيدرالي للمافيا؟ الجواب الحقيقي يقول بأنه لا يختلف أبداً حقاً.

وفقاً لنظرية السياسات الاقتصادية المحافظة القياسية، تُعدَ التدفُقات المالية الكبيرة في الاقتصاد، وخاصة في أثناء الانتعاش الاقتصادي، وصفة حقيقية للخسارة الفادحة لقدرة السوق على إرسال إشارات ذات مغزى للمنتجين والمستهلكين حول ما الذي ينبغي إنتاجه وكيفية توفيره. وإلى الآن لا يرفُ جفن لأي من الكَهَنَة الكبار للسياسات المالية والنقدية المحافظة، بينما تغرق العالم كمّيات هائلة تُقدّر بأرقام فلكية من المال الخاص السام (كمّيات أكبر من المبالغ والقيمة والتي لا يمتلك أحد أدنى سيطرة عليها). لأنهم قد أدمنوا تماماً مثل الشركات الرأسمالية في أمريكا وغيرها، السلطة التي يمنحها هذا النوع الجديد من العملة.

عندما تم سحب القابس في عام ٢٠٠٨، واختفت كل هذه الأموال الخاصة من على وجه الأرض، وجدت الرأسمالية العالمية نفسها فيما يشبه أزمة سيولة ضخمة. كان الأمر كما لو أن البحيرة قد تبخرت، وأصبحت الأسماك الكبيرة والصغيرة تتخبط في الوحل. وبالطبع؛ كانت المشكلة أعمق وأكبر من ذلك بكثير. جعل فقدان المال الخاص المينوتور العالمي يجثو على ركبتيه. وهكذا أصبحت الأزمة المالية العالمية الآلية الوحيدة التي قد تمكّن الاقتصاد العالمي من إعادة تدوير فوائضه. والنتيجة هي أزمة مالية كبرى؛ حيث لا يمكن لضخّ السيولة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي والبنوك المركزية الأخرى أن تساعدنا في النجاة.

النظرية السامة، الجزء الأول: السياسات الانتشارية، واقتصاديات الموارد الجانبية

عندما دخل رونالد ريغان البيت الأبيض في عام ١٩٨١، وكان المينوتور العالمي الوليد مقيماً فيه أصلاً، إن لم يكن يمتلك السلطة والسيطرة الكاملة. وكانت وصيفاته[٥] في الولايات المتحدة يهدهدنه، ويجهّزنه للأشياء الأهم والأفضل في مستقبل الأيام. وتزايدت مع العجز التوأم المتوسع تدريجياً للولايات المتحدة، بصمات الوحش على المجتمع الأمريكي وتزايد تأثيره على الاقتصاد العالمي يوماً بعد يوم. وبلا أدنى شك كانت رئاسة ريغان هي التي أضافت لهذا المزيج البيئة السياسية والاقتصادية التي تتناسب تماماً مع المينوتور العالمي.

دق خطاب ريغان على وتر حساس في نهاية عقد معقّد ومختلط، في الفترة التي تلقى فيها فخر الأمة الأمريكية أسوأ سلسلة من الضربات في تاريخها: وقعت ظاهرياً تحت رحمة مجموعة من الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط[٦]، هُزمت في ساحة المعركة على أيدي الفيتكونغ، تم اجتثاث نفوذها من إيران من قبل ثورة الخميني، موقفها السلبي للغاية بينما يتحرّك الجيش الأحمر إلى أفغانستان. وأدرك المجتمع الأمريكي - أيضاً - الآثار السيئة للتوتّرات الاجتماعية الجديدة الناجمة عن توقف ارتفاع الأجور الحقيقية. كان الرأي العام الأمريكي متعطشاً للنداء لحمل السلاح، إلى "نموذج" جديد من شأنه أن يعيد إليهم الثقة بالنفس. التزم الرئيس ريغان أمام "أصدقائه الأمريكيين" كما كان يحب أن يخاطبهم: كانت عروضه قائمة على الضرائب الأقل، والتسلّح والعودة إلى القيم البروتستانتية الخالية.

لم تكن الفكرة الأساسية معقدة أو غير مألوفة: إخراج الحكومة من أسلوب حياة الأمريكيين، والسماح لهم بالحفاظ على المكاسب والسماح لهم بمتابعة حياتهم. كان كل هذا يشكّل في حقيقة الأمر تراجعاً عن الفكرة المستوحاة من أزمة عام ١٩٢٩ والتي تقول بأن السوق أكثر تقلباً من أن تترك لرجال الأعمال والمستهلكين، وأن الحكومة الأمريكية ينبغي أن تضبط وتداهن وتراعي تقدّم القطاع الخاص في سبيل تجنب أزمة أخرى، ولا ينطبق هذا على المستوى المحلي فقط، بل يمتد إلى المستوى العالمي

أيضاً.

كانت رسالة ريغان بمعنى من المعاني تتفق مع فكرة فولكر السابقة التي تقول بأن مصالح الولايات المتحدة تتطلّب "تفكّك الاقتصاد العالمي". وكان الفرق الوحيد أن الممثل في الفيلم القديم منخفض التكلفة قد قالها ببساطة أكثر: كانت الرسالة تقول ألا شيء ينجح بشكل جماعي مثل النجاح الفردي الذي لا تقف أمامه أي عوائق. وإذا بدت أمريكا في نظر الكثيرين بلداً لا يتحرك بالسرعة اللازمة، فإن ذلك بسبب الحكومة الضخمة التي تعيقها. ومع القطاع الخاص المثمر الذي يقود زمامه بعنف اللفياثان المستغرق في نفسه، ظهرت الحاجة الملحة لشيء وحيد فقط: لا بد من قطع الحبل ووضع اللفياثان في مكانه. وأين كان مكانه بالضبط، ودوره الشرعي الوحيد؟ الدفاع عن الأمة. ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا سُمح للجيش الأميركي باستعراض قوته في أركان الكوكب الأربعة.

وبمجرد حصولها على تأييد الناخبين الامريكيين الكامل، شرعت واشنطن بتطبيق سياسات اقتصاد الموارد الجانبية والزيادات الضخمة في الميزانية العسكرية. وكان تفضيل اقتصاد "الموارد الجانبية" مفتاحاً للحد من كل العوائق التي تحول دون تراكم رأس المال. كان ذلك يعني في الممارسة العملية إعفاءات ضريبية كبيرة لأصحاب أعلى الأجور، والتخفيضات في برامج الإنفاق الاجتماعي، وإزالة العديد من القيود على وول ستريت التي كانت تُعدّ من فلول عصر الخطّة العالمية. وفي الوقت نفسه، حقّق الإنفاق العسكري الحديث قفزة لشبكة صناعية كبيرة متصلة لصناعة الأسلحة والمشتريات الدفاعية للدولة.

عندما أشارت الأصوات المعارضة إلى أن التخفيضات الضريبية كانت لمصلحة الأغنياء (وخصوصاً عندما اقترنت التخفيضات ببنود الضمان الاجتماعي للفقراء)، وجاء الرد القياسي على شكل ما يسمّى الأثر الانتشاري: حيث يثري الأغنياء أنفسهم أكثر (مع تحقّق النظرية)؛ حيث تنتشر استثماراتهم وإنفاقهم؛ ليستفيد منها الأقل حظاً بشكل أكثر فعالية مما لو تم تحويل الأموال إليهم عن طريق فرض ضرائب على الأغنياء.

مربع ٤-٥

الأثر الانتشاري

وكان الهدف من الأثر الانتشاري إضفاء الشرعية على التخفيضات

في معدلات الضرائب على الأغنياء، عن طريق الإيحاء بأن أموالهم الإضافية سوف تتدفّق في نهاية المطاف؛ لتصل إلى الفقراء. وتتضافر جميع الأدلة التجريبية ضد هذه الفرضية. لأن هذا لم يحدث ببساطة أبداً.

لم تصل الثروات المتزايدة بشكل واضح لدى الأغنياء لتلمس معاناة الطبقة الوسطى الدنيا. لقد حدث العكس تماماً في واقع الأمر: كان هناك أثر مختلف تماماً، الأثر الانتشاري، والذي كان سببه سوق المشتقات المالية المورقة. وكما رأينا، فإن توريق الديون غير الآمنة للفقراء (مثل تحويل قروض الرهن العقاري عالية المخاطر إلى التزامات الدين المضمونة CDO) ينطوي على أثر، يجعل المقرض الأولي لا يبالي أبداً، إذا ما تم تسديد القرض أم لا (لأنه سيكون قد باع الدين بالفعل إلى شخص آخر). تُباع حزم أوراق الدين هذه، ثم يعاد بيعها مرة أخرى مع ربح هائل (هكذا كان الحال قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨). اكتشف الأغنياء الذين يتمتعون بحُسن التقدير طريقة بارعة أخرى لتحقيق المزيد من الثراء الفاحش - من خلال التداول على أوراق الأصول المالية التي تُغلّب الأحلام والطموحات، والتي تقدم المزيد من اليأس في نهاية المطاف للفئات الأكثر فقراً في المجتمع.

تعرّضت حسابات الحكومة الأمريكية إلى كمّيات هائلة من الخسائر مع ذلك المزيج من تلال الزيادات الرهيبة في الإنفاق العسكري (بحجم إنفاق أعلى بكثير من المدخرات الضئيلة التي تحققت من خلال التخفيضات في ميزانية الرعاية الاجتماعية) والتخفيضات السخية في فرض الضرائب على الأغنياء.

المفارقة رائعة هنا حقاً: وقع أكبر توسع في فترة ما بعد الحرب في العجز الحكومي من قبل الإدارة التي تبنّت اللهجة الأقوى في التاريخ ضد التبذير الحكومي. لا يمكن أن يتخيّل المينوتور العالمي وجود وصيفات أفضل في البيت الأبيض والممرات المختلفة إلى السلطة. وعندما انفجر العجز في ميزانية الولايات المتحدة، تسارع فيضان على شكل تسونامي من رؤوس الأموال الأجنبية التي هُرعت إلى نيويورك. كان الفائض في العالم يتدفّق على الولايات المتحدة، حريصاً على شراء السندات الأمريكية الآمنة في الوقت الذي كان يسود فيه انعدام اليقين العام، مما يسمح لوول ستريت بتوليد المزيد من المال الخاص لتموين إنفاق أكبر للمستهلكين.

في العام السابق للنصر الرئاسي الذي حققه رونالد ريغان، فازت مارغريت تاتشر بمنصب رئاسة الوزراء في المملكة المتحدة بناء على بيان سياسي مماثل. كان الفرق أن حكومتها قد ورثت اقتصاداً كان يعاني من الانخفاض لما يقرب من قرن من الزمن. وعلاوة على ذلك، كان الاقتصاد الاجتماعي الذي تمكّنت الطبقة العاملة من تحقيقه، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، يمتلك سلطة كبيرة على الشؤون الاقتصادية (سواء من خلال إقامة دولة الرفاه الكبرى، أو من خلال تأميم القطاعات الصناعية الكبيرة، مثل الفحم والصلب على سبيل المثال).

شكّل "المعلّقون" والخبراء الاقتصاديون الرأي العام، وأشادوا بنجاح رئيسة الوزراء تاتشر في زرع المعجزة الأمريكية في التربة الأوروبية. كانت القصة المهيمنة أنه إذا أرادت أوروبا أن تغدو قادرة على المنافسة مرة أخرى، فعليها أن تحذو حذو المرأة الحديدية في خصخصة الصناعات، ورفع القيود عن أسواق العمل والحد من تكاليف وحدة العمل. كانت المشكلة مع هذه السردية أنها لم تتعرض لأي فحص وتدقيق مناسبين. لم تخفّض حكومة السيدة تاتشر تكاليف وحدة العمل أبداً. كل ما فعلته أنها شقّت الإنتاج الصناعي بمنجل، "مخلّصة" بريطانيا من العديد من قطاعاتها الصناعية التقليدية، ومن النقابات المزعجة أيضاً خلال هذه العملية. وهذا ما نجحت فيه تماماً دون شك. ولكن: ما هو الأثر الذي خلّفه تدمير النقابات العمالية على تكاليف اليد العاملة البريطانية؟

الجواب هنا أكثر تعقيداً مما يمكن لمعظم المعلّقين والخبراء الاقتصاديين الاعتراف به. اختفت إلى جانب قطاعات صناعات التعدين والصلب، والتي تحملت العبء الأكبر من الإصلاحات، الملايين من فرص العمل بدوام كامل إلى الأبد. وبطبيعة الحال، هبط جزء من الدخل القومي الذي ذهب إلى العمال هبوطاً كبيراً، وسادت في مناطق كاملة في بريطانيا ظروف العالم الثالث. ولكن الشيء الوحيد الذي لم يحدث كان الشيء الذي منح السيدة تاتشر سمعتها: لم تهبط الأجور الحقيقية للساعة الواحدة أبداً. في الواقع، وفي تناقض حاد مع تجربة الولايات المتحدة، ارتفعت الأجور بشكل كبير[٧]. فمن الواضح اليوم أن النجاحات الانتخابية المذهلة التي حققتها تاتشر في ١٩٨٣ و١٩٨٧ (وصمودها في المركز الأول في النظام الانتخابي البريطاني) كانت تعود إلى عاملين هامين. أولاً، كان الكثير من العمال العاطلين عن العمل، والذين يبلغون ٤.٥ مليون شخصاً مكتئبين وساخطين، لدرجة جنبتهم عناء التصويت حتى. ثانياً، شهد العمال الذين

حافظوا على وظائفهم ارتفاعاً في أجورهم الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، قدمت تاتشر المكافآت التي أبقتهم في في مزاج مضارب، تماشياً مع الجنون المالي في وول ستريت ومدينة لندن. وجاءت هذه المكافآت على شكلين: بيع البيوت السكنية المملوكة للحكومة والمعروفة باسمCouncil houses للعمّال والتي كانوا يعيشون فيها (بأسعار منخفضة جداً)، ومنحهم أسهماً في الشركات التي تمت خصخصتها حديثاً (مثل شركة الاتصالات البريطانية British Telecome، وبريتيش غاز British Gas والبنك البريطاني (تي اس بي - TSB) بأقل بكثير من السعر المقدر في السوق[٨]. شجّعت هاتان العمليتان قطاعات العمل التي لا تزال تحتفظ بأعمالها من الطبقة العاملة على الموافقة على الاقتصاد الذي وضع كل بيضها في سلة من التكهنات- إما على أسعار المنازل، أو على أسعار الأسهم.

وكما كان متوقّعاً، استمرت ديمقراطية المساهمين التي يحتفي بها الجميع لأيام معدودة فقط؛ حيث اختار العمّال بيع أسهمهم على الفور للتكتّلات الاقتصادية. وهذا ما فعلوه - أيضاً - مع البيوت السكنية التي كانت مملوكة للحكومة council houses، في محاولة للانتقال إلى أحياء أفضل، والحصول على بعض الأموال الإضافية من خلال هذه العملية؛ لأن قسماً كبيراً من سعر المنزل الجديد سيتم دفعه من خلال الرهن العقاري.

شجّع قطاع الإسكان الذي تمّت خصخصته حديثاً البنوك على تقديم قروض الرهن العقاري وبطاقات الائتمان على العقارات للأسر التي لم تكن تمتلكها أصلاً. عزّزت الزيادة المصاحبة للطلب على المنازل أسعار هذه المنازل، ممّا منح العمّال ذلك الوَهم الذي يجعلهم يتخيّلون أنهم قد ازدادوا غنى. وعلى خلفية ارتفاع "أصولهم"، تدافعت البنوك لإقراض العمّال المال للذهاب في عطلة، أو شراء سيارة، أو شراء جهاز ستيريو جديد، وما إلى ذلك. وهكذا في نهاية المطاف ارتفعت كل من الديون المنزلية وأسعار المنازل والإنفاق الاستهلاكي جميعها في انسجام تام.

وفي الوقت نفسه، ضمنت القوّة التقليدية لمدينة لندن في مجال التمويل، ورفع القيود في ظل حكومة تاتشر (والذي يُعرف - أيضاً - باسم الانفجار الكبير Bing Bang) وروابط مدينة لندن مع وول ستريت هروب جزء كبير من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الولايات المتحدة عبر مدينة لندن. ومنح هذا الممر لمؤسساته إمكانية الوصول إلى مبالغ كبيرة من

المال، حتى لو كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن فقط. لا شيء يثير المصرفيين أكثر من تحذي كسب المال لأنفسهم باستخدام الأموال العابرة. تضافرت كل من عائدات الخصخصة المحلية من الصناعات في المملكة المتحدة والمخزون الوطني من قطاع السكن الاجتماعي، وتلال القروض البريطانية؛ لتندمج كل هذه التدفّقات المالية في سيل جارف، مقا سمح بازدهار مدينة لندن.

في الختام، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أريق الكثير من الحبر في تقييم سنوات عهد ريغان وتاتشر. من وجهة نظر هذا الكتاب، يكفي أن نقول إن السياسة الثنائية الشهيرة أثبتت أنها مفيدة جداً في صعود المينوتور العالمي. تعتمد صورة بريطانيا باعتبارها مجتمعاً لريادة الأعمال، وكل الأخذ والرد والضجة التي أثارها وكلاء العقارات المغرورين والمصرفيين الماكرين، اعتماداً كبيراً على تداول السندات المالية لمدينة لندن وارتفاع أسعار المنازل. حصلت كلّ من هاتين الفقاعتين المزدوجتين لسبب بسيط هو أن لندن وُضعت بمهارة كمحطة للتزوّد بالوقود الاستراتيجي على طرق الهجرة التي يمر بها رأس المال للوصول إلى نيويورك.

اعتمد المينوتور العالمي على وقوف الحكومات المتعاطفة جانباً، بينما يكتسب الماموث العملاق غير المتجانس شكله الجديد. خدمت السياسة الليبرالية الجديدة التي أدخلها كل من تاتشر وريغان المينوتور بشكل جيد، ولكنه يحتاج إلى المزيد: نوع جديدي من النظرية الاقتصادية التي من شأنها أن تضيف القشرة العلمية القانونية على السياسات الفعلية.

ناقشنا سابقاً جوهر هذه النظريات الاقتصادية (انظر الفصل ١). وأياً كان مضمونها الفعلي، كان على النظريات الاقتصادية أن تستوفي شرطين لازمين؛ لتُعدّ واقعية، وفي وقتها المناسب، في وقت كان الاقتصاد العالمي في طريقه إلى بعض التفكّك المتعمد، كما أشار بول فولكر.

أولاً، ينبغي على النظريات الاقتصادية أن تنأى بنفسها عن فكرة أن الاقتصاد يمكن أن يُدار بشكل عقلاني. ثانياً، كان عليها وضع نموذج للاقتصاد، تكون فيه القيود التنظيمية على تراكم رأس المال وجميع أشكال الضوابط الديمقراطية على الأسواق غير المقيدة تبدو غير فعالة، ولا معنى لها أبداً.

تحقق كل من هذين الشرطين المسبقين من نموذج شكلاني (والذي جاء في مظاهر متعددة، مزيّنة جميعها بالتعقيد الرياضي المذهل)[٩]؛ حيث بدت الرأسمالية بأحد شكلين: إما نظام ثابت من الأسواق المتشابكة اللانهائية في حالة من التوازن الدائم، أو كنظام ديناميكي، يتقدم بسرعة مع عقارب الوقت، ولكنه يتكوّن من فرد واحد (يسمى ممثل الوكيل) أو قطاع واحد. باختصار، نما جيل من الاقتصاديين يعتقدون بالنماذج الاقتصادية التي يمكنها التعامل مع أي تعقيد، أو توقيت، ولكن؛ ليس مع كِلَي الأمرين في الوقت نفسه.

وكانت الميزة الكبرى لهذه النماذج أنها صوّرت الرأسمالية على أنها شيء معقد حسابياً ورياضياً للغاية، لدرجة يمكن للخبراء أن ينفقوا عمراً طويلاً، يخوضون في الهياكل الشكلية المعقّدة اللانهائية دون أي يلاحظوا ذلك حتى؛ وكانت هذه النماذج بالطريقة التي وضعت بها غير قادرة حتى

على محاكاة الرأسمالية القائمة. فجميع النماذج الموجودة اليوم نماذج تجريدية، يقوم الغرض منها على التبسيط فقط. في الفيزياء، على سبيل المثال، بدأ المرء بالعديد من الافتراضات التبسيطية (مثل عدم وجود أي نوع من الاحتكاك أو الجاذبية)؛ ليتمكّن من التعامل مع بعض القوانين الأساسية للطبيعة. ولكن؛ بعد ذلك يبدأ المرء بشكل مطرد بالتخفيف من الافتراضات غير الواقعية. وعلى حساب التعقيد الإضافي، يحصل الفيزيائي بالتالي على تغيرات مفيدة، وأكثر عملية من الناحية النظرية.

لا يحصل هذا في الاقتصاد. في النظرية الاقتصادية، تتوقّف عملية التخلص التدريجي من الافتراضات المقيدة توقّفاً مفاجئاً حتى قبل أن تبدأ. إذا كان انعدام الجاذبية يمثّل مثالاً واحداً عن أكثر الافتراضات تقييداً في الفيزياء، سيكون المعادل في الاقتصاد افتراض انعدام الوقت. أو أن جميع المستهلكين والقطاعات الصناعية متطابقين تماماً. ولكن الاقتصاد - وعلى عكس الفيزياء التي يمكن فيها التحلّل من بعض الافتراضات الأساسية للوصول إلى شيء أقرب إلى الحقيقة - غير قادر على القيام بذلك. في الواقع، هناك نظرية رياضية رائعة في الاقتصاد تثبت أن النماذج الاقتصادية القابلة للحل لا يمكنها التعامل مع الوقت والتعقيد في الوقت نفسه[١٠]. ولا يمكننا المبالغة في الأهمّية العملية لهذه الاستحالة. وهذا ما يفسّر في الواقع إلى حد كبير كيف انتهت نظرية اقتصادية؛ لتكون واحدة من الوصيفات الأكثر ولاء للمينوتور العالمي. إذا لم يكن النموذج الاقتصادي الرياضي قادراً على تصوّر المعاملات في الوقت الحقيقي لأشخاص مختلفين وقطاعات متنوّعة، ينبغي في هذه الحالة استبعاد النمذجة الاقتصادية من أي نظرية من نظريات الأزمة.

ورغم كل هذا تُعدَ الأزمة بطبيعتها ظاهرة ديناميكية تؤثّر على مجتمع، يتكوّن من أشخاص متعدّدين (وقطاعات متعدّدة) يتكشف في الوقت الحقيقي. ربّما لم يكن روبنسون كروزو سعيداً، ربّما كان جائعاً، أو كان يعاني من الأزمة الوجودية، ولكنه لا يمكن أن يواجه - أبداً - أزمة اقتصادية (أو على الأقل ليس قبل وصول يوم الجمعة). تتطلّب الأزمات الفشل في التنسيق بين الأشخاص والقطاعات المختلفة، والانهيار في قدرة أي اقتصاد جماعي على الاستفادة من الموارد بمفرده. ألا يُعد ذلك الفشل العلمي قمّة الغرابة، رغم كل تعقيداته المحيرة للعقل، في أن يتمكّن الاقتصاد الرياضي من البدء حتى في الالتفاف بمعادلاته حول فكرة الأزمة؟

ونظراً لأن قصة الاقتصاد الرياضي تمثل قصة الفشل العلمي الباهر، لماذا أدّعي أنا، الذي أعدّ جزءاً من هذه النظرية، أن الاقتصاد وصل في النهاية؛ ليكون واحداً من وصيفات الوحش؟ أدّعي هذا لسببين، ومن السهل علينا أن نتبيّن السبب الأول: عندما لا يترك درع النظرية الاقتصادية الحديثة أي مساحة منطقية للأزمات، ويصور الرأسمالية كنظام للأسواق المتشابكة في توازن لا نهائي، يعمل الاقتصاد حينها بمثابة الدعامة الإيديولوجية الأصولية للسوق الحرة. أما السبب الثاني الأقل وضوحاً؛ يتعلق بالأموال السامة لوول ستريت، الذي يُعدّ واحداً من الوصيفات التي تمتلك دوراً راسخاً بالفعل في المينوتور العالمي.

وضعت التزامات الديون المضمونة CDO التي قسمت، ثمّ جمعت الديون المختلفة مع بعضها البعض، والتي تعود إلى العديد من الأسر غير المتجانسة، ثمّ وضعت الشركات مع بعضها البعض على أساس بعض الصيغ المعينة، والتي كان الغرض منها كما يفترض حساب قيمتها ومقدار المخاطرة فيها.

وضعت هذه الصيغ من قبل المهندسين الماليين العاملين في وول ستريت (مثل جي. بي. مورغان وبنك أوف أميركا، وغولدمان ساكس، وغيرهم). ولتقديم صيغ قابلة للحل، لا بد من وضع افتراضات معينة بهذا الشأن. كانت هذه الافتراضات أولاً وقبل كل شيء قائمة على احتمال أن شريحة واحدة من الديون المتضمنة في التزامات الدين المضمونة CDO ستذهب باتجاه سيئ لا يتعلق أبداً باحتمال حصول مشكلة مماثلة في شرائح أخرى في نفس التزامات الديون المضمونة CDO.

ولهذا كان من المفترض أن ما حصل في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ كان ... مستحيلاً! لم يكن من الضروري أن يؤثّر هذا في إمكانية حصول بعض الأزمات؛ حيث إن خسارة بوب لمنزله لأسباب، تزيد من فرص فقدان جين لوظيفتها، وتتعثر في نهاية المطاف في تسديد قرض الرهن العقاري. ١١

وكان السؤال الذي لا مفرّ منه - السؤال الذي طرحه الجميع بعد الأزمة المالية العالمية: لماذا صدّق العديد من مشغلي السوق الأذكياء الذين يعملون لمصلحتهم، والذين تعتمد حياتهم ومعيشتهم على حقيقة الافتراضات الأساسية تقييمات التزامات الديون المضمونة CDO هذه؟

تتكوّن الإجابة من شقّين: أولاً، كان مشغّلو السوق هؤلاء أسرى لسلوك القطيع، وكان يمكن أن يخاطروا بفقدان وظائفهم في حال خالفوا التيار[١٢].

ثانياً، خلال ذروة المينوتور العالمي، روّج الاقتصاديون المحترفون بنجاح شكلاً من أشكال الخرافة الرياضية، والتي سلّحت التجّار والمتداولين بالثقة اللازمة التي تفوق طاقة البشر - والتي لا معنى لها - (ربّما ضد قدرتهم على المحاكمة وضد رغباتهم) لإسقاط النظام الذي أطعمهم، وغذّاهم. إنها مأساة معاصرة جداً في الواقع.

يتمتع زوال الخطة العالمية والتفكك المتعقد للاقتصاد العالمي الذي تبع هذا بنظيره الإيديولوجي: ذلك المذهب القائل بأن المحاولات الجماعية للسيطرة على العالم محكومة بالفشل، وأن الأسواق لا بد - بشكل حتمي - أن تطوق كل جهودنا التي نبذلها لإدارتها.

يعتز الليبراليون الجدد بفكرة أن "الاقتصاد" معاند أيضاً للتخطيط، ومن الأفضل في هذه الحالة ترك مهمة ضبطه للقوى الذاتية الآلية للسوق. كان ما فاتهم في هذا الطرح أن المرحلة التالية للخطة العالمية كانت تشبه أي شيء في العالم سوى حالة النظام المضبوط ذاتياً. وبدلاً من ذلك، كانت أسواقهم الثمينة تُحكم بواسطة المخالب الحديدية للمينوتور العالمي، بمساعدة وتحريض من عصبة من الوصيفات النشيطات، من بينها الإدارات الأمريكية المتتالية، وآثار الركود الاقتصادي على الأسرة الأمريكية المتوسطة، والعمليات الغامضة لوول ستريت، والكثير الاقتصادات السخيفة[١٣]. وترتكز العقيدة الجديدة على الشعور الغريزي بأن قوى السوق تشبه المد والجزر في المحيطات الكبيرة، وأن أي شخص يحاول أن يقف في طريقها يمثل النسخة العصرية للملك كانوت.

كانت المفارقة الكبرى في ذلك الوقت تجلّى في ذلك التفاؤل الذي لا يصدّق، والذي رافقه ذلك النوع من الحماس الأخلاقي لحلول السوق. يعتقد المعلّقون من جهة أن التخطيط الحكومي لا يمكن أن يأتي بشيء جيد ومفيد، ولكنهم كانوا مقتنعين في الوقت نفسه بأن الأسواق غير المقيدة من شأنها أن تجترح المعجزات دائماً.

وبينما يمكن للمرء فهم المنطق التشاؤمي بشأن الآثار المترتبة على حياتنا من الحكومة، لا يزال التعايش مع الإيمان المطلق الذي لا تشوبه شائبة بقدرة السوق على إنجاز النجاح أمراً محيراً بالفعل. كيف يمكن للشك الجذري بالدولة أن ينسجم مع التكريس شديد الإفراط لفكرة أن مخرجات السوق أفضل بالتعريف؟ ما هي الآلية التي تضمن الحصانة المنظّمة لمخرجات السوق من الانتقام من مصير الإنسان؟ منذ أواخر

السبعينيات حتى ٢٠٠٨، كان السبب وراء إبقاء العالم ينمو بوتيرة مستقرة على وتيرة المينوتور العالمي. بينما كان كلّ من رفع القيود والخصخصة والتمويلية financialization يؤدي إلى الاضطرابات، خفّف انعدام وجود الخطّة العالمية الواضحة من قبل دور الوحش النشط كآلية بديلة لإعادة تدوير الفائض العالمي، والتي لا يمكن للاقتصاد العالمي أن يعمل من دونها.

وفي عهد المينوتور، كما يناقش هذا الكتاب، كانت الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها (مثل بريطانيا) تراكم الديون الوطنية الخارجية، وكانت الأسر الأنجلو أمريكية تكدّس ديون التجزئة المصرفية، وكان وول ستريت يولّد ويراكم ماله الخاص السام. وفي الوقت نفسه، كانت الدول المنتجة للنفط، ألمانيا، اليابان، جنوب شرق آسيا (وخاصة بعد الأزمة المالية في شرق آسيا ١٩٩٨)، ومؤخراً الصين، تراكم جميع احتياطيات العملة الضخمة، والتي كانوا يضخّونها في وول ستريت ومدينة لندن. وموّلت هذه التدفّقات الرأسمالية في دوامة ،لا تنتهي أبداً العجز الأمريكي المزدوج بطرق حافظت على متابعة إنتاج الفائض في أوروبا وشرق آسيا. هل كانت هذه حالة من تحقيق الأسواق لمعجزتها؟ ليس تماماً.

لا يمكن للأسواق العاملة أبداً أن تُنتج تلقائياً هذا النوع الخطير من إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM. لقد كانت آلية مصممة ويتم الإشراف عليها من قبل صنّاع السياسة الأمريكية الحاذقين، والذين يتمتعون بدراية عالية للغاية. وبينما كان هناك عدد كبير منهم، يقدم هذا الكتاب تكريماً جديداً لأحد أذكى صنّاع السياسات هؤلاء: بول فولكر، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي السابق، الذي كان في مواقع السلطة من عام ١٩٧١، عندما لم يكن المينوتور العالمي سوى بصيص صغير في عين واشنطن، إلى ما بعد سقوطه في عام ٢٠٠٨.

في الفصل التمهيدي، بدأتُ بسؤال الملكة للخبراء الاقتصاديين: "لماذا لم تتوقّعوا ما حصل؟" في الحقيقة لقد توقّع بول فولكر ذلك. وكما يليق برجل دولة حقيقي من الذين لعبوا دوراً رئيساً في خلق هذا الوحش، قام بما عليه أن يفعله ممّا لا يمكن للآخرين (الأوروبيين) القيام به: النظر في عيني المينوتور مباشرة دون أن يرفّ له جفن. في ١٠ نيسان عام ٢٠٠٥، عندما لم يكن أحد مهتماً "بأخبار القصص السيئة"، كتب فولكر:

إن ما منح [قصة نجاح الاقتصاد الأمريكي] التماسك

الكامل، ذلك التدفّق الهائل والمتزايد لرؤوس الأموال من الخارج، والتي تبلغ أكثر من ٢ مليار دولار أمريكي في كل يوم عمل، والمرشحة للزيادة والنموّ...

ونحن كأمة لا تقترض عن عمد، ولا نقوم بالتسوّل.. كما أننا لا نقدم حتى أسعار فائدة جذابة، وليس علينا أن نقدم الحماية للدائنين من خطر تراجع الدولار الامريكي ... إننا نملأ متاجرنا بالبضائع الآتية من الخارج، وكانت المنافسة الشديدة تمثل عائقاً قوياً أمام أسعارنا الداخلية. لقد ساعد كل هذا - بالتأكيد - على إبقاء أسعار الفائدة منخفضة بشكل استثنائي، على الرغم من تلاشي مدّخراتنا، وعلى الرغم من النموّ السريع.

لا بد أن هذا كان مريحاً لشركائنا التجاريين، وبالنسبة لأولئك الذين يزوّدوننا برؤوس الأموال. اعتمد البعض - مثل الصين - اعتماداً كبيراً على أسواقنا المحلية المتوسعة. وبالنسبة للجزء الأكبر من العالم، كانت البنوك المركزية في العالم الناشئ على استعداد للاحتفاظ بالمزيد والمزيد من الدولارات، والتي تُعدّ بعد كل شيء أقرب ما يكون من عملة عالمية حقيقية.

وتكمن الصعوبة في أن هذا النمط الذي يبدو مريحاً لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمّى. لا أعرف حقاً أي بلد تمكّنت من استهلاك واستثمار أكثر بمعدّل ٦ في المائة ممّا تنتجه لفترة طويلة. تمتص الولايات المتحدة حوالي ٨٠ في المائة من صافي تدفّق رؤوس الأموال العالمية. [١٤]

لا يمكنني أن أعبّر عن هذا بكلمات أفضل. إذا كان المينوتور العالمي يتطلّب مقدمة حقاً، يمكن لهذا الاقتباس لبول فولكر أن يشكّل مقدمة جيدة للغاية. وكدليل آخر إضافي على أن سماسرة السلطة الأمريكيين كانوا على علم تماماً، وقد كانوا واعين للغاية لآثار الحوافر الهائلة للمينوتور العالمي على اقتصاد الكوكب، وإليكم ما قاله ستيفن روتش، كبير الاقتصاديين في بنك الاستثمار مورجان ستانلي، قبل ثلاث سنوات، في عام ٢٠٠٢:

تقوم هذه الملحمة... حول تفكيك التباين الأكثر عمقاً في الاقتصاد

العالمي، وإعادة التوازن للعالم المتمركز حول الولايات المتحدة... يخبرنا التاريخ أن هذه التباينات ليست مستدامة ... هل يمكن لاقتصاد الولايات المتحدة الذي يعتمد على الوفورات قصيرة الأجل تمويل التوسع المتزايد في تفوّقها العسكري؟ سيكون جوابي بلا مجلجلة. يتركني تلاقي التاريخ، والجغرافيا السياسية، والاقتصاد أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى أن العالم الذي يتركز حول الولايات المتحدة يقوم على مسار غير مستدام أبداً [١٥].

وعندما نستعيد ذكريات الماضي، نرى أن منشئي هذا المخلوق (كبار المديرين الأميركيين وبعض كبار كَهَنَة وول ستريت) تمكّنوا من إدراك نذر الشؤم. وعلى عكس الوصيفات الجاهلات، فقد تنبّؤوا بالأزمة المالية العالمية. في حركة بطيئة ومؤلمة.

الفصل السادس: الأزمة المالية العالمية

يتعلّم الأطفال ديناميات الدعامات في سن مبكّرة. يضع الأطفال مكعّباً فوق آخر، ويتابعون وضع المكعبات حتى يتساقط البرج الصغير الذي بنوه من هذه المكعبات، وعند هذه النقطة ينخرطون في الضحك بسعادة، ويبدؤون من جديد. لا يختلف هذا كثيراً عمّا حدث في عام ٢٠٠٨. يكمن الفرق الوحيد في أن الجميع لم ينخرطوا بالضحك - باستثناء المصرفيين، الذين كانوا سريعين جداً في البدء في بناء أبراج جديدة (على حساب دافعي الضرائب) - بل ظل أكثرية من الناس غارقين في الكآبة لبضع سنوات بعد انهيار البرج الأكبر.

تنتمي حكاية بداية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ اليوم إلى عالم الأساطير. كتب الكثيرون تلالاً من الكتب حول هذه الأزمة، وكدّسوها على رفوف المكتبات الجامعية في مكتبات المطار، وفي أكشاك التجمّعات اليسارية الثورية التي تقدم جميع الخدمات على نواصي الشوارع.. إلخ. وهكذا، ليس هناك أي حاجة للخوض في تسلسل الأحداث، سوى لتوفير الحد الأدنى من الجدول الزمني التي يُعد بمثابة تذكير سريع بتسلسل الأحداث.

يتمثل الهدف الحقيقي لهذا الفصل في تذكيرنا بوتيرة الانهيار، وعمق الهاوية والمعضلة التي تورط فيها العالم. وتكمن الحيلة في كيفية تذكّر الأحداث الدرامية مع إبقاء أعيننا على الأسباب العميقة لتفكك الخطة العالمية، والاستعاضة عنها بالمينوتور العالمي.

تمكّن وول ستريت قبل عام ٢٠٠٨، كما ندرك اليوم، من تشكيل نظام نقدي موازٍ، أي شكل من المال الخاص يتم تأمينه من خلال تدفّقات رأس المال نحو المينوتور العالمي. أصبح الاقتصاد العالمي مدمناً على الأموال السامة، والتي تنقسم وتتكاثر بحكم طبيعتها بشكل لا يطاق. وهكذا عندما تحولت هذه الأموال إلى رماد، انهار العالم الرأسمالي. إذا لم يكن الموضوع متعلّقاً بالدروس التي تعلّمتها البنوك المركزية من الأزمة المالية العالمية في عام ١٩٢٩، كان يمكن أن تكون التداعيات مذهلة، ولا قبل لأحد

بتصوّرها - بدلاً من أن تُعدّ مجرد تداعيات مخيفة.

وقائع التنبؤات بالأزمة المالية العالمية: أزمة الائتمان، وعمليات الإنقاذ، وتأميم كل شيء تقريباً.

٢٠٠٧ - بوادر الكارثة

أبريل - شركة نيو سينشري فايننشال، شركة الرهن العقاري التي أصدرت عدداً كبيراً من الرهون العقارية عالية المخاطر، والتي حقّقت أصداء في هذا القطاع في جميع أنحاء العالم.

يوليو - أعلن بنك بير ستيرنز، البنك التجاري المحترم، أن اثنين من صناديق التحوّط لن يتمكّنا من دفع المستحقّات للمستثمرين. وأعلن الرئيس الجديد للبنك الاحتياطي الفيدرالي، بن برنانكي (الذي حل مؤخراً فقط محل ألان جرينسبان) أن أزمة الرهن العقاري خطيرة، ويمكن أن ترتفع تكلفتها إلى ١٠٠ مليار دولار أمريكي.

أغسطس - أعلن البنك التجاري الفرنسي بي ان بي باريبا إعلاناً مماثلاً لإعلان بنك بير ستيرنز بشأن اثنين من صناديق التحوّط لديه. وماذا كان تفسيره لذلك؟ قال البنك إنه لم يعد بإمكانه تقييم أصوله. يُعدّ هذا - في حقيقة الأمر - اعترافاً بأن خزانته مليئة بالتزامات الدين المضمونة، والتي انخفض الطلب عليها على وجه التحديد إلى الصفر، ممّا يجعل من المستحيل القدرة على وضع أسعار لها. أوقفت البنوك الأوروبية على الفور - تقريباً - إقراض بعضها البعض. اضطرّ البنك المركزي الأوروبي (ECB) إلى ضخ ٩٥ مليار يورو في الأسواق المالية لتجنب الانهيار الفوري السريع. ليضخ فيما بعد مبلغ ١٠٩ مليار يورو إضافية في الأسواق. وبدأ - في الوقت نفسه - كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي وبنك كندا وبنك الاحتياطي الأسترالي وبنك اليابان بضخ المليارات التي لم يكشف عنها في قطاعاتهم المالية. خفض برنانكي في ١٧ أغسطس من أسعار الفائدة قليلاً، ممّا يدلّ على نقص خطير في تقدير حجم المشكلة.

سبتمبر - انتشرت الرغبة الواضحة للبنوك في عدم إقراض بعضها البعض عندما تجاوز السعر الذي يقرضون بموجبه هذه القروض (ليبور

LIBOR، سعر الفائدة المعروض بين البنوك في لندن) السعر الذي طرحه بنك إنكلترا بمعدل أكثر من ١ في المائة (للمرة الأولى منذ الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا ١٩٩٨). نشهد عند هذه النقطة أول تزاحم على البنك لسحب الأموال منذ عام ١٩٢٩. نتكلّم هنا عن بنك "نورثيرن روك". يعتمد البنك، الذي لا يتضمن أي حسابات لالتزامات الدين المضمونة أو الرهون العقارية عالية المخاطر، بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل من البنوك الأخرى. عندما يجفّ هذا المصدر من مصادر الائتمان، فلن يتمكّن البنك من تلبية احتياجاته من السيولة. وعندما يشك العملاء بهذا، يحاولون سحب أموالهم، وعند هذه النقطة أفلس البنك، قبل أن يتم "إنعاشه" مجدداً من قبل بنك إنجلترا بتكلفة تتجاوز ١٥ مليار جنيه إسترليني. خفض برنانكي الذي صدمه هذا التطور أسعار الفائدة في الولايات المتحدة تخفيضاً قليلاً آخر مجدداً إلى ٤.٧٥ في المائة، بينما ضخ بنك إنجلترا ما قيمته ١٠ مليار جنيه إسترليني من السيولة في مدينة لندن.

أكتوبر - وصلت الأزمة المصرفية إلى أكثر المؤسسات المالية السويسرية احتراماً، بنك يو بي اس UBS، وحصل العالم على إشارة أخرى. أعلن بنك يو بي اس UBS استقالة رئيسه ومديره التنفيذي، الذي تلقى اللوم على خسارة ٣.٤ مليار دولار أمريكي من التزامات الدين المضمونة تتضمن الرهون العقارية الأمريكية عالية المخاطر. وكشف بنك سيتي جروب في الوقت نفسه في الولايات المتحدة في البداية عن خسارة ٣.١ مليار دولار أمريكي (التزامات الدين المضمونة مجدداً، والمدعومة بالرهن العقاري) - الرَّقم الذي ارتفع إلى ٥.٩ مليار دولار أمريكي أخرى في غضون أيام قليلة. وكان على سيتي جروب أن تعترف بحلول شهر مارس من عام ٢٠٠٨ بأن الرَّقم الحقيقي قد بلغ خسارة مذهلة، تصل إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي.

لم ينج - أيضاً - البنك التجاري ميريل لينش من المعمعة؛ حيث أعلن عن خسارة ٧.٩ مليار دولار أمريكي، واعترف الرئيس التنفيذي للشركة بهذه الهزيمة المنكرة.

ديسمبر - جاءت اللحظة التاريخية عندما أعطى واحد من أكثر معارضي السوق الحرة؛ لتدخل الدولة إلى درجة، جعلته في سدة الرئاسة، جورج دبليو بوش، أول مؤشر على أكبر تدخل حكومي في العالم (دون أن نستثني لينين بعد الثورة الروسية). كشف الرئيس بوش في ٦ ديسمبر عن

خطة لمساعدة مليون من مالكي المنازل الأمريكيين لتجنب مصادرة منازلهم من قبل البنوك (أي تجنّب حبس الرهن، باللغة الأمريكية). وبعد أيام قليلة، قام بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى جانب خمسة من البنوك المركزية الأخرى (بما فيها البنك المركزي الأوروبي ECB) بتمديد ائتمان لا نهائي تقريباً للبنوك. ما هو الهدف من هذه الخطوة؟ التصدي لأزمة الائتمان - أي الوقف التام لعمليات الإقراض بين البنوك.

٢٠٠٨ - الحدث الرئيس

يناير - توقّع البنك الدولي حدوث ركود عالمي، وانهيار سوق الأوراق المالية، وخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة إلى ٣.٥ في المائة، وانتعشت أسواق الأسهم نتيجة لذلك. حصل كل هذا مع أن شركة التأمين ام بي آي ايه MBIA قد أعلنت قبل فترة طويلة عن خسارتها ٢,٣ مليار دولار من البوليصات القائمة على السندات التي تحتوي على الرهون العقارية عالية المخاطر. أصبحت لبوليصات التأمين هذه فجأة أسماء مألوفة: أصبحت تُعرف باسم مقايضات العجز عن سداد الائتمان CDSs.

المربع ٦.١

مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS)

إذا تداول السيد سبوك، من فيلم ستار تريك الشهير، مقايضات العجز عن سداد الائتمان CDS، وكان عليه أن يصفها للكابتن كيرك، سيقول بطريقته الحيادية المعتادة: "إنها عبارة عن بوالص تأمين، أيها الكابتن، ولكن؛ لا تشبه البوالص التي نعرفها حقاً". مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) تعني دفع المبالغ المحددة مسبقاً من المال في حال تعسر شخص آخر عن دفعها. الفرق بين مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) وبوليصة التأمين البسيطة أنه: لتأمين سيارتك ضد وقوع حادث، يجب عليك أولاً أن تملك هذه السيارة. يسمح "سوق" مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) للمرء بشراء "بوليصة التأمين" على سيارة شخص آخر؛ بحيث إذا وقع حادث مع جارك مثلاً، تحصل أنت على المال!

لنوضح بصراحة، لا تتعدّى مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) أكثر من الرهان على حصول بعض الأحداث السيئة لشخص ما بشكل رئيس (شخص، أو شركة أو دولة) متخلف عن سداد الدين.

عندما تشتري مثل مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) هذه على ديون شخص مثل (جيل) مثلاً، تتجه جميع نواياك وأهدافك نحو المراهنة على فشل جيل في السداد مجدداً. أصبحت مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) شائعة مع مديري صناديق التحوّط (ولا تزال شائعة حتى اليوم) لأسباب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتداول في التزامات الدين المضمونة CDOs.

لنأخذ على سبيل المثال المتداول الذي يستثمر في التزامات الدين المضمونة CDO عالية المخاطر. إذا قام المستثمر (في تلك الأيام الخوالي ما قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨) بتغطية ١٠ دولار أمريكي من خسائر

التعسر في السداد في شريحة التزامات الدين المضمونة هذه، يمكن أن يحصل على دفعة مسبقة بمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى ٥٠٠ ألف دولار في السنة!

طالما لم يحدث تعسر، سيكسب مبلغاً كبيراً للغاية دون استثمار أي شيء! لا يبدو هذا العمل سيئاً حتى يبدأ التعسر بالتراكم. وللتحوّط ضد ذلك الاحتمال، يشتري المتداول مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS)، والتي من شأنها أن تدفع له المال في حال تعسر دفع الرهون العقارية في التزامات الدين المضمونة التي اشتراها. وهكذا حقق هذا المزيج من مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) والتزامات الدين المضمونة CDOs ثروات هائلة للمتداولين في الوقت الذي كان فيه التخلف عن سداد الرهون العقارية نادر وغير محتمل.

ولكن؛ عندما بدأت التخلف عن السداد، تعرّض مصدرو مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) لأضرار بالغة: كان عليهم دفع مبالغ نقدية هائلة للأشخاص الذين اشتروها. كان إفلاس MBIA مجرد مقبلات، وكان الطبق الرئيس المجموعة الأمريكية الدولية للتأمين (AIG). وتحضرت هذه المائدة بأكملها عندما انهار بنك ليمان براذرز في سبتمبر ٢٠٠٨ - كانت التأمين على معظم تلال التزامات الدين المضمونة بواسطة AIG (التي أصدرت مقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) ضد التزامات الدين المضمونة لبنك ليمان).

فبراير - أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي أنه يشعر بالقلق فيما يتعلّق

بقطاع التأمين، في حين توقّعت مجموعة السبعة G٧ (ممثلي الدول السبع المتقدمة) أن تبلغ تكلفة أزمة الرهن العقاري في المنطقة ٤٠٠ مليار دولار أمريكي. اضطَرّت الحكومة البريطانية في هذه الأثناء إلى تأميم بنك نورثرن روك.

اختفى بنك بير ستيرنز، خامس أكبر بنك في وول ستريت (والذي قدّرت قيمته في عام ٢٠٠٧ بعشرين مليار دولار أمريكي)، واستحوذ عليه بنك جيه بي مورجان تشايس، الذي دفع مقابله مبلغاً تافهاً، وقدره ٢٤٠ مليون دولار أمريكي؛ حيث رمى دافعو الضرائب كإعانة في النظام مبلغاً، وصل إلى ٣٠ مليار دولار.

أبريل - أشارت التقارير إلى أن أكثر من ٢٠ في المائة من "منتجات" الرهن العقاري يجري سحبها من السوق في بريطانيا، إلى جانب خيار أخذ ١٠٠ في المائة من الرهن العقاري. وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي في الوقت نفسه، إلى أن أزمة الائتمان ستتجاوز تريليون دولار أمريكي. ورد بنك إنجلترا بالمزيد من التخفيض في سعر الفائدة حتى ٥ في المائة، وقرّر تقديم ٥٠ مليار جنيه إسترليني للبنوك المثقلة بعبء أزمة الرهون العقارية الإشكالية. وبعد وقت قصير، حاول بنك آر بي اس RBS درء الإفلاس عن طريق محاولة جمع ١٢ مليار جنيه إسترليني من المساهمين، بينما اعترف - في الوقت نفسه - بخسارة ما يقرب من ٦ مليارات جنيه إسترليني في التزامات الدين المضمونة، وما شابه ذلك. بدأ في هذه المرحلة الهبوط في أسعار المنازل في بريطانيا وإيرلندا وإسبانيا، مما عجّل بالمزيد من التخلّف عن السداد (حيث لم يعد بإمكان أصحاب المنازل دفع الرهون العقارية حتى من خلال بيع منازلهم بسعر أعلى من ديون الرهن العقاري).

مايو - عاد البنك السويسري UBS إلى عناوين الأخبار، مع إعلانه خسارة ٣٧ مليار دولار من الرهون العقارية الضخمة القائمة على التزامات الدين المضمونة، وأنه يعتزم جمع ما يقرب من ١٦ مليار دولار أمريكي من المساهمين.

يونيو - سار بنك باركليز على خطى بنك آر بي اس RBS وبنك يو بي إس UBS في محاولة لكسب ٤٫٥ مليار جنيه إسترليني في البورصة.

يوليو - خيّم جو من الوجوم على مدينة لندن عندما توقّعت غرفة

التجارة البريطانية حدوث ركود عنيف، وانهيار سوق تداول الأوراق المالية. على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، بدأت الحكومة وعلى نطاق واسع بمساعدة اثنين من أكبر مزوّدي التمويل العقاري في أميركا (فاني ماي وفريدي ماك). وكانت الفاتورة الإجمالية لهذه المساعدة، والتي جاءت على شكل ضخّ نقدي وضمانات للقروض، ٥ تريليون دولار أمريكي (هكذا!)، أو نحو عشرة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للكوكب بأكمله.

أغسطس - تواصل الانخفاض في أسعار المساكن في الولايات المتحدة وبريطانيا وإيرلندا وإسبانيا، ممّا عجّل بمزيد من التخلّف عن السداد، ممّا زاد من الضغط على المؤسسات المالية، وأدى إلى الحاجة إلى تلقّي المزيد من المساعدة من دافعي الضرائب. اعترفت الحكومة البريطانية، على لسان مستشارها، أنه لا يمكن تجنّب الركود، وأنه سيكون أكثر "عمقاً، وسيدوم لفترة أطول" ممّا كان متوقّعاً حتى الآن.

سبتمبر - انهار سوق الأسهم في مدينة لندن، بينما اضطرب وول ستريت بسبب الإحصاءات الرسمية التي تكشف عن تصاعد مستوى البطالة (ارتفع أكثر من ٦ في المائة). تأمّمت رسمياً كلّ من مؤسسات فاني ماي وفريدي ماك، ولمح هنري بولسون، وزير الخزانة في عهد الرئيس بوش (والرئيس السابق لبنك جولدمان ساكس)، إلى الخطر الجسيم على النظام المالي بأكمله، والذي تفرضه مستويات الديون لدى هاتين الشركتين. وقبل أن يدرك الجميع هذا الإعلان الذي يُنذر بالكارثة، اعترف البنك العملاق في وول ستريت ليمان براذرز بخسارة ٣.٩ مليار دولار أمريكي خلال أشهر يونيو ويوليو وأغسطس.

وكان كل هذا بالطبع غيض من فيض. بدأ بنك ليمان براذرز عملية البحث عن مشترٍ؛ حيث كان على قناعة تامة بأن حكومة الولايات المتحدة لن تسمح بانهياره، وستقوم على الأقل بدعم شخص ما بسخاء منقطع النظير لشرائه (كما فعلت مع بير ستيرنز). أبدى بنك باركليز البريطاني اهتمامه بالشراء، بشرط أن يموّل دافعو الضرائب الأمريكيين جميع الخسائر المحتملة لهذه الصفقة. وجاء رد سكرتير الخزانة بولسون، الذي يعرف الجميع كراهيته للرئيس التنفيذي لشركة ليمان منذ أيامه في جولدمان ساكس، بـ"لا"، وكانت تلك من المرّات النادرة التي يقول فيها "لا". وهكذا جهّز ليمان براذرز ملفّات إعلان الإفلاس، وبدء الانهيار الجليدي

الأخطر في الأزمة.

الاثنين ١٥ سبتمبر، ٢٠٠٨: اليوم الذي انتهى فيه بنك ليمان براذرز. كان بنك ليمان براذرز واحداً من المولّدات الرئيسة لالتزامات الدين المضمونة. استحوذ صندوق سوق مالي مستقلّ على التزامات الدين المضمونة لبنك ليمان؛ لأنه لا يمتلك أي احتياطيات، وينبغي أن يتوقّف عن إعادة شراء أسهمه. انتاب الذعر المودعين. وبحلول يوم الخميس كان الاكتظاظ على صناديق أسواق المال على قَدَم وساق.

كان ميريل لينش في هذه الأثناء، والذي وجد نفسه في وضع مماثل، قد انتهى من عمليات التفاوض للاستحواذ عليه من قبل بنك أوف أمريكا بنحو ٥٠ مليار دولار، ومرة أخرى بمساعدة سخية من دافعي الضرائب - المساعدة التي توفّرها الحكومة المصابة بالهلع في أعقاب الآثار الكئيبة على القطاع المالي في العالم لرفضها إنقاذ بنك ليمان براذرز.

تأتي المصائب كلها دفعة واحدة. لم توقف عملية إنقاذ ميريل لينش تأثير الدومينو. أصبحنا في الواقع على أعتاب واحد من أكبر تأثيرات الدومينو: المجموعة الأمريكية للتأمين AIG، التي أمّنت على ما يبدو على الكثير من التزامات الدين المضمونة لبنك ليمان ضد التخلف عن السداد (عن طريق إصدار عدد لا يُحصى من مقايضات العجز عن سداد الائتمان CDSs) غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، بموجب عقود التأمين هذه (والتي تمتلكها كل المؤسسات المالية حول العالم تقريباً).

جمع بنك الاحتياطي الفيدرالي حزمة إنقاذ بقيمة ٨٥ مليار دولار. وارتفعت على مدار الأشهر الستة المقبلة، التكلفة الإجمالية لدافعي الضرائب لإنقاذ المجموعة الأمريكية للتأمين AIG إلى رَقْم مذهل بلغ ١٤٣ مليار دولار أمريكي. بينما كانت رحى هذه الدراما دائرة في نيويورك وواشنطن، نعود إلى لندن؛ حيث تحاول الحكومة إنقاذ اتش بي او اس HBOS، أكبر بنوك الرهن العقاري في البلاد، من خلال تنظيم عملية استحواذ بقيمة ١٢ مليار جنيه استرليني من قبل بنك لويدز تي إس بي. وبعد ثلاثة أيام، في الولايات المتحدة، أعلن بنك واشنطن ميوتشوال، بنك الرهونات العقارية الكبير الذي يتمتع بتقييم بلغ ٣٠٧ مليار دولار، إفلاسه، وتداعى لتباع بقاياه إلى جي بي مورغان تشيس.

الأحد ٢٨ سبتمبر، ٢٠٠٨: انهار بنك فورتيس، البنك الأوروبي القاري العملاق، وتم تأميمه. وفي اليوم نفسه، ناقش الكونجرس الأمريكي طلباً

من وزارة الخزانة الأمريكية لمنحها الحق في الحصول على ٧٠٠ مليار دولار أمريكي كمساعدة للقطاع المالي البائس؛ بحيث يتمكّن هذا القطاع من "التعامل" مع "الأصول الرديئة".

سُمّيت هذه الحزمة باسم خطة بولسون، على اسم وزير خزانة الرئيس بوش. لقد طُلب من الكونغرس في الحقيقة كتابة شيك لبولسون بقيمة ٧٠٠ مليار دولار؛ ليوزّعه على وول ستريت كما يشاء، لاستبدال المال الخاص الذي أنشأه القطاع، والذي تحول إلى رماد في ٢٠٠٧/٠٨.

وقبل انتهاء سبتمبر المشؤوم هذا، أمّمت الحكومة البريطانية بنك برادفورد آند بينجلي (بتكلفة قدرها ٥٠ مليار جنية إسترليني من النقد والضمانات)، وأممت حكومة أيسلندا أكبر ثلاثة بنوك في البلاد (ممّا شكّل نذيراً حقيقياً على الانهيار الاقتصادي الأكبر في عام ٢٠٠٨، من خلال التأثير وفقاً لعدد السكان).

حاولت إيرلندا تهدئة أعصاب المدّخرين والمساهمين لديها من خلال الإعلان أن الحكومة تضمن كل المدخرات وكل السندات المملوكة أو الصادرة عن جميع عمليات تداول البنوك في جزيرة الزمرد. أثبت هذا الخطأ الذي ارتكب في هذا القرن، القرار المصيري الذي سيمحو كل التقدم الذي حققته ايرلندا بعد الحرب في يوم واحد. وتبيّن في الأشهر التالية أنه لدى البنوك الإيرلندية ثقب أسود كبير، لدرجة تكفي لتستهلك عدّة أضعاف ميزانية حكومة البلاد. وبعد عامين، أصبح الإفلاس الإيرلندي الفعلي في ديسمبر ٢٠١٠ أمراً مفروغاً منه عندما ضمنت الدولة ديون المصارف الخاصة.

ووضعت كلّ من بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ في اليوم نفسه، ٢٩ سبتمبر، مبلغ ٦.٤ مليار يورو في بنك آخر، ديكسيا Dexia، لمنعه من الانهيار. ولكن شهر سبتمبر لم ينته بعد. وجاءت الصدمة في اليوم الأخير من الشهر من الكونجرس الأمريكي، والذي رفض بشدة طلب وزارة الخزانة الأميركية بالحصول على ٧٠٠ مليار دولار أمريكي، والتي خطط بولسون للحصول عليها لإنقاذ وول ستريت. انهارت بورصة نيويورك انهياراً مدوّياً، ولفّت العالم سحابة أكثر كثافة من اللايقين. وبدأ وزير الخزانة من البداية مجدداً؛ ليعود بخطة أكثر تفصيلاً، مضيفاً بعض الرشاوى لأعضاء معينين في الكونغرس بالإضافة إلى الرشاوى المعتادة.

تدهورت الظروف أكثر فأكثر، واتّسعت هوامش الائتمان في السوق،

وارتفعت قيمة مقايضات العجز عن سداد الائتمان CDSs بلا هوادة، وخسرت المؤسسات المصرفية أي نوع من أنواع القدرة على الوصول إلى السوق الذي خسرته بين ليلة وضحاها، أو القدرة على الوصول إلى القروض قصيرة الأجل. وردّ بنك الاحتياطي الفدرالي بتمديد الائتمان للجميع!

أكتوبر - وفي ٣ أكتوبر استسلم الكونجرس الأمريكي لضغط الأمر الواقع، ومرّر حزمة "إنقاذ" بمقدار ٧٠٠ مليار دولار أمريكي، بعد أن أمّن أعضاؤه صفقات عديدة لدوائرهم الخاصة. وبعد ثلاثة أيام، تدخّلت الحكومة الألمانية بمبلغ ٥٠ مليار يورو لإنقاذ أحد بنوكها الخاصة البسيطة، بنك هيبو العقاري.

وعلى الرغم من كون الموضوع مؤلماً بالنسبة لبلد، لطالما كان يفخر بتمتعه بحكمة لا تُضاهى، لا يقترب هذا الألم حتى من العذاب الذي سيعاني منه الآيسلنديون. أعلنت الحكومة الآيسلندية استحواذها على البنوك الثلاثة جميعها، نظراً لعدم قدرتها الواضحة على مواصلة التداول كمقرضين من القطاع الخاص.

يرتبط إفلاس البنوك بإفلاس البلد كله، والذي تُعدَ بصمته الاقتصادية أصغر بكثير من بصمة البنوك الفاشلة. كان لتعسر آيسلندا تداعيات في أماكن أخرى - خاصة في بريطانيا وهولندا؛ حيث نشطت البنوك الآيسلندية هناك بشكل خاص. وضعت العديد من السلطات المحلية في المملكة المتحدة حساباتها في البنوك الآيسلندية (في مقابل أسعار الفائدة المرتفعة للغاية)، ولهذا السبب يزيد انهيارها من الشعور العميق بالأزمة.

ضخّت الحكومة البريطانية في ١٠ أكتوبر مبلغاً إضافياً بمقدار ٥٠ مليار جنيه إسترليني في القطاع المالي، وتوفر ما يصل إلى ٢٠٠ مليار جنيه استرليني على شكل قروض قصيرة الأجل. كما قام كل من بنك الاحتياطي الفيدرالي، وبنك إنجلترا، والبنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية في كندا والسويد وسويسرا بخفض أسعار الفائدة في الوقت نفسه: حيث بلغت معدّلاً منخفضاً للغاية لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقدار ١.٥ في المائة، وخفضها البنك المركزي الأوروبي إلى ٣.٧٥ في المائة، وبنك إنجلترا إلى ٤.٥ في المائة. وعقد صندوق النقد الدولي في صباح اليوم التالي اجتماعه السنوي في واشنطن. وغادر قادته أوروبا إلى باريس في اليوم التالي؛ ليعلنوا أنهم لن يسمحوا بانهيار أي مؤسسة مصرفية

كبرى. ولكنهم فشلوا في تقديم ضمانات للاتحاد الأوروبي. سعت كل دولة عضو في الاتحاد لإنقاذ بنوكها - في قرار مصيري آخر، لا يزال أثره ظاهراً حتى اليوم في أوروبا، وخاصة في إيرلندا.

وقرّرت الحكومة البريطانية في اليوم التالي، ١٣ أكتوبر، أن البنوك التي تعاني من هذه الحالة على الرغم من المساعدات الضخمة التي تتلقاها، تتطلب - أيضاً - قدراً كبيراً لتبقى قيد العمل. حصل كل من آر بي اس RBS، ولويدز تي اس بي واتش بي أو إسHBOS على جبل جديد من السيولة بلغ ٣٧ مليار جنيه إسترليني. لا تقتصر هذه الخطوة على بريطانيا فقط. استخدمت وزارة الخزانة الأمريكية في ١٤ أكتوبر ٢٥٠ مليار دولار أمريكي لشراء حصص في عدة بنوك متعثرة لدعمها. أوضح الرئيس بوش أنه تمت الموافقة على هذا التدخل "للمساعدة في الحفاظ على الأسواق الحرة". لا بد أن جورج أورويل يضحك من كل قلبه: فلن يتمكن فعلاً من استحضار مثال أفضل من هذا التناقض المحض الذي يحتويه هذا الخطاب.

أصبح رسمياً بحلول نهاية أكتوبر: أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا قد دخلتا في حالة من الركود. تحولت الأزمة المالية إلى أزمة الاقتصاد الحقيقي. خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي على الفور من أسعار الفائدة أيضاً من ١.٥ في المائة إلى ١ في المائة.

نوفمبر - أتبع بنك إنجلترا هذه الإجراءات بتخفيض آخر في سعر الفائدة، وإن كان تخفيضاً لا يتسم بالشجاعة (من ٤.٥ في المائة إلى ٣ في المائة)، كما فعل البنك المركزي الأوروبي (من ٣.٧٥ في المائة إلى ٣.٢٥ في المائة).

انتشرت الأزمة المالية العالمية في الوقت نفسه إلى أبعد من ذلك، مما تسبب في أزمة في أوكرانيا (والتي طالبت صندوق النقد الدولي بإقراض البلاد ١٦ مليار دولار أمريكي) وتسبب في شروع الحكومة الصينية بحزمة حوافزها الخاصة بقيمة ٥٨٦ مليار دولار أمريكي على سنتين - لإنفاق الأموال على مشاريع البنية التحتية، وبعض المشاريع الاجتماعية وفي تخفيضات في الضرائب المفروضة على الشركات. أعلنت منطقة اليورو أن اقتصادها في حالة ركود. أقرض صندوق النقد الدولي آيسلندا المفلسة على مضض مبلغ ٢.١ مليار دولار أمريكي، بينما منحت وزارة الخزانة الأمريكية ٢٠ مليار دولار أمريكي أيضاً لسيتي جروب (والتي خسرت

أسهمها ٦٢ في المائة من قيمتها خلال أيام قليلة).

خفضت الحكومة البريطانية خلال هذا السعار من التدخلات السياسية ضريبة القيمة المضافة (من ١٧.٥ في المائة إلى ١٥ في المائة)، وضخَّ بنك الاحتياطي الفيدرالي ٨٠٠ مليار دولار أمريكي أخرى في النظام المالي. ولتجنب الخسارة وافقت المفوضية الأوروبية على خطّة لضخ ٢٠٠ مليار يورو في الاقتصاد الأوروبي. عادت الكينزية مجدداً؛ لتظهر على الساحة القارية بعد عقود من وعظ الليبرالية الجديدة حول شرور دعم الدولة للاقتصاد المتداعي.

ديسمبر - بدأ الشهر مع إعلان المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية الموقّر بدء الركود الاقتصادي الأمريكي في بدايات ديسمبر ٢٠٠٧. وخلال الأيام العشرة التالية، أضافت فرنسا حزمة من المساعدات الخاصة لقطاع الأعمال المصرفية بقيمة ٢٦ مليار يورو، وخفض البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا، وبنوك السويد والدنمارك من أسعار الفائدة مرة أخرى. شعر الجمهور بالصدمة في الولايات المتحدة عندما قال "بنك أوف أميركا" إن استحواذه على بنك ميريل لينش، والذي سيتم تمويله من قبل دافعي الضرائب، سيؤدي إلى فقدان ٣٥٠٠٠ وظيفة.

استجاب بنك الاحتياطي الفيدرالي بسعر فائدة جديد بين ٠.٢٥ في المائة و٠ في المائة (اعتماداً على معلومات وتفاصيل المقرض). لطالما استدعت الأوقات العصيبة اتخاذ تدابير يائسة. وهكذا جاءت تلك اللحظة الخطيرة عندما غرقت أمريكا رسمياً في حالة، اقتنع فيها الاقتصاديون بأنهم قد تلاشوا تماماً: الفخ النموذجي للسيولة، والذي لم يشهدوا له مثيلاً منذ ١٩٢٩. ١ ولكنه هذه المرة أسوأ بكثير. يُعدّ فخ السيولة الذي وقع فيه جيلنا، وعلى عكس الفخ في ١٩٢٩، فخاً عالمياً[1]. وصلت أسعار الفائدة إلى الحضيض، ليس فقط في الولايات المتحدة، بل في جميع أنحاء الغرب.

وكدليل آخر على أن الداء (الذي بدأ مع سوق التزامات الدين المضمونة CDO والذي استهلك القطاع المالي في العالم) قد امتد إلى الاقتصاد الحقيقي؛ حيث ينتج الناس الأشياء فعلاً (في مقابل دفع الأوراق المالية حول العالم في مبالغ نقدية سخيفة)، أعلن الرئيس بوش أن حوالي ١٧.٤ مليار دولار أمريكي من مبلغ خطّة الـ٧٠٠ مليار دولار أمريكي سيتم تحويلها إلى شركات صناعة السيارات الأمريكية المنكوبة. لم تمر بضعة أيام قبل أن تعلن وزارة الخزانة الأمريكية أن الذراع المالية لشركة جنرال موتورز

(والتي أصبحت "مربحة" أكثر خلال العصر الذهبي للتمويلية financialization) ستُمنح ٦ مليار دولار أمريكي لإنقاذها من الانهيار. خسرت بورصة نيويورك بحلول نهاية العام، في ٣١ ديسمبر، أكثر من ٣١ في المائة من قيمتها الإجمالية منذ ١ يناير ٢٠٠٨.

مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٨ - العواقب التي لا تنتهي

أعلن أوباما الرئيس المنتخب حديثاً في يناير ٢٠٠٩ أن الاقتصاد الأمريكي سيكون "مريضاً جداً"، وينذر بإنفاق عام متجدد لمساعدته على التعافي. واصلت حكومته، كما لو أنها تثبت استمرارية الإدارات الأميركية، الطريق الذي وضع سابقاً من قبل بوش وبولسون: فقد ضخّت الحكومة ٢٠ مليار دولار أمريكي أخرى في "بنك أوف أميركا" وانتشرت حالة من الرعب مع انقسام شركة سيتي جروب إلى شركتين، في خطوة تهدف إلى مساعدتها على البقاء على قيد الحياة. ارتفعت البطالة في الولايات المتحدة إلى أكثر من ٧ في المائة، وخسر سوق العمل المزيد من الوظائف أكثر من أي وقت مضى منذ الكساد العظيم. انخفضت واردات الولايات المتحدة، ونتيجة لذلك، تضاءلت الفوائض التجارية لليابان ولألمانيا والصين. كانت هذه البوادر الأولى التي لحقت بنا بفضل المينوتور العالمي.

خفض بنك إنجلترا في بريطانيا أسعار الفائدة إلى ١.٥ في المائة، وهو أدنى مستوى في تاريخها البالغ ٣١٥ عاماً، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي أيضاً بنسبة ١.٥ في المائة، وقدمت الحكومة البريطانية قروضاً بمقدار ٢٠ مليار جنيه استرليني للشركات الصغيرة لمساعدتها على البقاء على قيد الحياة. وقامت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالشيء نفسه؛ حيث ضخّت كحزمة للتحفيز مبلغ ٥٠ مليار يورو في الوقت نفسه الذي خفض فيه البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة إلى ٢ فى المائة. وأمّمت إيرلندا مجموعة أنجلو آيريش بنك. ومع إعطاء ضمان واضح بأن الحكومة قد مددت للدائنين والمودعين (وأنهم لن يخسروا يورو واحد)، واجه الشعب الإيرلندي خسائر المصرفيين اللانهائية تقريباً. لن تتعافى إيرلندا - أبداً - من تلك الخطوة الغادرة. ربّما ليس لجيل آخر على الأقل.

وظل صندوق النقد الدولي في يناير ٢٠٠٩ يحذّر من أن الاقتصاد العالمي سوف يتحول إلى حالة النمو السلبي للمرة الأولى منذ عام ١٩٤٥، وكانت منظّمة العمل الدولية تتوقّع خسارة ٥١ مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. وأثبتت كل من هذه التقديرات أنها كانت دقيقة للغاية.

وسجّل بنك إنجلترا في فبراير ٢٠٠٩ رقماً قياسياً في تخفيض أسعار الفائدة إلى ١ في المائة. (معدل الفائدة الحالي هو ٠.٥ في المائة عند كتابة هذه السطور.) وبعد فترة وجيزة، وقّع الرئيس أوباما خطة (جيثنر/سامرز) للتحفيز بمبلغ ٧٨٧ مليار دولار أمريكي، والتي وصفها بأنها "أكبر حزمة إنعاش شاملة في التاريخ [٢]. (كانت هذه لحظة محورية، سأعود إليها في الفصل ٧.) وفي الوقت نفسه، واصلت مجموعة التأمين الأمريكية AIG تصدُّرَ عناوين الأخبار الفظيعة: خسارة ٦١.٧ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وماذا كانت "الجائزة"؟ ٣٠ مليار دولار أمريكي أخرى من وزارة الخزانة الأمريكية.

تعهدت مجموعة العشرين في مارس (والتي تضم مجموعة السبع: روسيا والصين والبرازيل والهند والدول الناشئة الأخرى) بالقيام "بجهد متواصل لانتشال الاقتصاد العالمي من الركود". وفي هذا السياق، قرر بنك الاحتياطي الفيدرالي أن وقت التدخل الجزئي لقد مر، وقال بأنه سيقوم بشراء ١.٢ تريليون دولار أمريكي أخرى من "الديون المعدومة" (أي من أموال وول ستريت الخاصة الحالية التي لا قيمة لها).

اجتمعت مجموعة العشرين في أبريل في لندن، وسط مظاهرات ضخمة، ووافقوا على تقديم ١.١ تريليون دولار أمريكي متاحة للنظام المالي العالمي، وذلك أساساً من خلال رعاية صندوق النقد الدولي، والتي قدّرت بعد فترة وجيزة أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى انخفاض قيمة الأصول المالية حوالي ٤ تريليون دولار أمريكي. وفي لندن توقّع وزير المالية البريطاني اليستير دارلنج أن الاقتصاد البريطاني سوف ينخفض بنسبة ٣.٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، وأن العجز في الميزانية سوف يصل إلى ١٧٥ مليار جنيه إسترليني (أو أكثر من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وسيثبت التاريخ أنه كان متفائلاً بالفعل!

أجبرت شركة كرايسلر، ثالث أكبر شركة لصناعة السيارات الأمريكية، في مايو من عام ٢٠٠٩، من قبل الحكومة على أن تضع نفسها تحت الحراسة، وتم نقل معظم الأصول إلى شركة صناعة السيارات الايطالية فيات بمبلغ صغير للغاية. وتتابعت الأخبار السوداء من القطاع المالي؛ لتنظّم وزارة الخزانة الأمريكية حزمة مساعدات أخرى، تصل قيمتها إلى أكثر من ٧٠ مليار دولار أمريكي.

وجاء دور شركة جنرال موتورز (GM) بحلول شهر يونيو: أفلست

شركة صناعة السيارات الشهيرة. ثمّ أجبر دائنوها على الموافقة على خسارة ٩٠ في المائة من استثماراتهم؛ ليتم تأميم الشركة (حيث قدّمت الحكومة ٥٠ مليار دولار أمريكي إضافية كرأس مال متداول). أصبحت نقابات جنرال موتورز الخاصة، والتي أصبحت بغير قصد من الدائنين، بسبب فشل الشركة في تغطية حقوق التقاعد لموظفيها، من مالكي الحصص. بدت الاشتراكية، على الورق على الأقل، على قيد الحياة، وبصحة جيدة في ديترويت!

وهناك على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، كان معدّل البطالة في بريطانيا في ارتفاع مستمر؛ حيث بلغ ٧.١ في المائة، ممّا يعني أن أكثر من ٢.٢ مليون شخص أصبحوا محرومين من العمل. وكان المؤشر الآخر عن حالة الاقتصاد العالمي، أن استهلاك النفط قد انخفض في عام ٢٠٠٨ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣.

انتهت الوقائع المذكورة أعلاه فجأة وبشكل تعسفي حوالي منتصف عام ٢٠٠٩. لقد ظهرت كقصة رعب مشوقة. وخلافاً لمثيلاتها في هوليوود، لا تتضمن هذه القصة نهاية طبيعية أو نهاية سعيدة أو غير ذلك. إنها قصة لا نهاية لها، بدأت في عام ٢٠٠٧ وكان من المحتم أن تستمر لوقت طويل. كان علي أن أتوقف في مرحلة ما، من أجل العودة إلى معنى هذه الحكاية بأكملها. اخترتُ شهر يونيو ٢٠٠٩ دون أي سبب معين.

لا يمكنني اقتباس نص أفضل من النص التالي إذا أردتُ تلخيص حالة العالم بعد هذه النقطة:

> إننا اليوم في المرحلة التي بلغ فيها خطر القيمة الدفترية للأصول مع الأموال المقترضة من الضخامة؛ بحيث أدى إلى حالة من الذعر التنافسي للحصول على السيولة. ويتحمّل كل فرد ينجح في الحصول على المزيد من السيولة بتخفيض أسعار الأصول في عملية الحصول على السيولة، مما يؤدي اختلال هامش الأفراد الآخرين، وتقويض شجاعتهم. وهكذا تستمر هذه العملية ... لدينا هنا مثال صارخ على التنافر بين المصالح العامة والخاصة ...

كتب جون مينارد كينز هذه الكلمات في عام ١٩٣٢[١]. ولكنها قابلة للتطبيق أكثر في عالمنا ما بعد عام ٢٠٠٨ مما كانت عليه في أعقاب كساد ١٩٢٩.

بلغ مجموع القروض التي لم يتم تسديدها في ١٩٢٩ في الولايات المتحدة ١٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. عندما كتب كينز هذه السطور قبل عام ١٩٣٢، عندما تراكمت الديون وانخفض الناتج المحلي الإجمالي، لقد ارتفعت الديون إلى ٢٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض من ذلك، دخلت الولايات المتحدة، في ظل نظام المينوتور العالمي، مرحلة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ مع إجمالي قروض غير مسددة، بلغت ٣٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بعد ذلك

بعامين، في عام ٢٠١٠، كان قد ارتفع إلى مستوى مذهل بلغ ٥٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. (ولا يشمل هذا المشتقات المالية، التي لا تقل قيمتها الاسمية الكبيرة عن أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي).

ومهما كانت الأرقام المروّعة مؤثّرة، إلا أنها غير قادرة على نقل الواقع. عشية الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وبعد ثلاثة عقود من خدمة العالم للمينوتور العالمي، لا يزال الأجر الحقيقي الذي يحصل عليه العامل الأمريكي العادي أقل من مستوى بدايات السبعينيات. وعلى الرغم من كونهم يعملون لساعات أطول من ذي قبل، ويحقّقون مكاسب إنتاجية رائعة، لم يكن العمّال يمتلكون أي فوائد ملموسة حقيقية. وفجأة، أو بعد فترة وجيزة من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، تحوّلوا إلى الشوارع بالملايين حرفياً.

فقد ما يقرب من ٤ ملايين أمريكي وظائفهم. ووفقاً لجمعية المصرفيين الأمريكيين للرهن العقاري، يقدّر أنه قد تم استعادة بيت من بين كل ٢٠٠ منزل من قبل البنوك. كان على ٢٥٠ ألف أسرة أن تحزم حقائبها، وتترك منزلها مجلّلة بالعار كل ثلاثة أشهر، بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١١. في المتوسط، هناك طفل واحد في كل من الفصول الدراسية في الولايات المتحدة يعاني من خطر فقدان عائلته لمنزلهم، بسبب عدم تمكّن الوالدين من تسديد الرهن العقاري.

إضافة إلى هذه الحكاية الحزينة، أخبرتنا مؤسسة حماية مالكي المنازل ومقرّها الولايات المتحدة (بناء على مسح شمل ٦٠ ألف من أصحاب المنازل) أن أكثر من ٤٠ في المائة من الأسر الأمريكية تسقط في هوّة الدين أكثر وأكثر في كل عام (على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي ككل يقوم بالتخلّص من الديون، أي خفض ديونه).

ينصح أي شخص يرغب في فهم مشاعر الاستياء التي كانت تتخلّل مين ستريت Main Street (كما حصل مع الأمريكيين العاديين) بدراسة ومقارنة القلق الشامل الذي تعاني منه الأسر الأمريكية من رموز وول ستريت المتجددة (الجزء الآخر من الثنائية التي يمثل مين ستريت أحد أطرافها). من ناحية، حصلت الجموع التي عملت بجد على مكافأة انخفاض العوائد، خلال عهد المينوتور، مع الأشغال الشاقة المريرة، ثمّ بعد أن فقد المينوتور مكانته، تم التخلص منهم مثل الأجهزة التالفة.

من ناحية أخرى، حصلت الأقلّية القليلة التي أنتجت سندات مالية دون

قيمة، وجعلت العالم يركع على ركبتيه من خلال حزم المدفوعات الهائلة (وحالات الغرور الهائلة أيضاً) على أكثر من ١٠ تريليونات دولار أمريكي مع مساعدة من الضرائب الميسرة. وهل نتعجب من تمكّن حزب الشاي بسهولة من تجنيد أنصار له من بين هؤلاء الساخطين، بما يكفي للاعتقاد بأن "النظام" فاسد حتى النخاع؟

وفي الوقت نفسه، تفاقمت الأزمة المالية في أوروبا، وأصبحت تهدد وجود العملة الموحدة بذاتها (الأزمة المثيرة للاهتمام والتي سأناقشها في الفصل ٨). كثيراً ما يقال، فيما يتجاوز الولايات المتحدة وأوروبا، أن الدول الناشئة (أي تلك الأجزاء في العالم الثالث التي بدأت تنمو في أواخر التسعينيات) خرجت سالمة نسبياً من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. ولئن كان صحيحاً أن الصين تستخدم الأساليب الكينزية البسيطة بنجاح لتحقيق تأخير في الأزمة، تنفق أكثر من ٢٥٠ مليار دولار أمريكي على أعمال البنية التحتية في سنة واحدة (وما يقارب الضعفين بحلول عام ٢٠١٠)، أظهرت دراسة أجرتها جامعة بكين أن معدلات الفقر زادت في الواقع، وانخفض معدل الإنفاق الخاص (مع متابعة النمو في الاستثمارات العامة)، كما انخفض الاستهلاك حتى بشكل ملحوظ (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). هل سيكون هذا النوع من النمو الكينزي مستداماً دون المينوتور العالمي، السؤال الكبير القادم في عصرنا.

نجت دول مثل البرازيل والأرجنتين، والتي تصدر كميات كبيرة من السلع الأولية إلى الصين، من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بطريقة أفضل من غيرها. كما يبدو أن الهند - أيضاً - قد نجحت في توليد طلب محلي كاف. ومع ذلك، سيكون من التقصير ألا نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن العالم الثالث كان يعاني من أزمة عميقة ناجمة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، على الأقل قبل عام من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. ارتفع متوسط السعر العالمي للأرز بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ بمعدل ٢١٧ في المائة، والقمح بنسبة ١٣٦ في المائة والذرة بنسبة ١٢٥ في المائة وفول الصويا بنسبة ١٠٧ في المائة. كانت هناك أسباب متعددة لارتفاع الأسعار هذا، ولكن هذه الأسباب كانت مرتبطة - أيضاً - بالمينتور العالمي.

أدت التمويلية financialization والصعود الهائل لعقود الخيارات والمشتقات والتوريق وغيرها في بورصة شيكاغو للعقود الآجلة إلى أشكال جديدة من التكهنات حول الإنتاج الغذائي. لم يشمل التداول النشيط لالتزامات الدين المضمونة في الواقع الرهون العقارية، بل زادت

الأسعار المستقبلية للقمح والأرز وفول الصويا والفاصوليا زيادة كبيرة في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨. ولعب ارتفاع الطلب على الوقود الحيوي دوراً كبيراً أيضاً؛ لأن المحاصيل العادية المنقولة مع المحاصيل التي سيتم حصادها ستنتهي في الشاحنات رباعية الدفع الضخمة التي تتحرك ببطء في طريقها إلى مدن مثل لوس أنجلوس وسيدني ولندن.

وهكذا فعلت العديد من الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات المدمّرة في باكستان وأستراليا، وحرائق الغابات في روسيا وأستراليا - والتي تُعد على الأرجح من تجلّيات الاحتباس الحراري) التي عملت على تضخيم أسعار المواد الغذائية بشكل أكبر.

وتبرز أمامنا الصورة الأشمل عندما نضيف عامل الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات مثل كارجيل ومونسانتو إلى سلعة البذور في الهند وغيرها، والآلاف من حالات الانتحار للمزارعين الهنود العالقين في الشبكات السامة لهذه الشركات متعددة الجنسيات، والآثار المترتبة على زوال الخدمات الاجتماعية بناء على برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي وغيرها. تبدو الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ في تلك الصورة وقد وصلت إلى وضع أسوأ بكثير بالفعل (بالنسبة للغالبية العظمى من الناس)[٤].

كان الهدف المعلن بكل وضوح، عندما التقت مجموعة العشرين في لندن في أبريل ٢٠٠٩، وقررت دعم تمويل صندوق النقد الدولي بمبلغ ١.١ تريليون دولار أمريكي، مساعدة الاقتصادات في جميع أنحاء العالم للتعامل مع الأزمة المالية العالمية. ولكن الأشخاص الأقرب من التفاصيل الدقيقة رأوا عن كثب جملة محددة: سيستخدم المال بشكل حصري لمساعدة القطاع المالي العالمي. لا يتطبق هذا - بالطبع - على المزارعين الهنود الذين على وشك الانتحار. ولا ينطبق - أيضاً - على الرأسماليين المهتمين بالاستثمار في الاقتصاد الحقيقي.

خاتمة: الانزلاق نحو"حكم البنوك المفلسة bankruptocracy"

أصابت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ المينتور العالمي بإصابات خطيرة. خفت آثار الأزمة منذ ٢٠٠٨-٠٩. ولكنها لم تنته أبداً. سقط الوحش، ولن يقوم أي شيء بعد اليوم بوظيفته الحيوية في الحفاظ على العجز التوأم الأمريكي واستيعاب الفوائض في العالم. وهكذا، كانت الأزمة في تحوّل مستمر، ضاربة بآثارها بشكل مختلف في أماكن مختلفة. لم تعد الأزمة أزمة مالية بعد اليوم، بل أصبحت أزمة سياسية. واستمرت البطالة في الولايات المتحدة بمعدل غير محتمل (خاصة بالنسبة لأمريكا) يبلغ ١٠ في المائة. ووصلت البطالة في أوروبا - أيضاً - إلى هذا المعدل. وأصبح كلا الكيانين، منطقة الدولار ومنطقة اليورو، في الوقت نفسه غير قابلين للحكم بواسطة نخبهما المختلفة فيما بينها.

في الولايات المتحدة، ارتبكت إدارة أوباما ارتباكاً كبيراً، بعد فوز الجمهوريين في الانتخابات النصفية في نوفمبر ٢٠١٠. وعندما لم تعد الحكومة قادرة على ضخ المحفزات المالية في الاقتصاد، وقعت المهمة الوحيدة للانزلاق في الأزمة البطيئة الحارقة على عاتق بن برنانكي من بنك الاحتياطي الفيدرالي. وهكذا بقي بنك الاحتياطي الفيدرالي، لسوء الحظ، يحاول محاولته اليائسة لزيادة كمية النقد المتداول في الاقتصاد الأمريكي من خلال شراء مئات المليارات من الدولارات من السندات المالية (وكان اسم اللعبة التسهيل الكمي)[5]. يدرك برنانكي جيداً أن هذا أبعد ما يكون عن الوضع المثالي، ولكن؛ لم يتبق أمامه أي خيار في تلك الفترة من الجمود بين البيت الأبيض والكونغرس.

عززت الأزمة في أوروبا قوى الطرد المركزي التي مزقت منطقة اليورو، واضعة اقتصادات الفائض، وفي مقدمتها ألمانيا، مقابل الاقتصادات المعزولة، والتي لا يمكن إصلاح العجز الذي تعاني منه، بغض النظر عن مدى التقشف المستمر. تتردد أوروبا غير القادرة على تنسيق السياسات على المستوى المركزي، والتي تعاني اقتصاداتها من الركود، مما يضعف النسيج الفعال الذي يربطها ببعضها البعض، وهكذا يتلاشى حلم الاتحاد السياسي، والذي كان مدفوعاً على طول الطريق ببراعة من قبل مسؤولي الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على أساس توقعات النمو

المزدهر.

بعد ثلاث سنوات من انهيار ١٩٢٩، جاء انتخاب الرئيس روزفلت إلى السلطة بحكومة متهوّرة عازمة على مصارعة الأزمة بالوسائل السياسية. انهار القطاع المصرفي، واغتنمت السلطات الجديدة الفرصة. أدخلت الضوابط التنظيمية على نطاق واسع، والتقت الإرادة السياسية لفترة من الوقت للتعامل مع الأزمة بشكل حاسم، وبعقلانية، بغضّ النظر عن الجهد والوقت اللازم مع مقاومة بسيطة من المنتفعين والمصرفيين المنهكين - الأشخاص الذين يتناسب نفورهم الكبير من الحلول السياسية دائماً طرداً مع مدى اعتقادهم بأنه سيتم تقليص قوتهم.

للأسف، اليوم، وبعد ثلاث سنوات من كساد ١٩٢٩ الخاص بنا، كان توازن القوة عكس ذلك بالضبط: تضاءلت السلطة السياسية في غضون عام أو اثنين من الأزمة المالية العالمية؛ لأنها أنفقت رأسمالها كله دون قيد أو شرط؛ لتصل إلى قطاع مالي ميت تقريباً. وفي وضع أشبه بفيلم زومبي نموذجي، مثلت المصارف غير الميتة قوّة هائلة من نظام دولتنا، ثمّ تحولت ضدها على الفور! شعر السياسيون في كل من أمريكا وأوروبا بالرعب الشديد من البنوك ذاتها التي قاموا بإنقاذها بالأمس فقط[٦]. وهكذا أصبحت القطاعات المالية اليوم، والتي كانت في قلب المشكلة تمثل رهبة وفزعاً شديداً لسياسيينا. ولا يجعل هذا من المستحيل تنفيذ سياسات حكيمة للتعامل مع الأزمة المستمرة وحسب، بل يخنق - أيضاً - كل أنواع النقاش العام العقلاني حول ما حدث بالفعل.

وفي حال الحاجة إلى دليل على هذه الحالة من رعب الزومبي، يمكننا دراسة التقرير حول الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، والذي صدر في ٢٧ يناير ٢٠١١ من قبل هيئة تقصّي أسباب الأزمة المالية[٧]. أدى عامان من البحث والمداولات المكثفة إلى استنتاج غير سار يقول بأن الأزمة المالية العالمية كانت بسبب الإفراط في المجازفة والتنظيم غير الكافي. وكما لو كان الألم المذهل في هذا الاستنتاج لا يتضمن حزناً كافياً، أصدر أعضاء الأقلية الجمهورية حكمهم الخاص: كان هذا خطأ الدولة! كيف حصل هذا؟

شجّع مزوّدا الرهن العقاري اللذان تسيطر عليهما الدولة، فاني ماي وفريدي ماك، الكثير من الأمريكيين الفقراء على اقتراض الرهون العقارية عالية المخاطر: حالة أخرى من قيام الدولة بنشر الفوضى من خلال التدخل في السوق الذي لا تفهم عنه شيئاً. الحقيقة الواضحة أن فاني ماي

وفريدي ماك كانا عبارة عن الذيل الذي يحزكه كلب وول ستريت؛ حيث انضم كل منهما إلى سعار إنتاج التزامات الدين المضمونة CDO في وقت متأخر للغاية؛ حيث كانت آلة توليد الأموال الخاصة عبارة عن ظاهرة عالمية، صممتها وأدارتها المصارف الخاصة في وول ستريت؛ حيث شهدت أوروبا النمط نفسه بالضبط في ظل غياب كامل لكل من فاني ماي وفريدي ماك - لا يؤخذ كل هذا بعين الاعتبار. ما يهمّ حقاً أن هذه الحقيقة ليس يمكنها منع انبعاث وول ستريت مجدداً على الإطلاق. وتتخلّل سحابة مماثلة من السخافة النقاشات الرسمية في أوروبا في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية. ربّما تصل القراءة الجدّية لزائر من الفضاء الخارجي للصحافة الأوروبية إلى الاستنتاج أنه قد حدثت أزمة مالية في أوروبا؛ لأن بعض الدول الطرفية اقترضت الكثير، وأنفقت أكثر من اللازم.

لأن اليونان الصغيرة، وإيرلندا المغرورة والأيبيريون الضعفاء حاولوا العيش بطريقة تفوق قدراتهم من خلال اضطرار حكوماتها على الاقتراض لتمويل مستويات المعيشة التي تفوق المستويات التي يمكن لجهود إنتاجها أن تتحمله. ولنضع جانباً السخرية من هذه التهمة، وخصوصاً عندما تأتي من المموّلين الأمريكيين (والذين كان اعتمادهم على المينوتور العالمي في مرحلة ما قبل ٢٠٠٨ يجلّل بالعار أي شخص آخر يحاول أن يعيش على رأس مال الآخرين)، المشكلة الكبرى مع مثل هذا النوع من السرديات أنها غير صحيحة ببساطة. بينما كانت اليونان تعاني في الواقع من عجز كبير، كانت إيرلندا تمثل نموذجاً للفضيلة المالية. وكانت إسبانيا تحقّق فائضاً أيضاً عندما حصلت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، ولم يكن أداء البرتغال أسوأ من أداء ألمانيا من ناحية العجز والديون. ولكن؛ مَن يهتم بالحقيقة حقاً عندما تكون الأكاذيب أكثر متعة بكثير، ناهيك عن كونها مفيدة لأولئك الذين يسعون جاهدين لتحويل الأضواء من المكان حقيقي للأزمة - القطاع المصرفي؟

سيطرت ثنائية اليسار واليمين ذات يوم على الحوار السياسي والاقتصادي. من جهة، رأى اليسار أن الحياة الاقتصادية مهمة للغاية، لدرجة لا تسمح بتركها لقوى السوق، وأن هذا المجتمع كان أفضل حالاً مع النشاطات الاقتصادية القائمة على التخطيط المركزي. ومن الجهة الأخرى، رأى المؤمنون بالسوق الحرة أن أفضل وسيلة لخدمة الصالح الاجتماعي السماح لعملية الاصطفاء الداروينيية القائمة على السوق بالتخلص من الممارسات الاقتصادية الأقل كفاءة؛ بحيث تسود الممارسات الناجحة

فقط. تعرّض اليساريون في عام ١٩٩١ إلى هزيمة كارثية لم يتعافوا منها حقاً حتى اليوم. ودون علم أحد جاء دور اليمينيين في عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين فصاعداً، وعلى ضوء التطورات بعد ٢٠٠٨ على جانبي المحيط الأطلسي، لا يبدو أن شيئاً قد نجح مثل نجاح الكساد العظيم.

ومهما كان ما حصل، فقد انقلبت العملية الداروينية رأساً على عقب. فكلما ازداد فشل المؤسسة الخاصة، وكلّما ازدادت خسائرها الكارثية، أدى هذا إلى زيادة نفوذها، بفضل تمويل دافعي الضرائب. باختصار، ماتت الاشتراكية خلال العصر الذهبي للمينوتور العالمي، وصدمت الرأسمالية صدمة كبيرة لحظة توقّف الوحش عن التحكّم بالاقتصاد العالمي. ولدينا اليوم مكانه نظاماً اجتماعياً جديداً: Bankruptocracy - حكم البنوك المفلسة (والتي أرغب بتسميتها لو تمكّنتُ من استخدام اللغة اليونانية باسم: ptocho-trapezocracy)[٨].

وخلاصة القول إن الأجيال القادمة ستدرس قصة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ لتحاول فهم العنصر الحاسم في تشكيل حاضرها. ستجد الأجيال القادمة في هذه القصة معلومات هامة حول نوع النظام الجديد الذي غيّر بنية وديناميكية الرأسمالية العالمية إلى الأبد. وسواء انتشر المصطلح الذي اخترتُه، حُكم البنوك المفلسة bankruptocracy هنا وهناك أم لم ينتشر، فإن ما يهم حقاً أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ تمثل فجوة كبيرة حقاً: فلن تشبه الحياة فيما بعدها الحياة في الفترة التي سبقتها. في سياق سردية هذا الكتاب، تتميز الحقبة الجديدة لما بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بالغياب الكبير والحضور الكبير: غياب المينوتور العالمي، الذي أعطانا العالم في الحقبة ما قبل عام ٢٠٠٨، والذي أدى بنا إلى الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وحضور الوصيفات المنبعثات من الرماد، واللواتي غدنَ للانتقام منذ عام ٢٠٠٨. يمثل عالم مستقبلنا القريب العالم الذي تشاكس فيه وصيفات المينوتور على الجميع، متحرّرات من نزوات الوحش.

الفصل السابع: عودة الوصيفات

إذا كانت الأزمات عبارة عن مختبرات للمستقبل، يلعب المجزبون الرئيسون الذين يحاولون تجربة "العلاجات" المختلفة دوراً مركزياً في النتيجة المتوخّاة. وشكّلت مثل هذه التجارب بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ الفترة التي تلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - والتي أطلقت عليها اسم حكم البنوك المفلسة bankruptocracy. ولا يمكننا إيجاد مثال أفضل من هذه الطرق التجريبية الجريئة من خطّة جايتنر - سامرز الشهيرة.

بدأت خطّة جايتنر - سامرز في فبراير ٢٠٠٩ وشكّلت حزمة الرئيس أوباما بمبلغ تريليون دولار أمريكي لإنقاذ البنوك الغارقة في التزامات الدين المضمونة التي لا قيمة لها. المشكلة مع الأصول التي لا يريد أحد شراءها أنّ ليس لديها أي سعر. وسيجبر التصرف الصادق البنوك على تصنيف التزامات الدين المضمونة كاستثمارات سيئة.

ولكنهم لو فعلوا ذلك، فستتجاوز خسائرهم الأصول التي يمتلكونها إلى حد كبير، وسيتعين على جميع البنوك إعلان إفلاسها. وسيكون الحلّ أن يقوم دافعو الضرائب، أو بنك الاحتياطي الفيدرالي، "بشراء" هذه "الأصول" بأسعار تم وضعها، والتي ستكون مرتفعة بما فيه الكفاية لمنع البنوك العابرة للحدود من الانهيار. هذا ما وضعه بولسون وزير الخزانة في ذهنه، على الرغم من كونه لم يؤمّن ما يكفي من المال من الكونغرس لتنفيذ ذلك. ولذلك سقطت الكرة في ملعب جايتنر وسامرز بعد تغيير الحكومة.

المربع ٧.١

تسديد الفاشلين للحسابات المترتّبة عليهم

لا شيء مستمرّ أبداً مثل استمرار القرارات الحاسمة في إعادة إنتاج نفسها. خلال أيام المينوتور العالمي، أعطى لاري سامرز (سكرتير الخزانة في عهد الرئيس كلينتون) الضوء الأخضر لرفع القيود

الحكومية بشكل كامل عن وول ستريت. كان تيموثي جايتنر في ذلك الوقت، وكيل الوزارة. وهكذا عندما جاء الرئيس أوباما إلى السلطة بعد ثماني سنوات، مَن الذي كان ينبغي استدعاؤه لتنظيف الفوضى التي كان لهم اليد الكبرى في تشكيلها؟ كل من سامرز وجايتنر بطبيعة الحال! ما هو التفسير الحقيقي لهذا؟ هل يمكن الثقة بأشخاص آخرين للقيام بمثل هذه المهمة الكبيرة وجميع الامتيازات التي تقتضيها؟

كلّما نمت الرأسمالية بشكل معقّد بما فيه الكفاية، يدفع الفاشلون الثمن. تعزّز كل أزمة من قوّة شاغلي الوظائف الحاليين؛ لأنهم يبدون أمام الجمهور، وكأنهم المرشحون الوحيدون للتخلّص من الفوضى. والمشكلة هي أن "الحلول" التي نفّذها المبدعون الأصليون لهذه المشكلة يخلق قوّة أكثر تعقيداً، وأكثر مركزية - والذي يركد بدوره أن لا يمكن كذلك الاستغناء عن الجناة الأصليين ...

وقرّرت هذه الحكومة تجربة شيء جديد- فكرة رائعة من شأنها إيجاد سوق لالتزامات الدين المضمونة البائدة هذه، وحماية دافعي الضرائب من تحمّل تكلفة إنقاذ البنوك مرة أخرى. وكانت فكرتهم بسيطة: القيام بالتعاون مع البنوك وصناديق التحوّط وصناديق التقاعد وغيرها بإنشاء سوق صورية لالتزامات الدين المضمونة السامة والتي من شأنها تحفيز أسعار صورية، يمكن عندها استخدامها لإعادة تقييم حسابات البنوك. وإليك الطريقة التي تعمل وفقها هذه الخطّة.

لنفترض أن البنك B يمتلك التزامات الدين المضمونة CDO (ولندعوها C) وأن B اشتراها بمبلغ ١٠٠ دولار أمريكي، كان مبلغ ٤٠ دولار أمريكي من أموال B والستين دولار أمريكي الباقية عبارة عن رافعة مالية (أي المبلغ الذي اقترضه B بطريقة أو بأخرى من أجل شراء C). تكمن مشكلة B اليوم، أنه وبعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، غير قادر على بيع C بأكثر من ٥ دولارات أمريكية. ونظراً لأن خزائنه مليئة بمثل التزامات الدين المضمونة هذه، إذا ترتّب عليه أن يبيع بسعر أقل من ٦٠ دولار أمريكي، فسوف يعلن إفلاسه، ولن يسفر بيعه عمّا يكفي من الأموال لدفع ديونه التي تبلغ ٦٠ دولار أمريكي لكل التزام دين مضمون CDO (أي حالة من الأسهم السلبية). وهكذا، لن يتمكّن B من القيام بشيء، يحتفظ بـ C ويواجه الموت البطيء من خلال ألف عملية اقتطاع من الأموال، بينما يرتدع المستثمرون، الذين تردعهم عدم قدرة B على تخليص نفسه من التزامات الدين المضمونة السامة، وبيع أسهم B بكمّيات كبيرة، وتنهار

قيمتها في البورصة أكثر فأكثر. كل قرش تدفعه الحكومة لـ B لإبقائه على قيد الحياة، يذخره B باستماتة. وهكذا لا تجد الأموال الضخمة الممنوحة لإنقاذ البنوك طريقها إلى الشركات، والتي تحتاج إلى قروض لشراء الآلات، أو للعملاء الذين يرغبون في تمويل شراء منزل جديد. وهذا ما يجعل الركود أسوأ مقا هو عليه بالفعل.

أدخلت هنا خطة جايتنر - سامرز، والتي تُنشئ حساباً (لنطلق عليه اسم A) والذي يمكن استخدامه من قبل بعض صناديق التحوّط أو صناديق التقاعد (لنطلق عليها اسم H) لطرح سعر لـ C. يبلغ مجموع حساب A ٦٠ دولار أمريكي مثلاً (الحد الأدنى الذي يقبله B كسعر لـ C) على النحو التالي: تساهم صناديق التحوّط H بمبلغ ٥ دولار أمريكي مع A، كما تفعل وزارة الخزانة الأمريكية. يأتي الفرق الذي يبلغ ٥٠ دولاراً أمريكياً على شكل قرض من البنط الاحتياطي الفيدرالي[1]. تنطوي الخطوة التالية على مشاركة صناديق التحوّط وصناديق التقاعد والتي اطلقنا عليها اسم H، في المزاد الذي نظّمته الحكومة لـ C التي تعود ملكيتها إلى B - في مزاد، يحصل الذي يدفع فيه أكثر على C.

ينبغي - بحكم التعريف - أن يمتلك هذا المزاد احتياطياً (أو حداً أدنى) من السعر لا يقل عن ٦٠ دولار أمريكي (أي الحد الأدنى الذي ينبغي أن يبيع فوقه B كلا من C إذا كان يود تفادي الإفلاس). لنفترض أن H قدمت سعراً بلغ ٦٠ دولار أمريكي، وفازت بها. يحصل B على مبلغ ٦٠ دولار أمريكي، تعود إلى الدائنين (لنتذكر أن B اقترض مبلغ ٦٠ دولار أمريكي أصلاً لشراء C). وبينما يخسر B سيولته في C، يتابع عمله لتحقيق الربح في المستقبل. أما بالنسبة لصناديق التحوّط H؛ يعتمد دفعها للتعويضات على مقدار ما يمكنها بيعه من C. لننظر - الآن - إلى السيناريوهين اللذين أمامنا - أحدهما جيد بالنسبة لـ H والآخر سيئ.

يكتشف صندوق التحوّط H في السيناريو الجيد، أنه بعد أسابيع قليلة من شرائه C بمبلغ ٦٠ دولار أمريكي (ساهمت منها بمبلغ ٥ دولارات فقط)، أن قيمتها قد ارتفعت، لنقل إلى ٨٠ دولار، عندما يقلع السوق الصوري، وينضم إليه المضاربون. تدين H من مبلغ ٨٠ دولار هذا بخمسين دولاراً لبنك الاحتياطي الفيدرالي، وينبغي عليها مشاركة القيمة المتبقية (٣٠ دولار أمريكي) مع شريكتها وزارة الخزانة الأمريكية. يترك هذا لـ H مبلغ ١٥ دولاراً أمريكياً المبلغ الذي لا يُعدَ مبلغاً سيئاً على الإطلاق. حقق استثمار ٥ دولارات أمريكية عائدات بلغت ١٥ دولاراً أمريكياً. وإذا اشترت H مليوناً

التزامات الدين المضمونة هذه، سيصل مبلغ مكاسبها الصافية إلى ١٠ مليون دولار أمريكي.

أما في حالة السيناريو السيئ؛ تخسر H استثمارها (٥ دولار أمريكي) وليس أكثر من ذلك. لنفترض، على سبيل المثال، أنه يمكن بيع التزامات الدين المضمونة C (التي تم شراؤها بمبلغ ٦٠ دولار أمريكي باستخدام حساب أ) بمبلغ ٣٠ دولار أمريكي فقط. عندما ستظل H مدينة بمبلغ ٥٠ دولار أمريكي لبنك الاحتياطي الفيدرالي مقابل عائدات تبلغ ٣٠ دولار أمريكي فقط. ينبغي عليها في الحالة الطبيعية دفع ٢٠ دولار من جيبها (شأنها في ذلك شأن وزارة الخزانة الأمريكية). ومع ذلك، يعرف القرض بمبلغ ٥٠ دولار أمريكي من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى H باسم القرض غير المسترد. وهذا يعني أن بنك الاحتياطي الفيدرالي يحصل على المال من بيع H لما تمتلكه من C، ولكنه لا يسترد بأي طريقة ما تبقى من أمواله (٢٠ دولار أمريكي من القروض غير المسددة) من H.

باختصار، إذا كانت الأمور تسير على ما يرام، يحصل مديرو الصناديق على ربح صاف بمبلغ ١٠ دولار أمريكي من الاستثمار بمبلغ ٥ دولار أمريكي (عائدات بنسبة ٢٠٠ في المائة)، وإذا لم تكن الأمور تسير على ما يرام، يخسرون - فقط - المبلغ الأولي ٥ دولار أمريكي. وهكذا صوّرت خطة جايتنر - سامرز، كمشروع رائع، شجّعت من خلاله الحكومة مديري صناديق التحوّط وصناديق المعاشات التقاعدية على بعض المخاطرة في سياق لعبة، صفمتها وأدارتها الحكومة، والتي يمكن أن تعمل وتسمح للجميع بالربح - البنوك (التي من شأنها أن تخلص نفسها من التزامات الدين المضمونة الكريهة)، وصناديق التحوّط وصناديق المعاشات التقاعدية (والتي ستحصل على عائدات بمعدّل ٢٠٠ في المائة) والحكومة (التي من شأنها استرداد أموال الإنقاذ التي دفعتها).

يبدو كل شيء رائعاً تماماً. حتى يبدأ أحدهم بالتساؤل: كيف سيقيم المدير الذكي للصندوق احتمالية تحقيق السيناريو الجيد مجسداً في عائدات أفضل من حوالي الثلث؟[٢] والذي سيرى أن هناك أكثر من فرصة واحدة مقابل كل ثلاث فرص أن يتم بيع التزامات الدين المضمونة CDO بأكثر من ٦٠ دولار أمريكي علماً بأنه لا أحد يريد لمس التزامات الدين المضمونة CDO السامة مقابل أكثر من ٥ دولارات أمريكية؟ مَن سيشارك في هذه السوق الصورية الوَهمية؟ يبدو الالتزام بدفع تريليون دولار أمريكي لبرنامج يقوم على التفاؤل المحض الذي لا أساس له أمراً غريباً

للغاية.

هل كان كلّ من تيم جايتنر ولاري سامرز، اللذين يُعدّان من أذكى الأشخاص في الإدارة الأمريكية متهوّرين؟ بالطبع لا[٣].

كانت خطّتهما رائعة بكل المقاييس، ولكن؛ ليس بفضل هدفها المعلن. فبينما كان هذا الهدف المعلن قائماً على تحفيز صناديق التحوّط وصناديق التقاعد لشراء المال السام الرديء للبنوك (التزامات الديون المضمونة)، وكما رأينا للتو، لن يكون لصناديق التحوّط أو صناديق المعاشات التقاعدية أي دور تلعبه في هذه الخطّة. ألم يكن كل من جايتنر وسامرز على علم بذلك؟ بالطبع كانوا على دراية بذلك. إذن؛ على مَن اعتمدوا لطرح أسعار للمشتقات المالية السامة للبنوك، إذا كانت صناديق التحوّط وصناديق المعاشات التقاعدية أن تبقى خارج اللعبة؟ الجواب المذهل هو أنهما اعتمدا على البنوك نفسها!

هذا هو القصد الحقيقي من الخطّة (والذي حصل بشكل لا يصير أي دهشة). لننظر إلى البنك B مجدداً. النظر يحاول هذا البنك بشدة إخراج C (CDO)) من الميزانية العمومية. وهنا يأتي دور خطّة جايتنر - سامرز. يؤسّس البنك B على الفور صناديق التحوّط الخاصة به، H، وذلك باستخدام بعض من الأموال التي قدمها بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية بالفعل سابقاً في سياق خطّة الإنقاذ. وعندها تشارك H في الخطّة، لتساعد في إنشاء حساب جديد، A، يتضمّن ١٠٠ دولار أمريكي (يساهم منها H بمبلغ ٧ دولارات، وتساهم وزارة الخزانة الأمريكية بمبلغ ٧ دولارات أخرى، ويقرضها بنك الاحتياطي الفيدرالي ٨٦ دولاراً أمريكياً)، ثمّ تطرح سعر ١٠٠ دولار على الفور بعد ذلك مقابل التزامات الدين المضمونة الخاصة بها C. تخلص نفسها بهذه الطريقة من ١٠٠ دولار من CDO السامة مرة وإلى الأبد بتكلفة قدرها ٧ دولارات أمريكية فقط، والتي تُعدّ بحدّ ذاتها منحة من الحكومة! [٤]

لقد كانت خطّة شيطانية حقاً تقوم على السماح للبنوك بالنجاة من جريمة القتل الرمزية. ومع ذلك تتجاوز أهمّيّة الحيلة التي تتضمّنها خطّة جايتنر - سامرز الآثار الأخلاقية، أو حتّى الآثار المالية. كانت خطّة بولسون التي سبقتها تمثل محاولة فجّة، ولكنها صادقة لمنح سيولة نقدية أكبر للبنوك، دون تقديم أي معلومات إضافية. في المقابل، حاول جايتنر و سامرز القيام بشيء مختلف: السماح لوول ستريت بتخيّل أن خطّة

التمويلية financialization العزيزة عليهم قد تنبعث من جديد، مثل طائر الفينيق، من الرماد اعتماداً على قوة الخطة التي تقرها الحكومة لإنشاء مشتقات جديدة - أشكال جديدة من المال الخاص يتمّ الاكتتاب عليها من المال العام لدافعي الضرائب.

في الجوهر، سمحت الإدارة لأبشع وأقذر وصيفات المينوتور العالمي بالعودة بقوة بعد السقوط المدوي للوحش. لم يكن هذا سوى خطوة واحدة من الخطوات العديدة التي خطاها السياسيون على طول الطريق، والتي قادتهم، ويا للمفارقة، إلى خسارة نفوذهم. ومن خلال تعزيز قدرات البنوك المفلسة، حرموا أنفسهم من أي حيّز حقيقي، يسمح لهم بوضع السياسات الفعالة. وبمجرد استعادة قوة وول ستريت، فقد السياسيون قدرتهم على كبح جماح الأزمة الجارية.

تتميّز الأزمة المالية في أوروبا (والتي سيتم تناولها بالتفصيل في الفصل التالي) بمجموعة من الخصائص المميزة. ومع ذلك، فمن المفيد إلقاء نظرة سريعة على السيطرة التي لا تصدّق للمشتقّات المالية السامة على خيال المؤسسات الأوروبية. من المدهش للغاية أن نرى في القارة التي كانت تحتقر ظاهرياً التزامات الدين المضمونة الآتية من أمريكا، أنه عندما قرّر الاتحاد الأوروبي إنشاء مؤسسة لإقراض الدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل مالية (مثل إيرلندا، البرتغال، إسبانيا)، وجد الاتحاد الإلهام في بنية التزامات الدين المضمونة التي كانوا يسخرون منها.

أنشأ الاتحاد الأوروبي في مايو ٢٠١٠ ما يمكن تسميته بالمنشأة ذات الغرض الخاص (SPV). وكان الغرض منها الاقتراض نيابة عن دول منطقة اليورو القادرة على إيفاء الديون وإقراض الدول البقية التي خرجت من الأسواق المالية. يجتب هذا تخلّف الدولة عن سداد ديون، والتي قضت على البنوك؛ لأنها أقرضت مبالغ كبيرة لهذه الدول بعينها.

كان من المفترض بالمنشأة ذات الغرض SPV هذه، والتي سُميت لاحقاً باسم صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF) أن تمثّل صندوقاً مؤقتاً. وعندما تعمّقت أزمة اليورو، تقرر أنها لا بد أن تتطوّر بحلول عام ٢٠١٣، إلى مؤسسة دائمة، تسمّى آلية الاستقرار المالي الأوروبي. كانت الفكرة تقوم على اقتراض مبلغ ٤٤٠ مليار يورو، نيابة عن منطقة اليورو، والتي سيتم إقراضها للدول الأعضاء التي لا تمتلك سيولة، والدول التي ربّما تعد متعثرة[٥].

تمثل الميزتان الرئيستان لصندوق الاستقرار المالي الأوروبي مثالاً رائعاً لحالة حكم البنوك المفلسة bankruptocracy. الميزة الأولى (والتي ندرسها بالتفصيل في الفصل التالي) أن صندوق الاستقرار المالي الأوروبي لا يجمع الأموال لإنقاذ إيرلندا والبرتغال وغيرها، بل لإنقاذ البنوك الأوروبية المنهارة. أما الميزة الثانية، وهي أكثر أهمّية هنا؛ أن صندوق الاستقرار المالي الأوروبي EFSF يقترض المال، من خلال إصدار سندات أوروبية

سامة - السندات التي تمت هيكلتها بطريقة مماثلة لالتزامات الدين المضمونة السيئة السابقة.

تذكّر كيف تم تجميع التزامات الدين المضمونة في وول ستريت مع بعضها البعض في شرائح من القروض العقارية المختلفة عالية المخاطر (prime and sub-prime)، والتي يتضمن كل منها أسعار فائدة مختلفة. وتذكّر أيضاً أن هذا الخليط كان ساماً حقاً (أو انفجارياً)، لأنه في حال انهارت إحدى شرائح التزامات الدين المضمونة هذه (مثل تخلف جاك عن سداد قرضه)، فإن هذا سيزيد من خطر التخلف عن سداد الشريحة التالية (مثل تخلف جيل عن سداد القرض؛ لأن فرص خسارتها لوظيفتها تزايدت عندما فقد جاك عمله ومنزله).

وهكذا تم من خلال تلك السندات الصادرة عن صندوق الاستقرار المالي الأوروبي EFSF على سبيل المثال إقراض الدولة الإيرلندية، والتي كانت على وشك الإفلاس في ديسمبر ٢٠١٠، بعد أن فشلت في إيجاد المال الكافي للوفاء بوعودها وتسديد ديون مصارفها الخاصة. جمعت قروض صندوق الاستقرار المالي الأوروبي لإيرلندا من أسواق المال عن طريق صندوق الإنقاذ الأوروبي بناء على ضمانات قوية صادرة عن الخمسة عشر دولة المتبقية في منطقة اليورو، بما يتناسب مع ناتجها المحلي الإجمالي (خرجت اليونان من السوق بالفعل في مايو ٢٠١٠). وقسم إجمالي المبلغ المطروح آنذاك إلى "حزم" صغيرة، تحتوي كل منها على شريحة مضمونة من قبل ألمانيا، وشريحة أخرى مضمونة من قبل فرنسا، وأخرى من قبل البرتغال .. إلخ.

وبما أن لكل بلد درجات مختلفة من الجدارة الائتمانية، تقاضى كل واحد منها سعر فائدة مختلفاً عن الآخر. وأخيراً، بيعت هذه "الحزم" على شكل سندات، ذهب معظمها إلى المستثمرين الآسيويين والمصارف (شبه المفلسة) في أوروبا.

لنتصوّر - الآن - ما الذي يمكن أن يحدث فيما لو أجبرت البرتغال - أيضاً - على الخروج من أسواق المال، مثلما حصل مع اليونان وإيرلندا من قبل. يكمن السبب الرئيس الذي يمكن أن يجعل هذا يحدث ببساطة أيضاً (إذا لم يكن قد حدث بالفعل في أثناء قراءتك لهذه السطور) في حقيقة أن البرتغال، والتي كانت على حافة الهاوية بالفعل، قد اضطُرّت إلى الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، نيابة عن إيرلندا!

وقد يشتري المضاربون بكفيّة كبيرة مقايضات العجز عن سداد الدين CDSs التي من شأنها أن تدفع لهم فيما لو تخلّفت البرتغال عن الدفع، وقد يدفع الارتفاع في سعر مقايضات العجز عن سداد الدين هذه أسعار الفائدة التي ينبغي على البرتغال أن تدفعها للحصول على قروض جديدة، إلى درجة لا تُحتمل أبداً. وهكذا ذهبت البرتغال؛ لتتوسّل صندوق الاستقرار المالي الأوروبيEFSF!

يتوجّب عندها على صندوق الاستقرار المالي الأوروبي EFSF إصدار ديون جديدة، نيابة عن دول منطقة اليورو المتبقّية لمساعدة البرتغال. وهكذا، مع خروج البرتغال من المجموعة، سيزداد العبء الذي تتقاسمه الأربعة عشر بلداً المتبقّية لضمان سندات صندوق الاستقرار المالي الأوروبي. كيف سيكون ردّ فعل الأسواق؟ التركيز الفوري على الدولة "الهامشية" الجديدة: الدولة التي تقترض حالياً وفق أعلى معدّلات الفائدة في صندوق الاستقرار المالي الأوروبي من أجل إقراض المال إلى اليونان وإيرلندا، والآن البرتغال. وهكذا سيرتفع سعر الفائدة في إسبانيا حتى يتم إخراجها من الأسواق أيضاً. ليتبقى عندها ثلاث عشرة دولة متبقّية؛ لتقترض نيابة عن صندوق الإنقاذ الأوروبي، ولتركّز الأسواق على أحدث البلدان "الهامشية". وتتابع هذه الدائرة دورانها حتى تصبح مجموعة الدول الموجودة في صندوق الاستقرار المالي الأوروبي EFSF صغيرة إلى درجة لا تمكّنها من تحمّل عبء الدين الإجمالي (حتى إذا رغبت هذه الدول بذلك).

أستخدم في الفصل التالي استعارة مجموعة من متسلّقي الجبال المذعورين، المربوطين بحبل واحد، يسقطون من على سفح الجبل واحداً تلو الآخر حتى يسقط أقواهم أيضاً، عندما يفقد قدرته على تحمّل وزن الباقين. إذا ما نظرنا إلى صندوق الاستقرار المالي الأوروبي من هذا المنظور، فسيبدو بئيساً للغاية. حقّقت سندات الصندوق مع بعضها البعض أنواعاً مختلفة من الضمانات (والتي تقدمها كل دولة على حدة) بطرق يُرثى لها، لا تزال مبهمة حتى اليوم. هكذا - بالضبط - ظهرت التزامات الدين المضمونة قبل عام ٢٠٠٨، مزوّدة بعيبين قاتلين.

أولاً، تبدو هيكلة سندات صندوق الاستقرار المالي الأوروبي EFSF على طريقة التزامات الدين المضمونة CDOs والتي سببت مثل هذه المشاكل - بالنسبة للاقتصاد العالمي - عملاً متهوّراً بالفعل، على أقل تقدير. ومن التداعيات الفورية للاعتماد على هيكل التزامات الدين المضمونة

CDO أنه ينبغي على صندوق الإنقاذ الأوروبي أن يقترض ٤٤٠ مليار يورو، وتسليم قروض تبلغ قيمتها على الأكثر ٢٥٠ مليار يورو. وتجلس بقية المبلغ التي تصل إلى ١٩٠ مليار يورو مكتوفة الأيدي على الرفّ! لماذا؟ لأن المستثمرين يعرفون أن السندات التي يشترونها سامة، وسيشترونها - فقط - في حال احتفظ صندوق الإنقاذ الأوروبي بالكثير من المال؛ ليدفع لهم مجدداً في حال عجز البرتغال، أو عجز بعض الدول الأخرى الأعضاء في منطقة اليورو. يمثل الموضوع باختصار وسيلة غير فعّالة للغاية لتجميع الديون.

ثانياً، لا يعفي هذا النوع من التدخّل السياسي، مثل خطّة جايتنر - سامرز في الولايات المتحدة، من تبعات مبدأ التزامات الدين المضمونة وحسب (وبالمثل أسلافه من وول ستريت) بل يحقّق الأهم من ذلك؛ حيث يسمح للبنوك وشركات التأمين وصناديق التحوّط وغيرها بإنشاء أشكال جديدة من المال الخاص. وكأنما الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ لم تحدث أبداً!

لقد رأينا بالفعل في الولايات المتحدة كيف أنشأت خطّة جايتنر - سامرز مشتقّات جديدة، وبالتالي ضخّت المال الخاص الجديد، وكيف تم الاكتتاب عليه بنسبة كبيرة بواسطة أموال الناس السابقة، في وول ستريت. وحصلت الخطّة الشريرة نفسها في أوروبا أيضاً. وعندما أصبح واضحاً أن التدخلات على غرار تدخلات صندوق الإنقاذ الأوروبي لإنقاذ دول مثل اليونان وإيرلندا ستموّل بواسطة سندات اليورو السامة (ولم تقتنع الأسواق نظراً لذلك، ولو للحظة واحدة أنها ستتعامل في نهاية المطاف بفعالية مع قضايا الملاءة المالية لهذه الدول)، واقتنصت البنوك وصناديق التحوّط الفرصة بقوّة لتحويل حالة عدم اليقين بشأن اليورو إلى فورة أخرى من فورات المراهنة. وهذا ما فعلوه بالضبط: أخذوا الرهانات، على شكل مقايضات العجز عن سداد الديون CDSs ضد سندات الدول الأوروبية الأعضاء (مثل سندات اليونان، وإيرلندا، وإسبانيا، وإيطاليا). وهكذا شكّلت كلاً من سندات اليورو السامة لصندوق الإنقاذ الأوروبي EFSF وهذا الإنتاج الضخم من مقايضات العجز عن سداد الدين CDSs الجديدة في النهاية جولة جديدة من جيل المال الخاص غير القابل للاستدامة.

وعندما تتحوّل أحدث كومة من المال الخاص إلى رماد أيضاً - وهذا ما سيحصل بكل تأكيد - فماذا الذي سيحدث مستقبلاً بالنسبة لأوروبا؟

كان جوهر خطة جايتنر - سامرز، سواء في حالتها الأصلية، أو تجسيدها الآخر في أوروبا، دفاعاً عن تشكيل المال الخاص لوول ستريت. وبدلاً من الإعلان المدوي القائل "لنبدأ من جديد!"، أشارت القيادات السياسية بشكل فعّال للبنوك أن تعمل على النحو المعتاد. بل لنعمل على النحو المعتاد مع الأموال العامة هذه المرة. قال كارل ماركس مرة إن التاريخ يعيد نفسه في المرة الأولى كمأساة، وفي المرة الثانية كمهزلة. لذلك، بينما أنشأ وول ستريت في مرحلة ما قبل ٢٠٠٨ المنتجات المالية الاصطناعية من تلقاء نفسه (ربما مع غض نظر من الحكومة)، وفي أعقاب انهيار ٢٠٠٨ قام وول ستريت بذلك مع دعم ضخم من الحكومة (الأمريكية والأوروبية).

سيرت إدارة أوباما باختصار في بداية فبراير من عام ٢٠٠٩ أشرعة وول ستريت عن طريق هندسة سوق جديدة للمشتقات القديمة (التي كانت تزخر بديون الرهن العقاري على الفقراء). وكان وسيط التبادل في هذه السوق الجديدة عبارة عن مزيج من المشتقات المالية القديمة (التي تم تعويمها مجدداً) والمشتقات الجديدة (التي لا تقوم على الرهون العقارية للفقراء، بل على الضرائب التي لا يمكن تجنب دفعها - من قبل نفس الأشخاص الفقراء أصلاً في كثير من الأحيان). وهكذا، تم نقل العديد من الأصول السامة في البنوك خارج حساباتها، بينما يأخذ إنتاج المال الخاص الجديد السام منحى آخر. وحذا الأوروبيون بعد عام ونصف العام لاحقاً - حتى لا يفوتهم القطار - حذو الولايات المتحدة مع قضايا الديون على غرار صندوق الإنقاذ الأوروبي وعمليات إنقاذ البنوك؛ ليقدموا مساهمتهم الخاصة في موجة جديدة من "المنتجات" المالية شديدة السمية.

وبمجرد تطهير الميزانيات العمومية للبنوك من معظم التزامات الدين المضمونة السامة، استخدم وول ستريت بعض العائدات، وبعض أموال الإنقاذ من موجات مختلفة من المساعدات التي تلقاها من الدولة، للدفع للحكومة مجدداً. وعندما أقول بطبيعة الحال دفع أموال القروض للحكومة مجدداً، أقصد بذلك مجرد المبالغة الكبيرة وحسب.

لم يعيدوا بالفعل سوى جزء صغير ممّا أعطتهم وزارة الخزانة الأمريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي. بالنسبة للأغلبية العظمى من عمليات الإنقاذ جاءت على شكل ضمانات عملاقة، لم يتم الإبلاغ عنها. ولم يتم تسديد هذه الأموال أبداً. مثلما لم تسدّد التكلفة الضخمة لخطّة جايتنر - سامرز. وعلاوة على ذلك، لم تعترف البنوك أبداً بمئات المليارات من الدولارات من أسهمها وغيرها حتى من الأصول التي تم شراؤها من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي تحت الطاولة في استعراض للتضامن مع وول ستريت (والمعروف أيضاً باسم التيسير الكمّي). تمثّل الخاتمة الحتمية كل هذه الأموال التي لن يتم دفعها مجدداً أبداً.

باختصار، أولاً تم تمكين البنوك (على حساب دافعي الضرائب) من العودة إلى عمليات الاحتيال السابقة القائمة على إيجاد الأموال الخاصة السامة، ومن ثمّ؛ يقومون بتسديد ذرّة واحدة من ديونهم للحكومة - مبالغ مرتفعة بما يكفي فقط لإضفاء الشرعية على المكافآت الجديدة لمديري هذه البنوك. وبمجرد بدء المكافآت بالتدفّق مجدداً، وبمجرد تعافي البورصة، بدأت الصحافة بالتحدث بحماسة شديدة حول نهاية الركود. لقد أخبرونا أن الاقتصاد كان يحقّق النمو مجدداً. بدأت كل من الصحافة والمعلّقين والاقتصاديين وخبراء وول ستريت - الجميع تقريباً - يتنفّسون الصعداء؛ لأنه قد تم تجنّب نهاية العالم حقاً. وعلى الرغم من أن معظم الأصوات الجادة كانت تتحدث بلغة حذرة، كما تحدث البعض بقلق وبصوت عالٍ عن الركود المزدوج، كانت الحكمة التقليدية تقول بأننا قد وصلنا إلى نهاية النفق. ولكن البطالة ظلت مرتفعة أكثر من أي وقت مضى، واستمر حبس الرهن العقاري أو الحجز على الممتلكات بلا هوادة، وظلّت الأجور الحقيقية ثابتة.

استسلمت حكوماتنا تماماً من الناحية السياسية للبنوك المنهارة. وكما هو الحال مع التنازلات التي تقدمها عادة للشخصيات الشريرة، لم يقدم أحد أي شكر للمستسلمين. زادت خطّة جايتنر - سامرز في الواقع من قوّة البنوك على ابتزاز الدولة وجهاً لوجه. وبينما كانت إدارة الرئيس أوباما منشغلة بقبول شعار وول ستريت القائم على رفض أي تأميم كامل (أي الحجّة الوَهمية القائمة على أن إعادة رسملة البنوك عن طريق التأميم المؤقّت، كما حصل في السويد في عام ١٩٩٣، تؤدي إلى إلغاء ثقة الناس في النظام المالي، ممّا سيؤدي إلى نشر المزيد من عدم الاستقرار، والذي سيعرّض - بدوره - أي انتعاش في نهاية المطاف إلى الخطر)، لقد كانت

بنوك وول ستريت تخطط بالفعل ضد الإدارة، وكانت تنوي استخدام مواردها المالية المتجددة لتعزيز المعارضين السياسيين لأوباما (الذي قدم وعوداً نارية بتطبيق بعض إجراءات التنظيم البسيطة).

واكتسب هذا التطور أهمّية إضافية في يناير ٢٠١٠، عندما ألغت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، من خلال تصويت أربعة أعضاء من خمسة، قانون تيلمان ١٩٠٧، والذي مرّره الرئيس تيدي روزفلت في محاولة لمنع الشركات من استخدام أموالها في شراء النفوذ السياسي. انفتحت أبواب أموال وول ستريت على مصراعيها في ذلك الخميس المصيري، عندما قضت المحكمة بأنه يمكن لمديري الشركة أن يقرّروا، ودون التشاور مع أحد، تحرير شيك للسياسي الذي يقدم لهم الصفقة الأفضل، وخاصة فيما يتعلق بتنظيم القطاع المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

استخدم الرئيس أوباما أقصى طاقاته من التفكير الابتكاري لتحقيق الهدف النهائي كرد فعل على هذه "الخيانة": لقد خوّل بول فولكر (والذي كان لا يزال قوياً في عقده الثامن من العمر) بكتابة التشريعات التنظيمية التي سيضطر وول ستريت للعمل بموجبها في المستقبل - وأن يكتبها بطريقة تشدد قبضة السلطات على وول ستريت بطرق مهمّة للغاية. توصّل فولكر - بصفته الجديدة كرئيس للمجلس الاستشاري للانتعاش الاقتصادي (ERAB) - إلى قانون فولكر، والذي وعدت الإدارة بتقديمه إلى الكونغرس. أحيا قانون فولكر قانون جلاس - ستيجال الذي يعود إلى فترة النيو ديل، والذي ألغاه لاري سامرز في التسعينيات. يحظر هذا القانون على المصارف العبث في المشتقات والمنتجات المالية الغريبة الأخرى. وكانت فكرة فولكر الأساسية أن البنوك التي تقبل الودائع والمؤمّنة من قبل الدولة ضد التعثر عن السداد لا ينبغي أن يسمح لها بالمشاركة سواء في سوق الأسهم أو في تداول المشتقات المالية. وعلى الرغم من المحاولات التي جرت لتمرير قانون فولكر، ربح وول ستريت المعركة في النهاية.

حُرم المصرفيون في وول ستريت من النوم لليال عديدة، بسبب اضطرارهم لمواجهة واحد من الأنبياء الأوائل للمينوتور العالمي، والشخص الذي رعى الوحش خلال فترة مراهقته في الثمانينيات (تذكّر جيداً دور فولكر كما بيّناه في الفصل ٤). ولكن ذلك لم يستمر طويلاً. تقاعد فولكر من الخدمة بحلول يناير ٢٠١١، كما تقاعد المجلس الاستشاري للانتعاش الاقتصادي ERAB أيضاً. أصبح من الواضح أنه قد ولّت إلى الأبد تلك اللحظة الوجيزة التي كان فيها وول ستريت ضعيفاً بما يكفي؛ ليضطر إلى

تقديم تنازلات كبيرة. لقد تحزرت بالفعل واحدة من أكثر وصيفات المينوتور قباحة. السؤال الذي يُطرح أمامنا الآن: كيف سيُمسك وول ستريت بزمام أمره دون وجود المينوتور العالمي؟ نترك هذه التكهّنات إلى نهاية الكتاب.

عودة الحكم المفترس والاقتصاد الباطل والمأساة الغريبة لأصولية السوق

ظهرت أصولية السوق الحرة بالفعل، على مستوى كل من الأفكار السياسية والنظرية الاقتصادية كواحدة من وصيفات المينوتور العالمي (انظر الفصل ٥، النظرية السامة الجزء الأول والجزء الثاني). وذلك بمعنى أنها تعمل بطرق لا تختلف كثيراً عن الطريقة التي كانت تعمل وفقها الماركسية في ظل النظام السوفييتي: أي أن يتم الحديث عنها باحترام في الخطابة والوعظ أكثر من تطبيقها عملياً. في الحالتين كلتيهما، يتم استخدام المُثل العليا المدعومة بالأطروحات الاقتصادية الرائعة لأغراض خسيسة: أي إضفاء الشرعية على اغتصاب مجموعة اجتماعية معينة للسلطة والثروة.

كان قهر جهاز الدولة نيابة عن المتنفذين والأقوياء نمطاً راسخاً في أمريكا قبل عام ١٩٢٩ (راجع الفصل ٣). كان الكساد العظيم في ١٩٢٩ عبارة عن انتقام التاريخ من المجتمع الذي سمح لنفسه بأن يكون فريسة للدولة المفترسة - الدولة التي يسيطر عليها البارونات اللصوص في البداية، ثم أقطاب المؤسسات الجدد؛ لتنتهي بعد فترة وجيزة في قبضة وول ستريت[٦].

حصلت إعادة اصطفاف اجتماعية واقتصادية جديدة للوصول إلى ميثاق أكثر شمولاً بين الشركات والحكومة والأمريكيين العاملين، بعد الصفقة الجديدة (نيو ديل) والحرب العالمية الثانية التي تولّدت عنها الخطة العالمية. واستمرت استعادة الاصطفاف هذه لعقدين من الزمن - الزمن الذي لا يزال يتذكّره الجميع على أنه العصر الذهبي للرأسمالية[٧]. ومع ذلك، عندما انهارت الخطة العالمية في عام ١٩٧١، وعندما "تفكّك" الاقتصاد الأمريكي واقتصادات العالم عمداً لتمهيد الطريق أمام المينوتور العالمي، انفصمت عُرى هذا الميثاق الذي ينتمي إلى فترة ما بعد الحرب.

لم يكن كل هذا من قبيل الصدفة. لقد كان تفكيك هذا الميثاق - كما رأينا - شرطاً أساسياً لجذب الولايات المتحدة لتدفّقات رأس المال، والذي من شأنه أن يُبقي العجز المزدوج يرتفع إلى الأبد. لقد كان هذا الانهيار شرطاً أساسياً لهيمنة المينوتور العالمي. ولكن؛ مَن الذين استفادوا حقاً من

الوحش؟ أصحاب المداخيل الأعلى، تلك الأجزاء من المجتمع الأمريكي التي عملت في المؤسسات المالية، أو التي كانت تدور في فلكها، وقطاع الوقود الأحفوري، والقطاعات الصناعية المرتبطة بالمجمع الصناعي العسكري (وخصوصاً قطاعات الإلكترونيات، وقطاعات نظم المعلومات، وقطاعات الطيران والهندسة الميكانيكية). كما استفاد - أيضاً - أولئك الأشخاص المحظوظون بما فيه الكفاية لامتلاك جزء من المؤسسات والشركات الاستغلالية على غرار وول مارت. لقد عمل المينوتور لفائدة هؤلاء حقاً. وكانت أصولية السوق الحرة عبارة عن وصيفته الإيديولوجية.

أما بالنسبة للمُثل الفعلية التي تقوم عليها أصولية السوق الحرة، فقد حظيت بمصير المُثل الفعلية للماركسية في موسكو: أصبحت أول ضحايا صعود أبطالها السياسيين إلى السلطة. عندما دخل رونالد ريغان في الواقع إلى البيت الأبيض في عام ١٩٨١، تحدّث بلغة اقتصاديات الموارد الجانبية، والميزانيات المتوازنة، وأفول عصر الحكومة الضخمة (ولسخرية القدر، كان ماركس أول مَن صاغ هذه التسمية) ... إلخ، وبعد أشهر قليلة من اللعب بمثل هذه السياسات، وبمجرد ارتفاع معدّل البطالة في عام ١٩٨١، قام ريغان بانعطاف مفاجئ (كما فعل لينين تماماً من خلال اعتماد سياسة الاقتصاد الجديد في اللحظة التي اكتشف فيها أن الاشتراكية لا تعمل في المصانع، كما هو مخطط لها). وبدلاً من تقليص دور الحكومة ومعادلة الموازنة، وضع الرئيس رجله على دواسة البنزين. تضخّم العجز المزدوج، ونتيجة لممارساته الكينزية الجامحة، تقلّصت البطالة، وكان المينوتور العالمي يتابع عمله دون أي اكتراث بالنتائج.

تغيرت ثلاثة أمور مع الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. بقي المينوتور راقداً في متاهته مثقلاً بجراحه، مريضاً للغاية، لدرجة أنه غير قادر على متابعة استهلاك الفائض الناتج عن أوروبا واليابان والصين وجنوب شرق آسيا بدرجة كافية لمنع اقتصادها من التوقّف المفاجئ. ثانياً، انهارت الأسواق المالية وتلاشى المال الخاص الذي ولّدته، وأزاحت رياح الأزمة المالية العاتية كل الغبار بعيداً. ثالثاً، إما أن يتمتع السياسيون بالجرأة الكافية لكبح جماح وصيفات المينوتور، أو سيتم الاستعاضة عنهم بالسياسيين الجدد الذين يعدون بالقيام بذلك. لا يزال معنا اليوم الأثر الأول فقط من بين هذه الآثار الثلاثة للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

سقط السياسيون الذي يريدون الوقوف على أقدامهم ومواجهة وصيفات المينوتور في كل من أمريكا وأوروبا في فخ التردّد. وبينما كانوا

غارقين في ترددهم، انبرى سياسيون آخرون (أقل تشككاً) إلى العمل. وكانت خطوتهم الأولى أخذ الأموال العامة المسكوكة حديثاً، والتي كانت تصبّ في البنوك لإبقائها على قيد الحياة، واستخدامها للسماح لوول ستريت وباقي البنوك في العالم بالبدء بضخّ أشكال جديدة من الأموال الخاصة السامة. وبمجرد إعادة تأسيس عملية الاحتيال هذه لدرجة تكفي لاستعادة السلطة السياسية البنوك، أدرك هؤلاء الساسة الذين أرادوا أن يُحدثوا فرقاً حقيقياً أنهم قد وصلوا متأخرين. وهكذا تراجع هؤلاء السياسيون مفضلين متابعة حياتهم بدلاً من الدخول في معركة غير مجدية.

الخاتمة: أسوأ الفريقين

ما الذي يحدث عندما يمرض السيد المتنفر، وتتولّى وصيفاته السلطة؟ يعتمد هذا على نوعية الوصيفات. للأسف، تحكم هذه الوصيفات اللواتي نعيش تحت وطأة حكمهنّ بطريقة تُبقي على أسوأ جوانب حكم المينوتور العالمي (انظلم والفظاظة وعدم الاستقرار) دون أن تقدم الوظيفة المهقة التي اعتاد على تقديمها المينوتور - متابعة توليد الطلب الكلّي الكافي على فوائض إنتاج كل من أوروبا وآسيا، من خلال إعادة تدوير الفوائض في العالم.

حتّى عام ٢٠٠٨، في الوقت الذي كانت فيه الاختلالات التجارية الدولية تنمو دون توقّف، جذب المينوتور العالمي رأس مال كاف من جميع أنحاء العالم لإعادة تدوير فوائض الآخرين، وبالتالي الحفاظ على تدفّق رؤوس الأموال هذه عاماً بعد عام. كما ولّد وول ستريت بالإضافة إلى ذلك اعتماداً على هذه التدفّقات من رؤوس الأموال أمواله الخاصة، والتي زوّدت العالم لاحقاً قدمت بالسيولة الضخمة التي سمحت بتحقيق الزيادة المطردة في الفوائض الإجمالية. ربما كانت هذه المكيدة مضطربة وغير مستقرة، ولكنها لطالما امتلكت منطقاً معيناً على الأقل.

لم يعد باستطاعة المونيتور في أيامنا هذه القيام بمثل هذا الدور المتوازن. يعمل الاقتصاد الأمريكي بأقل من طاقته الكاملة بكثير، وتتسبب البطالة بتاكل الطلب على السلع، والمنازل والخدمات، ويجد وول ستريت، الذي يتمتع بوضع متعاف تماماً بفضل الشخصيات السياسية المسيطرة عليه، أنه من المستحيل توليد ما يكفي من المال الخاص السابق لدعم صفرة استثمارية واستهلاكية أخرى - الطفرة التي ينبغي لأوروبا واليابان وحتّى الصين أن تحظى بها، في حال عادت إلى طريق النمو المستدام[٩].

إننا محكومون أساساً من قبل وصيفات المينوتور دون الاستفادة من تأثيرات الاستقرار التي يمنحها الوحش. وإذا كانت فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ لا يمكن تحملها، فإن فترة ما بعد ٢٠٠٨ تزخر بالتوترات التي تهدّد الأجيال القادمة بالاضطرابات التي لا يمكن للعقل تصوّرها حتى.

الفصل الثامن: إرث المينوتور العالمي: الشمس الآفلة، والنمور الجرحى، وأوروبا المتقلبة والتنين القلق

كان النمو الاقتصادي في اليابان والقائم على الصادرات في مرحلة ما بعد الحرب، والذي شكّل دعامة للخطّة العالمية تحت الرعاية السخية للولايات المتحدة، أشبه بمعجزة حقيقية. وجاء ذلك على مرحلتين: كانت اليابان تصدّر السلع الصناعية الخفيفة أصلاً في نهايات الخمسينيات، بينما تستورد السلع الصناعية الثقيلة من الولايات المتحدة بالإضافة إلى المواد الخام من مناطق أخرى. خرجت اليابان بعدها وبسرعة كبيرة إلى نمط أكثر نضجاً في التجارة، وتصدير السلع الصناعية الثقيلة والحد من وارداتها من المواد الخام النادرة. وارتفعت معدّلات الأجور اليابانية طوال فترة ما بعد الحرب، ولكن؛ ليس بنفس السرعة التي زاد فيها نمو الإنتاجية. كانت الفوائض التي سببتها هذه الفجوة تُوجّه من قبل حكومة طوكيو لبناء البنية التحتية لصالح القطاع الخاص (مثل النقل)، والبحث والتطوير والتدريب، وما إلى ذلك، وإلى حدّ أقل بكثير نحو شبكة أمان اجتماعي للسكان ككل.

واستند الإنتاج على الاستثمارات الرأسمالية كبيرة الحجم، والتي تُنتج عوائد اقتصادية كبيرة للغاية. حصل هذا في نطاق هياكل عالية التركيز من احتكار القلّة والمعروفة باسم كيريتسو (مثل ميتسوي وميتسوبيشي وسوميتومو). كانت كيريتسو تمثّل التكتلات العمودية - المنظّمات الهرمية التي تتكوّن من بنكها الكبير الخاص بها، والمصانع، بالإضافة إلى النظام المعقد للتعاقد من الباطن، والذي يشمل عدداً لا يُحصى من الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) أو chusho-kigyo. وعلى الرغم من أن الشركات الصغيرة والمتوسطة شكّلت ما يصل إلى ٨٠ في المائة من إجمالي العَمالَة، لكن مساهمتها في الإنتاجية الإجمالية كانت منخفضة للغاية، أقل من نصف المستوى المتوسط للشركات الكبيرة. بُنيت المعجزة الاقتصادية اليابانية على هذا المزيج من التكتّلات الكبيرة المترابطة، والعديد من الشركات الصغيرة التي تدور في فلكها، والحكومة التي ترعى كل من احتياجات البنية التحتية والاحتياجات المالية على حد سواء.

ويسهل علينا أن نفهم من هذا المنظور اعتماد اليابان على الطلب

الخارجي. لا يمكن للاقتصاد الياباني مع ذلك التركيز الكبير على الاستثمار والإنتاج ، والأجور الأقل من الإنتاجية، وذلك الحد الأدنى من الإنفاق الاجتماعي، أن يستهلك سوى جزء من إنتاج البلاد. ولهذا كان المينوتور العالمي مهمّاً للغاية للاقتصاد الياباني بعد انتهاء مرحلة الخطة العالمية. ولهذا السبب - أيضاً - تعاني اليابان من زعزعة خطيرة في اقتصادها، بينما كان المينوتور العالمي يلفظ أنفاسه الأخيرة.

شرعت اليابان - بالطبع - في طريقها في الانحدار الطويل في التسعينيات. سلّط المعلّقون الاقتصاديون الضوء على قطاعها المصرفي لإيجاد أدلّة، تدلّهم على الخطأ الذي حصل. اعتقد عشاق السوق الحرة أنهم قد وضعوا أيديهم على المشكلة في اللحظة التي اكتشفوا فيها أن البنوك اليابانية مسيطر عليها إلى حد كبير من قبل الدولة.

ومع ذلك، فإن المشكلة مع هذه الفكرة أن ارتباط البنوك بالدولة لا يمثل مشكلة الاقتصاد الياباني وحسب، بل سبب نجاحه أيضاً. أتاح التحالف طويل الأمد بين الحكومة والبنوك في الحقيقة النفوذ اللازم للسلطات للسيطرة على الاستثمار، وكانت النتيجة القدرة على التطبيق السهل نسبياً "لسياسة وطنية" في التصنيع في فترة ما بعد الحرب. لم تكن المعجزة اليابانية لتتحقق لولا ذلك التكاتف الحقيقي بالفعل. لقد سمح هذا للحكومة بثني الشركات اليابانية عن اتباع التمويلية financialization، بينما تقوم وزارة المالية بهذه المهمة نيابة عنهم وبالاشتراك مع بنك اليابان. وتم الإيعاز للصناعة بالتركيز على الأعمال الأساسية (صناعة "الأشياء" بحرفة عالية)، بينما كانت الحكومة وكل بنك تابع لكل كيريتسو مسؤولين عن تدفّق وتداول رأس المال إلى هذه المجموعات الصناعية وفيما بينها.

شكّل الحكم الاستبدادي الفعلي للحزب الواحد (الحزب الديمقراطي الليبرالي الذي لا يُقهَر تقريباً) - خلال الخطة العالمية، وتحت وصاية أميركا - ضماناً حقيقياً لانفصال الدولة اليابانية بشكل شبه كامل عن المجتمع المدني. وكان على صنّاع السياسة في اليابان أن يلعبوا دوراً كبيراً في الدراما التي كانت تتكشف شيئاً فشيئاً في أعقاب استبدال الخطة العالمية بعد عام ١٩٧١ من طرف المينوتور العالمي. واجه الاقتصاد الاجتماعي الياباني على وجه الخصوص إجراء إصلاح جذري استجابة لانخفاض القيمة الأولية للدولار. واستجاب المسؤولون اليابانيون بسرعة لاحتمال انهيار الصادرات إلى الولايات المتحدة بطريقتين. أولاً، أوجدوا حلولاً تكنولوجية جديدة للحفاظ على القدرة التنافسية. ثانياً، قاموا بتصدير

رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة على شكل استثمار أجنبي مباشر، وقاموا بشراء سندات الخزانة الأمريكية، واستثمروا في بورصة نيويورك.

باختصار، اختارت اليابان تغذية المينوتور العالمي للحفاظ على صناعتها القائمة على احتكار القلّة قيد العمل، تماماً كما توقّعت السلطات الأمريكية. وكان الاتفاق الضمني بين الولايات المتحدة واليابان بسيطاً: أن اليابان ستواصل إعادة تدوير فوائضها التجارية من خلال شراء ديون الولايات المتحدة، والاستثمار في أمريكا. في المقابل، فإنه سيتم ضمان استمرار منحها امتياز الوصول إلى السوق المحلية الأميركية، وبالتالي تزويد الصناعة اليابانية بالطلب الكلّي الذي لم يكن المجتمع الياباني قادراً على إنتاجه. ومع ذلك، كانت هناك عقبة كبيرة: عندما يشتري المرء أصولاً أجنبية، تبدأ هذه الأصول في مرحلة ما بتوليد الدخل، والذي ينبغي إعادته إلى الوطن في نهاية المطاف.

وهكذا كانت اليابان تخاطر بالتوقّف عن إمكانيتها في البقاء كمصدّر لرأس المالي الصافي، والتحول إلى أمة ريعية. كان هذا الاحتمال على خلاف مع الأزمة استراتيجية النموّ اليابانية لما بعد النفط، والتي كانت قائمة على التركيز على الصناعات منخفضة استهلاك للطاقة وذات القيمة المضافة العالية مثل الإلكترونيات والدوائر المتكاملة، وأجهزة الكمبيوتر والميكاترونيك (الروبوتات الصناعية).

وقّعت كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا اتفاقية بلازا في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٥. وكان الغرض المعلن لهذه الاتفاقية خفض قيمة الدولار الأمريكي في محاولة للحدّ من العجز التجاري الأمريكي (وبالتالي العجز في الميزانية)، وبعبارة أخرى، كبح جماح المينوتور العالمي. يتذكّر العديد من المعلّقين اليوم اتفاقية بلازا كنموذج للاتفاق أن أمريكا ينبغي أن تستغلَ الصينين، من أجل عكس اتجاه الفائض التجاري الضخم للصين إلى الولايات المتحدة. ولئن كان صحيحاً أن اتفاقية بلازا نجحت في تخفيض قيمة الدولار مقابل الين بأكثر من ٥٠ في المائة (في غضون سنتين من توقيع الاتفاقية)، ولكن هؤلاء المعلّقين يُغفلون الهدف الحقيقي لهذه الاتفاقية.

كان هدف الاتفاقية أن تقوم جزئياً على الأقل بمنع اليابان من أن تتحوّل إلى دولة ريعية، التطوّر الذي قد يعرّض كلاً من خطط اليابان طويلة الأمد والمينوتور العالمي إلى الخطر، والذي اعتاد على أن يكون

الريعي الأول الذي يجمع كل الإيرادات في العالم بلا منازع [1].

أجبر صعود الين في فترة ما بعد عام ١٩٨٥ الاقتصاد الياباني على التعرض لتباطؤ كبير مستمر. كما أصبحت الصادرات اليابانية أغلى في الولايات المتحدة، وضخ بنك اليابان الكثير من السيولة في نظام كيريتسو في محاولة للحفاظ على معدّل الاستثمار. وكانت النتيجة أكبر تراكم من السيولة الزائدة في التاريخ الحديث. وكانت الآثار الجانبية عبارة عن نشاط مضاربة هائل في سوق العقارات الياباني. وعندما حاولت السلطات في بداية التسعينيات تخفيض الأسعار الناتجة عن فقاعة العقارات عن طريق زيادة أسعار الفائدة إلى حد ما، انهارت أسعار المنازل والمكاتب. وانتهت البنوك في البلاد مع قروض ضخمة في دفاترها، لا يمكن لأحد سدادها.

وكثيراً ما يقال إن السلطات اليابانية تجاهلت إجبار البنوك على تبرئة ذمّتها بشأن هذه القروض المعدومة. ربّما كان هذا صحيحاً، ولكنه يتجاهل حقيقة أن البنوك كانت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشبكة معقّدة من الشركات الصغيرة والكبيرة بواسطة هيكلية كيريتسو. ولو سمحت الدولة للبنوك بشطب الديون المعدومة، فسيتعرض القطاع المصرفي في البلاد إلى مخاطر كبيرة للغاية، ولربّما كانت قد انتهت في تلك اللحظة المعجزة الصناعية اليابانية. ضخّت الحكومة وبنك اليابان بدلاً من ذلك أكبر قدر من السيولة اللازمة في البنوك. امتصت الثقوب السوداء في البنوك (القروض المتعثرة) معظم هذه الحقن دون توليد استثمار جديد كبير للأسف الشديد.

وللمرة الأولى منذ منتصف الثلاثينيات، وجد الاقتصاد الرأسمالي المتقدم نفسه واقعاً في فخ الركود في السيولة. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها السلطات النقدية لتعزيز الاستثمار عن طريق تخفيض أسعار الفائدة إلى مستوى الصفر تقريباً وضخ السيولة في البنوك، لم تستطع بنوك الزومبي اليابانية (البنوك التي تتمتع بالملاءة المالية بالاسم فقط) أن تحقق الاستثمارات المأمولة. حاولت الحكومة تقديم الحوافز المالية واحداً تلو الآخر. بُنيت الطرق، وشيُدت الجسور، وعبرت مشاريع السكك الحديدية شبكة الجزر في البلاد. على الرغم من كون هذا النشاط قد ساعد على بقاء المصانع قيد العمل، ولكن تلك "الوعكة" لا يمكن تداركها أبداً.

ومن المثير للاهتمام، أن "الوعكة" اليابانية قبل عام ٢٠٠٨، قد عزّزت بالفعل قوّة المينوتور العالمي. أدت أسعار الفائدة في اليابان، والتي اقتربت من الصفر إلى الهجرة المتسارعة لرأس المال من طوكيو إلى نيويورك، بحثاً عن عوائد أفضل. وإلى الكمّيات الكبيرة من رأس المال التي كانت الحكومة اليابانية تستثمرها في سندات الحكومة الأمريكية، والكمّيات الكبيرة أيضاً بالقدر نفسه من رأس المال الذي تحوّله الشركات اليابانية إلى الولايات المتحدة على شكل الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل شراء الأسهم الأمريكية لشركات بأكملها، أو إنشاء شركات كبيرة من قبل شركات سوني أو تويوتا أو هوندا، وغيرها من مرافق الإنتاج على الأراضي الأمريكية)، وهكذا تمت إضافة تدفّق ثالث لرؤوس الأموال الآن: ما يُطلق عليه اسم تجارة المناقلة أو التجارة المحمولة من قبل المضاربين الماليين، والذين سيقومون بالاقتراض في اليابان بأسعار فوائد تبلغ الحضيض، ثمّ يقومون بتحويل الأموال إلى الولايات المتحدة؛ حيث يتم إقراضها هناك للحصول على عوائد أعلى من ذلك بكثير. وسّعت هذه التجارة المحمولة تدفقات المينوتور بشكل كبير؛ لتسرع بالتالي العملية التمويلية financialization التي ستقوم فيما بعد، ياللمفارقة، بتفكيك المينوتور.

لم تساهم أزمة اليابان فقط في التوسع السريع للمينوتور. أدت عملية التمويلية Financialization، إلى جانب المحاولات المتكرّرة لربط العملات المحلية بالدولار الأمريكي (ما يُدعى باسم نظام ربط العملة بالدولار dollar peg)، إلى سلسلة طويلة من الأزمات المالية التي كان الانهيار الاقتصادي الحقيقي يمثل الأثر النهائي في كل حلقة من حلقات هذه السلسلة. بدأت هذه السلسلة في عام ١٩٩٤ مع أزمة البيزو المكسيكي، ثمّ انتقلت إلى دول جنوب شرق آسيا (مع انهيار البات التايلاندي، والوون الكوري الجنوبي والروبية الإندونيسية)؛ لتصل إلى روسيا؛ لتنتهي مجدداً في أمريكا اللاتينية (حيث كانت الأرجنتين الضحية الأكثر مأساوية). بدأت كل هذه الأزمات مع التدفّق الكبير لرؤوس الأموال الأجنبية الرخيصة، والتي أدت إلى فقاعات في أسواق العقارات. وهكذا بمجرد انفجار هذه الفقاعات حوّل تدفّق عنيف من رأس المال، بالإضافة إلى زيارة وذيّة من قبل الأشخاص الطيبين من صندوق النقد الدولي هذه البلدان إلى المعادل المالي لما يُسمى الأرض المحروقة.

لذلك عندما انبعثت هذه الدول في نهاية المطاف من الرماد، قامت بطبيعة الحال بالادخار والادخار المفرط، لمنع تكرار هذا الكابوس مرة

أخرى. ولكن؛ ما الذي حدث لهذه المدخرات؟ توافدت هذه المدخرات إلى نيويورك، لتؤجج مجدداً الصعود المستمر للمينوتور. ومن المفارقات أن فضيلة "لن نقوم بذلك مرة أخرى" التي انبثقت من حطام الأزمتين الأمريكية اللاتينية وأزمة دول جنوب شرق آسيا أن الأزمات المالية الطرفية التي تجتاز العالم جيئة وذهاباً في سلسلة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٢ كانت تمثل جزءاً من بروفة مدروسة للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، والتنازل القسري للمينوتور العالمي، اكتشفت الولايات المتحدة وأوروبا اكتشافاً مرعباً يقول بأن فخ السيولة الياباني قد انتقل إليهم. وعند هذه النقطة، تم تناسي كل التقريع الذي وقع على السلطات اليابانية من المعلّقين الأميركيين والأوروبيين لعدم وجود إجراءات صارمة متخذة ضد بنوك الزومبي لديها. اتبعت كل من أمريكا وأوروبا في الواقع نفس الوصفات التي أوصلت اليابان إلى عقودها المفقودة. أصبحت بنوك الزومبي سمة عامة على نطاق الغرب بأكمله. وعلاوة على ذلك، أصبحت بنوك الزومبي الأمريكية والأوروبية، وعلى عكس بنوك الزومبي اليابانية التي بقيت ضعيفة سياسياً، تهيمن على كل شيء في التكوين الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي أطلق عليه اسم حكم البنوك المفلسة bankruptocracy.

منذ أن تسببت الحرب الكورية والحرب الفيتنامية بشكل أكبر بترسّخ الرأسمالية المتقدمة في دول جنوب شرق آسيا، لعبت اليابان دوراً مهيمناً في المنطقة (انظر الفصل ٣). أعطت اليابان نمور جنوب شرق آسيا التكنولوجيا اللازمة، والتي وفرت الطفرة الأولية في النمو. ومع ذلك، سيكون من الخطأ أن نجادل بأن اليابان كانت تمثل في جنوب شرق آسيا ما كانت تمثله الولايات المتحدة لألمانيا واليابان سواء في إطار الخطة العالمية أو في عهد المينوتور العالمي. ويكمن الفرق في أن اليابان لا يتمتع بفوائض تجارية كبيرة مقابل دول جنوب شرق آسيا (كالفائض الذي تتمتع به الولايات المتحدة بالنسبة لأوروبا واليابان في إطار الخطة العالمية) ولم تمر بفترة من امتصاص الفائض التجاري في منطقة جنوب شرق آسيا (كما فعلت أمريكا مع أوروبا واليابان في عهد المينوتور العالمي). بدلاً من ذلك، كانت دول جنوب شرق آسيا دائماً واقعة في العجز التجاري الهيكلي طويل الأمد مع اليابان، وكان عليها الاعتماد على عائدات التصدير الصافية من أمريكا وأوروبا لتحقق نموها.

خلال أفضل سنوات المينوتور العالمي، وخاصة خلال الفترة ما بين ١٩٨٥-١٩٩٥، ترافق انخفاض قيمة الدولار مع تحول في الاستثمار الأجنبي المباشر في اليابان نحو آسيا. في غضون سنوات قليلة، كان الكيريتسو الياباني ينشر أجنحته فوق كوريا وماليزيا وإندونيسيا وتايوان من خلال تصدير السلع الرأسمالية التي تُستخدم في كل من الإنتاج وفي بناء بنية تحتية جديدة كذلك.

كان هذا التطور دائماً جزءاً من النية المبيتة وراء اتفاقية بلازا ١٩٨٥، التعويض الجزئي عن إذعان طوكيو للأوامر الأمريكية. اتكأت الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي - والتي تمثل في الواقع سلسلة كاملة من الرأسمالية الغربية المتقدمة- على حكومات دول جنوب شرق اسيا، ضاغطة بلا هوادة في سبيل التحرير الكامل لأسواقها الرأسمالية. ولم تكن الفكرة ببساطة تسهيل الاستثمارات اليابانية في جنوب شرق آسيا، بل كانت - أيضاً - لمدّ نفوذ وول ستريت وتحقيق أرباح باهظة للغاية في ذلك الجزء من العالم (حيث يعني النمو السريع أن

العوائد كانت أعلى مما كانت عليه في الغرب).

انحنت دول جنوب شرق آسيا تحت الضغط. وتدفّق رأس المال الأجنبي، مما دفع العقارات وأسعار الأسهم صعوداً، وتسبّب بعجز تجاري لتلك البلدان مقابل ارتفاعها في اليابان. وبما أن اليابان لم تكن قادرة دائماً على توليد ما يكفي من الطلب الكلّيّ على إنتاجها، تزايد الضغط لإيجاد أسواق التصدير لإنتاج دول جنوب شرق آسيا خارج اليابان تزايداً كبيراً. وجاءت الولايات المتحدة عند هذه النقطة للإنقاذ مجدداً. وبعكس اليابان (التي يمكنها إنتاج كل شيء باستثناء الطلب اللازم لاستيعاب منتجاتها الصناعية المميّزة والرائعة)، كانت أمريكا، تحت أنظار المينوتور، تتقن فنّ خلق مستويات هائلة من الطلب على سلع الآخرين. وهكذا أصبحت الولايات المتحدة سوق التصدير للمنطقة ككل، بما فيها اليابان، بينما كانت معظم واردات كوريا الجنوبية وتايوان من اليابان. أنشأت هذه العملية، وربّما للمرة الأولى، المجال الحيوي الياباني الذي تخيّله مصمّمو الخطّة العالمية في أواخر الأربعينيات، والذي لم يتم تنفيذه أبداً بعد فوز الرئيس ماو غير المتوقّع في الصين.

بعد اتفاقية بلازا، انتشر طوفان من السيولة والاستثمارات الأجنبية اليابانية بسرعة في دول جنوب شرق آسيا. جاءت تدفّقات رؤوس الأموال هذه إلى اقتصادات النمور على الفور بعد الإيرادات المتزايدة من صافي الصادرات إلى الولايات المتحدة. وهكذا جاءت هذه الدول بعد وقت قصير في مقدمة الدول التي تعاني من فقاعة العقارات. نحو نهاية التسعينيات، انفجرت تلك الفقاعة، وخرجت رؤوس الأموال الأجنبية بشكل أسرع بكثير مما كانت تنصبّ في الداخل، مما أغرق هذه البلدان في كابوس رهيب. هُجرت مواقع البناء، وانخفضت قيمة العملات باندفاع كبير، وجفّت الاستثمارات، وزادت البطالة من شدة التوتّرات الاجتماعية، وبدأت معدّلات الفقر في الصعود مرة أخرى، والأسوأ من ذلك كله، تم استدعاء صندوق النقد الدولي. كانت قروض صندوق النقد الدولي مشروطة على السياسات التي تم تصميمها للبلدان التي تعاني من قطاع عام فاسد وغير منتج. وكانت المأساة أن هذه السياسات غير ملائمة لاقتصاديات النمور، والتي لم تكن مشكلتها الإنفاق الاجتماعي الكبير أو الفساد، بل المؤسسات المالية المتمدّدة أكثر من اللازم وأزمة السيولة.

بعد الفترة الفظيعة من التقشف غير الضروري أبداً التي فرضها منطق صندوق النقد الدولي "التقشفي" الأصولي، تعافى نمور جنوب شرق آسيا

تدريجياً - تعافياً جزئياً بسبب استمرار المينوتور بحالة جيدة للغاية، كما يرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض القيمة الكبير للعملات المحلية. خرجت حكومات النمور من أزمة أواخر التسعينيات مع التزام حديدي في عين الاعتبار: لن نقوم باستدعاء صندوق النقد الدولي مرة أخرى. ولن يسمحوا - أبداً - لوول ستريت والمصارف الأجنبية المتنوّعة بأن يدمّروا مرة أخرى التقدم الذي حقّقوه بشق الأنفس. منذ ذلك اليوم، شكّلت دول جنوب شرق آسيا نقطة تراكم لاحتياطيات الدولار لوقت الحاجة. ثمّ تم دمج تلك الاحتياطيات مع تسونامي رأس المال المتجه إلى نيويورك، مما أبقى المينوتور نابضاً بالحياة، وبصحة جيدة ومهيمناً في نهاية المطاف. بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، ارتفعت قيمة الين إلى حد كبير، في ضربة جديدة لخطط اليابان للنمو القائم على التصدير. أما النمور من جهة أخرى؛ أبقوا على عملاتهم مرتبطة بالدولار.

تقول الحكمة التقليدية إنه في وقت الأزمات تذهب تدفّقات رأس المال إلى الاقتصادات الكبرى بحثاً عن ملاذات آمنة، ولهذا ارتفعت قيمة الدولار والين في عام ٢٠٠٨. ولكن هذا لا يجيب عن السؤال حول سبب ارتفاع قيمة الين بسرعة مقابل الدولار (وبالتالي أمام عملات دول جنوب شرق آسيا). التفسير أنه، في الوقت الذي تتنافس فيه أسعار الفائدة في أوروبا وأمريكا مع أسعار الفائدة اليابانية في سباق محموم إلى الصفر، لم يعد هناك أي سبب وجيه يُبقي رأس المال المملوك للقطاع الخاص الياباني في الخارج. وهكذا، فإن العودة الجماعية من رأس المال الياباني (الجزء الذي لم "يستنزف" خلال الأزمة المالية العالمية) دفعت سعر الين إلى الارتفاع، واضعة الصناعة اليابانية في وضع غير موات بالنسبة إلى كل من الولايات المتحدة وجنوب شرق آسيا.

يكتسب أثر هذه العودة للمدخرات اليابانية على المدى الطويل أهمّية عالمية. من ناحية، عمّقت هذه العودة الركود في اليابان، من خلال ارتفاع قيمة الين. ومن ناحية أخرى، نتج عن نهاية التجارة المحمولة بالين إلى دفع تصاعدي لأسعار الفائدة العالمية في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد العالمي يتصارع مع قوى الركود القوية. وسيكثّف التسونامي المأساوي في ١١ مارس ٢٠١١ هذه العملية نفسها من تدفّقات رؤوس الأموال إلى اليابان، بينما يحدّ في الوقت نفسه من النشاط الاقتصادي على المدى القصير، ويبقيه في المدى المتوسط (عندما تتحقّق عملية إعادة البناء الشاملة بسرعة وبنجاح). وفي الوقت نفسه، وفي خضم كل هذا التقلّب المقلق،

تمثّل العملية الجارية من عودة رأس المال الياباني إلى الوطن الجارية السبب الحقيقي لمقاومة الصين للمحاولات الغربية لجعل عملتها قابلة للتحويل وفك ارتباطها بالدولار الأمريكي: لقد تعلّم التنين الصيني دروسه من التجربة المريرة التي خاضها النمور.

كان الجانب المشرق الوحيد لدول شرق آسيا في الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ أن دول جنوب شرق آسيا عزّزت موقفها بالنسبة إلى اليابان، على الرغم من أنها تواجه شكوكاً كبيرة من حيث الطلب على صادراتها. مثّل كفاحها في سبيل الحفاظ على صافي الصادرات إلى بقية العالم تحدياً كبيراً، خصوصاً في الوقت الذي ينبغي عليها فيه المضي قدماً في ظل التنين العظيم في الشمال.

إجمالاً، كان هذا كعب أخيل الرأسمالية اليابانية، لأنها لم تتمكّن أبداً خلافاً للولايات المتحدة من تشكيل مكانة مهيمنة فيما يتعلق بجنوب شرق آسيا. وبينما اعتمدت كوريا وتايوان وماليزيا وسنغافورة وغيرها على اليابان للحصول على التكنولوجيا والسلع الرأسمالية، لم يتمكّنوا من النظر إليها، بوصفها مصدراً للطلب. ظلّت المنطقة بأكملها مرتبطة بالمينوتور العالمي وأساليبه غريبة الأطوار. تنامت الصين؛ لتصبح قوة عظمى في هذا السياق. قررت الصين ألا تسمح لنفسها بالوقوع ضحية "الوعكة" على الطريقة اليابانية أو الوقوع في فخ مثل الفخ الذي وجدت دول نمور جنوب شرق آسيا نفسها عالقة فيه في أواخر التسعينيات.

من المناسب - الآن - الانتقال إلى الركيزة الثانية في الخطة العالمية الثانية، ألمانيا، وحظوظها المتباينة خلال عصر المينوتور وما بعده. هناك فارق هام للغاية بين ألمانيا واليابان. امتلكت ألمانيا في محاولتها لحماية النمو الذي تقوده الصادرات من انخفاض قيمة الدولار ما بعد عام ١٩٧١، الشيء الذي تفتقر إليه اليابان: القدرة على الوصول إلى مجالها الحيوي الخاص، المجال الذي بذلت الولايات المتحدة في السابق جهداً كبيراً لإنشائه نيابة عن ألمانيا - السوق الأوروبية المشتركة، والاتحاد الأوروبي اليوم. ظل دور الصادرات الألمانية بالنسبة لبقية أوروبا كما تصوره المهندسون الأمريكيون للخطة العالمية: دعم المارك الألماني القوي، وأن يكون لها في الوقت نفسه دور محوري في التنمية الصناعية في بقية دول أوروبا. لم تكن الصادرات الألمانية في الواقع عبارة عن سيارات فولكس فاكن وثلاجات، بل كانت تصدر - أيضاً - السلع الرأسمالية الضرورية للسير العادي لكل جانب من جوانب الجهاز الإنتاجي في أوروبا. ومع ذلك، لم تكن ألمانيا القاطرة التي تقود أوروبا. بدءاً من عام ١٩٧٣ فصاعداً، تعلّق النموذج التنموي لأوروبا القارية بالتأثير المشترك للحفاظ على صناعة السلع الرأسمالية القوية، المرتبطة من خلال الشركات الألمانية العالمية. ومع ذلك، فإن الطلب الكلّي الذي يبقي هذه الشركات عاملة كان دائماً أكثر ندرة في ألمانيا مما كان عليه في الدول المجاورة التي مددت عملياتها إليها.

ومثل اليابان، أظهرت ألمانيا - أيضاً - قدرة رائعة على الإنتاج بكفاءة أكثر المنتجات الصناعية المرغوبة والمبتكرة. كما فشلت - أيضاً - فشلاً ذريعاً في توليد الطلب الداخلي اللازم لهذه المنتجات. ولكن؛ على عكس اليابان، كانت لألمانيا أفضلية في محيطها الأوروبي، أو المجال الحيوي، الذي قدم جزءاً كبيراً من الطلب على الإنتاج الصناعي، مما يجعل ألمانيا أقل اعتماداً على المينوتور (من اليابان).

صرف الكثير من الحبر في السنوات الأخيرة في مناقشة التجانس الأساسي لأوروبا. ولكن؛ كيف يمكن أن يحدث الأمر خلاف ذلك؟ هل

منطقة الدولار متجانسة؟ هل تتكوّن ألمانيا نفسها من مُقرضين على نفس القدر من التطوّر والديناميكية؟ بالطبع لا. بصفة عامة، يضم الاتحاد الأوروبي قبل التوسيع ثلاثة أنواع مختلفة من الاقتصادات: الدول المولّدة للفائض باستمرار (ألمانيا، هولندا، الجزء الفلمنكي من بلجيكا والنمسا والدول الاسكندنافية)، والدول التي تعاني دائماً من العجز (ايطاليا واليونان واسبانيا والبرتغال) وفرنسا، البلد الذي يمثّل فئة خاصة به بحد ذاته[٢]. وتعود القيمة الشاذة لفرنسا إلى حقيقة أنها بينما تفشل باستمرار في الانضمام إلى مجموعة الدول ذات الفائض، ولكنها تتمتع مع ذلك بنقطتين من نقاط القوّة الرئيسة: المكانة العالية لمؤسساتها السياسية، والتي (ربّما كانت بسبب ماضيها النابليوني) أكثر مكان في أوروبا يمتلك أنظمة خدمة مدنية سياسية قد تنافس تلك الأنظمة المتبعة في واشنطن، وقطاعها المصرفي الكبير، والذي يُعدّ أكثر تقدماً من القطاع المصرفي الموجود في البلدان التي تتمتع بالفائض. وحقّقت فرنسا بسبب هيبة بنوكها مكانة مركزية في تسهيل التجارة وتدفّقات رؤوس الأموال داخل الاقتصاد الأوروبي.

اعتباراً من عام ١٩٨٥ فصاعداً، تحول اتجاه المينوتور العالمي لتوسيع العجز التجاري الأمريكي إلى تحسّن كبير في الميزان التجاري في ألمانيا. انعكس هذا التميّز على بقية دول الاتحاد الأوروبي، والتي شهدت وضع التجارة الجماعية ذاهباً باتجاه الفائض. كانت هذه البيئة التي أنجزت فيها القوى التي ستُنشئ العملة الموحّدة، اليورو، بسرعة ونجاح. وكان لكل مجموعة أسبابها المختلفة لترغب بالعملة الموحدة.

كانت ألمانيا حريصة اعتباراً من السبعينيات فصاعداً على دعم مكانتها في الرؤية الأوروبية للأشياء، باعتبارها مصدراً رئيساً صافياً لكل من السلع الاستهلاكية والرأسمالية ومستورداً صافياً للطلب الكلّي. يتمثّل مفتاح نجاحها في سياسة إبقاء معدل نموّها أدنى من بقية أوروبا، بينما تُبقي الاستثمارات في الوقت نفسه بمستوى أعلى بكثير من جيرانها. وكان الهدف من هذه السياسة بسيطاً للغاية: مراكمة المزيد والمزيد من الفوائض التجارية من داخل مجالها الحيوي الأوروبي في سبيل تغذية المينوتور عبر المحيط الأطلسي، وهكذا بالمقابل تقوم بتمويل financialize صادراتها الخاصة المتزايدة الخاصة داخل الولايات المتحدة، ثمّ إلى الصين لاحقاً.

كانت العصا الوحيدة في عجلة أعمال هذه الاستراتيجية الألمانية تكمن

في خطر تخفيض قيمة العملة التنافسية، والذي كانت تستخدمه إيطاليا (ودول أخرى) بنجاح للحدّ من العجز في تجارتها مقابل ألمانيا. من وجهة النظر الألمانية وفي الحالة المثالية، تحافظ برلين على المارك الألماني العزيز عليها، ولكنها تقوم - أيضاً - بإنشاء آلية نقدية أوروبية، من شأنها إبقاء تقلّبات العملة ضمن حدود معينة. وجاءت تلك الآلية التي تُعرف باسم آلية أسعار الصرف الأوروبية (ERM)، الترتيب قصير الأجل والذي انهار بعد هجمة مضاربة ضخمة في بداية التسعينيات. وفي تلك اللحظة، تحمّلت ألمانيا الوضع بشجاعة وإصرار، وأذعنت للعملة المشتركة: الاتحاد النقدي الدائم الذي من شأنه منع المضاربين من المضاربة على السقوط وعلى مجموعة من تقلّبات العملة.

وكان لدى كل من بقية الأوروبيين أسبابه الخاصة وراء رغبته بعملة موحّدة. عانت النخب في بلدان العجز معاناة كبيرة، ولا سيما من تخفيض قيمة العملة. بكل بساطة، كانت الحقيقة أن قيمة المارك الألماني لحساباتهم المصرفية وفيلاتهم الصيفية الجميلة كانت خاضعة لانهيارات كبيرة وغير متوقّعة، أزعجتهم إزعاجاً كبيراً. وكما كانت الطبقات العاملة أيضاً منهكة من مراقبة تضخّم يأكل من زيادات أجورهم التي حقّقوها بشق الأنفس، وهكذا وجدت النخب اليونانية والإيطالية أنه من السهل إقناعهم بالمشاركة في حلم العملة الموحّدة. كان هناك بالطبع ثمن باهظ لا بد من دفعه. وفي سبيل خفض التضخّم إلى حد ٣ في المائة، والذي كان شرطاً أساسياً لدخول منطقة اليورو، كان على بلدان العجز الدفع باتجاه الركود الفعلي في القطاعات الإنتاجية لاقتصادات بلدانهم.

وتحسّن النقص في الأجور مع ذلك من خلال تصاعد مستوى الإقراض، والذي أصبح أرخص مع انخفاض أسعار الفائدة. وكما كان الحال في الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينيات، عندما أجبر الناس الذين يعملون بقبول أجور حقيقية أقل مقابل الحصول على بطاقات الائتمان الرائعة، واضطرّ الفقراء والمُعدمون في بلدان العجز الأوروبية إلى مراكمة المزيد من الديون.

لم يكن المفتاح لمشروع اليورو سوى تلك القيمة الشاذة العظيمة في أوربا، فرنسا. وكانت لدى النخبة في فرنسا ثلاثة أسباب تجعلها تسعى لتحقيق الارتباط بين الفرنك والمارك الألماني. أولاً، سيعزّز هذا من الموقف التفاوضي للنخبة السياسية في مواجهة نقابات العمّال الفرنسية القوية، نظراً لارتفاع الأجور المعتدل عبر نهر الراين، والذي تفاوضت عليه النقابات

الألمانية مع أصحاب العمل والحكومة الاتحادية. ثانياً، سيدعم هذا قطاعها المصرفي المهم فعلاً بالنسبة إليها. وثالثاً، سيمنح هذا النخب السياسية فرصة للسيطرة على أوروبا في المجال الذي تفوق فيه الخبرة الفرنسية مثيلتها الألمانية: بناء المؤسسات السياسية العابرة للحدود الوطنية.

أدى تشكيل اليورو إلى تعميق الركود في بلدان العجز بالإضافة إلى فرنسا. كما مكّن دول ألمانيا ومنطقة اليورو التي تتمتع بالفوائض من تحقيق فوائض استثنائية. أصبحت هذه هي الوسائل المالية التي تتمكّن الشركات الألمانية من خلالها من تدويل أنشطتها في الولايات المتحدة والصين وأوروبا الشرقية. وهكذا أصبحت ألمانيا وغيرها من بلدان الفائض المقابل الأوروبي للمينوتور العالمي - الصورة المماثلة له[٣]. وكما أوجد المينوتور الطلب لبقية العالم، امتصت صورته المماثلة الطلب في بقية أوروبا. حافظ هذا على الدينامية العالمية لألمانيا من خلال تصدير الركود إلى فنائها الأوروبي الخلفي.

وكانت منطقة اليورو تُحرز تقدماً جيداً على المستوى الكلّي. وكان إجمالي الدخل يرتفع، ولكن القطاعات الصناعية في فرنسا وبلدان العجز دخلت في ركود بطيء حارق تحت السطح. وكان هذا الثمن الذي توجّب على فرنسا المعزولة والطموحة أن تدفعه لربط عملتها بالمارك الألماني. ما هي الجائزة التي حصلوا عليها مقابل ذلك؟ قروض أرخص ونزعة استهلاكية تحرّكها الديون. تجلّى حسد المينوتور لأوروبا قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، (انظر بداية الفصل ٥) في الأطروحات الطويلة حول تباطؤ النمو القاري، وتفوق النموذج الأنجلو سلتي. لم تؤثر معدلات النمو الأوروبية التي تغط في سبات عميق - والتي لم تتراجع خلال أي عقد من العقود الأربعة السابقة - شيئاً في الحقيقة على أسواق العمل التي لا تتمتع بالمرونة، أو على النظام المالي المريض أو الضمان الاجتماعي السخي. ويعود كل هذا ببساطة إلى الطريقة التي اندرجت فيها معظم دول أوروبا في إطار موجة من الفوائض الألمانية. جاءت الإغاثة الوحيدة التي أتيحت للبلدان الأوروبية التي تعاني من العجز خلال الأيام الذهبية للمينوتور العالمي من صافي الصادرات إلى الولايات المتحدة. ولكن؛ عندما ضربت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ اختفى حتى ذلك الجانب المبشر[٤].

جاء الستار المؤسسي للصورة المماثلة للمينوتور على شكل معاهدة ماستريخت الشهيرة، التي وضعت القواعد التي تحكم عضوية منطقة

اليورو. ونص الاتفاق على أن عجز الميزانية للدول الأعضاء لا ينقص عن ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٦٠ في المائة، والسياسة النقدية التي كان من المقرر تنفيذها من خلال عجز تمويل التضخم "المستقل" للبنك المركزي الأوروبي، وأخيراً وليس آخراً البند القائل بأنه لا يجوز التحويل (أو لا يجوز "الإنقاذ"، بلغة مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٨). ويعني هذا البند الأخير أنه في حال وقعت إحدى الدول الأعضاء في متاعب مالية، لا ينبغي عليهم توقع أي مساعدة من مؤسسات اليورو (البنك المركزي الأوروبي، مجموعة اليورو، إلخ) أو من أعضاء منطقة اليورو الآخرين.

وسُوّقت معاهدة ماستريخت للرأي العام الأوروبي والنخب الأوروبية كتدابير معقولة لحماية اليورو من العيش على حساب الآخرين. وكانت الاستعارة التي تم استخدامها غالباً استعارة الحساب المصرفي المشترك الذي يمكن لكل واحد من أصحاب هذا الحساب سحب المال منه، بغض النظر عما إذا كان قد ساهم فيه ودون اتفاق مسبق. سيستنفذ مثل هذا الحساب قريباً، انتهت القصة. والمقابل بالنسبة لمنطقة اليورو أن يكون هناك دولة عدو مبذرة تقوّض مصداقية العملة الموحدة وقيمتها.

على الرغم من أن وجود آلية لمنع العيش على حساب الآخرين آلية ضرورية لأية عملة موحّدة، ولكنها ليست كافية بكل تأكيد. كان هناك شيء ما مفقوداً. هل تم التغافل عن "هذا الشيء" عن طريق الخطأ؟ أم كان هناك أجندة خفية؟ أعتقد أن كان هناك أجندة خفية بالفعل. تلك الأجندة نفسها في الحقيقة هي التي كانت تكمن وراء رفض هاري ديكستر وايت لاقتراح العملة العالمية الموحدة لكينز في بريتون وودز، في عام ١٩٤٤ (انظر الفصل ٣). ومثلما أصرّ الأمريكيون على الحفاظ على حقهم في إدارة فوائض كبيرة في إطار الخطة العالمية، طالبت ألمانيا أن معاهدة ماستريخت ينبغي ألا تتضمن أي آلية صريحة لإعادة تدوير الفائض. ما هو الهدف من ذلك؟ استخدام إنشاء منطقة اليورو بمثابة الآلية التي سترتّب "التزام" بلدان العجز (بالإضافة إلى فرنسا) بتزويد ألمانيا بصافي الطلب الفعلي على صادراتها.

كان الفرق الكبير بين الهيمنة الأمريكية في جميع أنحاء العالم والهيمنة الألمانية داخل الاتحاد الأوروبي أن الولايات المتحدة تفهم جيداً أهمّية إعادة تدوير الفوائض. وكان خلاف الأمريكيين الوحيد مع كينز أنهم لا يريدون وضع آلية إعادة تدوير الفوائض بشكل رسمي. لذلك اعتادوا - في

إطار الخطة العالمية - على دعم ألمانيا واليابان بضخّ رؤوس الأموال السخية.

وعندما انتهت الخطة العالمية تلك النهاية المخزية، تولّى المينوتور العالمي بكل سرور عملية إعادة تدوير الفوائض، وإن كان ذلك عن طريق عكس تدفقات رأس المال والفوائض التجارية لصالح وول ستريت. طالما بقي هذا الوحش المسكوني قيد العمل، ستصمد الهندسة الخاطئة لمنطقة اليورو.

المربع ٨.١

رحلة أوروبا Europa

يشكّل توسيع الاستعارة الرئيسة لهذا الكتاب إغراء منقطع النظير؛ لتشمل أسطورة أوروبا. تقول الأسطورة نفسها التي منحتنا المينتور إن أوروبا أميرة فينيقية جميلة تعلق بها زيوس. وبعد أن تحوّل إلى ثور أبيض، استدرجها؛ لتمتطيه، وقبل أن تتمكّن من القفز من على متنه، قفز في بحر إيجة، وحملها بعيداً إلى جزيرة كريت. ونتج عن علاقتهما الملك مينوس. الأمر الذي يجعل من أوروبا زوجة جدّ المينوتور (انظر قصة ولادة المينوتور في الفصل ١).

تنتقل القصة إلى منعطف جديد، فقبل أن يعود إلى زوجته، الإلهة هيرا، منح زيوس بعض الهدايا لأوروبا.

وكان أحد هذه الهدايا الكلب ليلابس الذي كان يمسك دائماً بفريسته.

(والهدية الأخرى ذلك الرمح الذي لا يخطئ هدفه). وبعد عدة أجيال لاحقة، تم تكليف ليلابس بمهمة مطاردة ثعلبة تيوميسان - الحيوان المخيف الذي صفمته الآلهة لكيلا يتم الإمساك به أبداً. وأرهقت استحالة فوز أي من ليلابس وثعلبة تيوميسان على الأخر ذهن زيوس، لدرجة جعلته يقرّر تحويلهما إلى حجارة، وإلقائهما في السماء ليلاً. وبينما يعذّب صانعو السياسيات الأوروبيون أدمغتهم في البحث عن سياسات تمثّل حلولاً لمشاكل اليورو، ربّما يكون من المسلي بالنسبة

إليهم أن يتذكّروا هذه الاستعارة التي تتعلق بالمهام المستحيلة.

عندما أصابت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ المينوتور، تصدّع اليورو. وكانت اليونان الحلقة الأضعف، ولكن المشكلة كانت متأصّلة بعمق في التصميم بأكمله، وعلى وجه الخصوص، في عدم وجود آلية إعادة تدوير الفائض. ولكن؛ قبل أن نقول المزيد عن هذا، ينبغي الرجوع إلى الوراء قليلاً، إلى لحظة توحّد الألمانيتين اللتين ظهرتا في مرحلة ما بعد الحرب في دولة واحدة.

سرعان ما أدى التفكّك المستمرّ للاتحاد السوفياتي، والذي بدأ بشكل غير متوقع في أواخر الثمانينيات، إلى سقوط جدار برلين. تحرّك المستشار الألماني هيلموت كول بسرعة لاغتنام هذه الفرصة؛ لضمّ ألمانيا الشرقية. وتقول الحكمة التقليدية إن التكلفة المفرطة لإعادة توحيد ألمانيا هي المسؤولة عن العلل الاقتصادية في البلاد والركود الذي تعرّضت له في التسعينيات. لا أتفق مع هذه القراءة أبداً.

ولئن كان صحيحاً بلا شك أن التوحيد أدى إلى توترات مالية عامة في ألمانيا (لتصل قيمتها إلى ما يقرب من ١.٣ مليار دولار أمريكي)، وقد أدى حتى إلى انتهاك معاهدة ماستريخت ذاتها التي كانت قد أصرّت عليها، فقد ساعد التوحيد - أيضاً - في تخفيض القدرة على المساومة لدى العمال الألمان. جلب التوحيد لألمانيا في التسعينيات، ما جلبته كل من أزمات النفط، ووول مارت وبعض التحركات العدوانية للشركات في الولايات المتحدة في السبعينيات. ومن الجدير بالذكر - أيضاً - أن ألمانيا الشرقية لم تكن الجزء الوحيد من الإمبراطورية السوفياتية السابقة الذي عزّز سقوطه رأس المال الألماني. توفّرت العمالة الرخيصة للشركات الألمانية من بولندا إلى سلوفاكيا ومن المجر إلى أوكرانيا. وبشكل أكثر عموماً، كان رد فعل ألمانيا على التكلفة الكبيرة لإعادة التوحيد يتمثل في السعي لتحقيق انكماش في الأجور لتحقيق القدرة التنافسية.

عندما كان يتم تحضير منطقة اليورو كانت ألمانيا في الواقع بفضل التوحيد، مقفلة على أسواق العمل فيها، والتي انخفضت فيها الأجور انخفاضاً كبيراً (كما حدث مع الأجور في أماكن أخرى في منطقة اليورو). وفي محاولة لنسخ الاستراتيجية المحلية للمينوتور العالمي تقريباً، سوّقت الصورة الألمانية الزائفة لاستراتيجية كبح نموّ الأجور إلى معدل أقل بكثير من نموّ الإنتاجية. وبمجرد تقديم اليورو، وحماية الصناعة الألمانية من انخفاض القيمة التنافسية للعملة من دول مثل إيطاليا، أصبحت مكاسبها من الانخفاض في الأجور مكاسب دائمة. وعلاوة على ذلك، مكّن نظام المساومة الجماعية الألماني على الأجور، والذي يستند على النقابوية مع

الاتفاق الدولي على النزعة الإتجارية الجديدة بين رأس المال الألماني والنقابات العقالية الألمانية، من جعل الفجوة بين الإنتاجية ونمو الأجور أكثر ملاءمة لرأس المال مما كانت عليه في بقية أوروبا. عزّز النمو المنخفض للقدرة التنافسية للصادرات الألمانية أساساً على خلفية استمرار الانكماش في الأجور الحقيقية والاستثمار القوي. بعد عام ٢٠٠٤، مع بدء صعود المينوتور العالمي، قفز الفائض التجاري الألماني قفزة مهولة، وارتفع تراكم رأس المال، وانخفضت البطالة إلى ٢ مليون (بعد أن ارتفعت إلى ما يقرب من ضعف هذا الرّقم)، وارتفعت أرباح الشركات الألمانية بنسبة ٣٧ في المائة.

ومع ذلك، على الرغم من هذه الصورة الوردية الظاهرة بالنسبة للنخب الألمانية، كان هناك شيء فاسد يستولي على قطاعها المصرفي - الفيروس القذر الذي أصيبت به الصورة الزائفة للمينوتور من المينوتور العالمي نفسه. وعندما حدثت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ في نيويورك ولندن، بدأ ينشط هذا الفيروس بشكل خطير[٥]. لقد أصبح بداية الأزمة الوجودية لليورو.

يعيد التاريخ نفسه، مرة على شكل مأساة، ومرة على شكل مهزلة: عمليات إنقاذ البنوك في أوروبا.

على الرغم من الشماتة الأوروبية في أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ كان أزمة أنجلو سلتية، وأن بنوكها لم يتم الاستيلاء عليها من قبل من خلال العمليات التمويلية financialization التي تشكّل معادلاً لحقى الذهب، سرعان ما ظهرت الحقيقة بوضوح. وجدت البنوك الألمانية نفسها تعاني من معدل رافعة مالية يبلغ ٥٢ يورو يتم اقتراضها مقابل كل ١ يورو من أموالها الخاصة - المعدل الأسوأ من معدل التراكم السابق المرتفع في وول ستريت، أو في مدينة لندن. حتى أكثر بنوك الدولة محافظة وانعداماً للإحساس، بنك لانديزبانكين Landesbanken، شكّلت حفرة، لا قاع لها لدافعي الضرائب الألمان. وكانت الحاكية مشابهة - أيضاً - في فرنسا؛ حيث كان على البنوك أن تعترف بأن لديها على الأقل مبلغ ٣٣ مليار يورو تم استثمارها في التزامات الدين المضمونة. ينبغي أن نضيف إلى هذه المبالغ المحزنة انكشاف البنوك الأوروبية بالنسبة لدول منطقة اليورو المثقلة بالديون[٦] (٨٤٩ مليار يورو)، إلى أوروبا الشرقية (أكثر من ١٥٠ مليار يورو)، إلى أمريكا اللاتينية (أكثر من ٣٠٠ مليار يورو) والديون الأيسلندية المعدومة (حوالي ٧٠ مليار يورو).

هُرع كل من البنك المركزي الأوروبي، والمفوضية الأوروبية ("الحكومة" الفعالة للاتحاد الأوروبي) والدول الأعضاء؛ لتقدم للبنوك الأوروبية ما لم تقدمه الإدارة الأمريكية لوول ستريت. ولكن؛ كان هناك اختلافان عميقان فقط. الاختلاف الأول أن اليورو لا يشبه الدولار: حيث ظل الدولار عملة الاحتياط في العالم، ويمكن لبنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الأميركية أن تكتب شيكات آمنة على بياض، مع العلم بأن ذلك يؤدي إلى فارق ضئيل جداً في قيمة الدولار، على الأقل في المتوسط العادي. تشير بيانات صندوق النقد الدولي في الحقيقة إلى أن حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية كانت ٦٢ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩، وارتفعت منذ وقتها استجابة لأزمة الديون الأوروبية في فترة ما بعد عام ٢٠١٠.

ويتعلق الفرق الثاني في الهندسة الإشكالية لمنطقة اليورو، وخصوصاً

الطريقة القائمة على أنه رغماً من التزام الدول الأعضاء بالعملة الموحّدة، تُعدّ الديون العامة منفصلة تماماً، وتُعدّ البنوك من مسؤولية الدول الأعضاء وحدهم، وليس هناك آلية إعادة تدوير الفائض لمنع تنامي التصدعات الهيكلية. وببساطة، تخيّل ما كان سيحدث في عام ٢٠٠٨؛ إذا كان على كل دولة في "منطقة الدولار" (مثل ولاية كاليفورنيا أو ولاية نيفادا) إنقاذ البنوك المسجّلة على أراضيها، ولم يكن هناك أي وسيلة في يدي واشنطن لتمويل العجز العام!

كافح البنك المركزي الأوروبي والمفوّضية الأوروبية لاحتواء الأزمة المصرفية ضمن إطار هذه الإشكالية المؤسسية. "أمّموا" بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، خسائر المصارف، وحوّلتها إلى الدين العام. وفي الوقت نفسه، توجّه اقتصاد أوروبا نحو الركود، كما هو متوقّع. انخفض الناتج المحلي الإجمالي في سنة واحدة (٢٠٠٨-٠٩) في ألمانيا بنسبة ٥ في المائة، وفي فرنسا ٢.٦ في المائة، وفي هولندا بنسبة ٤ في المائة، وفي السويد بنسبة ٥.٢ في المائة، وفي إيرلندا بنسبة ٧.١ في المائة، وفي فنلندا بنسبة ٧.٨ في المائة، وفي الدنمارك بنسبة ٤.٩ في المائة، وفي إسبانيا بنسبة ٣.٥ في المائة.

أدركت صناديق التحوّط والبنوك أيضاً كل شيء فجأة. لماذا لا يؤدي استخدام القليل من المال العام الذي منح لها للمراهنة على هذا، وعاجلاً أو آجلاً، سيسبّب الضغط على السياسة المالية العامة (الناجم عن الركود الاقتصادي من جهة، والذي أدى إلى ركود عملية تحصيل الحكومات للضرائب، والزيادة الهائلة في الدين العام من جهة أخرى، والتي كانت البنوك نفسها مسؤولة عنها) انهيار دولة أو أكثر في منطقة اليورو؟

كلّما فكّروا بهذه الفكرة، شعروا بسعادة غامرة. وحقيقة أن عضوية اليورو منعت أكثر البلدان المثقلة بالديون (اليونان وغيرها) من تخفيض قيمة عملاتها (بمعنى أنها ستتحمّل العبء الأكبر من ذلك المزيج من الديون والركود)، ممّا دفع المصرفيين لمد أنظارهم إلى تلك البلدان. وهكذا قرّروا بدء الرهان، بكمّيات صغيرة في البداية، حتى وصلت اليونان، الحلقة الأضعف في تلك السلسلة، إلى حالة التخلّف عن سداد الديون.

وعندما لم يتمكّن وكلاء المراهنات المشاهير في لندن من التعامل مع الرهانات التي بلغت مليارات عديدة، تحوّلت البنوك وصناديق التحوّط إلى مقايضات العجز الموثوقة عن سداد الديون CDSs، بوالص التأمين التي

تدفع مبالغ محددة سلفاً من المال في حال تخلّف الآخرين عن السداد (انظر الفصل ٦ للتعرّف بالتفصيل على مقايضات العجز عن سداد الديون CDSs).

وبطبيعة الحال عندما زاد حجم التبادل التجاري لهذه الصيغة الجديدة من المال الخاص، ازدادت الأزمة سوءاً. وهناك سببان لذلك. أولاً، دفع الارتفاع في أسعار مقايضات العجز عن سداد الديون CDSs مقابل ديون اليونان أو إيرلندا أسعار الفائدة التي كان على أثينا ودبلن أن تدفعاها للاقتراض، مما دفعهما - بالتالي - إلى مزيد من العجز المالي (بل نحو الإفلاس الفعلي). ثانياً، كلّما زاد المال الذي ينفق على مقايضات العجز عن سداد الديون CDSs زاد رأس المال المُختلَس من قبل كل من الشركات التي تبحث عن قروض للاستثمار في الأنشطة الإنتاجية ومن الدول التي تحاول إعادة تمويل الديون المزدهرة.

وباختصار، منح البديل الأوروبي لإنقاذ البنوك الفرصة للقطاع المالي لسك المال الخاص في كل مكان مجدداً. ومرة أخرى، مثلما كانت الأموال الخاصة التي خلقها وول ستريت قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ غير قابلة للاستمرار، وكان لا بد أن تتحوّل إلى رماد، كانت مسيرة المال الخاص الجديد منذ الآن فصاعداً ستؤدي - وبكل دقة رياضية - إلى انهيار مالي آخر.

كانت هذه المرة أزمة الدين العام (المعروفة - أيضاً - باسم أزمة الديون السيادية)، عبارة عن البوادر والتحزكات الأولى التي بدأ يظهر ذلك الشعور بها في بداية عام ٢٠١٠ في أثينا في اليونان.

اليونانيون يُقاسون الديون

أعلنت الحكومة الاشتراكية المنتخبة حديثاً في اليونان في أكتوبر ٢٠٠٩، أن العجز الحقيقي في البلاد بلغ ما يزيد على ١٢ في المائة من الدخل القومي (بدلاً من النسبة المتوقّعة ٦.٥ في المائة، مما يعد بالفعل أكثر من ضعف الحد المنصوص عليه في اتفاقية ماستريخت). وانفجرت على الفور - تقريباً - الديون اليونانية القائمة على مقايضات العجز عن سداد الديون CDSs، كما ارتفع سعر الفائدة الذي كان على الدولة اليونانية أن تدفعه للاقتراض من أجل إعادة تمويل ديونها التي بلغت ٣٠٠ مليار يورو. وبحلول يناير ٢٠١٠، أصبح واضحاً أنه دون مساعدة مؤسسية، ستُصاب الحكومة اليونانية بالعجز عن السداد.

سعت الحكومة اليونانية بشكل غير رسمي للحصول على المساعدة من منطقة اليورو. أصدرت المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل تصريحها الشهير "بلاءات" ثلاثية لسوء الحظ: لا لسوء الحظ لإنقاذ لليونان. لا لسوء الحظ لتخفيف معدّل الفائدة، لا لسوء الحظ للديون اليونانية. كانت تلك "اللاءات" الثلاثية الفريدة في التاريخ المالي العام (أو حتى الخاص). تخيّل لو قال الوزير بولسون في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨، لبنك ليمان براذرز: "لا، للأسف لن نقوم بإنقاذكم" (والتي قالها حقاً)، "لا، لا يمكنني تنظيم قروض بفوائد منخفضة للغاية لكم" (والذي كان قد قاله أيضاً ربّما)، و"لا، لا يمكنكم إعلان الإفلاس" (الشيء الذي لن يقوله أبداً). "اللا" الأخيرة غير معقولة أبداً. ولكن هذا - بالضبط - ما قيل للحكومة اليونانية. لم تفهم الحكومة الألمانية تماماً لا فكرة مساعدة اليونان، ولا فكرة أن اليونان ستتخلّف عن الكثير من الديون التي تحتفظ بها في البنوك الفرنسية والألمانية (حوالي ٧٥ مليار يورو و٥٣ مليار يورو، على التوالي).

كان على الدولة اليونانية لمدّة خمسة أشهر مؤلمة أن تقترض بأسعار فائدة ربوية، واقعة في التعثر بشكل أعمق وأعمق، متظاهرة أنه بإمكانها الصمود في وجه العاصفة. بدت ميركل وكأنها على استعداد لترك اليونان هائمة في مهبّ الريح حتى اللحظة الأخيرة. وجاءت تلك اللحظة في أوائل مايو ٢٠١٠، عندما انفجرت أسواق السندات في العالم إلى شيء

قريب من الأزمة الائتمانية في ٢٠٠٨. أصابت أزمة الديون اليونانية المستثمرين بالذعر، ودفعتهم لعدم شراء سندات من أحد، خوفاً من العجز المتتالي المماثل لذلك العجز في عام ٢٠٠٨. لذلك وافقت منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، في ٢ مايو ٢٠١٠، على تقديم قرض بقيمة ١١٠ مليار يورو لليونان بمعدل فائدة مرتفعة كاف؛ ليجعل من المستبعد للغاية أن تكون الخزانة العامة اليونانية قادرة على سداد هذا القرض الجديد فضلاً عن تلك الديون الحالية.

تابع المستثمرون غير المقتنعين ومعهم كل الحق بأن القذف بقروض جديدة وباهظة للحكومة المعسرة التي كانت تدير اقتصاداً يعاني من ركود عميق سيحوّلها بطريقة سحرية وبشكل أو بآخر إلى قدرة حقيقية على دفع كامل الديون، واستمروا في الرهان على حدوث تقصير من جانب اليونان (وغيرها من دول منطقة اليورو الضعيفة). وهكذا أعلن الاتحاد الأوروبي بعد بضعة أيام عن إنشاء صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (صندوق الاستقرار المالي الأوروبي EFSF ، والذي ناقشنا تركيبته السفية في الفصل ٧)، لما يُفترض به أن يمثل مجموعة من الأموال المخصصة لاستخدامها في الظروف الصعبة أو الخطيرة بمبلغ ٧٥٠ مليار يورو التي من شأنها أن تكون على أهبة الاستعداد، فقط في حالة احتاج عضو آخر من الأعضاء في منطقة اليورو إلى المساعدة في سداد ديونه العامة.

ألقت الأسواق - بعد أيام قليلة من الهدوء - نظرة فاحصة على صندوق الإنقاذ الأوروبي، وقررت أن يكون مجرد إجراء لسد الفجوة. وهكذا استمرت أزمة اليورو بالانتقام. وكان السبب - بطبيعة الحال - أن القروض الجديدة باهظة الثمن لا تعالج عجز الدول التي على وشك الإفلاس، ولا تفعل شيئاً للبنية الخاطئة، والصورة الزائفة الضارة للمينوتور، والتي ظهرت قدرتها التدميرية في اللحظة التي انهار فيها المينوتور العالمي بواسطة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.

إذا كنت على حق، وكانت أزمة اليورو تمثل الفشل المنهجي الذي بدأ بوصفه أزمة مصرفية، سيكون دواء أوروبا أسوأ من المرض. الأمر أشبه بإرسال سباح ضعيف إلى البحر لإنقاذ سباح غريق: كل ما يمكن أن نتوقّعه مجرد مشهد محزن لسباحين ضعيفين متعلّقين ببعضهما البعض لإنقاذ نفسيهما؛ حيث يغرق كلاهما بسرعة إلى قاع البحر.

يمثل السّباحان بالطبع الدول التي تعاني من العجز في منطقة اليورو

والنظام المصرفي في أوروبا. تحملت البنوك المثقلة بحمل لا تطيقه من سندات الديون التي لا قيمة لها تقريباً، والتي تصدرها دول مثل اليونان وإيرلندا؛ حيث شكّلت الثقوب السوداء في البنك المركزي الأوروبي الذي يتابع ضخ موجات هائلة من السيولة فقط، والتي تعطي بالطبع كمّيات ضئيلة من القروض الإضافية لرجال الأعمال. وفي الوقت نفسه، رفض البنك المركزي الأوروبي، والبلدان ذات الفائض وصندوق النقد الدولي بثبات مناقشة الأزمة المصرفية، مع تركيز طاقاتهم فقط على فرض إجراءات تقشف ضخمة على الدول التي تعاني من العجز. وفي دائرة لا تنتهي أبداً، فاقم التقشّف المفروضة الركود التي تعاني منها هذه الدول التي تعاني من العجز، مما أدى - بالتالي - إلى تأجيج الشكوك الخطيرة بالفعل للمصرفيين حول ما إذا كانت اليونان قادرة على سداد هذه الديون من قبل اليونان وايرلندا وغيرها، وهكذا استنسخت الأزمة نفسها.

يمثل تأثير الدومينو؛ حيث يسقط أحد البلدان التي تعاني من العجز على البلد الثاني، حتى لا يبقى أي بلد واقفاً على قدميه، استعارة شائعة تُستخدم لوصف أزمة منطقة اليورو. أعتقد أن هناك استعارة أفضل: مجموعة من متسلّقي الجبال المختلفين، الذين يتسلّقون سفح جبل حاد، مربوطين ببعضهم البعض عن طريق حبل واحد. يكون بعض المستلّقين أكثر مرونة من الآخرين، ويكون البعض أقل لياقة بدنية، ولكنهم مرتبطون جميعاً معاً في حالة من التضامن القسري. فجأة يضرب الزلزال (الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨) وتقع إحدى المتسلّقات (وليكن اسمها هيلين)، ولا يمنع سقوطها سوى ذلك الحبل المشترك. وتحت وطأة وزن المتسلّقة المتدلّية في الجو، ومع الصخور المتساقطة من الأعلى، يكافح المتسلّق الأضعف التالي (أو "الهامشي") للصمود. وفي نهاية المطاف، سيفلت بادي - أيضاً - من الحبل. يزيد الضغط المتبقي على المتسلّقين إلى حدّ كبير، ويتأرجح العضو الهامشي المقبل الآن على حافة صغيرة للسقوط الحر الآخر، ومن شأنه أن يتسبب بجزة حبل حادة أخرى في السلسلة المتبقية من "المنقذين". وهذا هو على وجه التحديد السبب في عدم التعامل مع أزمة اليورو.

وبالمقارنة بين هيكل صندوق الإنقاذ الأوروبي (في الفصل ٧) مع هيكل التزامات الدين المضمونة السامة في وول ستريت. وفي الوقت الذي يترك فيه كل بلد أسواق السندات، ويسعى لإيجاد الملجأ في صندوق الإنقاذ الأوروبي، تواجه البلاد "الهامشية" التالية ارتفاعاً في أسعار الفائدة، وارتفاع عبء البلاد المتوسطة أيضاً. إنها ديناميكية من الجحيم حقاً. إنها أشبه بمشاهدة حادث مأساوي بالحركة البطيئة. ما عدا حقيقة أن أزمة اليورو في الواقع أسوأ من ذلك بكثير. وهناك جانب آخر، لا يشمله تشبيه المتسلّقين: الأزمة المصرفية، والتي زادت حدّتها مع كل "انتقال" لبلد ما إلى حالة "التلقّي" من صندوق الإنقاذ الأوروبي.

في الواقع، كلّما تعمّقت المأساة على سفح الجبل، تتكثف الدراما في مجال الأعمال المصرفية أيضاً. يتنامى العجز في الميزانية، ويسبب التقشف المزيد من القلق المصرفي؛ حيث يسرع الانكماش في الاقتصادات التي تعاني من العجز، وفي حلقة مفرغة من ردود الفعل، طرحت هذه الدراما الموازية البلاد "الهامشية" التالية من على وجه الهاوية. وكانت المعضلة التي لا حل لها، أن تلك الأزمة يمكن لأوروبا أن تحلّها في غضون بضعة أسابيع. كيف؟ وإذا كنت محقاً، لماذا تتردد أوروبا حقاً في ذلك؟

سأبدأ بشرح كيف يمكن حلّ الأزمة المزدوجة التي تواجه منطقة اليورو - الأزمة التي تضم الدول المثقلة بالدين مع الدول الأخرى التي تؤثر على القطاع المصرفي - بسهولة ودون أي تأخير. فشل النهج الأوروبي؛ لأنه تجاهل الطريقة التي عزّزت فيها كل من أزمة الديون والأزمة المصرفية بعضهما البعض، كما غضّ الطرف - أيضاً - عن قضية أعمق من الأزمة: عدم وجود آلية إعادة تدوير الفائض في قلب منطقة اليورو. وفيما يلي ثلاث خطوات بسيطة، تمكننا من تطبيق عدة علاجات فعالة.

الخطوة الأولى أن يقوم البنك المركزي الأوروبي بمتابعة منح مساعداته السخية للبنوك، والمشروطة بقيام البنوك بشطب جزء كبير الديون المترتبة على البلدان التي تعاني من العجز[٧]. (يمتلك البنك المركزي الأوروبي القدرة الكبيرة على المساومة لتحقيق هذا؛ لأنه يمنح السيولة - دائماً - للبنوك المفلسة في أوروبا).

الخطوة الثانية أن يأخذ البنك المركزي الأوروبي على مسؤوليته، وبأثر فوري، جزءاً من الدين العام من جميع الدول الأعضاء، مساوياً في القيمة الاسمية للدين الذي تسمح به معاهدة ماستريخت (أي ما يصل إلى ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). ستموّل هذه التحويلات المالية عن طريق السندات التي يصدرها البنك المركزي الأوروبي على مسؤوليته الخاصة، بدلاً من ضمانها من قبل الدول الأعضاء. تستمر الدول الأعضاء بالتالي في خدمة ديونها، ولكنهم يدفعون على الأقل بالنسبة للجزء المتوافق مع معاهدة ماستريخت من الدين، أقل سعر فائدة مضمون بوساطة إصدار سندات البنك المركزي الأوروبي.

وأخيراً، تأتي الخطوة الثالثة من خلال تفعيل مؤسسة جليلة أخرى من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB). يمتلك بنك الاستثمار الأوروبي قدرة مضاعفة على الاستثمار في مشاريع مربحة أكثر من البنك الدولي. ولسوء الحظ، هناك نقص كبير في الاستفادة منه، وذلك لأنه يتعيّن على الدول الأعضاء وفقاً للقواعد الحالية دفع نسبة من الاستثمار. ونظراً للحالة الفظيعة التي تجد الدول نفسها عليها، لا يمكن للدول التي تعاني من العجز في منطقة اليورو تحمل تكلفة القيام بذلك.

ولكن؛ من خلال منح الدول الأعضاء الحق في تمويل مساهمتها في المشاريع الاستثمارية المموّلة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي من خلال السندات الصادرة لهذا الغرض من قبل البنك المركزي الأوروبي (انظر الخطوتين المبيّنتين أعلاه)، يمكن لبنك الاستثمار الأوروبي أن يغدو بمثابة آلية إعادة تدوير الفائض التي تفتقر إليها منطقة اليورو في الوقت الحالي. سينال بهذا البنك دور أن يقترض، بمساعدة البنك المركزي الأوروبي، الفوائض من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية التي تتمتع بالفائض، وأن يستثمرها في المناطق التي تعاني من العجز في أوروبا.

بالمختصر، تُخلّصنا الخطوتان الأولى والثانية من أزمة الديون، وتدعم الثالثة منطقة اليورو من خلال توفير الحلقة المفقودة فيها - الآلية التي لا تمتلكها، والتي تفتقر إليها، والتي تسببت في أزمة اليورو استجابة للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. ولكن؛ إذا كنتُ محقاً فعلاً في كل هذا، لماذا لا تأخذ أوروبا بهذا الاقتراح؟ أو لماذا لا تقوم بأي شيء من هذا القبيل؟ تكمن الإجابة في الصفحات السابقة، ولكن؛ ربّما حان الوقت لتوضيح ذلك.

إذا تم حل أزمة اليورو بسرعة، ودون ألم، فإن ألمانيا (ودول منطقة اليورو الأخرى التي تتمتع بالفائض) ستفقد القدرة الهائلة على المساومة التي أعطاها هيجان الأزمة للحكومة الألمانية في مواجهة فرنسا والبلدان التي تعاني من العجز. ولشرح النقطة نفسها بطريقة أخرى، نجد أن البلدان ذات الفائض لديها اليوم قدم داخل منطقة اليورو، وقدم خارجها. فهي مرتبطة من جهة ببقية منطقة اليورو من خلال العملة موحدة، مما يؤدي إلى تأمين الفوائض الكبيرة داخل منطقة اليورو. بينما يعلمون من ناحية أخرى أن الأزمة الحالية تؤثر على بلدان العجز بشكل غير متناسب، وطالما تحتفظ البلدان ذات الفائض بخيار الخروج من منطقة اليورو، تصبح قدرتها على المساومة هائلة للغاية في المحافل الأوروبية. على سبيل المثال، كلّما أرادت المستشارة الألمانية إلغاء أي بند من جدول الأعمال، يمكنها القيام بذلك دون أي معارضة. ولكن؛ لو تم حل الأزمة غداً بطريقة تمنع دول الفائض من ترك منطقة اليورو منعاً باتاً، ستكون المستشارة الألمانية مجرد واحدة من رؤساء الحكومات المتحلّقين حول طاولة كبيرة.

لاحظ - الآن - كيف ستمنع الخطوة الثانية من الحل الذي اقترحته لأزمة اليورو ألمانيا من مغادرة منطقة اليورو منعاً باتاً: بمجرد أن يحصل البنك المركزي الأوروبي، المؤسسة المشتركة، على ديون كبيرة (عن طريق إصدار سنداته الخاصة)، يصبح من المستحيل توزيع هذا الدين المشترك

بين مختلف الدول الأعضاء[٨]. وهكذا، فمن من المستحيل لأي عضو أن يغادر الاتحاد. وعلاوة على ذلك، إذا ما اعتمدنا الخطوة الثالثة، وقمنا بتجهيز أوروبا بآلية إعادة تدوير الفائض التي تفتقر إليها، سيتم التقليل حقاً من دور الصورة الزائفة لألمانيا المماثلة للمينوتور.

لذلك يبدو أن أزمة اليورو غير ضرورية على الإطلاق من وجهة النظر الاقتصادية، إلا أنها تخدم مصالح الإبقاء داخل أوروبا على الدور الذي وضعته ألمانيا لنفسها في عهد المينوتور العالمي. واليوم بعد إفلاس المينوتور، تعاني أوروبا من الأزمة وألمانيا من حالة الإنكار.

نشر موقع ويكيليكس في ٤ ديسمبر ٢٠١٠، برقية رسمية، تتعلّق بمحادثة (حوالي ٢٨ مارس ٢٠٠٩) بين وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ورئيس الوزراء الأسترالي كيفين رود. نقرأ في تلك البرقية: "كما أشارت الوزيرة - أيضاً - إلى التحديات التي يفرضها الصعود الاقتصادي للصين، متسائلة: (كيف يمكنك أن تتعامل بصرامة مع المصرفي الخاص بك؟)"

ربّما يحتجّ القارئ، لأسباب مفهومة، حول وجود تقصير مُذهل في هذا الكتاب: ففي حين يرمي الكتاب إلى معالجة مستقبل الاقتصاد العالمي، لم نذكر سوى القليل عن الصين. ممّا لا شكّ فيه، أن عودة التعنتر والتهوّر والمفاخرة للقوّة التي كانت تاريخياً، إحدى القوى الرئيسة في العالم تمثّل القصة الأبرز في عصرنا. وستكون تبعاتها على المستقبل كبيرة كتلك التبعات التي خلّفتها الولايات المتحدة على القرن العشرين. ليس لديّ أيّ شك في ذلك. ومع هذا، لا يمكن فهم طبيعة صعود الصين ولا تأثيرها في المستقبل دون فَهم جيد للعالم، كما صاغه وشكّله المينوتور العالمي. لنفكّر في الأمر؛ إذ لم يتنام التنين الصاعد في بيئة يحكمها المينوتور العالمي وحسب، بل كان عليه - أيضاً - أن ينضج في عالم غير مستقر ناتج عن زوال هذا المينوتور.

ارتكز منهاج دينج شياو بنج الجديد للصين على نموذج اليابان ونمور جنوب شرق آسيا. وكان المبدأ الموجه وراء الخطّة الصينية لنموّ الاقتصاد المزدوج؛ حيث المناطق الاقتصادية الخاصة تجعل من الصين متجاورة مع سنغافورة أو هونج كونج الصغيرة - جزر النشاط الرأسمالي الكثيف التي تعوم في بحر من قوّة العمل غير المحدودة. وفي الوقت نفسه، فإن يُوجّه المركز الاستثمار (توجيهاً كبيراً على غرار النموذج الياباني)، ولكن؛ سيكون من شأنه أيضاً التفاوض بشكل مباشر حول نقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر مع الشركات الغربية والشركات اليابانية متعددة الجنسيات. أما بالنسبة للموقع العالمي للصين؛ فيشبه موقع دول جنوب شرق آسيا، في البحث عن مصادر الطلب لتحقيق النموّ الذي تقوده الصادرات من الولايات المتحدة وأوروبا.

ويمكننا أن نقول بكل تأكيد إن الصين تدين باندفاعها هذا إلى المينوتور العالمي. لعبت الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية متعدّدة الجنسيات دوراً حاسماً في إنشاء سوق في الصين، واستخدام تكاليفها المنخفضة للتصدير إلى بقية العالم، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة. وساعدت الواردات الصينية الرخيصة إلى الولايات المتحدة في الوقت نفسه الشركات الأمريكية القائمة على نموذج وول مارت على ضغط الأسعار إلى مستويات منخفضة، لا تُصدَق، وساعدت في إيصال التضخّم النسبي للأجور والطاقة في الولايات المتحدة إلى الحد الأدنى، وهو شرط أساسي (كما رأينا في الفصل ٤) لاستمرار تدفّقات رأس المال إلى الولايات المتحدة، والتي أبقت المينوتور في ظروف صحية وسعيدة.

وعندما تعلّمت الصين القيام بكل هذا على أكمل وجه، وأصبحت واحدة من المغذّيات المفضلة للمينوتور، غدا قادتها مراقبين دقيقين لسياسات الولايات المتحدة التي تمتلك القدرة على التأثير في مسار النمو في الصين. لقد تعلّموا من اتفاقية بلازا ١٩٨٥على وجه الخصوص (والتي أوصلت اليابان - كما رأينا - إلى وضع، لا يمكن الدفاع عنه) دروساً مهقة للغاية، ومن أزمة جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٨، والتي كان سببها محاولة أمريكا الناجحة في تخليص النمور من التنظيم المالي، وتعريض أسواقها المالية لتقلّبات وول ستريت ومدينة لندن والبنوك الأوروبية.

هناك فرضية حالية مقبولة على نطاق واسع تقول إنه بسبب هذه التجارب، يقاوم الصينيون الضغوط الخانقة لأميركا لرفع قيمة العملة الصينية (الرنمينبي، أو اليوان). على ما يبدو، أن الولايات المتحدة سعت جاهدة في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ لرفع قيمة اليوان، للأسباب نفسها التي دفعت بسببها اليابانيين في الثمانينيات لتوقيع اتفاقية بلازا. تقول وجهة النظر التقليدية في هذه الحالة إن حكومة الولايات المتحدة، في عجلة من أمرها، لتفعل شيئاً إزاء انخفاض مستوى الطلب في سوقها المحلي، وتحاول أن تفعل ما تفعله كل الحكومات في المناخ الذي يسوده الركود: حشد الطلب في الخارج، والذي يتم عادة من خلال تخفيض قيمة العملة (أو القيام في خطوة مكافئة لهذه الخطوة بإغراء الأجانب برفع قيمة عملتهم). ولكنني لا أعتقد مجدداً أن التفسير المعياري هذا يوضح القصة بأكملها.

بينما تدفع الشركات الأميركية المستقرة في أمريكا في الغالب باتجاه رفع قيمة اليوان (للأسباب المذكورة أعلاه)، فإنه ليس من الواضح على

الإطلاق أن حروب العملات المعلنة بين الصين والولايات المتحدة تشبه ذلك النوع التقليدي للحرب الموضحة أعلاه. هناك سببان يجعلاننا متشككين للغاية بشأن هذه المسألة. أولاً، ليس من الواضح على الإطلاق أن صانعي السياسة الأمريكية قبلوا نهاية المينوتور العالمي، وأن استراتيجية توسيع (أو على الأقل عدم انكماش) العجز المزدوج للولايات المتحدة ينبغي التخلّي عنها. ثانيا، سيتضرّر البعض من أكبر الشركات الأمريكية وأكثرها حصولاً على المساعدات وأكثرها ديناميكية بشدة إذا ارتفعت قيمة اليوان. لأن هذه الشركات تنتج بالفعل قدراً كبيراً من إنتاجها داخل الصين، قبل تصديره إلى بقية العالم. ومن شأن ارتفاع قيمة الرنمينبى أن يقتطع من هوامش أرباحها. وسيزيد سعر كل جهاز آي باد (كومبيوتر لوحي) وكل كومبيوتر HP وحتى كل سيارة أمريكية (والتي تستخدم الكثير منها قطعاً صينية الصنع).

وبينما تمارس الحكومة الأمريكية ضغوطاً على بكّين لرفع قيمة اليوان، هناك في الحقيقة الأمر عدد لا يُحصى من الشركات الغربية متعدّدة الجنسيات التي تهدّد بالانسحاب من الصين (والانتقال إلى الهند، أو حتى أفريقيا) إذا سمح بارتفاع كبير في قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي. وقد ترك النموّ المذهل للصين بالإضافة إلى العلاقة بين الولايات المتحدة والصين أثراً لا يُمحى على بقية الدول النامية.

تدمّرت بعض الدول جراء المنافسة، ولكن بعض الدول الأخرى تحرّرت من علاقة التبعية للغرب وشركاته متعدّدة الجنسيات. وكانت المكسيك من بين أول البلدان التي عانت من صعود الصين. وكان الصعود الصيني عبارة عن كابوس للمصنّعين المكسيكيين الذين اختاروا استثمار الكثير من الطاقة في أن التحول إلى شركات مصنّعة تتمتع بالأجور المنخفضة في المحيط الخارجي للولايات المتحدة (وكدولة عضو، مع الولايات المتحدة وكندا، في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA). ومع ذلك مثّل هذا الصعود هبة سماوية لبعض البلدان الأخرى - والتي تتراوح بين أستراليا (التي وضعت مواردها المعدنية الكبيرة للغاية في متناول الشركات الصينية حقاً) إلى الأرجنتين، ومن البرازيل إلى أنغولا (التي حصلت في عام ٢٠٠٧ على المزيد من التمويل، والاستثمار المباشر، استناداً على صناعتها النفطية، من صندوق النقد الدولي أكثر ممّا قام الصندوق بإقراضه لبقية العالم كله).

ربّما تُعدّ أمريكا اللاتينية واحدة من القارات التي تغيّرت للأبد، بسبب

صعود الصين، وتحوّلها إلى القوّة الرئيسية المغذّية للمينوتور العالمي. حوّلت الأرجنتين والبرازيل حقولها إلى وحدات إنتاج لتزويد ١.٣ مليار من المستهلكين الصينيين بالمواد الغذائية، كما حفرت كل منهما أرضها بحثاً عن المعادن التي من شأنها إطعام المصانع الصينية الجائعة. سمحت العَمالَة الصينية الرخيصة وإمكانية وصول الأسواق الصينية إلى الغرب (بفضل عضويّتها في منظّمة التجارة العالمية) للمصنّعين الصينيين بتقويض منافسيها المكسيكيين وغيرهم من المنافسين من بلدان أمريكا اللاتينية في تصنيع القطاعات منخفضة القيمة المضافة، مثل الأحذية ولعب الأطفال والمنسوجات.

سبَّبَ هذا التأثير الذي ينقسم إلى شقّين تحوّل أمريكا اللاتينية إلى تقليص النشاط الصناعي، والعودة إلى وضعية المنتج للسلع الأولية. وكان لهذه التطوّرات امتدادات عالمية. لأنه إذا قامت البرازيل والأرجنتين بتحويل أعينها نحو آسيا، كما بدؤوا بالقيام بذلك فعلاً، فهذا يعني أنهما قد تخلّيتا عن كفاحهما طويل الأجل لاقتحام أسواق المواد الغذائية للولايات المتحدة وأوروبا، الأمر الذي تم منعهما من القيام به بسبب التدابير الحمائية الشديدة لصالح المزارعين الأميركيين، والألمان والفرنسيين.

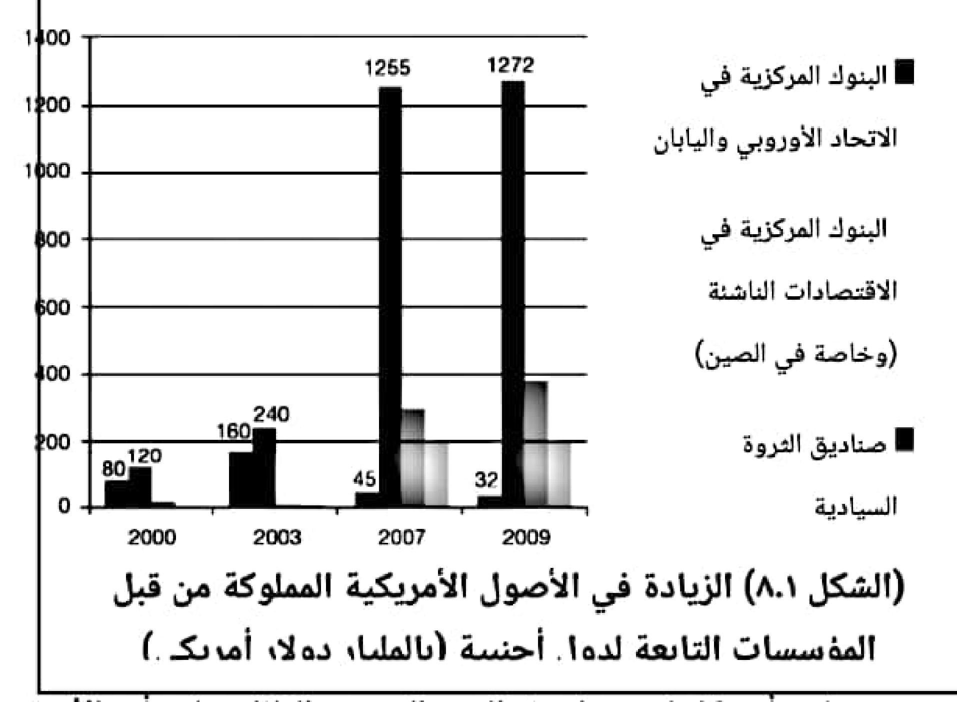
تغيرت أنماط التجارة في أمريكا اللاتينية بالفعل، والتي تؤثر على اتجاه المنطقة التي كان يُنظر إليها حتى وقت قريب جداً على أنها بمثابة الحديقة الخلفية للولايات المتحدة. اختارت حكومات أمريكا اللاتينية عدم مقاومة تحوّل بلدانهم إلى بلدان منتجة للسلع الأولية للصين. ربّما لا يروقهم كثيراً تقليص النشاط الصناعي لبلدانهم، ولكن؛ هذا أفضل من احتمال حدوث أزمة أخرى من قبيل الأزمة التي حدثت بين عامي ١٩٩٨-٢٠٠٢، ومن زيارة أخرى من صندوق النقد الدولي تسعى إلى رهن المزيد من الأرطال من لحم شعوبها مقابل الديون.

وبالعودة إلى تصريحات وزيرة الخارجية كلينتون المذكورة أعلاه، فمن الواضح للغاية ما كانت تقصده من خلال الإشارة إلى الصين باعتبارها مصرفي أميركا. وكما نرى في الشكل ٨.١، فقد نقلت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٠ اعتمادها لتمويل العجز في ميزانيتها من أوروبا واليابان إلى الصين. ولكن؛ ما الذي كانت تشير إليه السيدة كلينتون بالضبط عندما ألمحت إلى (التعامل بصرامة) مع الصين؟ هل عنت الضغط مجدداً على بكّين لرفع قيمة عملتها؟ وهل كان السبب ذلك الهدف المعلن في الحد من العجز التجاري الأمريكي من خلال الصين؟ ربّما. ومع ذلك، يبقى السبب

الاكثر إلحاحاً متمثلاً في الحفاظ على أرباح الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، والتي أنشئت في فترة الثمانينيات وما بعدها مرافق الإنتاج في بلدان مثل المكسيك والبرازيل، والتي تخضع اليوم للتهديد الشديد من قبل المنافسة الصينية [٩].

المربع ٨.٢: مصرفيو أميركا

يظهر الشكل ٨.١ أربع سنوات متميزة، ويحلّل ملكية الأصول الأمريكية (العامة والخاصة) من المؤسسات المالية التي تسيطر عليها الحكومة والمؤسسات الخارجة عن سيطرتها. من الواضح أنه منذ ٢٠٠٣ تلاشى وجود الدول القديمة التابعة لأمريكا والمتمثلة في أوروبا واليابان، كداعمين ماليين. ودفعت الدولة الصينية في الوقت نفسه مساهمتها إلى الحد الأقصى. وبهذا المعنى شكلت متاعب المينوتور الأخيرة تهديداً خطيراً للأصول الأمريكية التي تمتلكها الصين أصلاً.



(الشكل ٨.١) الزيادة في الأصول الأمريكية المملوكة من قبل المؤسسات التابعة لدول أجنبية (بالمليار دولار أمريكي)

ويقوم لغز أميركا في مواجهة النمو الصيني الهائل على أن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ منعت المينوتور من سحب الصينيين إلى صفه بسرعة. حتى ذلك الحين، كان الصينيون يعتمدون على المينوتور في فوائضهم التجارية، وهكذا أجبروا على إعادة استثمارها في الولايات المتحدة، إما في شراء ديون الحكومة الأميركية، أو في القطاع الخاص. ومع انعدام قدرة المينوتور على استيعاب كميات متزايدة من السلع الصينية بالمعدل الذي كان عليه في الفترة ما قبل ٢٠٠٨ (وخاصة بعد تحوّل الصين اليوم إلى إنتاج التكنولوجيا الفائقة، والمنتجات الضخمة،

مثل السكك الحديدية فائقة السرعة)، لم تعد الصين بشكل تلقائي بحاجة إلى إرسال كل رأس مالها إلى نيويورك.

يترك هذا للصين سبباً واحداً فقط للاستثمار بشكل كبير في الأصول الأمريكية: حقيقة أنها استثمرت بالفعل بشكل كبير في الأصول الأمريكية، ولا تريد أن ترى الجهد الشاق المتراكم لشعبها يفقد الكثير من قيمته، إذا كانت الولايات المتحدة ستتعرّض إلى أزمة الديون العامة. في الوقت نفسه، لم تحظَ الحكومة الأمريكية - وعلى الرغم من تصريحاتها العلنية - بدعم شريحة واسعة من الشركات الأمريكية لتحقيق اتفاق مشابه لاتفاقية بلازا، والذي سيشهد صعود اليوان مقابل الدولار.

وجدت الولايات المتحدة صعوبة في اتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل مع الصين؛ إذ لم تكن أمريكا قادرة على توسيع العجز (كما فعلت عندما كان المينوتور يضجّ بحيوية الشباب) وكانت تفتقر إلى النفوذ اللازم لمعاملة الصين بالطريقة نفسها التي قامت فيها بالتعامل مع اليابان في عام ١٩٨٥. ولم تكن الصين - أيضاً - قادرة على تأمين طلب كاف على صناعاتها، في ظل عدم وجود المينوتور الهادر، لقد كانت في مأزق حقاً، ووجدت نفسها - في النهاية - تستجيب بطرق مثيرة للدهشة. كشف البنك المركزي البرازيلي على سبيل المثال أنه بينما كان الاستثمار الأجنبي المباشر للصين في عام ٢٠٠٩ في بلدان أمريكا اللاتينية ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، وارتفع هذا الرَّقم في عام ٢٠١٠ إلى ١٧ مليار دولار أمريكي. لماذا؟ ما الذي ترغب الصين بفعله؟

وكما يعلم الجميع، أثريت اليوم لبعض الوقت كل من البرازيل والأرجنتين وغيرها بواسطة مشتريات التنين من خام الحديد وفول الصويا والزيت واللحوم وغيرها، ولكن؛ عندما أصيب المينوتور العالمي بجروح خطيرة في عام ٢٠٠٨، استمرت هذه الاقتصادات بالنموّ على خلفية صادراتها الأولية إلى الصين، وارتفعت عملتها ارتفاعاً جنونياً بالنسبة للدولار. كان هناك ثلاثة آثار مباشرة لذلك.

أولاً، جذبت معدّلات النموّ العالية في أمريكا اللاتينية تجارة مناقلة جديدة، ولكن؛ من الولايات المتحدة هذه المرة، والتي وصلت معدّلات النموّ وأسعار الفائدة إلى الصفر، ممّا أدى - بالتالي - لتحفيز هروب رؤوس الأموال بعيداً عن أمريكا.

ثانياً، أغرقت الواردات الصناعية الصينية الجديدة البرازيل والأرجنتين؛ حيث انخفضت أسعارها؛ لأن العملات المحلية تعززت مقابل الدولار (ومن خلال نظام ربط العملات، ارتفع اليوان الصيني).

ثالثاً، زادت الصين لإدامة هذه الدورة من استثماراتها في أمريكا اللاتينية. ويمتلك اليوم هذا التطور الثالث أهمّية كبيرة. كان الصين تستثمر وحتّى وقت قريب في أفريقيا وأماكن أخرى في المشاريع، وكان الغرض النهائي منها تأمين المواد الخام اللازمة لصناعاتها المحلية. ومع هذه الاستثمارات الجديدة في دول مثل البرازيل، تبدو الصين وكأنها تتبع استراتيجية جديدة لإنشاء شيء مشابه لخطّتها العالمية الخاصة!

توجّه الصين جزءاً من تدفّقات رأس المال إلى الخارج لبلدان أخرى غير الولايات المتحدة، في محاولة لتحفيز الطلب على السلع الصينية هناك، في تلك الأماكن الأخرى. تأتي الأهمّيّة المتزايدة لعلاقات الصين مع بقية الدول الناشئة على شكل أدلّة حول كيفية سعي الصين إلى معالجة الفجوة المتبقّية في الطلب الكلّي على الصادرات بحلول مصيبة المينوتور في عام ٢٠٠٨.

من الواضح للغاية أن الصين والولايات المتحدة وبقية الدول الناشئة ستنخرط - من الآن فصاعداً - في لعبة الدجاج الثلاثية. ومع عدم وجود أي طرف مهيمن في الأفق، ودون أهداف واضحة من جانب أي منهم، فإن آفاق وجود آلية جديدة كفئؤة (رسمية أو غير رسمية) لإعادة تدوير الفائض العالمي تبدو ضئيلة للغاية وبعيدة. وهذا ما يعني أن إرث المينوتور لا يزال إرثاً قاتماً، يخيم على الاقتصاد العالمي.

الخاتمة: بين حكم البنوك المفلسة للغرب والقوّة الهشة للشرق

إذا حكمنا على المزاج السائد في مراكز السلطة، فإن ما اعتدنا على تسميته "العالم الثالث" يعاني من أزمة حقيقية. تنمو "الاقتصادات الناشئة" على حساب أوروبا والولايات المتحدة، المنطقتين اللتين تتمتعان بالرأسمالية الراسخة، واللتان ولّدتا للأسف "النظام" الاجتماعي والاقتصادي الجديد القائم على حكم البنوك المفلسة.

رفعت لحظة المينوتور العالمي في ٢٠٠٨ من احتمال إعادة الترتيب على مستوى العالم. ولا يزال المينوتور حتى اليوم في الأجواء، مهدداً بأن يعيث فساداً في كل شيء من حوله. ربّما يكون المينوتور جريحاً، بل يحتضر حتى، ولكن بصماته لا تزال واضحة في جميع أنحاء العالم. عندما أصيب المينوتور، وقارب وول ستريت على استنفاد طاقته، تخلّت أمريكا عن الدول التي تدور في فلكها، وتركتها تفشل في الارتقاء إلى مستوى الحدث.

دخلت أوروبا في الأزمة التي صنعتها بأيديها - الأزمة التي عرضت ستين عاماً من التكامل الأوروبي إلى الخطر. وقد وجدت دول جنوب شرق آسيا نفسها أكثر اعتماداً من ذي قبل على الجارة القوية، حتى لو لم تكن هذه المرة اليابان، بل الصين. بدت اليابان نفسها، والتي كانت تعاني من ركودها الخاص قبل مرض المينوتور ووَهنه، وكأنها قد توصلت إلى حالة من السلام والتصالح مع الركود.

تتمتع الصين وحدها من بين جميع القوى الاقتصادية الكبرى غير الأمريكية، بالدينامية الكافية للتطلع إلى الجلوس على عرش المينوتور. ولكن الصين تعلم أنها غير قادرة بعد على القيام بهذا الدور اللامع، وغير قادرة في وضعها الحالي على توليد الطلب الكافي لإنتاج ها الخاص حتى. أثارت الجهود الأخيرة لإيجاد خطتها العالمية الخاصة، ولا سيما فيما يتعلّق بأمريكا اللاتينية، التوتّرات مع الدول المحتملة التي تدور في فلكها (مثل البرازيل)، ممّا يذكّرنا بأن خطة أميركا العالمية تم تمريرها بالحد الأدنى من المقاومة، لأنه في ذلك الوقت التي صُممت فيه الخطّة، ونُفّذت فيه، كانت بقية العالم قد تحوّلت إلى أنقاض.

يظن البعض أن الصين تحتاج إلى الانتظار فقط؛ لأنه من المؤكد أنها ستسود بالفعل مع مرور الزمن. لا بد أن القيادة الصينية أقل بالتأكيد. تفهم الصين بدقة ندرة الطلب الكلّي في عالم ما بعد المينوتور. تعلم الصين جيداً أن كلاً من ألمانيا واليابان والصين تعتمد بالكامل للبقاء على العدوانية المستمرة، وتوسيع الفوائض. لكن هذا يتطلّب أيضاً كائناً قادراً على استيعاب تلك الفوائض مثل قدرته على استيعاب العجز.

لطالما كان هذا الكائن هو المينوتور العالمي. لقد ذهب اليوم هذا الكائن، وعلى الأرجح ليس هناك على ما يبدو مَن يستطيع أن يحل محله. تتابع الحكومة الصينية لشراء الوقت تحفيز اقتصادها المتنامي، وتُبقيه بمنأى عن إعادة تقييم العملات، على أمل استمرار النموّ القوي. ولكنها ترى البوادر جيداً، وهي ليست جيدة على كل حال. تنخفض من ناحية نسبة استهلاك الصين إلى الناتج المحلي الإجمالي - ممّا يشكّل علامة مؤكّدة على أن السوق المحلية غير قادرة على توليد ما يكفي من الطلب للمصانع العملاقة في الصين. ومن ناحية أخرى، تسبّب عمليات الحقن المالية التي تقوم بها فقاعات قطاع العقارات.

إذا تابعت هذه الإجراءات دون أي رادع، ربّما تؤدي إلى الانفجار، وقد تتسبّب في انهيار داخلي كارثي. ولكن؛ كيف يمكنك إفراغ فقاعة ما دون إيقاف النموّ؟ كان هذا هو السؤال الذي يساوي تريليونات الدولارات، والذي فشل ألان غرينسبان في الإجابة عنه. ولا يتضح حتى الآن أيضاً أن السلطات الصينية قادرة على الإجابة عن هذا السؤال.

الفصل التاسع: عالم من دون المينوتور

مر عامان تقريباً على الطبعة الأولى من هذا الكتاب [1]. ولم تكن التوقعات التي ظهرت فيه حول وحشنا المعذب جيدة. ألم تثبت الأحداث منذ ذلك الوقت بأن جراح المينوتور العالمي وإصاباته كانت أكثر عمقاً من أن يستمر في أداء عمليته الخارقة في إعادة تدوير الفائض العالمي؟! ألا يزال هذا أفضل تفسير متاح لسبب تذبذب الاقتصادات والأوروبية، والاقتصادات العالمية بطبيعة الحال، والسبب وراء تحوّل انعدام الأمن العام إلى "القانون الجديد"؟

لا ينبغي على النظرية حول الخطأ الذي حدث في الاقتصاد العالمي لتكون جديرة بالنظر أن تقدم تفسيراً منطقياً للأحداث الماضية وحسب، بل ينبغي عليها أن تصف التطورات المستقبلية التي من شأنها تخطيء هذه النظرية أيضاً. ألم تكن الحجّة التي كانت تمثّل نواة الطبعة الأولى من هذا الكتاب اختباراً حقيقياً على ضوء العامين الماضيين؟ ربَما يكون من المفيد قبل الإجابة عن السؤال أن نكرر بوضوح (واعتماداً على الرسم البياني) الفرضية الشاملة للكتاب "فرضية المينوتور العالمي".

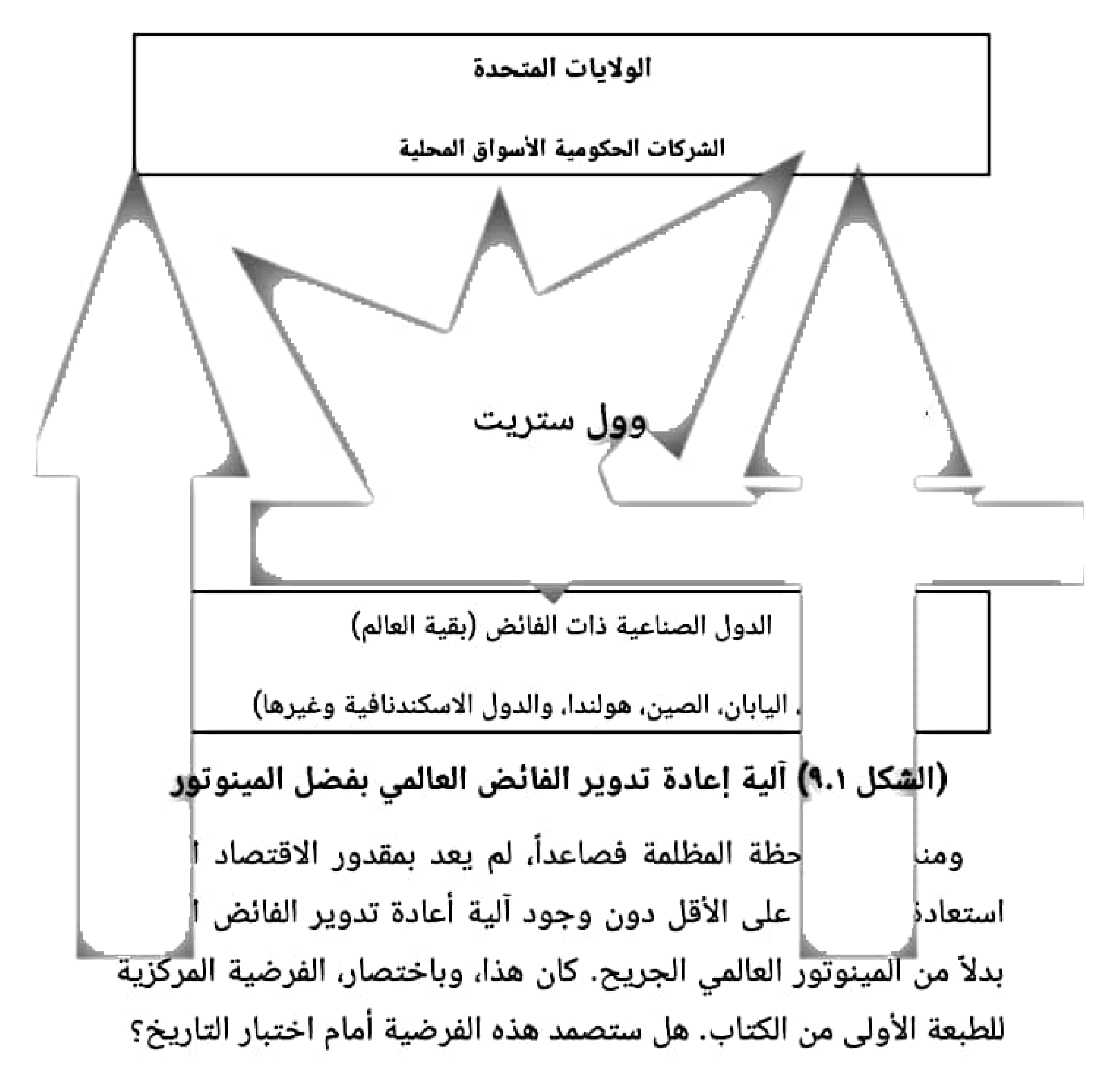
بمجرد أن نذكّر القارئ بهذه الفرضية، ستتبادر إلى ذهنه سلسلة من "الحقائق" التي كذّبتها. كما آمل أن أبيّن في الجزء المتبقّي من الفصل توضيح التوجّه الأصلي، الذي يقول بأن فرضية المينوتور العالمي اجتازت الاختبار التجريبي لتكذيبها بنجاح. وبذلك تشكّل هذه الفرضية منارة مفيدة للرجوع إليها في المناقشات الجارية، بشأن السياسات التي تكشفت على ثلاث مراحل درامية موازية: أمريكا وأوروبا والصين.

فرضية المينوتور العالمي: تلخيص[*]

بدأت الولايات المتحدة منذ السبعينيات بامتصاص جزء كبير من المنتجات الصناعية الفائضة لبقية العالم. كان صافي واردات أميركا بطبيعة الحال يمثل صافي الصادرات من البلدان ذات الفائض مثل ألمانيا واليابان والصين: حيث تمثل أمريكا مصدر الطلب الرئيسي لهذه البلدان. وفي المقابل، كانت الأرباح التي يحققها أصحاب المشاريع من الدول ذات الفائض تعود يومياً إلى وول ستريت، بحثاً عن عائدات أعلى. يستخدم وول ستريت لاحقاً تدفق رؤوس الأموال الأجنبية هذا في ثلاثة أغراض: (أ) تقديم الائتمان للمستهلكين الأمريكيين، (ب)، الاستثمار المباشر في الشركات الأمريكية، وبطبيعة الحال، (ج) في
الأميركية (أي تمويل عجز الحكومة الأمريكية).

كان الشيء الأساسي في آلية إعادة تدوير الفوائض العالمية (GSRM) هذه، والتي شبهتها بالمينوتور العالمي، ذلك العجز الهائل الذي تعاني منه الولايات المتحدة: العجز التجاري وعجز ميزانية الحكومة الاتحادية. ويرى الكتاب أنه دون هذا العجز لن "تُغلق" دائرة التدفق العالمي من السلع ورؤوس الأموال (انظر الرسم البياني أدناه)، مما سيؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي. لقد تعطل نظام إعادة التدوير هذا؛ لأن وول ستريت استغلّ موقعه المركزي فيه لبناء أهرامات ضخمة من المال الخاص على حساب صافي الأرباح التي تصب في الولايات المتحدة من بقية العالم. وأضافت عملية سك المال الخاص التي قامت بها بنوك وول ستريت، والتي تُعرف - أيضاً - باسم التمويلية financialisation، الكثير من الطاقة لبرنامج إعادة التدوير، كما رشحت عنها دفعات ضخمة من الحيوية المالية الجديدة، مما أجج - بالتالي - المستوى المتسارع للغاية للطلب داخل الولايات المتحدة، وأوروبا (التي قفزت بنوكها في ركب سك الأموال الخاصة) وآسيا. للأسف هذا ما أدى إلى زوالها أيضاً. وعندما، احترقت أهرامات الأموال الخاصة تلقائياً في خريف عام ٢٠٠٨، وتحولت إلى رماد، تلاشت قدرة وول ستريت على مواصلة "إغلاق" دائرة إعادة التدوير العالمية. لم يعد القطاع المصرفي في أميركا قادراً على تسخير

العجز المزدوج للولايات المتحدة (العجز التجاري والعجز في الميزانية) لأغراض تمويل الطلب الكافي من داخل أمريكا للحفاظ على متابعة صافي الصادرات من بقية العالم (عملية التمويل التي استغلّت، حتىحتى خريف عام ٢٠٠٨، باقي الأرباح الفائضة في العالم التي تنتج هذه الصادرات الصافية).



(الشكل ٩.١) آلية إعادة تدوير الفائض العالمي بفضل المينوتور

ومن حظة المظلمة فصاعداً، لم يعد بمقدور الاقتصاد ا استعاد على الأقل دون وجود آلية أعادة تدوير الفائض ا بدلاً من المينوتور العالمي الجريح. كان هذا، وباختصار، الفرضية المركزية للطبعة الأولى من الكتاب. هل ستصمد هذه الفرضية أمام اختبار التاريخ؟

لو عثر الاقتصاد العالمي على طريقة ما للاستمرار دون آلية ما لإعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM لتحل محل المينوتور، كان يمكن أن يكون هناك طبعة جديدة من هذا الكتاب (سيما وأن اعتذارنا عن الكتاب الأول كان ليفي بالغرض). وبالمثل، إذا ارتدّت منطقة اليورو إلى الوراء، إلى سياساتها المتقشفة القوية، أو إذا ما اكتشفت الصين بعض القوة الداخلية التي تتمكّن من خلالها من الحفاظ على انخفاض معدّل الاستهلاك لدى شعبها، ستتلاشى الركيزة الأساسية لهذا الكتاب. ولكن؛ ليس هذا ما حدث للأسف: لا يزال العالم يتابع رحلته في مياه مجهولة في ذلك المحيط المظلم، ويتعرض باستمرار لضربات الرياح الشريرة الرهيبة والمخيفة.

لا تمثل حقيقة أن الانتعاش لم يفرد جناحيه المطمئنين علينا بالطبع برهاناً على أن "فرضية المينوتور العالمي" صحيحة. نحتاج للوصول إلى استنتاج، مفاده أن العامين الماضيين قد أبقيا هذه الفرضية حية، وربما ثاقبة وصحيحة، إلى النظر بعناية وبشيء من التفصيل في التوقّعات التي نشأت عن هذه الفرضية، ثمّ مقارنتها مع الحقائق. إذن؛ لنبدأ: ما هي الملاحظات التي لدينا بشأن العامين الماضيين، أو التي تدفعنا للاستنتاج القائل بأن فرضية المينوتور العالمي كانت خاطئة؟ [٣].

لنفترض أننا لاحظنا أنه على الرغم من الأزمة، فما يزال العجز الأميركي عالياً، ولكن الأمريكيين استمروا في امتصاص صافي الصادرات من السلع ورؤوس الأموال من بقية العالم، وبوتيرة لا تختلف كثيراً عن تلك المرحلة التي تمثل حقبة ما قبل عام ٢٠٠٨. إذا كان هذا ما شهدناه في عام ٢٠٠٩ وما بعده، فسيدحض هذا فرضية المينوتور العالمي: لأنه سيكون من المستحيل عندها الادّعاء بأن (أ) المينوتور العالمي معطّل، وغير قابل للعمل، و (ب) أن المشاكل الاقتصادية العالمية المستمرة تعود إلى زواله.

لذا، دعونا ننظر إلى الحقائق: الملاحظة الأولى لا قيمة لها؛ لأن العجز الأميركي المزدوج لا يزال حياً يُرزَق. ففي ذروة عهد المينوتور في عام ٢٠٠٥، اعترفت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بعجز قدره ٥٧٤ مليار دولار.

وفي العام نفسه، امتص المستهلكون الأمريكيون والشركات الأمريكية صافي واردات مذهلاً من باقي دول العالم، بلغ ٧٨١ مليار دولار أمريكي. عاد ما يقرب من ٧٠ في المائة من الأرباح، حققها المنتجون غير الأمريكيين لهذه السلع إلى وول ستريت. وبمجرد وصول هذه المبالغ إلى أيدي المصرفيين، تمت إعادة توجيهها (من خلال ما يسمى بـ "الهندسة المالية")، وهكذا تم تمويل العجز الأمريكي، مع تصدير البقايا إلى أنحاء متفرقة من العالم (حيث ساعدت في تشكيل مجموعة متنوعة من الفقاعات).

اختلف العجز الأمريكي بعد كارثة ٢٠٠٨ اختلافاً كبيراً. ومع انهيار كل أنواع الدخل (من العمل ورأس المال والإيجار)، تراجعت قيم الأصول تراجعاً كبيراً، وتم حبس قروض الرهن العقاري، وتزايدت صفوف العاطلين عن العمل، كان لا بد أن يقلّل الأميركيون من استهلاك السلع المستوردة بشكل كبير. انخفض العجز التجاري في عام ٢٠٠٩ في حقيقة الأمر من ٧٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠٦ مليار دولار. وقفز العجز الفيدرالي الأمريكي في العام نفسه (من ٥٧٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٥) إلى ١٤٠٠ مليار دولار عندما سعت الحكومة لدعم وول ستريت وتحفيز مين ستريت. وبحلول عام ٢٠١١ تعافى العجز التجاري - تقريباً - إلى مستوى لعام ٢٠٠٥ (حيث بلغ ٧٣٨ مليار دولار)، بينما استقر العجز في الميزانية عند مبلغ عملاق، لم يحصل من قبل بلغ ١٢٢٨ مليار دولار.

إذا كان من المسلّم به أن الأزمة لم تخترق العجز الأميركي (لقد عزّزت في واقع الأمر إجمالي العجز المزدوج)، سيكون السؤال المناسب: هل تمكّنت الولايات المتحدة، بعد عام ٢٠٠٨، من مواصلة إعادة تدوير السلع والأرباح الفائضة للآخرين في وتيرة، تُعدَ انطلاقاً من مرحلة ما قبل ٢٠٠٨، ضرورية للحفاظ على الطلب الكلّي العالمي على السلع المنتجة مزدهراً؟ الجواب الذي يطفو على السطح بالقرب من الإحصاءات الرسمية الخادعة سلبّي بشكل لا لبس فيه. وباختصار فإن الحقائق تؤكد الفرضية القائلة بأن المينوتور العالمي مات. هناك معلومتان تؤكدان على ذلك تماماً.

أولاً، فقدت أمريكا قدرتها على إعادة تدوير صافي الصادرات بقية العالم بالوتيرة نفسها التي كانت في مرحلة ما قبل ٢٠٠٨. وبتعبير أدق، في عام ٢٠١١ كانت أمريكا تولد طلباً أقل بنسبة ٢٣.٧ في المائة على صافي الصادرات لبقية العالم، والذي كانت ستولده لولا الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. (انظر الشكل ٩.٢ حيث يبدو من الواضح أن الولايات المتحدة في عام ٢٠١١ كانت تمتض صافي صادرات المصدرين الرئيسين تقريباً أقل

بنسبة ٢٤ في المئة من القيمة المقدرة لصافي الصادرات هذا).

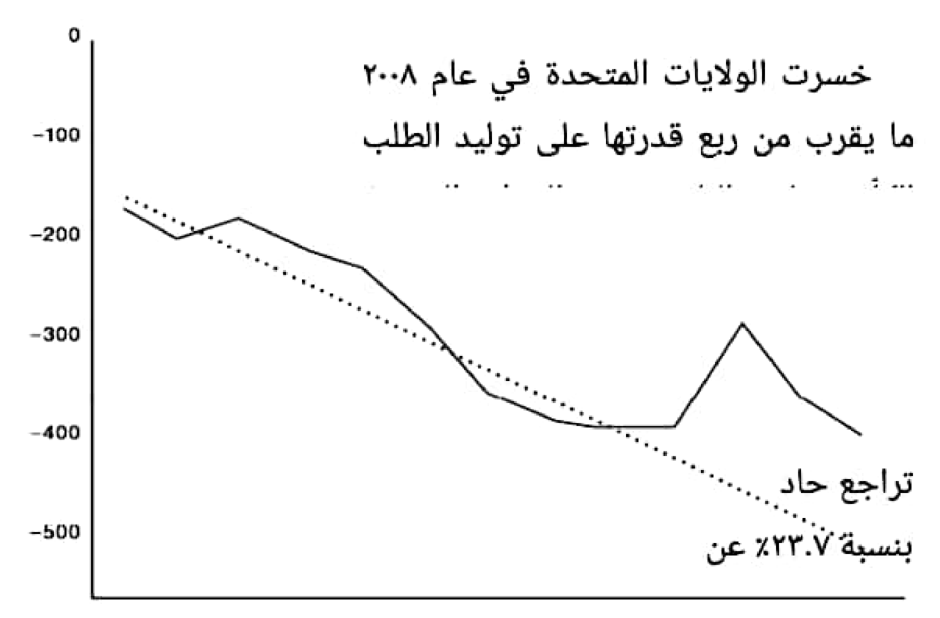
ثانياً، فشلت أمريكا في الوقت نفسه في جذب مستوى تدفّقات رأس المال الضروري (من خلال وول ستريت) للحفاظ على الوتيرة التي كان عليها الاستثمار في قطاعها الخاص في فترة ما قبل عام ٢٠٠٨. وبحلول عام ٢٠١١ على وجه الخصوص كانت الولايات المتحدة قد خسرت ٥٦.٤٨ في المائة من الأصول التي يملكها الأجانب مقارنة مع المستوى الذي كانت ستصل إليه، لولا حصول الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ (انظر الشكل ٩.٣). كان السبب الرئيسي والحاسم في حقيقة الأمر لهذا الانخفاض الحاد أن صافي تدفقات رأس المال الأجنبي التي كانت تنتهي كقروض للشركات الأمريكية على ناطق واسع انخفضت على نحو مريع من ٥٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ (انظر الشكل ٩.٤).

ظهرت في الختام تلك الصورة الواضحة وضوح الشمس: لم تغير الأزمة وضع العجز في الولايات المتحدة. تضاعف العجز في الميزانية الاتحادية تقريباً، بينما استقر عجز الميزان التجاري الأمريكي عند المستوى نفسه بعد انخفاضه الأولي.

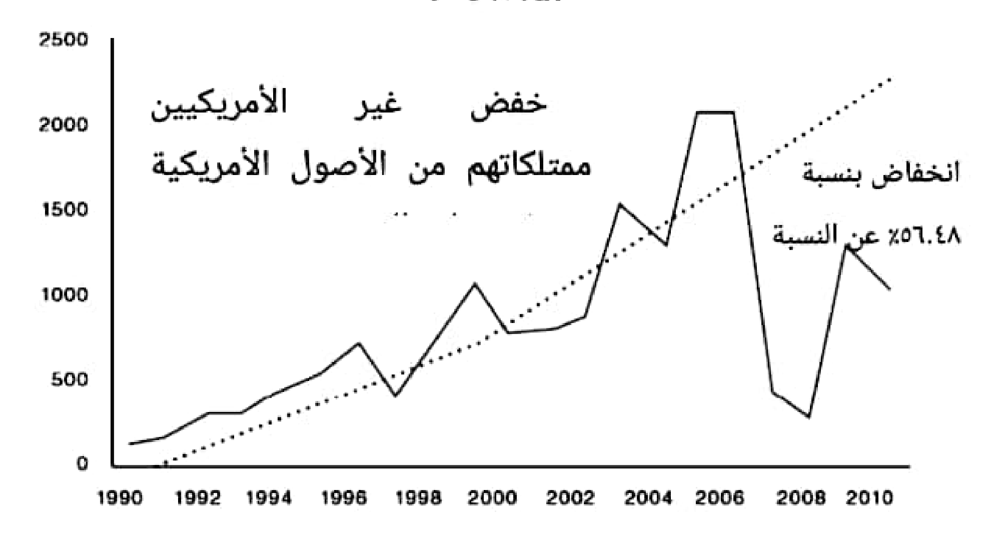
ومع ذلك، لم يعد عجز الولايات المتحدة قادراً على الحفاظ على الآلية التي تحافظ على التدفّقات العالمية للسلع والأرباح متوازنة على مستوى الكوكب. بينما كانت أمريكا حتى عام ٢٠٠٨ قادرة على أن تجذب إلى البلاد جبالاً من صافي الواردات من السلع، وحجماً مماثلاً من تدفّقات رأس المال (محققة توازناً في صافي السلع وتدفّقات رأس المال)، لم يعد هذا يحدث في مرحلة ما بعد ٢٠٠٨. تمتص الأسواق الأمريكية أقل بنسبة ٢٤ في المائة من صافي الواردات (ممّا لا يولّد سوى ٦٦ في المائة من الطلب الذي اعتاد بقية العالم على استخدامه قبل الأزمة المالية العالمية) وتجذب إلى القطاع الخاص الأمريكي نسبة رأس مال أقل بنسبة ٥٧٪ ممّا لو لم يكن وول ستريت قد انهار في عام ٢٠٠٨.

باختصار، الذكرى الوحيدة التي تبقّت من ذلك المينوتور العالمي العظيم هي ذلك التدفّق المستمر الذي لا يزال متسارعاً لرأس المال الأجنبي في الدين العام الأميركي (انظر الشكل ٩.٥)، ممّا يدل على أن العالم في حالة من الفوضى، وأن الأموال لا تزال تسعى بقوّة لإيجاد ملاذ آمن في حضن عملة الاحتياط في هذا العصر المليء بالاضطرابات. ولكن؛ طالما ظلت بقية العالم تقلّل من ضخّ رأسمالها في قطاع الشركات الأمريكية والقطاع

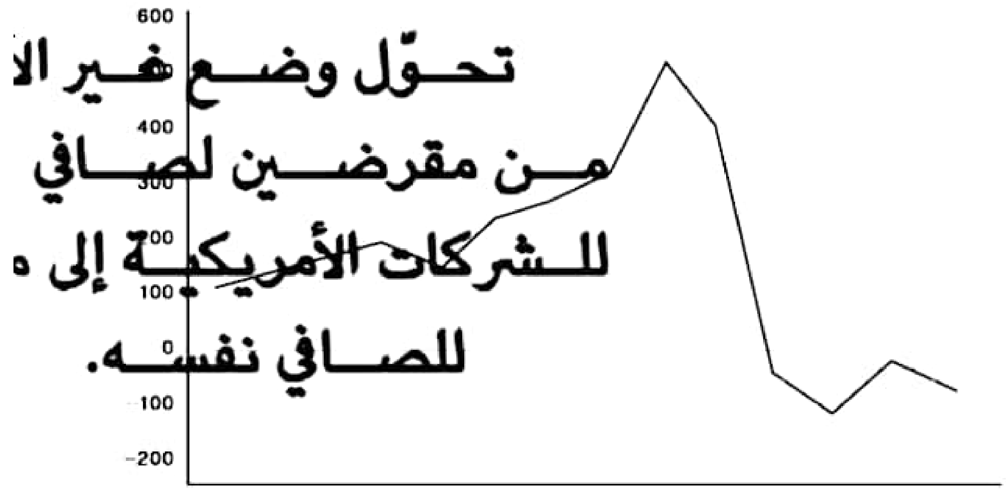
العقاري الأمريكي، في الوقت الذي تخفض فيه أمريكا من وارداتها من صافي صادراتهم، يمكننا أن نكون على يقين من أن الوحش قد مات، ولم يحلّ أي شيء محلّه يمتلك القدرة على إعادة بدء العملية الأساسية لإعادة تدوير الفائض. إذن؛ سنصرخ صرختنا الحزينة: المينوتور العالمي ميت! يعيش العجز الأميركي!



(الشكل ٩.٢) عجز تجارة السلع في الولايات المتحدة مع الدول الرئيسة ذات الفائض، والتي تشمل دول الفائض الأعضاء في منطقة اليورو والصين وهونج كونج واليابان وكوريا (بالمليار دولار الأمريكي)

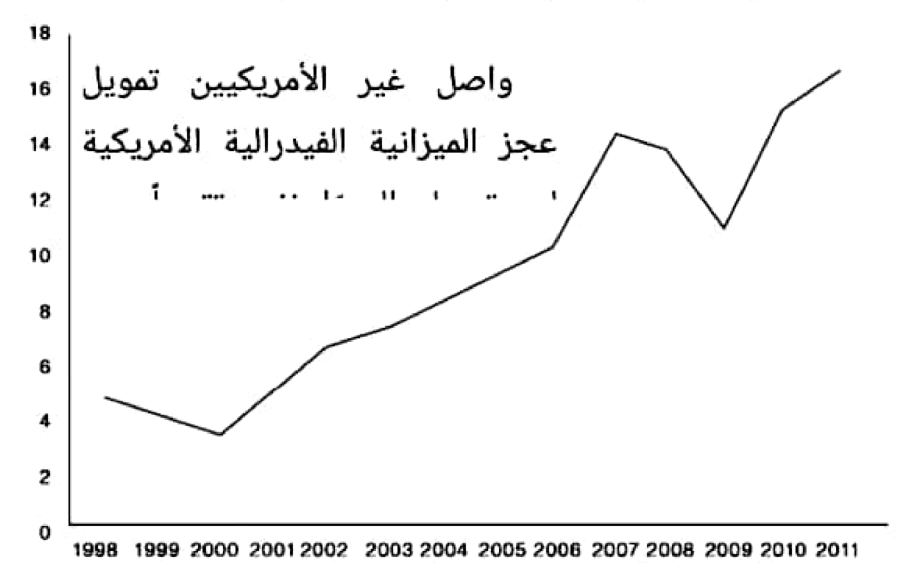


(الشكل ٩.٣) الأصول الأجنبية في الولايات المتحدة باستثناء المشتقات (بالمليار دولار الأمريكي)



(الشكل ٩.٤) مشتريات سندات الشركات (صافي) من قبل غير الأمريكيين (بالمليار دولار الأمريكي)

المصدر: المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي.



(الشكل ٩.٥) مشتريات سندات وزارة الخزانة الأمريكية (صافي) من قبل غير الأمريكيين (دولار الولايات المتحدة تينيسي)

المصدر: المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي .

بمجرد خسارة وول ستريت لقدرته على تسخير عجز أميركا التوأم لأغراض تدوير السلع والأرباح الفائضة لبقية العالم، كان على الاقتصاد الأمريكي أن يستقر على مستوى منخفض للغاية من النشاط الاقتصادي. ولن يكون هذا أمراً سيئاً في حد ذاته، لولا حقيقة أن الديون المتراكمة (مثل القروض العقارية غير المسددة، والعديد من القروض السيئة التي أقرضها كل بنك للآخر) بقيت، وكأن شيئاً لم يكن.

ومن شأن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي أن يكون جيداً في حقيقة الأمر طالما ارتفع معدل التوظيف بسرعة، وتم التمكن من تخفيض الأجور، بالتزامن مع انخفاض الأسعار، للحفاظ على مستوى الاستهلاك بما يتفق مع هذا التعافي الهادئ والمنتظم. للأسف، اتجه نجاح القطاع المصرفي لضمان تحوّل السياسة النقدية باتجاه مصالح هذا القطاع، تماماً مثلما كان يحصل في الماضي (قبل ٢٠٠٨)؛ ليضمنوا بقاء النمو الداخلي بعيداً عن متناول المجتمع الأمريكي. وعندما نضع هذا بعين الاعتبار إلى جانب (أ) تضييع الوقت بطريقة انتحارية في أوروبا مع سياسات تقشفية، تشبه سياسات الرئيس هربرت هوفر[٤] (في الوقت الذي علقت فيه نصف القارة تقريباً في براثن كسادها العظيم)، و(ب) فشل الصين الهيكلي في تحفيز الطلب المحلي، لن نستغرب كثيراً تطاول الأزمة إلى يومنا هذا.

وصف الفصلان ٧ و٨ بشكل واضح صعود حكم البنوك المفلسة الطريقة التي سلّحت فيها البنوك المفلسة المصرفيين الفاشلين بسلطة سياسية استئصالية مفترسة هائلة، تلك السلطة التي تسمح لهم بانتزاع جزء أكبر من الناتج الوطني المتقلص بأسعار تتناسب مع الثقوب السوداء لبنوكهم. ولقد شهدنا بالفعل (انظر الفصل ٧) الطريقة التي تمت بها خيانة الرأي العام الأمريكي وتضليله بواسطة خطة جايتنر - سامرز، وكيف لم تتجاوز استراتيجية الاحتياطي الفيدرالي أكثر من كونها حملة علنية غير مشروطة لتعويم وول ستريت [٥]،مع حزمة التحفيز الفاترة التي قدمتها وزارة الخزانة والتي لم تبلغ، مع أخذ التقليص السريع لإنفاق الدولة بعين

الاعتبار، أكثر من قدر ضئيل من التمويل غير الكافي تماماً للحد من الانخفاض في الطلب الكلّي على السلع والخدمات داخل أمريكا.

وفقدت إدارة أوباما بسرعة كبيرة كل الزخم السياسي. وعاد المشهد الفاضح لأولئك الذين لعبوا دوراً كبيراً في تجهيز المسرح للأزمة المالية العالمية (أشخاص مثل لاري سامرز، تيم جايتنر، بن برنانكي) بشكل فعال إلى مسرح الجريمة "كمنقذين"، شاهرين تريليونات من الدولارات المسكوكة حديثاً، أو المقترضة؛ ليبذروها على "زملائهم" المصرفيين، مما شكّل دافعاً كافياً لتراجع أكبر مؤيدي أوباما حماسة عن موقفهم. وكانت النتيجة المتوقّعة: مثلما كان يحدث دائماً في فترات الانكماش (لو نظرنا إلى الثلاثينيات مثلاً)، فإن الأشخاص الذين يحصلون عل المكاسب السياسية لا يأتون - دائماً - من اليسار الثوري، بل يأتون - على الأغلب - من اليمين المعتوه. كان حزب الشاي هو الذي تنامى في الولايات المتحدة الأمريكية على خلفية ازدراء المصرفيين [٦]، واستنكار أفعال بنك الاحتياطي الفيدرالي، والدعوة الواضحة للأموال "الشريفة" القائمة على القيمة الحقيقية (المعدنية) للنقود[٧]، والاشمئزاز الكامل من الحكومة.

ومن المفارقات حقاً أن صعود حزب الشاي زاد من تدخلات بنك الاحتياطي الفيدرالي التي أدانها حزب الشاي بالذات. والسبب بسيط: بمجرد أن ضلّت إدارة أوباما طريقها، وعندما لم تتمكّن من تمرير أي فواتير مفيدة من خلال الكونغرس قد تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد، بقيت هناك ذراع واحدة يمكن لأي كان استعمالها في تسيير دفة الاقتصاد الكلّي الأميركي - السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وبما أن أسعار الفائدة كانت تتخبّط في العالم السفلي لأول فخ سيولة ضرب الولايات المتحدة منذ الثلاثينيات[٨] (تذكّر هنا الفصل ٢)، قرّر بنك الاحتياطي الفيدرالي أن استراتيجية التيسير الكمّي أو QE التيسير الكمّي - الاستراتيجية التي وصفناها في الفصل ٨ في سياق التسعينيات: "العقد الياباني الضائع"- هي الاستراتيجية الوحيدة التي تفصل أمريكا عن الكساد البغيض. هل يجد برنانكي أمامه سبباً وجيهاً للتحرّك؟ طبعاً، وبكل تأكيد!

تأرجح الطلب الكلّي ابتداء من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ في أمريكا[٩] في نطاق ضيق (بين ٩٨ في المائة و١٠٤ في المائة) من مستواه على المدى الطويل. وفي عام ٢٠٠٩ أصبح على الحافة، ولم يتعاف حتى يومنا هذا. لا يزال الطلب الكلّي في الوقت الحاضر منخفضاً بنسبة ١٤ في المائة مقارنة مع الانخفاض الذي كان يمكن أن يحصل (في مستوى اتجاهه) دون وجود

أزمة. ملء كل هذا فجوة ضخمة، تضاف إلى كل من (أ) الديون التي ترزح تحتها الأسر و(ب) تردّد البنوك في الإقراض، مما لا يضمن ارتفاع معدلات البطالة فقط، بل يضمن أن العديد من الأمريكيين سيضيعون في تصدّعات المجتمع الأمريكي؛ ليصبحوا غير صالحين للعمل بشكل دائم.

عندما اعتمد برنانكي استراتيجية التيسير الكمي QE، في محاولة لمنح بعض الجاذبية مجدداً للطلب الأمريكي الكلّي، قدم عن غير قصد لحزب الشاي، وبعد ذلك للتيار الجمهوري في المجتمع، هدفاً ممتازاً: لقد كانت فرصة رائعة بالنسبة إليهم لتصوير التيسير الكمي QE كمحاولة شيطانية لإفساد روح الأمة. ولتخفيض قيمة عملتها، ولمنح أمة مدمنة على مخدّرات الديون جرعة أخرى تجعلها تغوص إلى القاع أكثر فأكثر معتمدة على أقسى أدوات ميفوستوفيليس - المطابع، والتي يمكنها توفير راحة مؤقتة فقط على حساب التضخم الجامح على المدى المتوسط.

لا شيء صحيح في كل هذا بطبيعة الحال. ففي الوقت الذي يمكننا فيه أن نعدّ استراتيجية التيسير الكمي QE استراتيجية فعالة، للأسباب المبينة أدناه، يعد التأكيد على أن التيسير الكمي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي سوف يدفع أمريكا إلى فترة أخرى مماثلة لفترة السبعينيات من الأسعار المتصاعدة للغاية أمراً مثيراً للسخرية حقاً. إلا أن الحقيقة ليست في أن العملة هي التي تمثل أسباب تمرّد اليمين: بل في الانطباعات المرعبة (التي يمكن استخدامها - أيضاً - لتعزيز استيلاء القطاع الخاص على الثروة العامة المنتجة)!

تتزامن كتابة هذه السطور مع الجولة الثالثة من جولات التيسير الكمي، QE٣. يجدر بنا أن نلقي نظرة حول ما يعنيه هذا بالضبط؛ لأن هناك عدد كبير من الحسابات الخاطئة التي عقمت خطأها العميق، والتي تُعد مفيدة للغاية في فَهم طبيعة الأزمة التي لدينا على وجه الخصوص.

وفقاً لإعلان بنك الاحتياطي الفيدرالي ذاته، فإن البنك المركزي الأمريكي سيشتري في كل شهر (حتى إشعار آخر) ٤٠ مليار دولار من أوراق السندات المدعومة بالرهون العقارية (والتي تسمى السندات المدعومة بالرهن العقاري، أو MBS). ممن سيشتري بنك الاحتياطي الفيدرالي هذه السندات المدعومة بالرهن العقاري MBS؟ من المصارف الخاصة والمؤسسات المالية الأخرى، بطبيعة الحال. وكيف سيدفع لهم بنك الاحتياطي الفيدرالي؟ ببساطة عن طريق الإيداع الإلكتروني في حسابات تلك المؤسسات في بنك الاحتياطي الفيدرالي للمبالغ اللازمة لأخذ هذه الأوراق (MBS) من سنداتهم. ولكن؛ لا يمكن إقراض هذه المبالغ الجديدة من الدولارات في حسابات البنوك في الاحتياطي الفيدرالي للعملاء أو للشركات. يمكن تبادل هذه المبالغ مع سندات الأصول التي تمتلكها البنوك الأخرى فقط. ويعد هذا أمراً بالغ الأهمية لفهم اختلاف عملية التيسير الكمي QE عن عملية طبع النقود. لا بد - إذنْ - أن نلقي نظرة دقيقة على هذه "التحويلات" المعنية، وعلى الرغم من طابع التقني.

عندما يشتري بنك الاحتياطي الفيدرالي بقيمة ١٠٠٠ دولار من سندات MBS من بنك X، يتم أخذ ١٠٠٠ دولار من مجموعة "أصول" البنك X في الميزانية العمومية لتستبدل بمبلغ ١٠٠٠ دولار من المال الذي يتم إنفاقه في "حساب احتياطي" للبنك X يبقي مع بنك الاحتياطي الفيدرالي. ويطلق على هذا الحساب اسم "الاحتياطي" بسبب الشروط التي وضعها بنك الاحتياطي الفيدرالي على استخدامه. وبشكل أدق، تنص تعليمات بنك الاحتياطي الفيدرالي أن هذا المبلغ (١٠٠٠ دولار) يمكن إقراضه إلى بنوك أخرى أو استخدامه لشراء أوراق سندات جديدة من بنوك أخرى فقط. وهكذا، فإن الطريقة الوحيدة التي تجعل لمشتريات بنك الاحتياطي الفيدرالي لهذا المبلغ "بقيمة" ١٠٠٠ دولار من MBS مكاناً في الاقتصاد

عندما يرغب البنك X شراء بعض أوراق السندات الجديدة من بنك آخر، وليكن البنك Y. ولكن؛ حتى لو تم ذلك، فستدخل الأموال في سياق الاقتصاد الحقيقي فقط في حال كانت مجموعة أوراق السندات هذه جديدة- على سبيل المثال، إذا أقرض البنك Y مبلغ ١٠٠٠ دولار فقط لبعض العملاء ومرّر هذا القرض إلى البنك X. إذا كانت ورقة السندات المعنية عبارة عن دين قديم، قبل مرحلة التيسير الكمّي، فكل ما يمكن أن تقدمه عملية التيسير الكمّي أن ورقة السندات التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠ دولار يمكن تمريرها من دفاتر بنك ما إلى دفاتر بنك آخر. لن يدخل مبلغ ١٠٠٠ دولار هذا ببساطة في دائرة تدفّق الدخل.

ولهذا السبب بالذات لا يمكن لعملية التيسير الكمّي QE أن تؤدي إلى دعم التضخّم. ولهذا السبب في الواقع كان معدّل التضخّم في الولايات المتحدة عام ٢٠١٢ أقل مما كان عليه قبل عامين - على الرغم من الكمّيات الهائلة التي قدمتها عمليات QE١ وQE٢. إذن؛ ما هو المنطق الذي كان يختفي وراء عملية التيسير الكمّي QE؟ كان الهدف المعلن للسيد بن برنانكي أن هذا سيؤدي إلى زيادة أسعار مشتريات بنك الاحتياطي الفيدرالي من السندات المدعومة الرهن العقاري MBS، لتبدأ عندها سلسلة من ردود الأفعال التالية:

- ستخفض زيادة أسعار MBS من أسعار الفائدة التي يطلبها الناس قبل شراء سندات MBS (لأنها سوف تبدو - الآن - أكثر جاذبية في احتمالات الربح)،
- يترجم انخفاض أسعار الفائدة المرتبطة بأوراق MBS إلى انخفاض في أسعار الفائدة على القروض العقارية الجديدة،
- وسيزيد انخفاض أسعار الفائدة على قروض الرهن العقاري من معدّل الطلب على المنازل الجديدة،
- سيرفع الطلب الإضافي على المساكن من أسعار المنازل.
- وستقلّل أسعار المنازل المتزايدة من عدد الأسر الأمريكية التي تبلغ قيمة منازلها أقل من الرهن

العقاري على هذه المنازل، مما يحوّلهم إلى عبيد لهذا الرهن العقاري.

إذا استشفينا كل هذا من هذه الإجراءات، فإن الأمل القادم يتمثّل في أن الانخفاض في حالات عبودية المجتمع الأمريكي للرهن العقاري ("الأسهم السلبية" بلغة المموّلين) سيتسبّب بإنفاق المزيد من العائلات المزيد من المال بسهولة، وسيدفع العديد منهم لبيع منازلهم والانتقال إلى مناطق أخرى؛ حيث يمكنهم العثور على المزيد من الأعمال بسهولة، وإبطاء معدّل سداد عائلات أخرى للديون القائمة (وإنفاق المزيد من المال)، أما النتيجة الأهم؛ فهي تحوُّل المستثمرين من مشتريات أوراق MBS إلى سندات الشركات (مما يعني المزيد من الإقراض المباشر للشركات). عزيزي القارئ، ها هي - إذنْ - نظرية برنانكي البطولية حول كيفية قيام عملية التيسير الكمّي QE٣ بإنقاذ البلاد من الركود.

ما هو الخطأ في كل هذا؟ هناك تجاوز واحد بسيط: لكي تتحرك عجلة التيسير الكمّي الرائعة بالدوران، لا بد من توافر مصادفات متعددة من المعتقدات المستحيلة:

- ينبغي أن يكون كلّ من جاك وجيل، العملاء في بنك Y، على ثقة بأن السوق العقاري بدأ ينتعش على المدى المتوسط، وأن عملهم آمن، لكي يجرؤوا على طلب قرض رهن عقاري من البنك Y.

- ينبغي أن يكون البنك Y على استعداد لتحمّل مخاطر تمديد عمود "الأصول" الكبير أصلاً لديه من خلال إقراض جاك وجيل لشراء منزل، على أمل أن يشتري بنك آخر، البنك X، هذا الرهن العقاري غير المحدّد منه باستخدام "حسابه الاحتياطي" المموّل من عملية التيسير الكمّيّ QE في بنك الاحتياطي الفيدرالي.

- لا بد أن تعتقد الشركات التي تفكّر في توظيف أناس مثل جاك وجيل (على المدى المتوسط إلى المدى

الطويل) أن البنك X سيشتري الرهن العقاري لجاك من البنك Y، وأن هذا النوع من المعاملات سيزيد الطلب على منتجاتها، ممّا يبرّر قيامها بالمزيد من التوظيف.

ولاختصار هذه القصة الطويلة، لا بد من ترسّخ قدر كبير من وجهات النظر والمعتقدات قبل أن تحقّق عملية التيسير الكمّي QE وعدها بزيادة فرص العمل والمساعدة في تعافي سوق العقارات. للأسف، نظراً للحالة السائدة من التشاؤم الذاتي، فالحالة الوحيدة التي يمكننا أن نظن فيها تسرّباً مثل هذه الاعتقادات في أذهان مختلف الجهات التي تشكّل عوامل مساعدة في هذه العملية في وقت واحد، هي أن نؤمن بحصول المعجزات.

باختصار، منذ أن أصبحت أمريكا غير قابلة للحكم (مع تجاهل وضعف البيت الأبيض والكونغرس)، أصبح بنك الاحتياطي الفيدرالي الفرع الوحيد من الحكومة الذي يمتلك أي قدرة على التصرف مع الركود. ساعدت عملية التيسير الكمّي QE إلى حد ما في إبطاء انتشار هذا الركود، فقط لأنه ترتّب على شخص ما القيام بشيء "كبير" أمامه. كانت عملية التيسير الكمّي مثل الكورتيزون الذي يقلص الألم ويخفف من الأعراض ولكنه لا يتمكّن من تقديم أي علاج. طالما أن التيسير الكمّي لم يقم بشيء مباشر للحد من حجم الديون التي يعاني منها الناس، أو لزيادة الأجور وانتشالها من المستويات منخفضة التي وقعت فيها (اعتباراً من السبعينيات)، والتي تمثل السبب الجذري الأساسي للمشكلة (تذكّر الفصل ٤)، فلن يتمكّن التيسير الكمّي من فعل شيء حقاً.

وبينما لم تصل الآثار الجانبية للتيسير الكمّي QE إلى درجة السمية التي روّج لها خصومه اليمينيين المتحمسين لبنك الاحتياطي الفيدرالي، ولكنها لا تزال حقيقية على الرغم من ذلك: يعطي التيسير الكمّي المصرفيين أساساً حافزاً للإقراض في الخارج، تماماً كما أدى التيسير الكمّي QE في اليابان في التسعينيات إلى

تجارة المناقلة التي عزّزت تدفّقات رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة. ونتيجة للتقدير السريع لسعر صرف العملات النامية (يمكن أخذ البرازيل كمثال على ذلك)، أدى هذا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية (وخاصة المواد الغذائية)، مما فاقم من الظروف السيئة التي يعيشها الأمريكيون الأقل دخلاً، وهدد الدول النامية بتدفّقات سريعة من التدفّقات المالية الداخلة، فيما يمكن أن يتحوّل بسرعة (كما نرى في حالات دول مثل دول جنوب شرق آسيا وإيرلندا واسبانيا) إلى نزوح جامح، لا يخلّف أي شيء وراءه.

ربّما تتمثل المأساة الأكبر في أمريكا بينما نكتب هذه السطور، في أن النقاش العام قد يكون متورّطاً في شرك، يفضي إلى طريق مسدود. ومن خلال التركيز على التيسير الكمّي، وعلى إيجابيات وسلبيات معيار الذهب الجديد، وعلى عدم استدامة الدين الفيدرالي، وحول ما إذا كان الحل يكمن ربّما في الانخفاض الكبير في مستويات المعيشة، ضيّعت الولايات المتحدة النقطة الرئيسة في هذه القضية: كان السبب الحقيقي لمحنتهم حقيقة أن الولايات المتحدة، وللمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، قد فقدت قدرتها على إعادة تدوير الفوائض على مستوى الكوكب. ودون وجود آلية بديلة لتحقيق إعادة التدوير هذه، أصبحت قدرة أمريكا (والعالم) على التعافي محدودة للغاية.

يُعد حكم البنوك المفلسة كما أشرنا في الفصل السابق مأزقاً أوربياً بقدر ما يمثل "اختراعاً" أمريكياً. ويكمن الفرق بين تجربة القارتين هو أن الأمريكيين على الأقل لم يُضطرّوا للعمل في ظل أخطاء التصميم الهائلة التي تعاني منها منطقة اليورو. تخيل مدى الاستياء فيما لو كان على سكان الولايات الأكثر تضرراً (مثل ولايا نيفادا أو ولاية أوهايو على سبيل المثال) أن يقلق من احتمال الموت بين ديون ولايتهم وخسائر البنوك التي تعمل في هذه الولاية!

بالإضافة إلى ذلك، تجنّب الأميركيون ضرورة التعامل مع بنك مركزي مكبّل تماماً بسبب الانقسامات الداخلية وميل البنك المركزي الألماني (Bundesbank's) لعلاج المناطق الأكثر تضرّراً من الاتحاد (منطقة اليورو)، كأراض غريبة، كان لا بد من إغراقها مالياً حتى تتوقف عن الانصياع لقوانين الاقتصاد الكلّي! [١٠]

ركّز النقاش في أوروبا في العامين الماضيين بشكل حصري على القضايا التي تُعد قضايا تقنية وثانوية، وخصوصاً عندما ظهرت هذه القضايا على خلفية تاريخ أوروبا الغني للغاية. هل سيكون هناك "شروط" مرفقة على المشتريات التي أعلنت مؤخّراً للسندات الإيطالية والإسبانية من قبل البنك المركزي الأوروبي؟ هل ستعامل السندات التي اشتراها البنك المركزي الأوروبي على قدم المساواة أو pari passu كما يُطلق عليها المموّلون (مع السندات المملوكة لمؤسسات القطاع الخاص)؟ هل سيشرف البنك المركزي الأوروبي على جميع البنوك في أوروبا، أو على تلك البنوك "النظامية" فقط؟

هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن تكون محط اهتمام الأشخاص الذين يتمتعون باهتمام مرضي في الربط بين المالية العامة والسياسة النقدية. وربما تثبت هذه الأسئلة (وطريقة الإجابة عنها) أهمّيتها الكبيرة بالنسبة لمستقبل أوروبا، والتي تعادل أهمّية معاهدات وستفاليا، أو فرساي، أو حتى روما. هذه هي القضايا التي ستحدّد ما إذا كانت أوروبا ستبقى

متحدة مع بعضها البعض، أو أنها ستستسلم إلى حلقة قوى الطرد المركزي التي أطلقت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ لها العنان.

ومع ذلك، لا تمثل هذه القضايا تلك القضايا التي تستحق الشرح والتفسير هنا. كل ما تفعله هذه الحقائق أن تعكس الواقع المأساوي الضمني الذي يمكن وصفه في مجموعة من الكلمات البسيطة دون استخدام أي لغة غامضة على الإطلاق: أوروبا تتفكّك لأن هندستها ببساطة لا تبدو كافية للصمود أما الصدمات التي سببها موت مينوتورنا العالمي. خصصنا في الفصل السابق عدة فقرات لوصف هيكل منطقة اليورو وكل عيوبه. والطريقة التي أدت بأوروبا إلى إصدار نسختها الخاصة من حكم البنوك المفلسة. وخصوصاً في قسم "المتسلّقين المترنّحين"، في أوروبا؛ حيث يتحدث القسم بدقة على تأثير الدومينو الذي بدأ مع اليونان، وانتهى (بعد أن رأت الطبعة الأولى من هذا الكتاب النور)؛ ليجتاح دولتين عريقتين ومنتجتين وكبيرتين للغاية من الدول الأوروبية: إسبانيا وإيطاليا.

وعلى أساس تحليلات الفصل ٨، من الواضح تماماً أن الإعسار في مدريد وروما، لا يتعلق أبداً بالتبذير المالي (تذكّر أن ديون إسبانيا أقل من ديون ألمانيا في عام ٢٠٠٨ ولطالما كان لدى ايطاليا عجز أصغر في الميزانية) بل يتعلّق بالطريقة التي يعتمد فيها الاقتصاد الكلّي لمنطقة اليورو إلى حد كبير في الطلب على صافي صادراتها على المينوتور العالمي. وبمجرد انهيار هذا المينوتور في عام ٢٠٠٨، واختفاء الأموال الخاصة لوول ستريت، أدى الأثران الناتجان عن ذلك إلى أن تجثو أوروبا على ركبتيها.

كان الأثر الأول الموت المتتالي للبنوك المفلسة والدول المعسرة (والذي بدأ مع اليونان، ثمّ انتقل إلى إيرلندا، ثمّ إلى البرتغال، واستمر حتى انتهى بتمزّق كل من إيطاليا وإسبانيا إرباً إرباً). أما الأثر الثاني؛ كان تلك الصورة المزيفة المماثلة للمينوتور (انظر الفصل السابق للتعرف على هذا الرسم المجازي للاقتصاد الألماني)، وتصميمه على التمسك بخيار الخروج من منطقة اليورو بإرادته، وبالتالي الحرمان من أي خطّة عقلانية لإصلاح الاتحاد النقدي بطريقة مستدامة.

هل وقع أي شيء يحمل أهمّية تحليلية في أوروبا منذ كتابة الفصل ٨ قبل عامين؟ يمكنني التفكير في ثلاثة تحرّكات، جعلت القيادة الأوروبية التي قامت بها تستحقّ الذكر؛ لأنها منعت الانهيار النهائي لمنطقة اليورو،

وإبقائها في حالة التفكّك البطيء:

1. قرار البنك المركزي الأوروبي، بين ديسمبر ٢٠١١ وفبراير ٢٠١٢، بطباعة حوالي تريليون يورو، وتقديمها للبنوك المتعثّرة في منطقة اليورو مقابل ضمانات، لا قيمة لها. وعند قيامها بذلك، تم إقراض بعض تلك الأموال (مبلغ لا يزيد عن ٣٠ في المائة) لاحقاً من قبل البنوك للدول الأعضاء المنكوبة مالياً (مثل إيطاليا). اشترت هذه العملية (المعروفة باسم LTRO) ثمانية إلى تسعة أشهر أخرى لمنطقة اليورو.

2. الشطب الجزئي لديون اليونان، في شهر مارس ٢٠١٢. للأسف، كان هذا الشطب، الذي يُعدّ شطباً افتراضياً رسمياً بكل المقاييس، فريداً من نوعه في التاريخ الاقتصادي؛ لأنه ترك البلاد المثقلة بعبء الديون مع عبء ديون أثقل في نهاية ٢٠١٢ من ذلك العبء الذي كانت تحمله في نهاية عام ٢٠١١![١١]

3. وبعد اعتراف رئيس البنك المركزي الأوروبي في أغسطس ٢٠١٢ أن منطقة اليورو كانت تتفكّك، أعلن[١٢] البنك المركزي الأوروبي أنه سيكون مستعداً لشراء سندات مستعملة (secondhand) إيطالية وإسبانية غير محددة، من أجل الحفاظ على أسعار الفائدة التي يدفعها هذان البلدان قابلة للتحكّم بها. ومع ذلك، وكثمن لحمل الحكومة الألمانية معه، أعلن رئيس البنك المركزي الأوروبي، السيد ماريو دراجي - أيضاً - أن هذه "العمليات" (والتي تُعرف - الآن - باسم العمليات النقدية الصريحة، أو OMT) ستكون مشروطة بالمزيد من التقشّف الذي يفرضه المفتّشون. وهكذا، ضحّى البنك المركزي الأوروبي خلسة بمبدئه الأغلى، على مذبح الحفاظ على "الجانب الجيد" من ألمانيا: استقلالية بنكها المركزي.[١٣] قد يحتجّ القارئ

على أنني أهملت في قائمة البنود الذي ذكرتُها بعضاً من التغييرات الكبيرة التي حدثت في اتفاقية القمة في يونيو ٢٠١٢؛ حيث وافق زعماء أوروبا، بإصرار من رئيسَي الوزراء الإيطالي والإسباني، على فصل الأزمة المصرفية في القارة عن أزمة الديون. كيف يمكن تحقيق مثل هذا الانفصال؟ من خلال توحيد النُّظُم المصرفية لدول منطقة اليورو، وصبّ رأس المال فيها من "المركز" والكفّ عن اعتبار هذه الدفعات من رأس المال كجزء من الديون الوطنية للبلدان التي تقطن فيها هذه البنوك. كان يمكن لهذه الاتفاقية فيما لو تم تنفيذها بالكامل أن تكون خطوة هامة نحو كبح المسيرة المظفَّرة لأزمة اليورو. ولكن هذا لن يحدث! فبعد أيام من التوصّل إلى هذه الاتفاقية، بدأت القيادة الألمانية حملة ذكية وحازمة لسحب القابس. ليس لدي أيّ شك في أن هذا الاتفاق - الذي يُعدّ الاتفاق الأكثر أهمّيّة حتّى اليوم - قد تم تأجيله عمداً، لذلك لم يعد يساوي قيمة الحبر الذي طُبع به.

وبالتالي يصبح السؤال الأهم: لماذا هذه المقاومة، ولا سيما من قبل ألمانيا، مقابل كل فكرة من شأنها أن تنهي أزمة اليورو؟ الجواب المثالي أن ألمانيا لا تتمنّى دفع ديون الدول الطرفية، وستقاوم كل التحركات الاتحادية (مثل الاتحاد المصرفي أو الاتحاد المالي) حتّى تقتنع بأن شركاءها سوف يتصرّفون بمسؤولية فيما يتعلّق بمواردهم المالية المدعومة من قبل ألمانيا. ومع أن هذا يمثل تجسيداً جيداً لعقلية كثير من الأوروبيين الشماليين، ولكن؛ لا صلة له بهذه النقطة.

تأمّل في التجربة الذهنية التالية، والتي تساعدنا على ما أعتقد في كشف النقاب عن وجود دافع أعمق. تصوّر مشهد دخول وزير المالية الخجول مكتب المستشارة في برلين، يحمل لوحة تحكّم، تحتوي زراً أصفر وزراً أحمر، ليخبرها أن عليها أن تختار الضغط على أحدهما. ويشرح

لها ما سيفعل كل واحد منهما بهذه الطريقة:

إذا ضغطت سيدتي المستشارة على الزر الأحمر، ستنتهي أزمة اليورو على الفور، مع ارتفاع عام في النموّ في جميع أنحاء أوروبا، وانهيار مفاجئ في الديون لكل دولة عضو إلى معدّل أقل من المعدّل الذي حدّدته معاهدة ماستريخت، وداعاً لآلام اليونانيين (أو الإيطاليين أو البرتغاليين وغيرهم)، لا ضمانات على ديون الدول الطرفية (دولاً أو بنوكاً) والتي سيقدمها دافعو الضرائب الألمانيين والهولنديين، يصبح سعر الفائدة أقل من ٣ في المائة في جميع أنحاء منطقة اليورو، وانخفاض في الاختلالات الداخلية في منطقة اليورو، وارتفاع إجمالي في الاستثمار الكلّي. وإذا ضغطت سيدتي المستشارة على الزر الأصفر، سيبقى الوضع في منطقة اليورو كما هو تقريباً لمدّة عشر سنوات.

لا تزال أزمة اليورو تغلي، وإن كان ذلك يحدث بشكل مضبوط. بينما لا يزال احتمال حدوث تفككها بديهياً، والذي سيكون بمثابة كارثة بالنسبة لألمانيا، الاحتمالات تقول إنك لو ضغطت على الزر الأصفر، فإن منطقة اليورو لن تتفكّك (مع القليل من المساعدة من البنك المركزي الأوروبي)، وستظل أسعار الفائدة الألمانية منخفضة للغاية، وسوف يكون كساد اليورو جيداً ("جيد" من وجهة نظر المصدرين الألمانية)، وسترتفع هوامش الدول الطرفية ارتفاعاً عالياً (ولكنها لن تنفجر)، وستدخل كل من إيطاليا وإسبانيا بشكل أعمق في دوّامة الديون الانكماشية التي ستؤدي إلى الحد من دخلها القومي بنسبة ١٥ في المائة خلال السنوات الثلاث المقبلة، وستنزلق فرنسا على نحو مطرد في حالة الإفلاس الظاهري، وسيرتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ببطء في البلدان ذات الفائض، وسينخفض انخفاضاً حاداً في الدول

الطرفية. بالنسبة للدول "المنهارة" الأولى (اليونان وايرلندا والبرتغال)، فستصبح أشبه بلاتفيا، أو في حقيقة الأمر أشبه بكوسوفو: أراض مدمّرة (بعد خسارة ما بين ٢٥ في المائة و٤٠ في المائة من الدخل القومي، ونزوح أعداد كبيرة من عمالتها الماهرة)؛ حيث يمكن لشعبنا أن يقضي عطلاته، ويشتري العقارات الرخيصة.

إجمالاً سيدي المستشارة، إذا اخترت الزر الأصفر، ستظل البطالة في منطقة اليورو أعلى بكثير من مستوياتها في الولايات المتحدة وبريطانيا، وسيعاني الاستثمار من فقر الدم، وستتزايد معدّلات النموّ السلبي والفقر أكثر فأكثر.

أيّ زر ستضغط المستشارة الألمانية برأيك، عزيزي القارئ؟ وفي سؤال منفصل عن هذا تماماً، ما هو الزر الذي يرغب أن تضغط عليه الناخب الألماني المتوسط (في السنوات المقبلة)؟

يُعدّ هذا بالطبع سؤالاً افتراضياً وتجريبياً، ولا يمكن لأحد الإجابة عنه بشكل قاطع. ومع ذلك، فإن الجواب لن يكون مباشراً كما هو الحال في كل من أمريكا أو بريطانيا. فبينما قد لا يحمل الزر الأصفر أي جاذبية خاصة للرئيس الأمريكي أو رئيس الوزراء البريطاني، يُعدّ هذا الزر خياراً قوياً للغاية بالنسبة للمستشارة الألمانية. حتى لو أرادت المستشارة اختيار الزر الأحمر، ستروعها ردود فعل الناخبين الألمان، مهما كان عليها أن تفعل ذلك. لن يحظى السماح لليونانيين والإيطاليين والإسبان والبرتغاليين، بالخروج من ورطة كسادهم العظيم "بسهولة" على الأرجح بالعديد من الأصوات شرق نهر الراين وشمال جبال الألب.

أصبح الجمهور الألماني منذ سنتين مقتنعاً بأن ألمانيا قد نجت من أسوأ الأزمات، بسبب الالتزام الفعال للشعب الألماني بالتوفير والعمل الشاق. وعلى النقيض من

الجنوبيين المبذّرين، الذين لم يحسبوا حساباً مثل الجندب المتقلّب لليوم الذي تتحوّل فيه الرياح المالية إلى رياح باردة وعاتية. تتماشى هذه العقلية جنياً إلى جنب مع الطهارة الأخلاقية التي تُزرع في قلوب الناس الطيبين وعقولهم ميلاً لإيقاع العقاب على الجنادب - حتى لو أدى هذا العقاب إلى معاقبة أنفسهم أيضاً (إلى حدّ ما). كما تتماشى جنباً إلى جنب - أيضاً - مع سوء الفَهم المتطرّف للشيء الذي أبقى على منطقة اليورو متعافية، وما سمح لألمانيا أن تتمتع بالفائض في مرحلة ما قبل ٢٠٠٨: إنه المينوتور العالمي الذي كان سلوكه الغريب يولّد الطلب لعقود، مقا سمح للبلدان مثل ألمانيا وهولندا أن تبقى في وضع الدول المصدرة لصافي السلع الرأسمالية والاستهلاكية داخل وخارج منطقة اليورو (بينما يستوردون الطلب الآتي من الولايات المتحدة على بضائعهم من محيط منطقة اليورو).

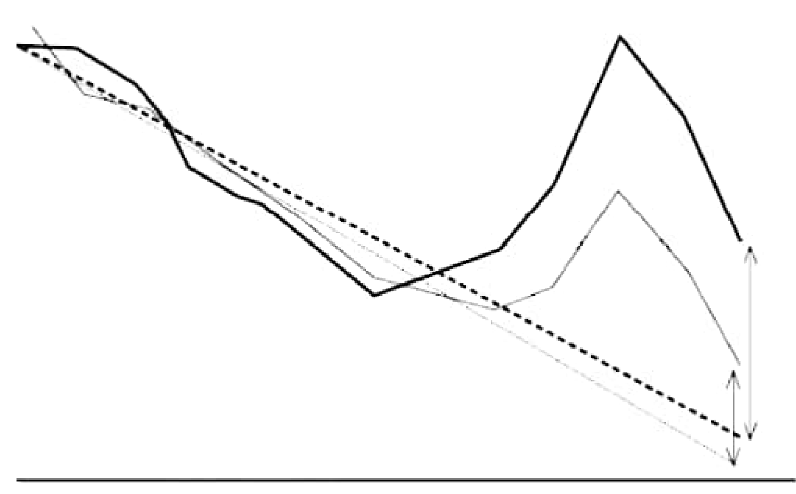
ومن المثير للاهتمام بالفعل أن واحداً من الأسرار العظيمة لفترة ما بعد عام ٢٠٠٨ أن موت المينوتور أثر تأثيراً سلبياً على الطلب الكلّي في دول منطقة اليورو ذات الفائض (ألمانيا، هولندا والنمسا وفنلندا) أكثر مقا أثّر في الدول الأعضاء التي تعاني من العجز (مثل إيطاليا وإسبانيا وإيرلندا والبرتغال واليونان) - انظر الشكل ٩.٦. ففي الوقت الذي أدى فيها السحب المفاجئ لرأس المال من البلدان التي تعاني من العجر إلى تعثر هذه الدول، شهدت دول مثل ألمانيا "أصولها" تتأثر تأثّراً خطيراً بسبب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. جاءت هذه الحقيقة بالتزامن مع الضغط الرهيب على الأجور الألمانية (الذي ناقشناه في الفصل السابق)، مقا يوضح أن الأسباب الأعمق للعداء في أماكن مثل ألمانيا يمكن أن تُترجم بسهولة إلى غضب ضد اليونانيين وغيرهم من الشعوب المتوسطية المتنوعة - المشاعر التي ستصبح متبادلة فيما بعد، مقا سيمنح عجلة العداوات داخل أوروبا دورة أخرى، لصالح تصاعد كراهية الأجانب، وحتى النازية (والتي لا يمكن أن تصدّق في دول مثل اليونان)، مقا سيؤدي - بالتالي - إلى

استعداد شامل لضغط جميع الأزرار الصفراء التي تلوح في الأفق بدلاً من الزر الأحمر.

تعرّضت البلدان ذات الفائض في أوروبا لانخفاض أكبر في الطلب بنسبة (٣١٪) بعد سقوط المينوتور أكثر تعرّضت له دول المحيط في أوروبا التي بلغ نسبة الانخفاض لديها (١٣.٣٪)

أمريكا-الدول الهامشية

أمريكا- دول الفائض

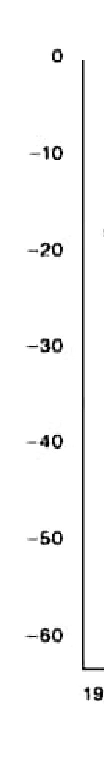


الشكل ٩.٦ عجز السلع التجارية الأمريكية مع دول المحيط في منطقة اليورو (إيطاليا وإسبانيا وإيرلندا واليونان والبرتغال) ومع دول الفائض في منطقة اليورو (ألمانيا، النمسا، هولندا وفنلندا)

المصدر: المكتب الأمريكي للتحليل الاقتصادي .

وباختصار، كانت عملية إعادة تدوير الفائض بواسطة المينوتور عملية حيوية في الحفاظ على بنية منطقة اليورو المختلّة. وبمجرد اختفائه من المشهد، أصبح من الواجب إعادة تصميم منطقة العملة الأوروبية المشتركة، وإلا ستدخل في فترة طويلة ومؤلمة من التفكّك. ومع عدم رغبة بلدان الفائض بقبول ذلك، أصبح من الضروري في عالم ما بعد المينوتور وجود شكل آخر من أشكال

إعادة تدوير الفائض (كما ينبغي أن تخضع بعض فوائضها الخاصة إلى مثل عملية إعادة التدوير هذه)، ولهذا السبب تبدو أوروبا، وكأنها حالة معاكسة لحالة الخيميائي: فبينما يحاول الخيميائي تحويل الرصاص إلى ذهب، بدأ الخيميائيون المعاكسون في أوروبا بالذهب أولاً (المشروع المتكامل الذي كان يمثل مفخرة للنخبة)، والذي سينتهي قريباً إلى المعادل المؤسسي للرصاص.



تطلّع الفصل الأخير من الطبعة الأولى من هذا الكتاب إلى التنين الصاعد بأجنحته المتأهّبة على ما يبدو لتولّي مسؤولية المينوتور العالمي. وبناء على هذه الاستنتاج، كتبتُ مجدداً في يناير ٢٠١١:

> تحفّز الحكومة الصينية اقتصادها المتنامي لشراء الوقت، وتقوّي درعها ضد إعادة تقييم العملة، على أمل أن النموّ القوي قادر على الاستمرار. ولكنهم أدركوا النذر والعلامات، والتي لم تكن جيدة على الإطلاق. فمن ناحية، تنهار نسبة استهلاك الصين إلى الناتج المحلي الإجمالي. ممّا يشكّل علامة مؤكدة على أن السوق المحلية لا يمكنها توليد ما يكفي من الطلب لمصانع الصين العملاقة. ومن ناحية أخرى، يسبب ضخّ الحقن المالية في الاقتصاد فقاعات العقارات. وإذا بقيت هذه الفقاعات تنتفخ دون رادع، قد تنفجر مؤذية إلى تفكّك محلي كارثي. ولكن؛ كيف يمكنك تفريغ فقاعة ما دون توقف النموّ؟ هذا هو سؤال التريليون دولار، والذي فشل آلان غرينسبان في الإجابة عنه. ومن الواضح أن السطات الصينية غير قادرة على الإجابة أيضاً.

أكدت الأحداث في الفترة التالية لكتابة هذه السطور الاتجاه المتوقّع. يكشف الشكل ٩.٧ أن انخفاض معدّل الاستهلاك الصيني لا يزال مستمراً بلا هوادة. دخل من كل دولار واحد من الدخل الناتج في عام ٢٠١١، ٢٩ سنتاً - فقط - إلى أسواق الصين. ووقعت المسؤولية أكثر فأكثر على الاستثمار، لسدّ النقص في الطلب، مع صافي الصادرات الذي كان يقدّم مساهمة سنوية صغيرة للطلب المحلي (على الرغم من إسهامه الكبير في قدرة البلاد على الاستثمار، وبالتالي في زيادة الإنتاجية). ولكن؛ وكما ورد في الفقرة السابقة، يُعدّ هذا التركيز على الاستثمار سيفاً ذا حدّين؛ لأنه يهدد بالسماح بترك الجني خارج الزجاجة في أسواق العقارات؛ حيث تلوح الفقاعات في الأفق مهدّدة منذ فترة طويلة حتى اليوم.

	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠١١

الاستهلاك الخاص	٤٩	٤٤	٤٥	٤٠	٣٤	٣٩
الاستثمار	٣٥	٤٢	٣٦	٤٢	٤٨	٥٨
الاستهلاك الحكومي	١٢	١٣	١٧	١٢	١١	١٠
صافي الصادرات	٤	١	٢	٦	٧	٣

(الشكل ٩.٧) تكوين الطلب الصيني الكلّي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: المكتب الوطني للإحصاءات في الصين.

شدّدت السلطات الصينية في الواقع في عام ٢٠١١ الشروط الإدارية لتقديم قروض سكنية جديدة، على أمل أن مثل هذه الخطوة ستحيّد الاستثمارات الإنتاجية بعيداً عن التأثر، بينما تقوم بالحدّ من تمويل المزيد من الأملاك التي لا قيمة لها، والمباني السكنية الفارغة (والتي يشتريها المهنيون من الطبقة المتوسطة؛ حيث يقترضون قروضاً باهظة لشرائها؛ ليتركوها فارغة على أمل بيعها بمبلغ أكبر لاحقاً - مما يمثل فقاعة قياسية قيد الإنجاز، تلوح في الأفق).

لسوء الحظ، بينما ينخفض الطلب على المساكن، تبدو العلامات التحذيرية أقرب شيئاً فشيئاً؛ لتُظهر أن تدخل الحكومة لم يكن على وشك إفراغ فقاعة الإسكان وحسب، بل فقاعة الناتج الصناعي أيضاً. ما هي العلامات التحذيرية؟ انخفض مستوى إنتاج الكهرباء حتى الركود في أوائل عام ٢٠١٢. حصل هذا آخر مرة في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ حيث انخفض معدّل نموّ الإنتاج الصناعي بشكل حاد بعد فترة وجيزة، مما دفع بكين لتحفيز الاقتصاد إلى درجة أدت إلى مزيد من الكبح لمعدّل الاستهلاك. ولتجنّب هذا تخفّف الحكومة اليوم قيودها على شروط الرهن العقاري، قابلة المخاطر المتجدّدة بظهور فقاعة جديدة في الإسكان.

باختصار، كما كان الحال في البلدان ذات الفائض في أوروبا، أصبح الحال كذلك في الصين؛ حيث أدى انخفاض ربع الطلب الكلّي العالمي بسبب موت المينوتور العالمي إلى إعاقة أي انتعاش حقيقي. لقد جعل هذا من العالم الذي نعيش فيه أكثر خطورة في الواقع؛ لأن العلاجات التي تم تجريبها (التحفيز في الصين، التيسير الكمّي QE في الولايات المتحدة، والتقشّف في أوروبا) زادت من احتمال تفريخ الأزمة لذيول صغيرة

مقرفة. سيظل العالم مكاناً كئيباً وغير آمن، ما لم تنبعث من رماد المينوتور
آلية إعادة تدوير عالمية؛ لتحل محله.

الجهات الفاعلة في التاريخ

لقد أصبحنا إمبراطورية اليوم، وعندما نتحرّك نخلق واقعنا الخاص. وبينما تدرس ذلك الواقع - بكل حكمة - سوف نعمل مرة أخرى، ونخلق وقائع جديدة مجدداً؛ حيث يمكنك دراستها أيضاً، وعلى هذا المنوال. إننا الجهات الفاعلة في التاريخ... ووظيفتكم جميعاً أن تقوموا بدراسة ما نقوم به [1].

لامس مسؤول أمريكي رفيع بهذه الكلمات جوهر الغطرسة الأمريكية المتضخّمة في مرحلة ما بعد الحرب. لم تحطم الولايات المتحدة الحقائق الموجودة؛ لتبتدع حقائق جديدة مرة واحدة فقط، بل مرتين. لم يكن لديها خيار حقاً في المرة الأولى. دفعت الحرب العالمية الثانية أمريكا إلى تقمص دور مصمم الواقع الذي لم ترغب به. واستجابت الولايات المتحدة ببراعة بالخطة العالمية التي أوصلتنا إلى العصر الذهبي للرأسمالية العالمية. وعندما انتهت صلاحية خطتها العالمية، لم تضيّع أمريكا لحظة واحدة في التردد أو في "دراسة" الواقع القائم.

وسعت بدلاً من ذلك بفعالية كبيرة لتفكيك الواقع المتردي؛ لتسبب الأزمة العالمية الكبرى التي سينتج عنها واقع جديد نابض بالحياة: المينوتور العالمي. وكانت هذه المرة الثانية التي تعيد فيها أمريكا في تاريخها تشكيل عالم المينوتور العالمي، ليس على صورتها بل بطريقة حوّلت ضعفاً زاحفاً إلى هيمنة مهيبة.

وكان مفتاح نجاح أميركا قائماً على ظهور آلية إعادة تدوير الفائض العالمي (GSRM). تختلف الهيمنة عن السيطرة، أو عن الاستغلال المبتذل، في أن الهيمنة الحقيقية تدرك أنه لا ينبغي عليها تجديد قوّتها من خلال أخذ المزيد من رعاياها بالقوّة، بل من خلال الاستثمار في قدراتها على توليد الفوائض. ولكي تتمكّن الهيمنة من استخلاص ما تريده من رعاياها ينبغي عليها إتقان فن العطاء في المقابل. وتحتاج للحفاظ على قوتها إلى دعم فوائضها، ولكن؛ ينبغي عليها للقيام بذلك إعادة توجيه أجزاء كبيرة

من هذه الفوائض إلى رعاياها.

اهتمت أمريكا للغاية من خلال كلَي الواقعين العالميين المتميّزين لفترة ما بعد الحرب اللتين أنشأتهما بشكل منفرد، بوضع آليات تدوير الفائض العالمي GSRMs مفيدة، والتي توقّعت أن يكون لها اليد العليا والسيطرة الشاملة. كان من المفترض أن تمثل الولايات المتحدة في عهد الخطة العالمية دور تاجر الفائض. وهكذا أصبحت هيمنتها تدور حول إعادة تدوير أجزاء كبيرة من فائض رأسمالها (وأن تكسب على حساب فائض تجارتها) إلى اليابان وأوروبا، والتي كانت تستفيد كما هو مخطط لها، سيما وأن اليابانيين والأوروبيين كانوا يستخدمون هذه التحويلات لشراء السلع والخدمات التي تنتجها، أو تسيطر عليها أمريكا.

عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها وعن غير قصد تعاني من العجز التجاري، وتتمتع بميزانية كبيرة، تابعت على هذا المنوال. تسببت أمريكا بزلزال عالمي تمهيداً لعصر المينوتور العالمي، الاستعارة التي أستَخدمها للدلالة على آليات تدوير الفائض العالمي GSRM الضخمة التي تعكس تيار تدفّق التجارة العالمية وتدفّقات رأس المال. كان على أمريكا من الآن فصاعداً تزويد المراكز الصناعية الأجنبية بالطلب الكافي لإنتاجها مقابل نحو ٨٠ في المائة من تدفّقات رأسمالها. واستغرق هذا التحوّل العنيف عشر سنوات على الأقل من التفكّك الرهيب، وأزمات الديون وعدم الاستقرار الإجمالي والركود التضخّمي العالمي، والذي كان بالنسبة للنخب الأميركية سعراً معقولاً، يمكن دفعه، لا يتجاوز تكلفة انتقالية، أجبر الاقتصاد الاجتماعي في العالم والأسر العاملة في أميركا على دفعه من قبل جهاتنا الفاعلة في التاريخ - المسؤولين المخضرمين في الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ضبط النفس ومخاطر النجاح

يُعدّ ضبط النفس، كما يعرّفه الفلاسفة، فضيلة نادرة ومحيرة. كما يُعدّ أيضاً فضيلة، تميل إلى التلاشي كلّما أصبحنا أقوى. ويشبه ضبط النفس في هذه الميزة تلك العلاقة بين الثقة والنجاح: كلّما زادت أواصر الثقة فيما بيننا، زاد نجاحنا الجماعي والفردي. ولكن النجاح يولّد الجشع، ويُعدّ الطمع مذيباً حارقاً للثقة. وبالمثل مع فضيلة ضبط النفس: يساعد وجودها المرء على النجاح. ولكن النجاح يشكّل - فيما بعد - خطراً على قدرة المرء على ضبط النفس.

أثبت مفارقة النجاح هذه، والتي تتعلّق بضبط النفس، تفكّك كلتي "الحقيقتين" العالميتين اللتين وضعتهما الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. في المرة الأولى وقعت الحكومة الأمريكية فريسة لهندستها السلبية. وفي المرة الثانية، انهيار القطاع الخاص الأميركي، والقطاع المالي على وجه الخصوص. وللتعرف على كيفية انتزاع هذين الانهيارين من بين فكّي النجاح، لنحاول الإجابة عن سؤالين، يتعلّق الأول بأزمة ١٩٧١، والآخر بأزمة ٢٠٠٨.

ما الذي جعل الخطة العالمية تتعثر، ممّا أفقدها توازنها، وأدى إلى الانهيار في عام ١٩٧١؟ الجواب: عدم قدرة الحكومة الأمريكية على ممارسة ضبط النفس في مواجهة قدرتها على استغلال امتيازها الباهظ الأصلي: قدرتها، كقيم على العملة الاحتياطية للعالم، على طباعة المال العام العالمي عندما تقرّر ذلك. وما الذي أدى إلى تحقيق إصابة قاتلة للمينوتور العالمي في عام ٢٠٠٨؟ ظهر الفشل الأمريكي في القدرة ضبط النفس مجدداً.

لم يكن هذا فشلاً للحكومة الأمريكية هذه المرة (حتى لو استطعنا أن نقول إنه حدث أمام أعين الحكومة الأمريكية) بل فشل للقطاع الخاص بشكل عام، وفشل للبنوك على وجه الخصوص: فشل القطاع المالي الأمريكي فشلاً ذريعاً في ممارسة ضبط النفس أمام قدرته على استغلال النوع الجديد من امتيازها الباهظ: قدرته، كقيم على التمويل العالمي، على طباعة المال الخاص العالمي عندما يقرّر ذلك.

هل يمكن للمينوتور البقاء على قيد الحياة؟

أعربتُ في الطبعة الأولى للكتاب عن شكوك خطيرة في إمكانية المينوتور في البقاء على قيد الحياة. وبعد ذلك بعامين، تبخّرت كل الآمال في انبعاثه مرة أخرى تماماً. أوقفت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بشكل كبير الحشو المالي للاقتصاد الأمريكي، كما استنفدت أيضاً الطاقة الكلّية مؤسسات التمويل التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، ولم يعد بالإمكان استعادة القوّة المغناطيسية للمينوتور على جذب رأس المال الأجنبي. ربّما انبعث وول ستريت تماماً، معلناً أن الأرباح لن تعود إلى مستواها السابق مرة أخرى في أيام عام ٢٠٠٦ العنيفة، الحكومة الأميركية تجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية من أي وقت مضى. تنامت البنوك التي كانت أكبر من أن تفشل حتى (على الأقل من الناحية النسبية). ولا تزال رسملة وول ستريت الآن قليلة جداً؛ لتكون قادرة على جذب تسونامي من رؤوس

الأموال الأجنبية التي أبقت المينوتور في صحته التي بدا عليها في يوم ما. كان المصرفيون في عام ٢٠١٢ في الحقيقة يشكون بصوت عال أنه على الرغم من العودة إلى تلك المستويات الفاحشة من عمليات جني الأرباح، فقد فشلوا في توفير عوائد عالية "بما فيه الكفاية" لمستثمريها، بسبب اللوائح والقوانين الجديدة التي أدخلتها الحكومة.

ما كان وراء الأكمة في الحقيقة، والذي أدى إلى صراخ المصرفيين ضد الواقع الجديد، أن بنوكهم لم تعد قادرة على إعادة تدوير فوائض العالم بمفردها. الأكثر من ذلك حقاً أن النظام الجديد الذي تم إنشاؤه بعد ٢٠٠٨-٠٩، في الولايات المتحدة وأوروبا- "النظام" الذي أطلقت عليه اسم حكم البنوك المفلسة bankruptocracy - نظام انطوائي جداً، وجذاب بالقدر الكافي ليعمل بمثابة نقطة جذب لتدفُّقات رؤوس الأموال اللازمة. لا أبداً، وجد المينوتور العالمي اليوم نفسه في المرحلة التي وجدت الخظة العالمية نفسها عليه في فترة ما بعد عام ١٩٧١: حالة انحطاط، لا رجعة فيه.

الاقتصاد العالمي المصدوم

على الرغم من تصاعد الترحيب "بالاقتصادات الناشئة"، ولكننا لا نزال نعيش في عالم يسيطر عليه الغرب. أصبحنا في فترة ما بعد المينوتور، وهذا يعني أن حياتنا تُحكم من قبل وصيفات المينوتور العالمي المتبقِين على قيد الحياة: وول ستريت، وول مارت، والنزعة التجارية المحلية في ألمانيا، والتظاهر السخيف للاتحاد الأوروبي بأن هذا الاتحاد النقدي يمكن أن يزدهر دون آلية لإعادة تدوير الفائض، وتزايد مظاهر انعدام المساواة في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي أوروبا، وفي الصين وهلمّ جرا. يغدو العالم من دون المينوتور والمحكوم من قبل وصيفاته مكاناً سخيفاً وغير منطقي.

وكان أفضل مثال على سخافة هذا العالم الطريقة التي تعامل فيها النقاش العام مع ما سُمي بالاختلالات العالمية: الفائض التجاري المتزايد بشكل منهجي لبعض الدول (وتُعدّ ألمانيا والصين أمثلة جيدة عن ذلك)، والذي ينعكس في زيادة العجز التجاري لدى الآخرين[٢]. يتفق جميع المعلّقين اليوم على أن زيادة الاختلالات العالمية كانت سبباً للتمزّق النهائي في عام ٢٠٠٨. يمكن أن نغفر للمرء - إذنْ - أن يتصوّر أنه سيتم الترحيب بخفض الاختلالات العالمية. ولكنْ؛ للأسف، كان العكس هو الصحيح.

انكمش العجز التجاري بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، بسبب الركود العميق في أميركا، وهكذا تضاءلت الاختلالات العالمية. وبالمثل، في منطقة اليورو، ظهر تحوّل سطحي مدمّر، وبشكل مفاجئ بعيداً عن التجارة الخارجية، وهكذا تقلّصت الاختلالات التجارية الداخلية هناك أيضاً. ومع ذلك، فإن إعادة التوازن هذه تمثّل مزيداً من زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي مع انخفاض العجز التجاري (داخل المناطق، وفيما بينها) تماشى مع اختلالات أكبر في مجال تحرّكات رؤوس الأموال. ويبقى الأسوأ أن عملية إعادة التوازن للحسابات التجارية تترافق بزيادة عالمية في كل من جبال الديون غير المسددة والادخارات المعطلة (الخائفة للغاية من التحوّل إلى استثمارات إنتاجية طويلة الأجل).

إنه عالم غريب حقاً يطرد الأرواح الشريرة المتمثّلة في الاختلالات العالمية، ويغرق في المعاناة عندما تتلاشى فيما بعد. يتلاشى هذا اللغز بالطبع بمجرد البدء بالتفكير بهذه الأمور من جهة أمثولة المينوتور العالمي، ذلك الوحش الرهيب الذي تمكّن مع كل ذلك من تحقيق الاستقرار في عالم غير مستقر عن طريق سدّ الفجوة التي حصلت في عام ١٩٧١ بواسطة آلية رسمية لتدوير الفوائض العالمية GSRM. أما اليوم وبعد ذهاب الوحش؛ أصبح عالمنا في حالة دائمة من عدم الاستقرار، وانعدام اليقين المزمن والركود اللانهائي.

الآلية المفقودة

لا يمكن أن تستقرّ الرأسمالية العالمية على أساس المزيد من الاستثمارات، والأدوات الأفضل والسكك الحديدية الأسرع والابتكارات الأكثر ذكاء. يمثّل هذا بدقة خطأ الكينزيين المبتذلين الذين يعتقدون أنه فيما لو قامت الدولة بالإنفاق والاستثمار بحكمة وحسب، سيكون كل شيء على ما يرام. وبالمثل، لن تستعيد الرأسمالية العالمية توازنها المفقود، إذا ركّزت البنوك المركزية على استقرار الأسعار، وتركت مهمّة إعادة التوازن للاقتصاد العالمي إلى المكائد السحرية لآليات العرض والطلب. يُعدّ هذا من أكثر الأخطاء الخطيرة لمعتنقي الليبيرالية. يتطلّب الاستقرار العالمي والإقليمي - أيضاً - آلية إعادة تدوير الفائض العالمي - الآلية التي لا تستطيع الأسواق توفيرها مهما كانت معولمة وحزة وتعمل بشكل جيد.

وهكذا يكون السؤال: إذا كانت أمريكا غير قادرة على توفير آلية إعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM المفقودة، وأوروبا متفكّكة للغاية، فمن الذي بإمكانه توفير مثل هذه الآلية؟ الصين؟ للأسف لا. من الواضح للغاية

أن الصين تبذل جهداً كبيراً، وتحقق نجاحاً كبيراً أيضاً في إنشاء النسخة الصينية من العولمة الجزئية، النسخة التي تضع بكّين في وسط شبكة واسعة من التجارة والصفقات الاستثمارية مع الهند وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما تشمل - أيضاً - مشاركة شركات أوروبية وأمريكية ويابانية عالمية. ستحاول الصين أن تُبقي المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين واليابانيين في مأزق، وقبل فوات الأوان؛ ليروّجوا لعملتها الخاصة، الرنمينبي - اليوان الصيني (RMB)، باعتبارها الوسيلة الرئيسة للتبادل التجاري ضمن هذه الشبكات. ومع ذلك حُكم على هذه الشبكات أن تكون جزءاً لا يُجتزأ في اقتصاد عالمي أوسع نطاقاً، ليس بإمكان الصين إعادة التوازن إليه، بسبب العجز الكبير للغاية عن توليد طلب كاف بالنسبة إليها.

وماذا الآن؟ البحث عن الجهات الفاعلة المقبلة في التاريخ

من الأفضل عدم مناقشة المستقبل دون التجسيد الحقيقي الفوري لآلية إعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM. من جهة، سنمسك بالغرب متلبّساً عالقاً في الشبكات السامة لوصيفات المينوتور الميت، وغير قادر على الارتقاء إلى مستوى تحديات عالمنا في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، ويعاني من الركود، وفقدان السيطرة على الواقع، وفاشل في مطابقة منتجاته مع قدراته، أو في وضع "الحقائق" الجديدة.

ومن جهة أخرى، ستجد الاقتصادات الناشئة المليئة بالناس التي على استعداد لتجاوز القيود، وتوليد "حقائق" جديدة، لتوسيع الآفاق الحالية. ويُعدّ مثل هذا الاقتصاد الذي يسمح لأحد القطاعات بالنمو بسرعة أكثر من القطاعات الأخرى اقتصاداً سريع الاشتغال للغاية، ينبني في هذه الحالة على الصدام بين القطاعات التي تتقدّم اقتصادياً وغيرها من القطاعات التي تعاني من الركود مع الحفاظ على احتكار فعلي للسلطة العسكرية، وعلى العملة الاحتياطية في العالم، وعلى مؤسسات العابرة للحدود في هذا الكوكب (مجلس الأمن الدولي وحلف شمال الأطلسي، ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

إذن؛ بما أن آلية إعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM تمثل شرطاً لا غنى عنه لاقتصاد اجتماعي معولم مستقرّ، ومن دون هذه الآلية، سنكون معرّضين لخطر العودة إلى شكل من الهشاشة الراديكالية التي سادت في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية (مع المخاطر الإضافية الناجمة عن الوسائل الحديثة للإبادة الجماعية)، هناك مستقبل بديل أكثر إشراقاً؟

سيشهد السيناريو المشرق تشكيل ائتلاف واسع من الدول الناشئة التي تُنشئ آلية إعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM واقعية على أساس الاستثمارات المنظَّمة والتحويلات التجارية فيما بينها. على سبيل المثال، بدلاً من أن تتدخَّل الصين في الشؤون البرازيلية، وبدلاً من أن تشتري الأصول الإنتاجية البرازيلية دون موافقة المسؤولين البرازيليين، تخيَّل إنشاء نظام، يتم فيه توجيه الاستثمارات في الصين بالتوافق مع الحكومة البرازيلية، ينطوي على تدفّقات رؤوس الأموال إلى البرازيل مماثلة لبيع البرازيل السلع الأولية إلى الصين، كما يتم نقل التكنولوجيا الصينية إلى البرازيل.

ويمكن لمثل هذه الاتفاقات بين البرازيل والصين والأرجنتين والهند وتركيا وبلدان أفريقية معينة بمثابة آلية إعادة تدوير الفائض العالمي GSRM ممّا يؤدي إلى تعزيز النموّ المستقر. وستكون حقيقة السماح لسلطات البنوك المفلسة الغربية bankruptocracies بالقيام بهذه المغامرة الخطيرة تتويجاً نهائياً لهذه العملية.

سيكون السيناريو الثاني الأكثر إشراقاً أن يهبط الإلهام على الغرب بشكل مفاجئ، وأن يتبنّى أخيراً اقتراح جون ماينارد كينز حول العملة العالمية الموحدة، الاقتراح ذاته الذي رفضته أمريكا في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤. هل يُعدّ هذا بعيد المنال؟ بعيداً جداً أكثر من ذلك الوقت بكثير. ولكن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ركّزت مجدداً على بعض العقول النابغة. سأل صحفي في هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي المدير العام لصندوق النقد الدولي دومينيك ستراوس - كان قبل تركه لمنصبه، عن رأيه حول كيفية تشكيل الاقتصاد العالمي في أعقاب أحداث عام ٢٠٠٨. وكان جوابه المدهش:

لم تكتسب أي مؤسسة في الماضي مثل الضرورة التي يكتسبها اليوم صندوق النقد الدولي... توقّع كينز ما هو مطلوب بالفعل قبل ستين عاماً، ولكن الوقت كان لا يزال مبكّراً فعلاً. واليوم جاء الوقت المناسب للقيام بذلك. وأعتقد أننا مستعدّون للقيام بذلك! (٣)

ومن الواضح أن ما قصده ستراوس "بالمطلوب" لم يكن سوى إيجاد آلية متعددة الأطراف لإعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM، تماماً كما اقترح جون ماينارد كينز في عام ١٩٤٤، في مؤتمر بريتون وودز. ولم يكن هذا عبارة عن نظام إعادة تدوير الفائض الذي لن يعتمد على بعض

المسؤولين الأذكياء والقطاع المالي غير الخاضع للمساءلة لبلد بمفرده، كما كان المينوتور العالمي، بل على منظَّمة عالمية، تُدار بوعي وشفافية، وتضع القيمة الوسطية لإعادة تدوير المنتجات والأرباح والمدّخرات والطلب.

ظهر التصريح الجريء لستراوس - كان بعد ذلك بعامين أشبه "بالتعليق الأخير الواثق الذي سيثبت خطأه في النهاية" من كونه برنامجاً حقيقياً لتغيير السياسات على نطاق الكوكب. كان الصورة ذاتها لستراوس مكبّل اليدين مجبراً على ركوب سيارة الشرطة في نيويورك، بعد أسابيع قليلة من إدلائه بهذا التصريح لهيئة الإذاعة البريطانية، صورة رمزية للغاية في الحقيقة عن طبيعة إعادة التفكير التي كانت تلتمع؛ لتخبو مجدداً لدى نخب مرحلة ما بعد الأزمة العالمية ٢٠٠٨. بدا منذ ذلك الحين أن السياسيين المهيمنين، ورؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكل من البنوك الخاصة والبنوك المركزية أيضاً، وزعماء الرأسمالية العالمية، قد اختاروا ألا يتعلّموا وبسرعة كبيرة الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. كم يشبه هؤلاء سائقي السيارات الذين ورغم تعرّضهم لمخالفات تجاوز السرعة المقرّرة ودفعهم الغرامات، يقودون السيارة بالسرعة المسموحة لعدّة أميال؛ ليعودوا تدريجياً إلى سرعتهم السابقة، ظانين أن الأمر سيكون "مختلفاً" هذه المرة.

لا تبشر الطوالع في هذه الحالة بالخير على الإطلاق. لم يحدث من قبل أن فهم الكثير من أصحاب النفوذ شيئاً حول ما يحتاج إليه الاقتصاد العالمي؛ ليتعافى. ولم يحدث من قبل أن كانت الجهات الفاعلة في التاريخ غائبة إلى هذه الدرجة. أملنا الوحيد أن التاريخ غالباً ما يتفتق عن إمكانيات جديدة عندما يخلو المشهد من أي إمكانية واضحة. لذلك لنسمح للتفاؤل بأن ينير الظلام، ونطرح السؤال التالي: إذا كان ينبغي أن يتم استبدال المينوتور العالمي بآلية إعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM المصمَّمة تصميماً جيداً، والتي تحظى بموافقة جماعية، فمَن الذي سيعمل بمثابة الوكيل لتحقيق هذه الولادة؟ مَن الذي سيظهر كجهة فاعلة في التاريخ هذه المرة؟

أشرث سابقاً أن هذه الوكالة التاريخية قد تظهر حالياً من الاقتصادات الناشئة. ومع ذلك، لا بد لي أن أعترف قبل نهاية الكتاب: لا أعتقد أن الاقتصادات الناشئة ستفعلها. مع فرص أوروبا المتضائلة بالقيام بذلك، ومع الأزمة المالية التي طالت الدول الناشئة بالإضافة إلى عدم وجود تقليد معتمد، يكسر القالب على نطاق عالمي. ينبغي على الولايات المتحدة أن

تقدم مجدداً، وربما للمرة الأخيرة، هذه الوكالة المفقودة. ببساطة، لا يمكنني أن أرى طريقة أخرى لتحقيق تقدم ملحوظ نحو بناء آلية شاملة لإعادة تدوير الفوائض العالمية GSRM بخلاف هذه الطريقة.

يُعدّ الشرط الأساسي لتحقيق ذلك بطبيعة الحال أن يفهم صانعو السياسة الأميركية المعنى الحقيقي لزوال مينوتور"هم" العالمي وعدم القدرة على استعادته مرة أخرى، وأن يقلقلوا بالفعل من الاحتمال القاتم بأن يكون الاقتصاد العالمي معرضاً للركود بشكل دائم. وعندها فقط ستكون هناك فرصة لمستقبل جماعي عقلاني ومستقر، يُعدّ بذرة من الأمل في أن يُسمح لأزمتنا المالية العالمية الأخيرة بأن تطلق العنان لإمكانياتها الخلاقة.

وفي الوقت الذي ينبغي أن تساهم فيها البلدان الناشئة مثل الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا وغيرها في وضع اللبنات الأساسية الهامة لبناء هذا المستقبل الأكثر إشراقاً، ينبغي على أمريكا - أيضاً - أن تتمتع بدور قيادي في هذا. وإذا قامت الولايات المتحدة بذلك فعلاً، قد يُلهم موت مينوتورها العالمي بعد قرون لاحقة الشعراء وصناع الأساطير للتعامل مع موته، باعتباره بداية البشرية الجديدة والأصيلة. وإذا لم يحدث ذلك، فسوف يستمر جيلنا القادم من فترة ما بعد الحداثة في الثلاثينيات لفترة أطول من عقد من الزمن بكثير.

الهوامش

الفصل الأول:

1. الاثنين ١٩ أكتوبر، ١٩٨٧، عندما تعرّضت البورصات في العالم إلى أسوأ خسارة في تاريخها خلال يوم واحد.
2. كان غرينسبان يخاطب لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي في الكونغرس في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨، برئاسة السيناتور الديمقراطي عن كاليفورنيا هنري واكسمان.
3. حملت هذه الحزم ذلك الاسم الغامض التزامات الديون المضمونة CDOs.
4. أركّز على التزامات الدين المضمونة؛ لأنهم كانت تمثل الشكل الاكثر شيوعاً لما يسمّى الأدوات المالية المهيكلة. وهناك بالطبع العديد من الأنواع الأخرى من هذه الأوراق المالية السامة.
5. سندات الخزانة الامريكية عبارة عن سندات دين صادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية. تُعدّ هذه السندات على نطاق واسع الصيغة الأسلم للديون، وذلك لكونها مدعومة من قبل حكومة الولايات المتحدة. ولهذا السبب تميل إلى دفع بعض من أدنى أسعار الفائدة في السوق.
6. وبموجب القانون، تُضطرّ البنوك إلى تقييد منح القروض الخاصة بها إلى أقل من نسبة مئوية معيّنة من ودائعها، حتى يتوافر ما يكفي من المال في خزائنها في حالة تعثر بعض القروض و/ أو في حال أرادت نسبة أكثر من النسبة المعتادة للمودعين سحب

أموالها. ولكن؛ إذا استخدمت البنوك أموال المودعين لشراء التزامات الدين المضمونة، يتم التعامل مع هذه الأموال، كما لو أنها لا تزال بين يدي البنك. وبعبارة أخرى، كما لو أنه لم يتم شراء التزامات الدين المضمونة هذه أبداً!

7. وهذا ما يفسّر لماذا وصل الأمر في ذلك اليوم المشؤوم من سبتمبر بـ "ليمان براذرز" أن ينتهي بجبال من التزامات الدين المضمونة في دفاتره.
8. وفي محاولة لمنع انهيار جديد مثل انهيار ١٩٢٩، اضطرّ القانون إلى الفصل بين (أ) البنوك العادية التي يعتاش عليها الناس، والتي أخذت الودائع من الرجال والنساء العاديين، و (ب) البنوك الاستثمارية التي شمح لها بالمقامرة على الأسهم، والعقود الآجلة والسلع، وما إلى ذلك، ولكن؛ تم منعها من أخذ الودائع. وهكذا مُنعت البنوك العادية من المقامرة بأموال الآخرين، في حين بقيت البنوك الاستثمارية قابلة للغرق أو السباحة في بحر من المخاطر العالية.
9. استغرق الأمر بضعة أشهر؛ لتتعافى الأسواق تماماً من صدمة كبيرة؛ حيث خشي الكثيرون من كساد عظيم جديد.
10. في عام ١٩٩١، بعد انهيار سوق الإسكان؛ في أواخر التسعينيات، في أعقاب سلسلة من الأزمات (مثل انهيار صندوق التحوّط لونغ تيرم كابيتال مانيجمنت LTCM بعد تعثّر روسيا، والأزمة المالية لدول شرق آسيا)، وفي عام ٢٠٠١ عندما برزت فقاعة الدوت كوم. وأخيراً، تدافع المودعون على سوق الأسهم المالية لسحب إيداعاتهم في أعقاب مأساة ١١/٠٩ من العام نفسه.
11. كتب كارل ماركس هذه الكلمات في عام ١٨٤٤، في

نصّ بعنوان "مخطوطات عام ١٨٤٤ الفلسفية والاقتصادية".

الفصل الثاني:

1. انظر كتاب جاريد دايموند "أسلحة وجراثيم وصلب" (٢٠٠٦)، نيويورك: نورتون.
2. ابن خلدون (١٩٦٧) المقدمة: مقدمة في التاريخ، ترجمة: فرانز روزنتال، سلسلة بولينين XLIII، برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون.
3. للتعرّف جيداً على هذه المصائب، راجع كتاب كارمن راينهارت وكينيث روغوف (٢٠٠٩) الأمر مختلف هذه المرة: ثمانية قرون من الحماقة المالية، برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون.
4. بمجرد تحميل أي شيء يخصّك من الموسيقى إلى الأفلام إلى التطبيقات إلى العناوين، إلخ على iTunes، ويمكن الوصول إليها بسهولة من قبل أي منتج منتجات شركة أبل (آي بود، آي فون، آي باد، وغيرها)، ولا تزال تكلفة فرصة شراء جهاز نوكيا، أو جهاز سوني تكلفة ضخمة (حتّى لو كانت هذه الشركات تُنتج الأجهزة الأفضل في السوق) - تحتاج إلى قضاء ساعات حرفياً لتنصيب العدّة الجديدة. وهكذا، منحت أبل لآي تيونز iTunes قوّة احتكارية ضخمة، تشابه القوّة التي كان يحاول كل من أديسون ووستنجهاوس أن يمنحوها لأنفسهم.
5. جون شتاينبك (١٩٣٩) عناقيد الغضب، نيويورك: فايكنغ برس، الفصل ٢٥. تقوم حبكة هذه الرواية الرائعة على المؤامرة التي تكشّفت خلال فترة الكساد الكبير.
6. جون مايناردكينز (١٩٣٦) النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، لندن: ماكميلان، الفصل ١٢.

7. تذكّر مسرحية كريستوفر مارلو في أواخر القرن السادس عشر، التي تتحدّث عن الصفقة الشهيرة للدكتور فاوست، الذي وقّع بدمه على الوثيقة لبيع جسده وروحه لمدّة أربعة وعشرين عاماً مقابل أن يقدّم له ميفوستوفيليس كمّيّة هائلة من المتعة اللحظية.

الفصل الثالث:

1. كان وايت من رجال الصفقة الجديدة المتحمّسين ومؤيّداً علنياً للكينزية. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد جامعة هارفارد، عمل في وزارة الخزانة الأمريكية مساعدا للوزير هنري مورغنثاو. وانطلاقاً من التزامه بقيم المجتمع الدولي، لم يسعد - فقط - في إنشاء صندوق النقد الدولي، بل أصبح مديره أيضاً.

استقال فجأة في عام ١٩٤٧ وسط غيمة من الشائعات التي تقول إنه كان جاسوساً سوفياتياً. توفي في العام التالي، بسبب نوبة قلبية.

2. ولنكون أكثر دقة، يُعدّ البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD المؤسسة الأصلية للبنك الدولي، والذي يضم اليوم - أيضاً - المؤسسة الدولية للتنمية، والتي تأسّست في عام ١٩٦٠.
3. كانت كلماته حول هذا الموضوع بالضبط: "واليوم جاء الوقت المناسب للقيام بهذا، وأعتقد أننا مستعدون حقاً لتنفيذه" وذلك في مقابلة حول "ما يحصل في صندوق النقد الدولي"، راديو بي بي سي ٤، ١٧ يناير ٢٠١١.
4. كانت كلمات وايت دون أي لبس: "لقد كنا نُصرّ تماماً على هذه النقطة. ولقد اتّخذنا موقفاً، يقوم على الرفض الكامل".

5. من المهم أن نلاحظ أنه مع وصول الحرب إلى نهايتها، كانت جميع الدول الأوروبية التي مزّقتها الحرب مثقلة بالديون للولايات المتحدة، وقامت حينها بنقل كمّيات كبيرة من الذهب إليها، ممّا ساهم في تصميم الولايات المتحدة على تحويل الدولار إلى المحور المركزي الذي يقوم عليه نظام بريتون وودز.
6. بدأت الحكومات البريطانية المتعاقبة عند هذه النقطة التعلّق بالقشة - بتلك "العلاقة الخاصة"، والتي حوّلت بريطانيا إلى منفذ أساسي لسياسة الولايات المتحدة مقابل امتياز الوصول إلى سوق الولايات المتحدة للشركات البريطانية متعدّدة الجنسيات، والربط فيما بين مدينة لندن ووول ستريت.
7. ومن المثير للاهتمام أن مارجولان قضى سنوات تكوينه ما قبل الحرب كزميل لروكفلر في جامعة هارفارد. لقد شارك عندما كان هناك في مجموعة القراءة المخصصة لفهم النظرية العامة لكينز. وكان من المشاركين أيضاً كينيث غالبريث جون (١٩٠٨-٢٠٠٦) وبول صامويلسون (١٩١٥-٢٠٠٩). وقضى غالبريث سنوات الحرب يعمل "كقيصر الأسعار" لدى روزفلت؛ حيث كان يحدّد أسعار جميع السلع الرئيسة. فاز صامويلسون جائزة نوبل للاقتصاد، ويرجع إليه الفضل في تقديم كينز (وإن كان بشكل مبسط، بل أعتقد أنه بشكل سام) للأميركيين.
8. في مقابلة إذاعية قبل بضع سنوات، وأشار الناشط السياسي وبروفيسور اللسانيات نعوم تشومسكي إلى حقيقة مثيرة للاهتمام حول خطّة مارشال - الخطّة التي تربط الولايات المتحدة وفرنسا وهولندا بالإمبريالية الأوروبية في آسيا. ذهب جزء كبير من حصة فرنسا من المساعدات في خطّة مارشال لإعادة احتلال الهند الصينية، تمهيداً لحرب فيتنام التي كان

لها في نهاية المطاف آثاراً كارثية على جميع المَعنيين بها، وعلى الخطّة العالمية نفسها أيضاً. المثال الآخر هو هولندا. لقد استخدمت هولندا حصتها من المساعدات في خطّة مارشال لاستعادة إندونيسيا، وهي مستعمرة هولندية، تمكّنت من تحرير نفسها من اليابان في نهاية الحرب. ومن المثير للاهتمام أن الولايات المتحدة صبّت جام غضبها على الهولنديين؛ حيث مارست عليهم ضغطاً كبيراً في عام ١٩٥٠، لإرسال قوّات إلى كوريا (وذلك للتكفير عن إساءة استخدام اموال خطّة مارشال في متابعة الانخراط في جنون العظمة الاستعماري لديهم).

9. مثلاً، غيّرت أمريكا في عام ١٩٤٦ مسار الأحداث تغييراً جذرياً في اليونان؛ حيث زوّرت تحالفاً كاذباً مع اليونانيين المتعاونين مع النازية ضد اليسار.

وفي الوقت نفسه تقريباً، عقدت سلاماً مع أنظمة فرانكو وسالازار في شبه الجزيرة الإيبيرية. وبعد فترة وجيزة، تحوّلت عمداً للعمل ضد الحركات المناهضة للاستعمار في أفريقيا والهند الصينية وحتى في قبرص - الحركات التي إن لم تكن حتى اليوم متعاطفة معها، فقد كانت على الأقل حيادية تجاهها.

الفصل الرابع:

1. مات ما يقارب ٢.٣ مليون شخص، وأصيب ما يقارب ٣.٥ مليوناً بجروح خطيرة بالإضافة إلى ١٤.٥ مليون لاجئ.
2. هذه التقديرات التي كتبها أحد الاقتصاديين في الصفقة الجديدة روبرت ايزنر، الأستاذ في جامعة نورث وسترن، والذي أصبح لمرة واحدة رئيساً للرابطة الاقتصادية الأمريكية.
3. في. أتش أوبنهايم (١٩٧٦-١٩٧٧) "لماذا ترتفع أسعار

النفط: في الماضي: نحن مَن رفعناها"، فورين بوليسي، العدد ٢٥: ٣٢-٣٣.

4. راجع مقابلة الشيخ زكي اليماني في المعهد الملكي للشؤون الدولية، كما نُشرت في ١٤ يناير ٢٠٠١ في جريدة الأوبزرفر.

   وكان الشيخ اليماني صاحب أطول فترة خدمة كوزير نفط في الحكومة في المملكة العربية السعودية (١٩٦٢-١٩٨٦).

5. بول فولكر، "اقتصاد على طبقة رقيقة من الجليد"، واشنطن بوست، ١٠ أبريل ٢٠٠٥.

6. وفي رومانيا، على سبيل المثال، توقّفت التدفئة المنزلية لسنوات، حتى في أثناء أكثر شهور الشتاء برداً.

الفصل الخامس:

1. يستند هذا المثال على فكرة، قدّمها جون لانشيستر. راجع مقالته في عام ٢٠٠٩ "انتهى كل شيء"، لندن ريفيو أوف بوكس، ٣١ (١٠).

2. على الرغم من أن هذا أعلى من الحد الأدنى للأجور في الولايات المتحدة، ولكنه يعني - أيضاً - أن العمّال في وول مارت يعيشون - بشكل دائم - تحت خطّ الفقر، وأنهم مؤهَلون للحصول على كوبونات الغذاء من حكومة الولايات المتحدة.

3. أكبر دعوى قضائية خاصة في تاريخ الولايات المتحدة متعلّقة بعدم دفع كامل المستحقّات من قبل وول مارت، وفشله في مساعدة أكثر من ١.٥ مليون عاملة.

4. مؤسسة الاقتصاديات الجديدة (٢٠٠٦) النموّ الفاشل: التوزيع غير المتوازن للفوائد وتكاليف النموّ الاقتصادي، لندن.

5. أسعار الفائدة المرتفعة، نجاح الشركات الأمريكية في الضغط على تكاليف اليد العاملة، الأموال الخاصة لوول ستريت - مهارات توليدها، ارتفاع ديون الأسر الأمريكية، تراجع مستويات المعيشة للعامل الأمريكي المتوسط.
6. وعلى الرغم من ذلك، وكما وضّحنا في الفصل السابق، كانت الحقيقة مختلفة بعض الشيء: فقد كانت الحكومة الأمريكية قد رضخت بسعادة غامرة وراء الكواليس لارتفاع أسعار النفط.
7. أوضح الفصل السابق مدى الوحشية التي أظهرها المينوتور العالمي تجاه المواطن الأميركي العادي. وربّما يمكننا القول بكل تأكيد إنه نتيجة لنجاحه، لم نشهد من قبل هذا العدد القليل من الأمريكيين يمتلكون هذه المبالغ الطائلة، بينما يعاني كثيرون من اضطرارهم للبقاء على قيد الحياة معتمدين على كمّيّة قليلة للغاية من المال. راجع كتاب جيمس غالبريث (١٩٨٩) خلق انعدام المساواة: الأزمة في الأجور الأمريكية، نيويورك: ذا فري برس.
8. هذه كانت تسمّى قضايا "Stag": التي تقوم على بيع أسهم بثمن بخس للغاية؛ ليتم الاكتتاب عليها أكثر ممّا هو متاح، وبالتالي تحويلها إلى حصص. عندما بيع بنك TSB، لم يعد - عندها - ينتمي إلى الحكومة البريطانية، بل لأصحاب الحسابات فيه. اضطرّت الحكومة لثني القانون لخصخصته. وفي بعض الحالات، مثل شركة بريتيش بتروليوم، كان مستشارو الحكومة - أيضاً هم - الضامنون لهذه المسألة، وتم تجنّب الكارثة التي تبعت انهيار سوق الأسهم، والتي سبقت الطرح العام الأولي المقرّر من خلال ضمان الحكومة لسعر السهم.

9. تذكّر النظريات الثلاث التي ناقشناها في الفصل ١: فرضية كفاءة السوق، فرضية التوقّعات المنطقية ونظرية دورة العمل الحقيقي.

10. لا يُعدّ هذا الكتاب المكان المناسب للدخول في إثبات أي تفاصيل. إذا كنتَ مهتماً بذلك، يُرجى الرجوع إلى كاتب يانيس فاروفاكيس، وجي. هاليفي وإن. تيوكراكيس (٢٠١١) الاقتصاد السياسي الحديث: التعرّف على عالم ما بعد ٢٠٠٨، لندن ونيويورك: روتليدج.

11. وبلغة تقنية أكثر، استخدمت الصيغة لتجميع التزامات الدين المضمونة على افتراض أن معامل الارتباط بين احتمال التخلف عن السداد عبر الشرائح المختلفة لالتزامات الدين المضمونة كان معاملاً ثابتاً وصغيراً، ويمكن معرفته.

12. قد يكلّفهم الشكّ حول ثبات معامل الارتباط (انظر الحاشية السابقة) وظائفهم، وخاصة في الوقت الذي لم يدرك فيه رؤساؤهم هذه الصيغة فعلاً، ولكنهم كانوا يتلقّون مكافآت ضخمة عند استخدام هذه الصيغة.

13. راجع كتاب جورج سوروس (٢٠٠٩) الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وماذا تعني: النموذج الجديد للأسواق المالية، نيويورك: ببليك أفيرز. يقول سوروس محقاً: "إن الاعتقاد بأن الأسواق تميل نحو التوازن يمثّل العامل المسؤول مباشرة عن الاضطرابات الحالية - حيث شجع المنظّمين على التخلّي عن المسؤولية، والاعتماد على آلية السوق لتصحيح تجاوزاتهم الخاصة".

14. بول فولكر، "الاقتصاد على طبقة رقيقة من الجليد"، واشنطن بوست، ١٠ أبريل ٢٠٠٥.

15. الخطاب الذي ألقي في نيويورك يوم ١٢ مايو ٢٠٠٢، تحت عنوان "التفكير العالمي، اختلال التوازن والدولار".

الفصل السادس:

1. يعود مصطلح فخّ السيولة إلى كينز، الذي اكتشف خطأ في النظرية الاقتصادية التقليدية، والتي تنص علاجات الركود نفسها عندما تنهار أسعار الفائدة والاستثمار والتي يتم اختيارها تلقائياً عندها. أشار كينز (انظر الفصل ٢) أنه عندما تصل أسعار الفائدة إلى الصفر، لا يمكنها أن تنخفض أكثر من ذلك أبداً. وبينما تستمر الأسعار في الانخفاض خلال فترة الركود، فإن معدّل الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الذي ندفعه ناقص معدّل التضخّم) يرتفع، بينما تقول النظرية إنه ينبغي أن ينخفض. وما هي النتيجة؟ تعميق الركود.
2. كان تيم غيتنر هو خيار الرئيس أوباما لمنصب وزير الخزانة. والذي قد شغل سابقاً منصب نائب وزير الخزانة عندما كان لاري سامرز وزيراً في عهد بيل كلينتون. أما بالنسبة للاري سامرز؛ فقد عاد إلى واشنطن في عهد الرئيس أوباما (بعد أن أمضى سنوات عهد بوش رئيساً لجامعة هارفارد) إلى منصبه الجديد كمدير للمجلس الاقتصادي القومي التابع للرئيس.
3. جون ماينارد كينز (١٩٣٢) "آفاق الاقتصاد العالمي"، أتلانتيك مونثلي، ١٤٩: ٥٢١-٦.
4. يقدّم فاندانا شيفا، الفيزيائي الهندي وعالم البيئة الذي يدير مؤسسة بحوث العلوم والتكنولوجيا والبيئة تفسيراً مقنعاً لأزمة الغذاء التي اندلعت في الدول النامية قبل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ بقليل.

انظر كتاب فاندانا شيفا (٢٠٠٥) ديموقراطية الأرض: العدالة، والاستدامة، والسلام، كامبريدج، ماساشوستس: ساوث إند برس.

5. عادة ما يُشار إلى التيسير الكمّي كنوع من طباعة النقود. وهذا ليس صحيحاً تماماً. ما تقوم به بنك الاحتياطي الفيدرالي هو شراء جميع أنواع سندات الأصول (السندات الحكومية الأمريكية، بالإضافة إلى سندات الشركات الخاصة) من البنوك والمؤسّسات الأخرى. يقوم البنك بذلك، من خلال إيجاد تسهيلات للسحب على المكشوف لهذه المؤسّسات؛ حيث يمكنهم من خلالها الوصول إلى أهداف الإقراض للآخرين. ولكن؛ إذا لم تكن هذه المؤسّسات قادرة على إقراض الآخرين (لأنهم لا يستطيعون العثور على عملاء مستعدّين للاقتراض)، ستكون النتيجة لا شيء. ولهذا السبب أقول إن التيسير الكمّي عبارة عن محاولة لإيجاد المال. تكمن مأساة الاحتياطي الفيدرالي في أنه يحاول طباعة المال، ولكنه يجد صعوبة في النجاح في ذلك!

6. في أوروبا، حتى السياسيين خائفون من المصرفيين الذين لا يزالون يدّخرون أموالهم يومياً؛ لتصل قيمتها إلى المليارات شهرياً.

7. تأسّست اللجنة كجزء من قانون الانعاش ومكافحة الاحتيال (القانون العام ١١١-٢١) الذي أقرّه الكونغرس، ووقّعه الرئيس أوباما في مايو ٢٠٠٩.

8. تعني كلمة Ptochos باللغة اليونانية "الفقير، المتسوّل"، ولكنها تعني أيضاً (في اليونانية الحديثة) "المفلس". وكلمة Trapeza اليونانية تعني "بنك". كان معناها في الأصل "طاولة"، وكانت ترتبط بالنبوك، لأنه في دول المدينة اليونانية القديمة، كانت تتم

معاملات الاقتراض والإقراض في الأغورا Agora ("السوق")؛ حيث يجلس أطراف الصفقة حول طاولات طويلة.

الفصل السابع:

1. تأتي مساهمة وزارة الخزانة الأمريكية البالغة ٥ دولار في الواقع من البرنامج الذي يُطلق عليه اسم برنامج إنقاذ الأصول المتعثرة (TARP)، بينما تأتي مساهمة بنك الاحتياطي الفيدرالي بمبلغ ٥٠ دولار من الوكالة الفيدرالية لضمان الودائع (FDIC)، والتي أسّستها الصفقة الجديدة (كجزء من قانون جلاس ستيجال لعام ١٩٣٣) لضمان مدّخرات المودعين في حالة انهيار البنك. وضعت خطّة جايتنر - سامرز جانباً مبلغ ١٥٠ مليار دولار لبرنامج إنقاذ الأصول المتعثِّرة TARP، و٨٢٠ مليار دولار للوكالة الفيدرالية لضمان الودائع FDIC وتوقّعت أن يجمع القطاع الخاص (صناديق التقاعد وصناديق التحوّط) ٣٠ مليار دولار من أموالهم الخاصة.
2. وفقاً للسيناريو الجيد، ويساوي صافي عائدات H مبلغ ١٠ دولار. أما في ظل السيناريو السيئ؛ يبلغ صافي عائدات H - ٥ دولار. "الفرق" بين هذين الرّقمين يبلغ ١٥ دولار. هل ينبغي أن يشارك في هذا المكسب السوقي الوَهمي؟ وبحساب بسيط، نجد أن H سيكسب فقط في حال السيناريو الجيد كان أفضل من الخسارة المحتملة (٥ دولار) مقسومة على "الفرق" - أي ٥/١٥، أو الثلث.
3. ونقل عن هنري كيسنجر أنه قال مرة إنه ينبغي على سامرز: "يجب أن يعطى سامرز في البيت الأبيض منصب المُفسِد، أو واضع الأفكار السيئة".
4. بالإضافة أنه حتّى لو تمكّنت الشركات التابعة لـ H من

خلال معجزة ما من بيع C مقابل أكثر من ١٠٠ دولار، فسيكسب مبلغاً إضافياً.

5. كانت الخطّة أن ميزانية الاتحاد الأوروبي ستجمع مبلغ ٦٠ مليار يورو أخرى وصندوق النقد الدولي مبلغ ٢٥٠ مليار يورو إضافية؛ ليصل إجمالي الحزمة إلى ٧٥٠ مليار يورو.
6. للتعرّف على فكرة الدولة النيوليبرالية المفترسة، انظر كتاب جيمس غالبريث (٢٠٠٨) الدولة المفترسة: كيف تخلّى المحافظون عن السوق الحرّة؟ ولماذا ينبغي أن يقوم الليبراليون بذلك أيضاً؟، نيويورك: ذا فري برس.
7. على الرغم من أنه ربّما يكون من المسيء للغاية بالنسبة لمجتمع السود والأقليات الأخرى تذكّر الخمسينيات والستينيات على أنها " العصر الذهبي"، ولكن الحقيقة أن النموّ المستقر في تلك الحقبة ساعد حركة الحقوق المدنية في الصعود، وجعل صوتها مسموعاً.
8. قد يعترض القارئ بأن الصين تبلي بلاء حسناً. سأناقش في الفصل التالي كيف أنها لا تفعل. يعتمد نموّ الصين على المحفَزات غير المستدامة التي ليس لديها القدرة على إيجاد الطلب على المدى الطويل؛ ليجعلها قادرة على الاستمرار.

الفصل الثامن:

1. وكان الهدف الآخر من اتفاقية بلازا استيعاب عزم الولايات المتحدة على أن تلعب الشركات متعدِدة الجنسيات دوراً أكبر في سوق الإلكترونيات العالمي الذي تهدّد اليابان وألمانيا بالهيمنة عليه.
2. أضع بريطانيا خارج هذا التصنيف. فبعد عملية تصفية الصناعات في ظل حكومة تاتشر، كان الشيء الوحيد الذي يقف بين بريطانيا ودول أوروبا المعزولة

هو مدينة لندن، من خلال مكانتها المحورية في عالم المال. وتم استبعاد إيرلندا أيضاً؛ لأنها تمرّ في أزمة حالياً قد تغيّر وضعها تغييراً نهائياً.

3. يعرف الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز هذه المحاكاة الزائفة بأنها: "نظام من العلاقات المختلفة مع أشياء مختلفة باستخدام الاختلاف ذاته". راجع كتاب جيل دولوز (١٩٦٨) الاختلاف والتكرار، نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا.

4. وفي الوقت الذي كان على دول العجز في أوروبا وفرنسا أن تصفّي حسابها مع تزايد العجز مع آسيا أيضاً.

5. كان بنك IKB، والبنك الأمّ بنك التنمية الألماني، أول البنوك التي انهارت بسبب حيل وول ستريت التي ظهرت في عام ٢٠٠٨. لقد تهافتوا إلى برلين للحصول على مساعدة الحكومة. بلغت الفاتورة ١.٥ مليار يورو. وكان هذا غيض من فيض. أصاب المينوتور العالمي، دون علم الشعب الألماني (ومعظم سياسييه) رأس المال الألماني بفيروس التمويلية. وعندما أصبح هذا المرض وباء، كان على دافعي الضرائب الألمان دفع فاتورة هائلة.

6. اليونان وإيرلندا والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا.

7. يمكن لهذا أن يتم من الناحية التقنية عن طريق مبادلة السندات الراهنة للدول التي تعاني من العجز، والتي تمتلكها بنوك أوروبا بسندات أخرى جديدة، بقيمة اسمية أقل من ذلك بكثير.

8. لنفترض - على سبيل المثال - أن ولاية كاليفورنيا تريد الخروج من الولايات المتحدة الأمريكية. كيف يمكن تحديد أي جزء من الدين الفيدرالي الأمريكي يعود إلى ولاية كاليفورنيا؛ بحيث تتمكّن الولاية

الذهبية من دفع مستحقّاتها والانسحاب بأمان؟ ببساطة لا يمكننا القيام بذلك أبداً.

وبالمثل بالنسبة لألمانيا بعد إصدار السندات الأوروبية المشتركة: من شأن هذا أن يجعل عملية انفصال ألمانيا عن منطقة اليورو عملية فوضوية للغاية في الواقع.

9. صرّح الاقتصادي المكسيكي "روجيليو دي لاو" لهيئة الإذاعة الاسترالية، في عام ٢٠٠٩: "حتّى الشركات القوية التي تُعدّ فروعاً لشركات عالمية شعرت بالكثير من الإحباط من الطريقة التي انخفضت فيها أحجامها، والتي تقلّصت أرباحها تماماً. يُعدّ تأثير الصين تأثيراً ساحقاً للغاية".

الفصل التاسع:

1. هذا الفصل فصل جديد، تمّت كتابته لهذه الطبعة المحدثة.
2. للتعرّف على القصة الكاملة يُرجى من القارئ إعادة قراءة الفصل السادس.
3. انتهت معظم البيانات المستخدمة في الطبعة الأولى في عام ٢٠٠٩. كتبت هذه الطبعة باستخدام بيانات السنوات المالية ٢٠١٠ و٢٠١١ والأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٢.
4. للتعرّف على دور الرئيس هوفر في الكساد العظيم يُرجى إعادة قراءة الفصل ٢.
5. مع عدم وجود قيود على شطب ديون مين ستريت و/ أو حجم إقراض أكبر للمستهلكين والشركات.
6. على الرغم من أن مرشّحي حزب الشاي لا يشعرون بتبكيت الضمير تجاه الدعم الكبير الذي تلقّوه من الشركات الكبرى ومن وول ستريت.
7. ومن العجائب الغريبة في هذه الأزمة أنها أعطت

زخماً لإحياء معياري الذهب والفضة. ولئن كان مفهوماً أن السياسة النقدية والتنظيمية الفضفاضة لبنك الاحتياطي الفيدرالي (بقيادة جرينسبان وبرنانكي)، وكذلك تجربة سك وول ستريت للكثير من المال الخاص، قد تجعل الكثيرين يتوقون إلى الأموال التي لا يمكن لأحد العبث بها (أو طباعتها كلَما أراد ذلك)، فإنه من المذهل - تماماً - أن الكثير من الأشخاص الأذكياء قد يصلون إلى استنتاج، مفاده أن الحل يكمن في ربط الإصدار النقدي بكمَيَة من المعادن (الذهب، الفضة، إلخ). يبدو الأمر كما لو أن الكساد العظيم من الثلاثينات لم يظهر في عالم مكبّل بسلاسل من ... معيار الذهب (انظر الفصل ٣).

8. ممَا يعني أن أسعار الفائدة كانت بالفعل قريبة من الصفر، ولا يمكن أن تنخفض أكثر من ذلك (انظر الفصل ٢). وعلاوة على ذلك، تهدّد أسعار الفائدة على الأموال القريبة من الصفر بهبوط الأسعار الحقيقية للفائدة خلال فترة الركود (التعريف الحقيقي لفخَ السيولة).
9. يقاس بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
10. أؤكد هنا على أن الطلب غير المؤهَل لدول مثل اليونان والبرتغال يقضي على العجز من خلال التخفيضات القطاع العام العميقة، في وقت كساد الديون الانكماشية، يعني أن نطالب بالشيء المستحيل بالنسبة للاقتصاد الكلَيّ - وخاصة عندما تفتقر هذه البلدان إلى العملة التي سيؤدي تخفيضها إلى إطالة المهلة التي أمامها.
11. وبينما تم شطب ١٠٠ مليار يورو تقريباً، اضطُرّت اليونان لأخذ قروض جديدة لسداد "مُقرضيها الرسميين" (الثلاثي المكوَن من دول الاتحاد الأوروبي

والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) بالإضافة إلى المقرضين المتبقّين من القطاع الخاص. ومع استعار الركود القاسي، قبلت الحكومة اليونانية تخفيضات الإنفاق العام والضرائب الجديدة المروّعة التي سبّبت تقلّص الدخل القومي تقلّصاً كبيراً؛ حيث ارتفعت نسبة الدين إلى الدخل القومي إلى مستويات، لم تصل إليها من قبل.

12. وبطبيعة الحال، لا يمكن لمصرفي عامل في البنك المركزي يستحق راتبه أن يتكلم بمثل هذه الكلام الحاد. يمكننا أن نشعر من خلال الكلمات التي اختارها السيد ماريو دراجي للكلمات دون أدنى شك بأنه كان يتحدث عن تفكيك منطقة اليورو، وأن هناك اليوم "خطر تحويل" جدي - والذي يعني أن هناك خطراً من أن جميع الأسعار في منطقة اليورو سوف "تتحوّل" إلى عملات وطنية جديدة أخرى (كما يمكن أن نسلّم جدلاً)!

13. تصبح هذه الخسارة واضحة في اللحظة التي يدرك فيها المرء أن البنك المركزي الأوروبي قد اختار إجراء العمليات النقدية التي لن تتوقّف عندما يرى البنك المركزي الأوروبي أنه ينبغي توقّفها، بل عندما تقول بروكسل أو صندوق النقد الدولي إنه ينبغي التوقّف عن تنفيذها. يمثّل هذا دليلاً حقيقياً كافياً على أن الاستقلال المزعوم للبنك المركزي لم يكن - أبداً - مبدأ حقيقياً، بل ذريعة لعدم تمويل أي شخص، بخلاف المصرفيين "المحتاجين".

هوامش الحاشية

1. نقل إلينا هذه الكلمات رون سوسكيند في مقالته في مجلّة نيويورك تايمز، أكتوبر ٢٠٠٤. وعلى الرغم من عدم نسبها إلى أحد، فإن الكثيرين يعتقدون أنها

قيلت في صيف عام ٢٠٠٢ على لسان كارل روف، أحد كبار مساعدي الرئيس الأمريكي جورج بوش.

2. عندما نشرث وزميلي جوزيف هاليفي مقالاً (استخدمنا فيه للمرة الأولى استعارة المينوتور العالمي) في عام ٢٠٠٣، مع التركيز على ‹الاختلالات العالمية› للنموّ الأميركي - أي عجزها التوأم - تم تجاهل وجهة نظرنا. وعندما سقط المينوتور بواسطة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، اعترف الجميع عندها أن الاختلالات العالمية هي المشكلة، سواء على المستوى الدولي (أي فائض الصين مع الولايات المتحدة وأوروبا) وداخل أوروبا (أي الفائض في ألمانيا مع بقية منطقة اليورو).

3. "داخل صندوق النقد الدولي - الجزء الثاني"، راديو بي بي سي ٤، في ١٧ يناير ٢٠١١.

القراءات الموصى بها

تم شرح العديد من الحجج في هذا الكتاب بتفصيل أكبر وبطريقة أكثر أكاديمية في الكتاب الذي اشتركتُ في تأليفه مع جوزيف هاليفي ونيكولاس ثيوكراكيس: الاقتصاد السياسي الحديث: التعرّف على عالم ما بعد ٢٠٠٨ (لندن ونيويورك: روتليدج، ٢٠١١). وربما يهتمّ القرّاء بالمراجع الكثيرة المتعلّقة بهذه القضايا التي يوفّرها الكتاب. أما وقد قلت ذلك؛ اسمحوا لي أن أقول لكم بأنه كتاب أكاديمي كثيف. لا يشبه الكُتُب التي يمكن قراءتها على الشاطئ...

وللمهتقين بنسب المينوتور العالمي ربما يرغبون بالاطلاع على الورقة التي نشرتُها مع جوزيف هاليفي حول هذا الموضوع في عام ٢٠٠٣: "المينوتور العالمي"، مونثلي ريفيو، ٥٥ (يوليو - أغسطس ٢٠٠٣): ٥٦-٧٤. وقد أدّت هذه المقالة إلى سلسلة من الأسئلة والأجوبة التي نُشرت فيما بعد باسم "أسئلة وأجوبة على المينوتور العالمي"، مونثلي ريفيو، ٥٥ (ديسمبر ٢٠٠٣): ٢٦-٣٢.

وبالانتقال إلى شيء مختلف تماماً، وأكثر تماسكاً ودقة، أوصي تماماً بكتابين، من شأنهما أن يدفعاك للابتسام، والضحك، وسيرفعا من معنوياتك بفضل النثر الرائع والخيال الذي يربط بين المسائل المالية وأمور الحياة. وليس من قبيل المصادفة أن كاتبيهما روائيين بارعين. الكتابان هما: تسديد - الدين والجانب المظلم من الثروة لمارجريت أتوود (ماسي ليكتشر، هيئة الإذاعة الكندية، ٢٠٠٨)، وكتاب جون لانشيستر: عفواً! لماذا يدين كل شخص للآخر، ولا يمكن لأحد أن يدفع (لندن: ألن لين، ٢٠١٠).

وبما أنني قد أوصيتُ بالكُتُب الأدبية حول الأزمة، لا يمكنني - الآن - مقاومة إغراء نصيحة القرّاء الذين لم يقرؤوا بعد رواية عناقيد الغضب أن يتفضّلوا بقراءتها. لا يمكن لأي كتاب آخر، وخاصة الكُتُب التي يكتبها الخبراء الاقتصاديون أن تنقل ما فعلته الأزمة للناس بطريقة أفضل - المعنى الحقيقي لأن تكون ألعوبة في يد قوى الركود التي لا رادع لها. إنها رواية جون شتاينبك عناقيد الغضب. (نيويورك: فايكنج برس، ١٩٣٩).

وقبل أن أنصح بكتُب عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ نفسها، أرغب بتذكيركم بثلاثة كتُب لجيمس غالبريث، تُعدّ مقدمة ممتازة للفترة التي سبقت الأزمة، وهي:

خلق انعدام المساواة: أزمة الأجور في أمريكا (نيويورك: فري برس، ١٩٩٨)، الدولة المفترسة: كيف تخلّى المحافظون عن السوق الحرة؟ ولماذا ينبغي أن يقوم بذلك الليبراليون أيضا؟ (نيويورك: فري برس، ٢٠٠٨)، انعدام المساواة وانعدام الاستقرار: دراسة في الاقتصاد العالمي قبل الأزمة الكبرى (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠١٢).

أخيراً، أودّ أن ألفت انتباهكم إلى كتابين عن الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨. اختيرت من بين مجموعة كبيرة من الكُتُب التي كان يمكن أن نوصي بها، واحد لماركسي معروف، وواحد آخر لخبير مالي معروف. من المدهش للغاية كيف تتفق حججهما المتبادلة: مما يشكّل علامة مؤكدة على أنه في وقت الأزمات، يقارب المنطق بين الأشخاص الآتين من مختلف الخلفيات الأيديولوجية - على الأقل إذا كانوا يعانون من النهم الكافي للحقيقة، وإأن يكونوا - بالتالي - جاهزين؛ ليتعقدوا بالصدمة التي تتكشف عنها الدراما. الكتابان هما لـ: ريك وولف، الكُتُب هي: ريك وولف، الرأسمالية تحطّم المروحية: الانهيار الاقتصادي العالمي وما يجب فعله حيال ذلك (نورثامبتون MA: أوليف برانش بريس، ٢٠١٠)؛ وجورج سوروس، إنهيار عام ٢٠٠٨ ومعانيه: النموذج الجديد للأسواق المالية (مراجعة EDN، نيويورك: الشؤون العامة، ٢٠٠٩).

الكُتب التي أوصي بها هي:

Rick Wolff, Capitalism Hits the Fan: The Global Economic Meltdown and What to Do about It (Northampton MA: Olive Branch Press, 2010); George Soros, The Crash of 2008 and What It Means: The New Paradigm for Financial Markets (rev. ,edn

.(New York: Public Affairs, 2009

Attwood, M. (2008) Payback: Debt and the shadow side of wealth, Toronto: .House of Anansi Press

Bernanke, B. (2004) Essays on the Great Depression, Princeton, NJ: .Princeton University Press

Condorcet, M. de (1979) Sketch for a Historical Picture of the Progress of the Human Mind, trans. June Barraclough, Westport, CT: Hyperion

.Press

Deleuze, G. (1968) Difference and Repetition, New York: Columbia University .Press

Diamond, Jared (2006) Guns, Germs .and Steel, New York: Norton

Eliot, T. S. (1942) Little Gidding, London: .Faber & Faber

Evans-Pritchard, E. E. (1937, 1976) Witchcraft, Oracles and Magic among the .Azande, Oxford: Clarendon

Evans-Pritchard, E. E. (1940) The Nuer: A description of the modes of livelihood and political institutions of a Nilotic .people, Oxford: Clarendon

Forsberg, A. (2000) America and the Japanese Miracle: The Cold War context of Japan's post-war economic revival, 1950-1960, Chapel Hill and London: .University of North Carolina Press

Galbraith, J. (1998) Created Unequal: The crisis in American pay, New York: The

.Free Press

Galbraith, J. (2008) The Predator State: How conservatives abandoned the free market and why liberals should too, New .York: Free Press

Greenspan, A. (2009) 'We need a better cushion against risk', Financial Times, 26 .March

Halevi, J. and Y. Varoufakis (2003) 'The Global Minotaur', Monthly Review, 55 .(July-August): 56-74

Halevi, J. and Y. Varoufakis (2003) 'Questions and answers on the Global Minotaur', Monthly Review, 55 .(December): 26-32

Hobsbawm, E. (1999) Industry and Empire: From 1750 to the present day, revised and updated with Chris Wrigley, .New York: New Press

Keynes, J. M. (1920) The Economic Consequences of the Peace, New York: .Harcourt Brace

Keynes, J. M. (1932) ‘The world’s economic outlook’, The Atlantic Monthly, .149 (May): 521-6

Keynes, J. M. (1936) The General Theory of Employment, Interest and .Money, London: Macmillan

Keynes, J. M. (1980) Activities 1940-1944. Shaping the Post-War World: The clearing union, Vol. 25 of The Collected Writings of John Maynard Keynes, ed. D. .E. Moggridge, London: Macmillan

Khaldun, Ibn (1967) The Muqaddimah: An introduction to history, trans. Franz Rosenthal, Bollingen Series XLIII, .Princeton, NJ: Princeton University Press

Kissinger, H. (1982) Years of Upheaval, .Boston, MA: Little Brown

Kuntz, D. (1997) Butter and Guns, New .York: Free Press

Lanchester, J. (2006) ‘The price of pickles’, London Review of Books, 28(12): .3-6

Lanchester, J. (2009) 'It's finished', .London Review of Books, 31(10): 3-13

Lanchester, J. (2009) 'Bankocracy', .London Review of Books, 31(21): 35-6

Lanchester, J. (2010) Whoops! Why everyone owes everyone and no one can .pay, London: Allen Lane

Luxemburg, R. (2003) The Accumulation of Capital, trans. Agnes .Schwarzschild, London: Routledge

MacCulloch, D. (2009) Reformation: Europe's House Divided 1490-1700, .London: Allen Lane

Marx, K. (1972) Capital, Vols. I-III, London: Lawrence and Wishart. Marx, K. (1973) Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy (Rough Draft), trans. Martin Nicolaus, .Harmondsworth: Penguin

McDonald, L. with P. Robinson (2009) A Colossal Failure of Common Sense: The inside story of the collapse of Lehman .Brothers, London: Ebury Press

Minsky, H. (2008) Stabilizing an Unstable Economy, New York:McGraw-
.Hill

Parker, D. (2009) The Official History of Privatisation, Vol. 1, The Formative Years
.1970-1987, London: Routledge

Reinhart, C. and K. Rogoff (2009) This Time Is Different: Eight centuries of financial folly, Princeton, NJ: Princeton
.University Press

Schumpeter, J. (1942) Capitalism, Socialism and Democracy, New York and
.London: Harper & Brothers

Soros, G. (2009) The Crash of 2008 and What It Means: The new paradigm for financial markets (revised edn), New York:
.Public Affairs

Steinbeck, J. (1939) The Grapes of
.Wrath, New York: Viking Press

Varoufakis, Y., J. Halevi and N. Theocarakis (2011) Modern Political Economics: Making sense of the post-2008 world, London and New York:

.Routledge

Volcker, P. A. (1978-79) 'The political economy of the dollar', FRBNY Quarterly .Review, Winter: 1-12

Wachowski, Larry and Andy Wachowski (1998) 'The Matrix, numbered shooting script', 29 March 1998, available at: www.dailyscript.com/scripts/the_matrix.pdf

Wolff, R. (2010) Capitalism Hits the Fan: The global economic meltdown and what to do about it, Northampton, MA: Olive .Branch Press

Zinn, H. (1998) The Twentieth Century: A people's history, New York: Harper .Perennial

Žižek, S. (2006) The Parallax View, .Cambridge, MA: MIT Press